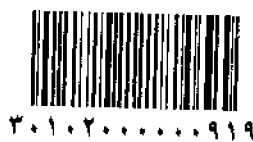


قام الطالب بصريح
لاخطمة لجنة المناقشة

المشرف
سيد حفاروي



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٩١٩

جامعة أم القرى
كلية شرعية والدراسة الإسلامية
قسم الدراسة العليا
شعبة أصول الفقه

مدرس
الشيخ
سيد
المراد
محمد
لهذا
الكتاب

كتاب الأصول

في أصول الفقه

للإمام أبي الوفاء علي بن عجيل بن محمد البغدادي الحنبلي

٤٣١ / ٥١٣ هـ

٩١٩



من أوله إلى بداية فصول اللغات
رسالة دكتوراه
دراسة وتحقيق

بواسطة
مؤلفه
محمد بن يحيى القرني



إشراف الأستاذ الدكتور
محمد محمد بن يحيى القرني
أستاذ الفقه وأصوله بجامعة أم القرى

٠٠٢٩٣٢

قسم التحقيق ٢

١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م

فصل

==

فى

(١)

تحديد السؤال والجواب ووصفها

=====

اعلم أن السؤال أربعة أضرب ، ويجمع الكل ما هو الحد ؟
وهو أنه استخبار ، وكل سؤال استخبار ، وكل سائر مستخبر .
والجواب أربعة أضرب ، ويجمعها كلها أنه اجابة اخبار ، وكل
مجبب مخبر . وقد يدخل فى الاخبار ما ليس بجواب ، وهو ما يبدأ به من
الخبر من غير مسألة . وليس يدخل فى الاستخبار ما ليس بسؤال . .

(١) راجع أضرب السؤال والجواب فى الملخص فى الجدول ٩/ب ، الكافية
ص ٧٧ ، الفقيه والمتفقه ٤٠/٢ .

وقد ذكر شيخ الاسلام ابن تيمية فى السودة كلام الصنف هنا
فقال :

(وحصر ابن عقيل الاسئلة فى أربعة كما فعله الكيا فى جدله
متيما لمن ذكره من متكلمي المعتزلة وغيرهم) — السودة ص ٥٥١ .
وانظر شرح الكوكب المنير ص ٣٧٤ .

والكيا هو على بن محمد بن على الطبرى الطلقب بعماد الدين
المعروف بالكيا الهراسى ، الفقيه الشافعى المفسر الأصولى ، ولد
سنة ٤٥٠ هـ وتفق على امام الحرمين وحدث عنه ، وتولى التدريس
بالمدسة النظامية بهفداد ، وكان من رؤوس الأئمة فقها وأصولا
وجدلا ، والكيا بهمة مكسورة ، ولام ساكنة ، وكاف مكسورة بهما
ياء ، توفي بهفداد سنة ٥٠٤ هـ .

انظر ترجمته فى طبقات السبكي ٢٣١/٧ ، شذرات الذهب
٨/٤ ، الفتح المبين ٦/٢ .

(١) فأول ضروب السؤال الأربعة : المسألة عن ماهية المذهب .

(١) ذكر المصنف هنا أن ضروب السؤال أربعة :

أحدها : المسألة عن ماهية المذهب .

الثاني : المسألة عن ماهية البرهان أو الدليل .

الثالث : المطالبة بوجه الدلالة من البرهان على المذهب .

الرابع : أخذ المجيب بأجراء العلة في معلولها .

وهذا هو ما نقله في المسودة عن المصنف — انظر المسودة

ص ٥٥١ .

وهو أيضا ما ذكره الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه ٤٠/٢

وذكره ابو اسحاق الشيرازي في الطحطاوي ٩/ب غير أن المصنف ذكر

بعد ذلك أن أقسام سؤال الجدول خمسة : —

أحدها : السؤال عن المذهب .

الثاني : السؤال عن الدليل .

الثالث : السؤال عن وجه الدليل .

الرابع : السؤال عن تصحيح الدعوى في الدليل .

الخامس : السؤال عن الالتزام .

فزااد المصنف ضربا خامسا على الأربعة السابقة وهو ما سماه

بالسؤال عن الالتزام .

ومثل هذا صنف شارح الكوكب المنير ص ٣٧٤ .

والذي يظهر أن للعلماء في المسألة أقوالا ولذلك قال امام

الحرمين في الكفاية .

(والسؤال الجدلي ينقسم أربعة أقسام :

ومنهم من قال هو خمسة ، فقال :

والثاني : المسألة عن ماهية برهانه أو دليله ،
لأنك تقول أولاً : ماتقول في كذا وكذا ؟ أو ما مذهبك في كذا وكذا ؟
فإذا ذكر لك حكماً بعينه ، أو شيئاً بعينه ، قلت له : ما برهانك عليه ؟
أو ما دليلك عليه ؟ .

(١)
وهذا الضريان استفهامان مجوزان ، ولا يشوبهما طعن في مذهب
المجيب ، ولا يتبين عند ذكرهما فساد عقد ، ولكن عند ذكر الضريين

(=) أوله سؤال عن هلية المذهب ، يعني هل لك مذهب ، أم لا ؟ ثم
عن نفس المذهب .

ثم عن البرهان .

ثم عن تصحيح البرهان .

ثم عن الخروج والتقصي عن الالتزام .
ومنهم من قال : إذا سأله عن المذهب فقد سأله عن هليته
المذهب .

ومنهم من زاد فقال : وسأله عما به المذهب .
وهذا عين السؤال عن المذهب ، لأنه يقول : ماتقول ؟ ما
قولك ؟

ومنهم من قال : السؤال الجدلي قسمان : عن المذهب ،
وعن تصحيحه .

والالزام بالمقابلة وغيرها ليس من السؤال في شيء ، بل دخل
في تصحيح المذهب السؤال عن الدلالة ووجهها .

وهذا لا يصح لأن الالتزام بالمقابلة وغيرها ، والسؤال عن
الدلالة ، ووجه الدلالة ، غير السؤال عن تصحيح المذهب .

والمشهور أن أقسامه أربعة (— الكافية ص ٢٧ — ٢٨ .

(١) كذا في الأصل ، والظاهر أن الصواب (مجردان) .

الآخرين ، لأن الأفساد والمطاعن فيهما يقع ، وعند ذكرهما يشرع ويذكر^(١) .
والأول منهما وهو ثالث الضروب من الاسئلة الأربعة : المطالبة بوجه
دلالة البرهان على المذهب .

والثاني : اخذ المجيب بإجراء العلة في معلولها .
وسنصور كل ذلك بصورة تنبئ عن حقيقته ان شاء الله .

فصل

في

(٢)

اقامة الدلالة على صحة هذا الترتيب

=====

انك لا تسأل عن برهان شيء مذهباً كان أو غير مذهب حتى تسأل عن
أصل ذلك الشيء ، ولا تطالب بوجه دلالته الا بعد معرفة ماهيته والمسألة
عنها .

فأما اخذ المجيب بطرد علة في معلولاتها فالدليل على أنه بعد
المطالبة بوجه دلالة البرهان ، لانك لا تصل اليه الا بعد تسليم ما ادعاه^(٣)
المجيب من دلالة البرهان على قوله ، لأنه تفريع للمذهب والعلة .

والتفريع لا يقع الا بعد تسليم المفرع عليه ، وذلك انك لا تأخذ خصمك
بتفريع قول ولا بتفريع علة الا بعد تسليم المفرع لهما ، ولو لم يسلمهما
لمنعه ما ادعاه من دالته عليها فيهما وسألته البينة على صحة ما ادعاه

(١) يقال : شرعت في هذا الأمر شروها أي حصنت — لسان العرب

١٧٥/٨ .

(٢) انظر الكافية ص ٢٨ — ٢٩ .

(٣) كذا في الأصل ويظهر أن الصواب أن يقال (أنك) .

(١)

من دلالتهما .

وهذا يدل على أنك إذا أخذت خصما بإجراء عليه في مملولاتها
قبل مطالبته بوجه داليتها على صحة مذهبه فقد سلعت له ما ادعاه مسن
داليتها عليه واخذته بالحق نظيره المشاركة فيها .

(١) نقل شيخ الاسلام ابن تيمية في المسودة ان ابن عقيل وابن المنى
والمراغى وجمهور أهل الجدل ذكروا أنه لا يطالبه بطرد الدليل الا
بعد تسليم ما ادعاه من دلالة البرهان ، فلا ينقض دليله حستى
يسلم ، والا فانه يجب تقديم المنع .

ثم ذكر ان هؤلاء الجدليين لا يقولون المنع بعد التسليم ، لأنه
كالرجوع عن الاقرار .

ونقل عن القاضى وغيره أنه اذا منع ثبوت وصف العلة بعد النقض
لم يقبل ، لأن النقض اعتراف بوجود العلة .

ثم رد شيخ الاسلام على هذه المقولة بأنها ضعيفة من وجهين :
أحدهما : أن السكوت لا يدل على التسليم والاقرار .

الثانى : أنه لو اعترف صريحا بصحة مقدمة لجاز رجوعه عنها ،
بل وجب اذا تبين له الحق فى خلافها فهو كرجوع المفتى عما تبين له
خطؤه وليس هذا عيبا فى عقله ولا دينه ، لأن الرجوع الى الحق خير
من التماهى فى الباطل .

ولمراجعة ما ذكره شيخ الاسلام بالتفصيل راجع المسودة

والتسليم اذا لم يقع بحجة فانما يقع بترك مسألة لا زمة تجاوزتها / الى ٦٤ ب (١)
ما بعدها ، اما لمساهلة من الفطن ، واما بضرب من التدبير على الخصم ، (٢)
واما للمعجز والجهل .

ويدل على ذلك أيضا انه يطالب بتفريع غلة المذهب من يعتقده اذا
كان قد خولف في نظيره .

ويدل عليه أيضا انك تقول للمعجب : قد سلمت لك أن علتك توجب
 صحة هذا المذهب ولكنها أيضا توجب صحة ما آخذك بالحق به من حيث
أوجب صحته فأجمعهما في التصحيح أو في الافساد والا فافرق بينهما مثل
قولك في المعلوفة ان لها مؤنة لا تحتل معها المواساة ، فيقال لك فاطرد
 (٤)
العملة في كل مال يحتاج تنميته الى مؤنة كمال التجارة والزرع المسقى
بالكلف .

فان قال قائل كيف لم تلحق الضرب الثالث بالضربين الأولين وتجمله
استفهاما مجردا ، ان كان المطالب بالدليل على المذهب كالمطالب

(١) يحتل (تجاوزتها) أو (تجاوزها) وكلاهما يستقيم به المعنى
وفي المسودة (تجاوزها) .

(٢) كذا في الأصل ، والصواب (اما لمساهلة في النظر) كما هو في
المسودة ص ٥٥٢ .

(٣) في المسودة (التدبر) .

(٤) المعلوفة : هي الناقة أو الشاة تملف للسمن ولا ترسل للرعى .

والعلف : هو ما تأكله الماشية — انظر لسان العرب ٢٥٥/٩ ،

المصباح المنير ٢/٤٢٥ ، المغرب ص ٣٢٥ ، المشوف

المعلم ١/٥٠٠ .

(١) بوجه دلالة عليه ، قلنا له : لما وصفنا قبل وهو أن أبواب الفساد ووجوه

(٢) الكسر لا تنفتح ولا يرومها الضائل إلا بالضرب الثالث وما بعده ، وإنما قدم الشرعين الأولين لحاجته إلى معرفة ما يريد كسره روم كسره والقصد إليه .

(١) قال في المسودة :

() والسؤالان الثانيان عند ابن عقيل ليسا باستفهامين بخلاف الأولين ، وعند الكيا الجميع استفهام ، والخلاف في ذلك قريب ، لأنه استفهام مقصود الإبطال لا استفهام مجرد (المسودة ص ٢٢٥ والمراد بالسؤالين الذين لم يجعلهما ابن عقيل استفهامين هما السؤال عن وجه دلالة الدليل ، والمطالبة بأجراء العلة فسي معلولها وهما الضربان الثالث والرابع .

(٢) قال الباجي : (الكسر : وجود معنى العلة مع عدم الحكم ومعنى ذلك أن الكسر نقض من جهة المعنى مع سلامة اللفظ من النقض .

وذلك مثل أن يستدل الحنفى على المسلم يقتل بالذمى بأن هذا محقون الدم لا على التأهيد ، فجاز أن يستحق القتل على المسلم كالمسلم فيقول له المالكى : لا يمنع أن يكون محقون الدم ولا يستحق القصاص على المسلم كالمستأمن فانه محقون الدم ولا يقتل به المسلم ، ففي مثل هذا يلزم الحنفى أن يفرق في هذا الحكم بين المحقون الدم على التأهيد والمستأمن والا بطل قياسه (الحدود ص ٧٧ ، وانظر الواضح ١٨٩ / أ ، والتمهيد ٥٥٣ / ٢ ، وروضة الناظر ص ٣٤٣ ، وشرح الكوكب ص ٣٥٠ .

ووجه آخر : وهو أنك لا تقول علا قلت كذا وكذا ، أولم لم تقل كذا وكذا إلا وأنت في الضرب الثالث وفي الضرب الرابع ، وهذا الجنس مسن السؤال يقصد السائل إلى كسر المذهب ، فأما الأولان فهما المسائل المستفاد من الماهية لتصرف الماهية ثم تقصد إلى الطعن فيها ، وهما كقولك ما في يدك ؟ ومن رأيت من القوم ؟ وما قال لك فلان ؟ وهذا كله استفهام مجرد فإذا تحقق السؤال عن الماهية انبنى عليه الاستفهام عن الحجة ، فإذا شرع المسؤول في بيان الحجة جاء سؤال الكسر عليها .

لأنك لا تقول لم لم تعتقد كذا وكذا ؟ ولم لم تستدل بكذا ؟ وأنت متصرف لماهية المذهب والبرهان .

ووجه آخر : وهو أن السائل إنما يبتدئ في الكسر بعد ابتدء المجيب في بناء مذهب ، وابتداء المجيب لذلك الأخبار عن دليله ، والذي يقع بعد خبره عن ذلك من سؤال السائل الضرب الثالث .

فصل آخر

في

تحديد سؤال الجدل وأقسامه

=====

وانما اعتبرنا في سؤال الجدل ما اعتبرناه في سؤال الاستفادة (١) والاسترشاد ، فإنه لا يعتبر له شرط من الشروط المذكورة لسؤال الجدل

(١) نقل في المسودة النص عن المصنف فقال :

(ثم قال ابن عقيل : إنما اعتبرنا ما اعتبرناه من الشروط لغير سؤال الاستفادة والاسترشاد ، فإنه لا يعتبر لهما شروط مسن الشروط المذكورة لسؤال الجدل) المسودة ص ٥٥٢ .

اعلم أن سؤال الجدل هو الذى يقصد به نقل الخصم عن مذهبه بطريق
الحاجة ، وبيان أن الجواب فيه تابع للسؤال إلا أن على المجيب إذا كان
السؤال مضطرباً أن يعمل فى تقويمه حياطة لجوابه / إذ كان السؤال ٦٥ /
المضطرب لا يمكن أن يطابقه جواب مستقيم .

فصل

مما

وسؤال الجدل على خمسة أقسام : سؤال عن المذهب ، وسؤال عن
الدليل ، وسؤال عن وجه الدليل ، وسؤال عن تصحيح الدعوى فى الدليل
وسؤال عن الالتزام .

مثاله : أن يقول السائل ما مذهبك فى التجسيم ؟ فهو سؤال عن
ماهية المذهب فى التجسيم ، وكذلك أن يقول هل لك مذهب فى التجسيم؟
والآنية قبل الماهية ^(١) ، لأن الآنية المذهب ، فيقول السائل هل لك مذهب
فى التجسيم ؟ فإذا قال نعم ، قال : ما هو ؟

(=) وبينه وبين ما فى الأصل خلاف . والظاهر أن ما فى المسودة
هو الصواب ، إذ به يستقيم المعنى ويصح ، لأن فيه المفارقة
بين سؤال الاستفادة والاسترشاد وبين سؤال الجدل ، وعدم
اشتراط شئ من شروط سؤال الجدل لسؤال الاستفادة والاسترشاد
وهو المراد ، بخلاف ما فى الأصل .

وانظر شرح الكوكب ص ٣٦٨ .

(١) الآنية : تحقق الوجود المعينى من حيث مرتبته الذاتية — التصرقات

فجاء السؤال عن ماهية المذهب بهذا السؤال عن آنية المذهب وكان ذلك في المرتبة الأولى من سؤالات الجدل .

فإذا قال المسؤول : مذهبي أن الصانع جسم ، فقال السائل : الدليل على أن القديم جسم ؟ فقال المجيب : فعله ، فهذا جواب محدود وإن كان باطلا .

فإن قال السائل : ما وجه دلالة فعله على أنه جسم ؟ فقال المجيب : أنه لا يعقل في الشاهد فاعل الجسم ، فجوابه محدود لكنه لا يدل على ما قال . وإنما يحتاج السائل إلى المطالبة بوجه الدلالة إذا كان المجيب قد ذكر دليله من وجه لا يقتضى الحكم ، إذ كان الشيء الواحد قد يشار إليه من جهتين : أحدهما تقتضى الحكم ، والأخرى لا تقتضيه ، كقولك : العالم دليل على الباري ، فليس في هذا بيان من أى وجه دل .

فإذا كان من جهة أنه فعل أو من جهة أنه حكم أبان للوجه الثاني من دل . فإن قال السائل : وما برهانك على أنه لا يعقل في الشاهد ، قال : لا حسبما ساغ له ذلك ، لأنه على دعوى لا يقتضيهما العقل .

فإن قال المجيب : إن كل فاعل في الشاهد جسم ، فقد أتمم جواب صادق في نفسه ، لكنه كاذب في شهادته لأن كل فاعل في الشاهد جسم إلا أنه لا يشهد بأن الباري جسم .

فإن قال السائل : إذا كان الباري جسماً لأن كل فاعل في الشاهد جسم فما الانفصال من أن الباري مؤلف ؟ لأن كل فاعل في الشاهد مؤلف ، كان هذا من السائل الزاماً صحيحاً على دلالة تقتضى نظير الحكم

الذى قال به الخصم مثل ما يقتضى الحكم الذى ذهب اليه سواء .

فان قال السائل : اذا كان الجسم فى الشاهد محدثا لأن فيه سمة الحدث فما الانفصال من ان كل جسم محدث ؟ لأن فيه سمة الحدث ، فهذا الزام صحيح للموحد أن يبتدئ به الجسم / فيلزمه على قوله ٦٥ / ب بالتجسيم ، وهو الزام بدلالة تقتضى مثل الحكم الذى قال به الخصم .

وربما قيل فى مثل هذا : انه الزام بعلة يراد به الزام بدلالة لأن

الدلالة تسمى علة .

فان قال السائل : اذا كان الجسم فى الشاهد محدثا لأنه جسم ، فما الانفصال من أن كل جسم محدث ؟ كان هذا الزام بعلة على الصحة لأن الحكم والجالب للحكم فى كلا الشقين واحد ، وانما أخذ المجيب باجراء العلة حين نقلت الى الكلية ، واجراء العلة لازم لكل معتل والا كان مناقضا .

فان قال السائل : اذا زعمت أن بعض الأجسام قديم ، فمما الانفصال من أن جميع الاجسام قديمة ؟ كان هذا الزام بالمعارضة .^(٣)

(١) أى العلة .

(٢) هذا فى المقليات ، أما فى الشرعيات فلا يلزم .

(٣) المعارضة قاذح من قوادح القياس عند الأصوليين .

وهى لغة المقابلة على سبيل الممانعة .

واصطلاحاً : اقامة الدليل على خلاف ما أقام الدليل عليه الخصم

التعريفات ص ٢١٩ .

وتنقسم ثلاثة أقسام :

الأول : المعارضة فى الأصل .

الثانى : المعارضة فى الفرع .

الثالث : المعارضة فى الوصف .

وكذلك ان قال : اذا كانت الأعراض تدل على حدث بعض الأجسام ،

فما الانفصال من أنها تدل على حدث جميعها ؟

وكذلك ان قال : اذا كانت الدلالة تختص بعض الأجسام ، فما

الانفصال من أنها تختص الجماد دون الحيوان ؟

فان قال السائل : اذا كان الباري واحدا ، ولم يمح أن يكون

الجسم واحدا ، فما الانفصال من أن الباري لا يصح أن يكون جسما ؟ كما

لم يصح أن يكون اكثر من واحد ، كان هذا الزاماً باعطاء المعنى فلسي

الجملة لأن الخصم يعطى انه واحد على الحقيقة .

فان قال السائل : اذا كان الجسم لابد له من مجسم ، كما أن

الحادث لابد له من محدث ، فما الانفصال من أن من لا يصح أن يكون له

مجسم فليس بمجسم ؟ كان هذا الالتزام يقضيه العقل في الجسم بمجسم كما

يقضى في الحادث المحدث .

(١)

فصل

وكل سؤال جدل فانه على خلاف في المذهب لأنه لا يصح جدل مع

(٢)

الموافقة في المذهب الا أن يتكلم الخصمان على طريق المباحثة فيقدروا

الخلاف لتصح المطالبة ويتمكن من الزيادة .

(٣) انظر ذلك في الاحكام للأمدى ٨٩/٤ ، تيسير التحرير ١٤٧/١

شرح الكوكب ص ٣٥١ ، ارشاد الفحول ص ٢٣٢ .

(١) هذا الفصل نقله عن المصنف في شرح الكوكب المنير ص ٣٧٣ .

(٢) في شرح الكوكب (فيتقدرون) من قدرت الشيء أى هيأته . ويقال :

تقدر له الشيء أى تهياً — ترتيب القاموس ٥٧٠/٣ ، لسان العرب

٧٨/٥ ، ويكون المعنى : يتهيأون للخلاف ، أو يكون من التقدير

ويكون المراد أن يقدروا أن بينهما خلافا .

وليس على المسؤول أن يجيب السائل عن كل ما يسأله عنه وإنما عليه أن يجيبه فيما بينه وبينه فيه خلاف لتظهر حجته فيه وسلامته من الطاعن عليه والا خرج عن حد السؤال الجدلي .

وسبيل الجدال في الفقه والنحو وغيرهما من الصنائع كسبيل الجدال في صنعة الكلام في أنه لا يكون إلا بعد ظهور الخلاف .

إلا أن كل صناعة ترد إلى مصادره ، أعني بالمصادرة التبليغ بها إلى صدر المعنى بنوع ظن أو غلبة ظن .

وصنعة الكلام ترد إلى ضرورة أو ما يجري مجرى الضرورة في أنه يعلم / ٦٦ أ / بأدنى فكره .

فصل مس

وسؤال الجدال على ضربين محدد ، ومعبر عن التحديد .

والتحديد يكون في اللفظ والمعنى ، وكذلك التعميم .

فان قال السائل : هل الجزء يتجزأ إلى ما لانهاية له أم الحدث^(١) يدل على نهايته ؟ كان السؤال غير محدد ، لأنه خرج مخرج الخلط بين سؤالين ، فأحدهما هل الجزء يتجزأ إلى ما لانهاية له ، وهذا سؤال قائم بنفسه ، وهل الحدث يدل على نهايته سؤال آخر قائم بنفسه وقد جعلهما على صيغة سؤال واحد فهو كمن قال في مسائل الفقه هل الخل يزيل النجاسة أم كونه لا يقوى على رفع الحدث مانعا من إزالته لحكم النجس ، فهذان سؤالان .

(١) الجزء : ما يتركب الشيء منه ومن غيره - التعريفات ص ٧٥ .

فان قال السائل : ما مذهبك في الجزء ؟ فقال المجيب : انه لا يتجزأ بدلالة أن ما فيه من الاجتماع يصح أن ينتفى . كان هذا الجواب غير محدد لأنه سؤال عن فتيا المذهب والجواب عنه وعن دلالة المذهب جواباً على صيغة واحدة اذا كان على قضية واحدة ،

وانما تحدده أن يقول في الجواب عنه : انه لا يتجزأ ، أو يقول : انه يتجزأ فأما أن يدخل في الاخبار عن الفتيا الاخبار عن الاستدلال فليس بجواب محقق كما لا يخلط عن المذهب بالسؤال عن دليل المذهب ،

فان قال المجيب : انه لا يتجزأ ، والدليل على ذلك أنه يصح أن ينتفى ما فيه من التأليف والاجتماع كان قد أتى بجواب محدد الا أنه اتبعه باخبار عما لم يسأل عنه لا أنه خلطه به ، والاتباع بجواب ما لم يسأل عنه كالخلط بما لم يسأل عنه .

(١) ذكر ابن القيم أن بعض الناس عاب ذكر الاستدلال في الفتوى قال : (وهذا العيب أولى بالمصيب ، بل جمال الفتوى وروحها هو الدليل) .

وللاستزادة من ذلك انظر اعلام الموقعين ٤ / ٣٦٠ .

(٢) ذكر امام الحرمين أن الزيادة في الجواب على ضربين : الأول : زيادة لاتعلق لها بالسؤال .

وفي هذه الحالة يكون المجيب مخطئاً .
الثاني : زيادة لها تعلق بالسؤال .

وفي هذه الحالة يكون المجيب مصيباً .
وذلك كجواب النبي صلى الله عليه وسلم حين سئل عن التطهر

فأجاب فقال (هو الطهور ماؤه الحل ميتته) .

ثم انه أتى بما ليس فيه شبهة ، ولو قال الدليل على ذلك أنه لا يصح أن ينتفى كل ما فيه من الاجتماع لكان قد أتى بشبهة ولكن جاء بما لـم يسأل عنه .

فان قال السائل : ما مذهبك في الجزء ؟ فقال المجيب الجزء لا يتجزأ فلم يأت بجواب محدد من قبل انه لم يأت بما يصلح أن يكون محمولا على المذهب بحمل ما ، اذ كان لا يصح مذهبى الجزء لا يتجزأ ويصح مذهبى أن الجزء لا يتجزأ .

فان قال السائل : ما مذهبك في الجزء ؟ فقال المجيب : قد ثبت أن الجزء لا يتجزأ فلم يأت بجواب محدد ، لأن جواب ما انما هو بالجنس وما جرى مجرى الجنس من الصفات ، فلو قال بدل قد ثبت : ثابت لكان محمدا لأن ثابت من الصفات التى تقوم مقام / الجنس .

٦٦/ب

فان قال السائل : ما الدليل على أن الجسم ينتهى الى جزء لا يتجزأ فقال المجيب : التأليف الذى فيه ، فجوابه محدد لأن فى التأليف اقتضاء بصحة الحكم .

ولو كان قال : عرض فيه ، لم يكن جوابه محمدا لأنه ليس فى حلول عرض فيه ما يقتضى تناهيه وانه لا يتجزأ أبدا .

(=) سألت المرأة عن الصبي الذى رفعته عن هودجها : ألهدا حج ؟

فقال عليه السلام (نعم ولك أجر) .

ولأجرها تعلق بحجة ، لأنها المتولية لأمره فى اتمام حجه
انظر الكافية ص ٨٢ .

وقد ذكر ابن القيم انه يجوز للمفتى أن يجيب السائل بأكثر مما سأله عنه ، وهو من كمال نصحه وعلمه وارشاده ، ومن عاب ذلك فقلقة علمه وضيق عطفه وضمف نصحة ، ثم ساق الأدلة على ذلك ،
انظرها فى اعلام الموقعين ١٥٨/٤ .

(١)

فان قال السائل : ما الدليل على أن الجزء يتجزأ أبداً ؟ فقال
المجيب : ان الدوائر المعقولة لا تصح على القول بالجزء ، لكن جوابه
محدداً لانه على شبهة ، وكل جواب محدد في ما الدليل على كذا فانه
لا يخلو من أن يكون على حجة أو شبهة لأن السائل انما يطلب الأمرين ليقع
الكلام عليه .

ولو قال : بعض الأشكال لا يصح على القول بالجزء لم يكن محدد
لأنه لا حجة فيه ولا شبهة .

فان قال السائل : ما الدليل على أن الجسم ينتهي الى جزء لا يتجزأ ؟
فقال المجيب : ان التأليف الذي فيه يصح أن ينتفى بضده من الافتراق ،
ولأن القادر على ايجاده قادر على نفيه ، ان هو محدث ، وكل محدث
فلا بد له من محدث ، كان جوابه غير محدد من قبل أنه قد لف عدة مراتب
في مرتبة واحدة .

ولو قال : ان التأليف الذي فيه يصح أن ينتفى بضده من الافتراق
لكان جوابه محدد ، لانه اذا اثبت هذا المعنى ثبت الحكم ، ولو
نقصت منه لا خللت به .

فصل آخر في

تحقيق الجواب وتحديد به يقوى به العمل والملم

=====

فأول ضروب الجواب : الاخبار عن ماهية المذهب .

ثم الاخبار عن ماهية برهانه ، ثم وجه دلالة البرهان عليه . ثم
اجراء الصلة في المعلوم وحياطته من الزيادة فيه والنقصان منه لئلا يلحق

(١) كذا في الأصل ، ويظهر أن الصواب (لا يتجزأ) .

به ما ليس منه ويخرج عنه ما هو منه .

والحجة في ترتيب الجواب كالحجة في ترتيب السؤال ؛ لأن كل ضرب
من ضروبه مقابل ضرب من ضروب السؤال +

فصل

مم

واعلم انه اذا اجتمع اثنان قد عرف كل واحد منهما مذهب صاحبه
وهما على خلاف في المذهب اغناهما علمهما عن ضرب من ضروب السؤال
وهو السؤال عن ماهية المذهب . (١)

قلت : وقد يجرى في حكم الاجتهاد أن لا يسقط السؤال لجواز تفسير
يطراً على المذهب الذي عرف به فيزول ما عرفه وذلك لعدم الثقة بالبقاء على
المذهب فلا غنى اذا عن السؤال .

/ فان عملنا على قول من يسقط السؤال عن ماهية المذهب لسابق ٦٧ / أ
معرفة بقي السؤال عن ماهية دليله .

فاذا قال السائل للمعروف بالتجسيم : ما ماهية برهانك على اثبات
العالم جسماً ؟ فقال المجسم : الدليل على ذلك أنا اجمعنا على أننا
لا نعقل في الشاهد فاعلاً الا جسماً ، وقد اتفقنا على ان الله فاعل فوجب
ان يكون جسماً ، وجب على السائل ان يقول له : ومن أى وجه وجب ان
ان يكون جسماً اذا كنا لم نعقل في الشاهد فاعلاً الا جسماً ، وما فى
قولك لم نعقل فاعلاً الا جسماً مما يوجب ان يكون القديم جسماً اذا كان

(١) ذكر امام الحرمين أن جمهور أهل النظر على أن السائل اذا كان
عالمًا بمذهب السؤال ، وكان مذهبه مشهوراً عنده لا شك فيه كان له
أن يتدعى بالسؤال عن الدلالة — الكافية ص ٧٩ .

فاعلا .

والدليل على أنه له أن يسأل عن هذا ، أنه قد يعرف الله تعالى

فاعلا وأنه لا فاعل في الشاهد الأجسم من لا يعلم أن الله جسم .

فلو كانت هذه المعرفة مغنية في العلم بأنه جسم لم يقع الاستدلال به ،

وإن لم يقع الاستدلال به فلا بد من أن يعرف كيفية إيجابها له ، ومتى ارتفعت

المعرفة شاعت المسئلة .

وجواب هذا على أصل الجسمي واضح الترتيب وإن لم يكن صحيحا

وترتيبه أن يقول المسائل : إما كان الله تعالى مثبتا بالعقل دون غيره ،

وكان الواجب فيها بينا أن لا يثبت بالعقل إلا معقولا كما لا يثبت بالسمع

إلا بسموعا وكما لا يثبت بالبصر إلا بصيرا ، وكان وجود الفعل باليس

بجسم في الشاهد غير معقول وجب أن يكون جسما لدخوله في قسم

المعقولات والأفقد بطلان أن يكون معقولا وكان تشبته غير معقول ، وهذا

يدعيه المتكلمون .

وإنما صار هذا جواب تلوي المسألة لأنه خبر عن كيفية الاحتل به

الجسمي فظن أنه برهان ذلك ، وعلى المسائل الثلاث ورد عليه هذا الجواب

أن يطمئن فيه بتغير تسليم فهو أولى كما وصفنا .

فإن أراد اخذ المجيب بطريق علة قدم على ذلك مقدمة تحسّر

السؤال ، فقال المجيب : أليس إذا كان مثبتا بالمعقول لم يجوز أن يمتنع

فيه ما ليس بمعقول ، فإن قال المجيب : لا ، نقض علة وكان للسائل

أن يقول له : فلم زعمت أنه جسم الموضع للمعقول وأنت توجب إخراج ما ليس

بالمعقول ؟ أرايت أن كان مثبتا بالمعقول وإيجابها لأنه معقول أليس يجب أن

يكون ذلك مضمون واجب التثبيت ؟ هو معقول ؟ فإن قال بلى ، فقال

فبلا قلت : هو مؤلف ، لأنك لم تعقل جسما ولا فاعلا إلا مؤلفا .

فضل

مم

واعلم أن المطلبية يعود / العلة لا يكون طعنا في الجواب عن كيفية ٦٧/ ب
البرهان الا أن تكون مضطرة للمجيب عند مروره مع علة الى نقضه ، وليس
تكون مضطرة الى ذلك اذا ألزمته قولا الا ملازمة بينه وبين جوابه في المبدى
فيرجع عن جوابه خوفا من ذلك القول وضنا بمذهبه في تركه .

وانما يكون كذلك اذا ألزمته نقض الحس الذي ينتقض بانتقاضه كل
جواب ، وكل حقيقة ، أو الجاؤه الى نقضه قبل ان يبلغ الى علوم الجسـ
فلم يجد بدا من ترك كل ما يعتقد به والاقدام على كل ما يكرهه من النقض .

مثال تمسكه بمذهبه المفضى به الى الخروج عن مذهبه أن يقال له :
اذا كان الغائب جسما وهو قديم فما تنكر أن يكون مؤلفا وهو قديم ؟ فيستمر
على الاصرار على المذهب ضنة به فيقول : لا أنكر ذلك ، فيقال : فقل
نفيت الحدث عن الاجسام وقلت بقول أهل الدهر فأوجب ذلك عليك غنى
الاجسام عن صانع ، لأن القديم لا يحتاج الى صانع .

واعلم انك اذا سلكت هذا ، وعلمت ان السؤال والجواب لا يخرجان
عن هذه الأقسام ، ولا يتوجهان الا على هذه الوجوه ، فلا تلتسبها من
غيرها واصرف فكرك في طلبها ، فانك اذا عرفت المطلب اجتمع لك ذهنك ،
وقل تمهيك ، وظفرت بهغيتك ، وسهلت عليك المسالك والجوابات ،
وانشالت عليك انشالا من هذه الجهة ، فاغنتك عن التحفظ لكلام غيرك
ووقع لك باستخراجك ما سبقك اليه غيرك ، لأن القرائح واحدة ، والمصدر
واحد ، وانما يضل اكثر الرجال الترك والاهمال ، وقل أن يضل متأمل
متدبر ناظر متفكر .

فضل

في

بيان الانتقال عن السؤال

=====

اعلم أن الانتقال عن السؤال هو الخروج عما يوجهه أوله من ملازمة السنن فيه ، وكذلك الانتقال عن الجواب .

مثال ذلك قول السائل : ما الدليل على حدث الأجسام ؟ ففسال المجيب : الأعراض ، فقال السائل : ما حد الأعراض ؟ فهذا انتقال عن السؤال الأول وهو السؤال عن حدث الأجسام ، الى سؤال ثانى وهو السؤال عن حد الأعراض كانتقاله بقوله : وهل تبقى الأعراض ؟ اذ كان هذا خروجاً عن سنن السؤال الأول ، وسؤالا عن مذهب آخر لا يخلل الخلاف فيه بوجه الاستدلال على الحدث .

فان أجاب المسؤول عن هذا السؤال كان خارجاً / أيضا مع السائل ، ٦٨/أ ومثاله من الفقه ، أن يقول السائل للمسؤول : ما مذهبك في الخمر هل هو مال لأهل الذمة ؟ فيقول المجيب : هو مال لهم ، فيقول السائل وما حد المال ؟ فهذا انتقال ، فان حد المال سؤال مستأنف ، فان شرع المجيب في بيان المال فقد خرج مع السائل أيضا .

وهذا كثيرا ما يتم بين المخلين بأداب الجدل لحرصهم على بيان معرفتهم بما سئلوا عنه ومابقى بيان المعرفة جواب المسئلة الثانية بتسرك قانون الجدل في المسألة الأولى الذى هما فيه .

وكذلك اذا خرج المسؤول من دليل الى دليل آخر قبل التمام للأول كان انتقالاً منه ، وان خرج بعد التمام فليس بانتقال فى حكم الجدل .

واعلم انه اذا دخل السائل دخوله يلزم بعد تحقيق الخلاف بينه وبين المسؤول فلا يجوز له أن يخرج عن سنن الالتزام الى ان ينتهي الى تحقيق انه لازم فكلما حاول الخصم أن يهرب منه رده اليه .

فصل

معم

في

تقاسيم الانتقال (١)

=====

والانتقال على أربعة أقسام : انتقال من مذهب الى مذهب .
وانتقال من علة الى علة . وانتقال من الزام الى الزام . وانتقال من تسليم الى ممانعة ومنازعة .

والاصول التي بينى عليها المجيب لا يخلو من أحد أمرين :
اما ان يكون أصلا مشهور ، فان المجيب لا يتكلم في فرعه الا بعد التسليم له ، أو لا يكون كذلك .

فان كان كذلك فنازع السائل فيه كانت منازعته انتقالا لانه نازع فيما يجب تسليمه فكأنه قد سلمه ثم نازع فيه وان لم يكن الاصل كذلك كان للسائل ان ينازع فيه .

فان قال السائل : ما الدليل على صحة الاجتهاد ؟ فقال المجيب :
اجماع الصحابة على الرضى بالاختلاف في الفتيا .

(١) انظر ما ذكره امام الحرمين في الكافية ص ٥٥١ في وجوه الانتقال والانتقاع .

وانظر الفقيه والمتفقه ٤٣/٢ .

فان قال السائل : وما الدليل على أن اجماعهم حق ؟ فقال المجيب
شهادة القرآن لهم بالتعديل .

فقال السائل : وما الدليل على أن القرآن صحيح ؟ فقد انتقل
اسوأ انتقال لأنه معلوم أنه لا يتكلم في الاجتهاد الا بعد التسليم لصحة
القرآن . فهذا انتقال من مذهب مشهور الى مذهب .

والانتقال من علة الى علة ، مثل : أن يستدل بعلة فلا يمكنه
اجرائها فينتقل الى غيرها .

والانتقال من الزام الى الزام ، مثل : أن يلزم مسألة على مذهب
تدل على فساد دليله أو مذهبه فلا يسلمها ، فينتقل الى الزام غير تلك
المسألة . والانتقال من تسليم الى مانعة ، مثل : أن يسلم له حكماً ، ٦٨/ب
فاذا ضاق عليه التسليم عاد بمنع ما سلمه .

فهذا كله انتقال يصير به منقطعا بحكم الجدل .

فصل

في

اسقاط السؤال

~~~~~

اعلم أن الرفع للسؤال انما يقع بالبيان انه يتساوى فيه الخصمان ،  
وانذا تساوى فيه الخصمان لم يكن على أحدهما دون الآخر ، ولا أحدهما  
بالجواب عنه أحق من الآخر .

.....

ويحصل اسقاط السؤال بالتسوية بين الحكمين في أنه ان صح  
أحدهما صح الآخر ، وان فسد أحدهما فسد الآخر من غير بيان لصحته  
أو افساده . وكذلك يسقط بالتسوية بين العلتين ، بيان ذلك سـؤال  
السائل الرافضى بأن يقول : اذا كان قوله لأبى بكر " لا تحزن " <sup>(١)</sup> لا يخلو من  
أن يكون طاعة أو معصية ، ولم يجز للرسول صلى الله عليه وسلم أن ينهاه  
عن طاعة ، لم يبق الا أن حزنه كان معصية لا محالة <sup>(٢)</sup> .

(٣)  
فقال له السنى : اذا كان قوله تعالى لموسى عليه السلام " لا تخف " <sup>(٣)</sup>  
لا يخلو من أن يكون طاعة أو معصية ، ولم يجز أن ينهاه الله عن طاعة فخوفه  
معصية لا محالة . فقد سوى بين الأمرين ولم يجب عنه هل هو معصية أم لا ؟  
وانما تضمن التسوية التى تسقط المسألة عنه اذا كانت على خصمه مثلها عليه

( ١ ) وذلك اثنا " الهجرة فى غار ثور على ما حكاه القرآن الكريم فى قوله  
تعالى " الا تنصروه فقد نصره الله ان أخرجه الذين كفروا ثانى  
اثنين انهما فى الفار ان يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا  
فأنزل الله سكينته عليه وأيده بجنود لم تروها وجعل كلمة الذين  
كفروا السفلى وكلمة الله هى العليا والله عزيز حكيم " سورة التوبة  
آية رقم ( ٤٠ ) .

( ٢ ) انظر هذه المقالة الشنيعة للرافضة والرد عليها بالتفصيل فى  
منهاج السنة ٤ / ٢٦٠ - ٢٦٦ .

( ٣ ) وذلك فى عدة مواضع من القرآن الكريم منها فى سورة طه الآية رقم  
( ٢١ ) ورقم ( ٦٨ ) ، وفى سورة النمل الآية رقم ( ١٠ ) ، وفى  
سورة القصص ، الآية رقم ( ٣١ ) .

فاعرف هذه الطريقة في الجدل فانها طريقة حسنة تلجئ الممثل الى مثل  
جواب النحوق ، واذا خفت ان يلتبس الأمر على بعض من حضر فلا بأس أن  
تجيب بعد البيان لاسقاط السؤال .

### فصل

مم

في

المطالبة بلم وهو من فصول السؤال ، وبيان ما يحسن أن  
يطالب فيه بلم والى ماذا ينتهى ولا يحسن بعده لـ

=====

اعلم وفقك الله أنه يحسن الى أن يبلغ الى حد يقتضى فيه المقدمة  
للحكم ، وأن يقتضيه العقل ، وسواء كان ذلك على حجة أو على شبهة  
فى أنه يسقط المطالبة بلم ، ويصير المطالبة بالانفصال من الالزام .

فاذا قال السائل : لم كان الذم لا يستحق الا على فعل أو كسب؟  
فقال المجيب : لأن الذم لا يستحقه الا مسيء ، لم يحسن بالسائل أن  
يقول : ولم كان الذم لا يستحقه الا مسيء ؟ لأن هذا مما لا يخالف فيه  
فى قضايا الشرائع والعقول ، ولكن له أن يقول : ولم اذا كان الذم  
لا يقتضيه الا مسيء لا يستحق الا على كسب أو فعل ؟

(١)

فان قال المجيب : لأنه لو لم يستحقه السوء على فعل لم يصير

مستحقا له بعد أن لم يكن مستحقا ، بل كان يجب أن يبقى / على ما كان ٦٩ /  
من حكم الأصل ، وهو نفي استحقاق الذم .

---

(١) كذا فى الأصل ، والصواب ( يصر ) بالجزم .

فليس للمسائل أن يقول : ولم اذا لم يتغير أمر وجب أن يكون على ما كان ، لأن الذي يقتضيه العقل في الأصل البراء من كل عقوبة والندم نوع عقوبة يقابل بها المسمى .

ومثاله من مسائل الفقه أن يقول السائل الحنفى للمسؤول الشافعى (١) أو الحنبلى فى احدى الروايتين : لم وجهت المعاملة فى القصاص ؟ فيقول :

---

(١) المعاملة فى القصاص هى أن يستوفى القصاص من القاتل بمثل ما قتل به .

وفى استيفاء القصاص قولان :  
الأول : انه لا يستوفى الا بالسيف ولو كان القتل بغيره وهى احدى الروايتين عن أحمد — المقنع ٣ / ٣٥٨ .  
قال فى الانصاف : وهو المذهب ، واختاره الأصحاب ،  
الانصاف ٩ / ٤٩٠ .

وقال فى المغنى وه قال أبو حنيفة — المغنى ٨ / ٣٠٤ .  
القول الثانى : أن يفعل بالقاتل مثل ما فعله بالمقتول مثل أن يقتله بحجر أو هدم أو تغريق أو غنق ، فيفعل به مثل ما فعل وهو الرواية الأخرى عن أحمد — المقنع ٣ / ٣٥٨ .  
قال فى الانصاف : واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله فقال : هذا أشبه بالكتاب والسنة والمعدل — الانصاف ٩ / ٤٩٠ ،  
الفتاوى ٣٤ / ١٦٢ .

قال الزركشى : وهى أوضح دليلا — الانصاف ٩ / ٤٩٠ .  
قال فى المغنى : وهو قول مالك والشافعى — المغنى ٨ / ٣٠٤ ، وقد صرح به الامام الشافعى فى الأم ٦ / ٥٤ .

لأنه مقابلة ومكافأة ومجازاة ، فيقول الحنفى : ولم اذا كانت مقابلة وجيب أن يكون على وجه الماثلة ؟ ، فيقول الشافعى : لأن الله تعالى قال <sup>(١)</sup> " فمما قبها بمثل ما عوقبتم به " <sup>(٢)</sup> " وجزاء سيئة سيئة مثلها " فلا يحسن بالحنفى أن يقول : ولم اذا قال الله سبحانه ذلك وجب اعتباره ؟ بل يكون عدوله عن قوله : ولم ، الى قوله : ان الماثلة ههنا هي أخذ النفس بالنفس والطرف بالطرف دون كيفية الجراح وتصرفه من ظاهره بدلالة تذكرها .

### فصل

وفى الجملة أن الذى ينتهى اليه لم هو : أن يبلغ المسؤول بالجواب عن المطالبة الى غاية الشقة بالمعلومات القطعيات فى أصول الدين ، وشهادة الكتاب والسنة ، أو شهادة الأصول فى مسائل الفقه المظنونات وتنقطع المطالبة بلم اذا انتهى المسؤول الى قضية العقل أو الشرع الموثوق بها التى يصير قول السائل بعدها لم كالعنت والاعتبات للمسؤول ، أو الى اجماع منهما على كون ما علق الحكم عليه سبها .

### فصل

وليس عليه أن يضطر الخصم الى العلم ، وإنما الواجب عليه أن يورد عليه ما يقتضى عقله صحته ، فاذا تأمله علم ان كان حجة ولم يعلم ان

---

(١) سورة النحل ، آية رقم (١٢٦) .

(٢) سورة الشورى ، آية رقم (٤٠) .

كان شبهة وعلامة ذلك الشقة التي يجدها الماقل عند الفكرة ، والشبهة لا توجد بها الثقة .

وأكثر الطلبة يلم كفتح وجه المطالبة بالالزام ، وأخذ المجيب بأجراء الاعتلال ، وقد يتم الفرض فيها بالتصجير عن إقامة البرهان ، وهو اذا وقمت المطالبة يلم الى أن ينتهى الى دعوى عريية عن الشبهة ، وعجز السائل أن لا ينزع عن لم مع تبليغ المسؤول به الى الثقة .

### فصل

مم

فى

بيان الاحتجاج فى المختلف فيه وسلوك المراتب الواجب سلوكها

=====

اعلم وفقك الله أن للمعلوم مراتب وقمت مواقعها لأعيانها فلا يسوغ ذلك تفسيرها .<sup>(١)</sup>

فمنها : ما هو أصل وليس بفرع ، نحو : علم الحسنى الذى اليه الانتها ، وهو الفاية فى اسناد المقدمات اليه للبناء عليه ، والاستخراج منه . فان العلم الاستدلالي انما يستند الى الضرورى / والضرورى موضع ٦٩ / الاتفاق ، وما يزال المختلف فيه مردود الى المتفق عليه .

فعلم الحسنى أصل لا يكون فرعاً لغيره ، لأنه لم يبن على غيره وليس قبله شئ .

ومنها : ما هو أصل وفرع ، نحو : العلم بالمحدث ، وكل شئ ثبت عليه غيره فهو أصل لما ثبت عليه . وكل شئ بنى على غيره فهو فرع له .

---

(١) كذا فى الأصل ولعل الصواب ( لك ) .



وليس يمكن أن يقع الفرع موقع أصله ، ولا يجوز أن ينتقل الأصل الى موضع فرعه حتى يكون العلم بأن الشيء محدث قبل العلم بأنه حادث ، وأصلا له حيث كان حدوث الشيء محسوسا لتوجد اثنا له بعد أن لم يكن ، ويحتاج في العلم بأن له محدثا الى نوع تأمل ينتهي به الى العلم بمحدثه فنعلمه محدثا بعد ما علمناه حادثا .

فهذا ترتيب لا يمكن وقوع العلم الا عليه ، ولا يمكن أيضا أن يكون العلم بأنه حادث قبل العلم بأنه موجود ، ولو جاز هذا لجاز أن يكون علم الاستدلال قبل علوم لحس وأصلا لها <sup>(١)</sup> وكذلك في الظنون ففى مسائل الفروع : فانه لا يجوز أن يسبق الى ظننا تحريم التفاضل ففى الأرز ، ولا تحريم النبيذ ، قبل أن يعلم تحريم الخمر ، وقبل أن يخلب على ظننا تحريم التفاضل فى البر والشعير ، ان كان تحريم النبيذ مبنيا على تحريم الخمر ، وتحريم التفاضل فى الأرز مبنيا على تحريم التفاضل فى البر .

### فصل

واذا كان أصلك فى استدلالك هو فرع من علوم الاستدلال فلا تهمد سؤال سائلك ان يكون انكارا ، لأن المختلف فيه لا يبعد انكاره ، كما لم يبعد ذلك فى الفرع لكونه مختلفا فيه ، فأهدا لاستدلال السؤال عن الأصل اذا كان فرعا من علوم الاستدلال بخلاف ما أصله الضروريات فانه لا يسوغ السؤال لموضع الاتفاق على الضروريات ، وبخلاف ما اذا كان الأصل فى الاستدلال فى المسائل الفقهية مجعما عليه أو منصوصا عليه فانه يصير فى قبح السؤال عنه بمنزلة قبح السؤال عن الضروريات فى مسائل الاصول .

---

(١) لأن الوجود من المحسوسات ، والعلم بأنه حادث يحصل عن طريق الاستدلال .

ولا يجوز لك أن تدل على المختلف فيه بالمختلف فيه لأن الذى أحوج أحدهما الى الدليل أعنى مسألة الفرع هو الاختلاف ، والافقه كان الاتفاق مغنيا عن الدلالة ، وهذا يعينه قائم فى الآخر المستدل به فكيف يستدل به ، ولو استغنى بعض المختلف فيه عن الدلالة لاستغنى جميعه عن الدلالة ، كما أنه لو احتاج بعض / الشفق عليه الى دلالة ٧/أ احتاج جميعه الى دلالة .

### فصل

ومن المختلف فيه ما يكون حقا ولا يخرج به الخلاف فيه عن جواز البناء عليه والاسناد اليه . ولا يمنعه كونه لم يقع بحس أن يبنى عليه . وذلك أن خروجه عن الحس لم يبطله ، وإذا لم يبطله كان صحيحا مع وجود الخلاف فيه ، فكم من صحيح اختلف فيه لا خلاف الناس فى ادراك الصحة والفساد ، وإذا كان صحيحا فالصحيح لا يؤدى الا الى الصحة ولا يقصر الا الصحيح .

فإذا كان له وجه دلالة كانت صحيحة وذلك مثل رجوعنا فى الأصول الى المحسوسات وان خالف فيها السوفسطائية ، ولم يمنعنا

---

( ١ ) السوفسطائية هم مبطلوا الحقائق ، وهم ثلاثة أصناف :

فصنف منهم نفى الحقائق جملة .

وصنف منهم شكوا فيها .

وصنف منهم قالوا : هى حق عند من هى عنده حق ، وهى

باطل عند من هى عنده باطل .

انظر مقالتهم فى الفصل ١/٣ ، ٧٠٣ .

خلافهم إيماننا من تعلقتنا بها وبنائنا عليها واسنادنا اليها .  
(١) ومثل خلاف من خالفنا في أمهات الأولاد في نفى جواز بيعهم  
لا يمنعنا ذلك أن نقيس على أم الولد غيرها .

---

(=) وقد ذكر إمام الحرمين أنهم ينكرون المعلوم ، وأنهم أربع فرق  
انظر البرهان ١١٣/١ ، وانظر أصول الدين ص ٦ .  
(١) أم الولد هي : من ولدت من مالكتها ما فيه صورة .

وقد ذكر الفقهاء في تعريفها قيودا وتفضيلات كثيرة فيما تكون  
به الأمة أم ولد .

ولمراجعة ذلك أنظر في فقه الحنابلة منتهى الإرادات ١٤٧/٢  
كشف القناع ٥٦٧/٤ ، الانصاف ٤٩٠/٧ ، المغنى ٤٦٥/١٠  
وفي فقه الشافعية شرح المحلى على المنهاج ٣٧٣/٤ ،  
المهذب ١٩/٢ .

وفي فقه المالكية المدونة ٢٣/٨ ، الشرح الصغير ١٦٨/٥ ،  
الخرشي ١٥٥/٤ .

وفي فقه الحنفية المبسوط ١٤٩/٤ ، الهداية ٦٨/٢ ، شرح  
فتح القدير ٣٠/٥ ، تبين الحقائق ١٠٠/٣ .

ولا خلاف بين الفقهاء وائمة المذاهب في أنه لا يجوز بيع أم  
الولد ، إلا ما حكى عن بعض الظاهرية من القول بإباحة بيعها ،  
وهو قول داود — انظر المغنى ٤٦٩/١٠ ، أما ابن حزم رحمه  
الله فقد اختار إبطال البيع — انظر المحلى ٢٥٢/١٠ .

ولكن وقع الخلاف في ذلك بين الصحابة رضوان الله عليهم  
كما هو مدون في كتب الفقه ، فذهب جماعة من الصحابة منهم عمر  
ابن الخطاب وعثمان بن عفان وعائشة رضي الله عنهم إلى أنه  
لا يجوز بيع أم الولد .

(١)

ولا يمنعنا الخلاف في التمتع أن نقبس عليه نكاح

(=) وإلى هذا القول ذهب جمهور التابعين وعامة الفقهاء ، وروى  
بعض الفقهاء الإجماع على ذلك ، وذهب بعض الصحابة وشبههم  
على بن أبي طالب وابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهم السبي  
جواز بيع أم الولد .

وقد نقل المصنف القول بجواز بيع أم الولد .

قال المرادوي : قال ( أي المصنف ) في الفنون يجوز  
بيعها لأنه قول على بن أبي طالب وغيره من الصحابة رضي الله  
عنهم ، وإجماع التابعين لا يرفعه — الانصاف ٢ / ٤٩٥ .

وكلام المصنف هنا عدم جواز المبيع .

(١) نكاح التمتع هو النكاح إلى أجل وذلك بأن يتزوج المرأة مدة ،  
مثل أن يقول زوجتك ابنتي شهرا أو سنة أو نحوه .

وقد أحله الرسول صلى الله عليه وسلم عام الفتح ثم نهى عنه  
على خلاف في وقت نهيه صلى الله عليه وسلم عن نكاح التمتع  
هل كان في خير أو عام الفتح أو عام حنين أو عام حجة الوداع ،  
وللاستزادة في هذا البحث راجع زاد المعاد ٢ / ١٨٣ .

وحكم نكاح التمتع لتحريم عند جمهور الفقهاء .

وهو قول عامة الصحابة كعمر وعلي وابن عمر وابن مسعود وابن  
مسعود وابن الزبير رضي الله عنهم ، وبه قال الأئمة الأربعة  
رحمهم الله ، وهو مذهب الظاهرية ، وحكى عن ابن عباس القول  
بجوازه ، وهو محمول على حال الاضطراب وخوف العنت .

ونقل عن زفر أنه يصح النكاح ويبطل الشرط .

وقد ذهب الشيعة إلى جوازه مطلقا .

وحكاه بعض فقهاء الأحناف عن الإمام مالك رحمه الله .

وليس بصحيح لما جاء في المدونة من تصريح الإمام مالك

=

رحمه الله بهطلانه .

(١)  
المحلل .

(=) وللإطلاع على هذه المسألة انظر منتهى الإرادات ١٨١/٢ ،  
كشف القناع ٩٦/٥ ، الانصاف ١٦٣/٨ ، المغنى ١٢٨/٧ ،  
الفتاوى ١٠٧/٣٢ ، زاد المعاد ١٨٣/٢ ، الأم ٧١/٥ ،  
المهذب ٤٦/٢ ، شرح المحلى على المنهاج ٢١٨/٣ ، المدونة  
٤٦/٤ ، الشرح الصغير ٢٠٠/٢ ، المبسوط ١٥٢/٥ ، الهداية  
١٩٥/١ ، شرح فتح القدير ٢٤٦/٣ ، تبين الحقائق  
١١٥/٢ ، المحلى ١٤١/١١ .

وانظر مذهب الشيعة فى اللمعة الدمشقية ٢٤٥/٥ — ٢٨٥ ،  
(١) نكاح المحلل هو أن يتزوج المطلقة البائن من زوجها الأول على  
أنه متى أحلها طلقها ، وانما يفعل ذلك ليحللها لزوجها  
الأول .

وهو حرام باطل فى قول عامة أهل العلم ، إلا ما حكاه  
بعض الفقهاء عن أبى حنيفة وأحد قولى الشافعى من أن العقد  
صحيح والشرط باطل .

انظر المسألة فى منتهى الإرادات ١٨٠/٢ ، كشف القناع  
٩٤/٥ ، الانصاف ١٦١/٨ ، المغنى ١٨٠/٧ ، الفتاوى  
١٠٨/٣٢ ، زاد المعاد ٥/٤ ، المهذب ٤٦/٢ .  
وقد اعتبره بعض الفقهاء من نكاح التمتع لشرط التأجيل  
فيهما .

### فصل م

ومن علوم الحس ما بعضها أقوى من بعض كالمشاهدة أكد من اللمس  
والاستماع للفهم أكد من الإشارة <sup>(١)</sup> ، وليس يجب لذلك أن يكون البناء على  
متفق عليه ، ولا يطلب بعد الاتفاق غاية ،

### فصل م

ومن مانع أصلا وناكره فنزع في الدلالة عليه بطريق الاستدلال الذي  
يسلك مثله في الفرع فأبى ذلك طلبا للاسناد الى أصل لا يحتاج الى  
دلالة فقد ظلم وخرج عن قانون الجدل الى الاعنات .

وكان في هذا بمثابة من قال : أوصلوني الى آخر المسافة من غير أن  
تسلكوا بي في وسطها أو تمروا بي على أولها فيقال لمن سلك هذا : يا هذا  
انا لا ندعى أنا وصلنا الى معرفة ما سألت عنه ولا الى معرفة الأصل الذي  
أسندنا اليه وناكرتنا فيه الا بهذا الطريق فان أردت معرفته من الوجه  
الذي منه عرفناه عرفناكه وعلمته وان أثبت ذلك فلسنا نقدر على غيره .

وكان أيضا بمثابة من قال : لو كان اللون حقا لوصلتم الى  
معرفته من غير طريق البصر ، وهذا واضح الفساد ولا بد من احكام هذه  
الأمر والا وقع في التخليط .

---

( ١ ) ذكر امام الحرمين أقوالا في ترتيب المحسوسات .

فقال قائلون : كلها في درجة واحدة .

وقال آخرون : السمع والبصر مقدمان على ما سواههما ، على  
خلاف في المقدم منهما : فمنهم من قال : البصر مقدم على السمع  
ومنهم من سوى بينهما ، ومنهم من قدم السمع على البصر .

انظر ذلك في البرهان ١ / ٣٤ ، أصول الدين ص ١ .

( ٢ ) يحتمل فنزع أو فنزع وقد أثبت ما أراه قريبا الى الرسم .

فصول

الحجة والشبهة

=====

فصل

فى

جوامع العلم بالحجة

=====

(١) اعلم أن الحجة : مقدمة صادقة لها شهادة على الحقيقة .

وانما قلنا : لها شهادة على الحقيقة ، / لأن من المقدمات ما له

شهادة على التخييل دون الحقيقة ، وهى : الشبهة . (٢)

ومعنى قولنا : مقدمة كلما اذا قدم فكان أولا ظهر منه ثان كائننا

ماكان ، وهى التى يسميها الفقهاء وصفا . (٣)

فكما يكون القياس ذا وصف ووصفين وثلاثة أوصاف تكون الحجة ذات

مقدمة ومقدمتين وثلاث مقدمات الى أن تنتهى الى نتيجة صادقة والحكم

فى قياس الفقهاء هى النتيجة فى الأصول بلغة الأصوليين ولا تخلصو

شهادة الحجة من أن تعلم بأول وهلة ، أو بأدنى فكرة ، ولا تخلصو

الحجة من أن تظهر شهادتها عند الاشارة اليها ، أو لا تظهر . فان

لم تظهر عند الاشارة اليها فانما ذلك لأنه أشير اليها من وجه لا يتعلق

بالحكم .

---

(١) انظر تعريف الحجة فى الكافية ص ٤٨ ، التمرينات ص ٥٦ ، كشف

اصطلاحات الفنون ٢ / ٢١ .

(٢) انظر تعريف الشبهة فى التمرينات ص ٨٤ .

(٣) وهى القضية التى تنتج ذلك مع قضية أخرى نحو كل مسكر خمر وكل

خمر حرام - انظر شرح الكوكب ١ / ٣٢ .

مثال ذلك : قول القائل كل جسم فهو جوهر .

فالجسم لا يشهد من وجه أنه جوهر على أن له صانعا ، ويشهد  
من وجه انه كان بعد أن لم يكن على أن له صانعا .

فقد بان أنه يذكر من وجه لا تكون له شهادة ، ويذكر من وجهه  
آخر فتظهر له شهادة .

بيان صحة ذلك أنك اذا قلت : اذا كان الجسم بعد أن لم يكن  
فلا بد له من مكون ، فهذا شهادة . ولو قلت : اذا كان الجسم جوهرًا  
فلا بد له من مكون ، لم يكن هذا شهادة ولا له صحة الشهادة .

وكذلك تقول : اذا كان محكما متقنا فلا بد له من عالم أحكمه وأتقنه  
ولا يصح أن نقول : اذا كان معدوما بعد أن لم يكن معدوما فلا بد له  
من عالم أعدمه . ولكن الذي يصح أن تقول : اذا كان معدوما بعد أن  
لم يكن معدوما فلا بد من معدم أعدمه وجعله معدوما .

ويحسن أن نقول : الجسم دال على الصانع المدبر ، يعنى من  
الوجوه التى بينا .

والمثال من مسائل الفروع : اذا قلت : النبيذ محرم من حيث انه  
مائع أو مشروب فهذا لا يصح ، لأن كونه مائعا ومشربا لا يشهد بالتحريم .  
فانما قلت : النبيذ أو الخمر يشهد بالتحريم من حيث كونه مشربا  
أو مسكرا كان قولنا صحيحا وشهادة صحيحة .

---

.....



وهذا بعينه الذى يسميه الفقهاء التأثير وعدم التأثير (١) .

فالذى له شهادة بلغة الأصوليين ، هو الذى له تأثير بنفسه  
الفقهاء . والذى لا شهادة له ، هو الذى يقول الفقهاء لا تأثير له ،  
(٢)  
ويقول الخراسانيون لا اخالة له .

---

(١) التأثير : ظهور تعلق الحكم بالمعنى .

وعدم التأثير : ألا يظهر تعلق الحكم بما يدعى تعلقه بهـ  
انظر الكافية فى الجدل ص ٦٨ ، والمدة ٢٢٠ / أ ، واللمع مع  
شرحها ص ٧١٢ ، والوصول ص ٢٨٤ .

وعدم التأثير قاذح من قواعد العلة عند الأصوليين .  
وعرفوه بأنه اهداء المعترض وصفا فى الدليل يستغنى عنه فى  
اثبات الحكم أو عدمه .

قالوا : وقد قسمه الجدليون الى أربعة أقسام :

- الأول : عدم التأثير فى الوصف .
- الثانى : عدم التأثير فى الأصل .
- الثالث : عدم التأثير فى الحكم .
- الرابع : عدم التأثير فى محل النزاع .

انظر تفصيل ذلك فى الروضة ص ٣٤٩ ، وشرح الكوكب  
ص ٣٤١ ، نزهة المشتاق ص ٧٢٢ ، الاحكام للامدى ٧٣ / ٤ ،  
جمع الجوامع وشرح المحلى وحاشية المطار ٣٥٢ / ٢ ، حاشية  
البنانى ٣٢٢ / ٢ ، مختصر ابن الحاجب ٢٦٥ / ٢ .

(٢) الاخالة هى المناسبة ، وسميت المناسبة اخالة لأن الناظر اليه  
يخال أنه علة أى يظن .

وتسمية المناسبة بالاخالة استعمال المتكلمين وخصوصا  
الشافعية منهم .

## فصل مم

/ وكل حجة فهي بمنزلة الناطقة بأن الحكم حق أو باطل من حيث ٧١/أ  
يجد الماقل معنى النطق في نفسه عند ظهور المعنى على قلبه .  
والاعتماد على معنى النطق لا على النطق . وإنما يجد الماقل  
كأن مخاطبا يخاطبه بأن المذهب صحيح أو فاسد للاعتماد على ما يجده  
من معنى الخطاب لا على نفس الخطاب .  
والحجة والدلالة والآية والعلامة نظائر ، وكذلك الدليل والبرهان  
ينوب بعضها مناب بعض في أكثر المواضع <sup>(١)</sup> .  
والأصل في الدال إنما هو المظهر للدلالة ، وكذلك الدليل على  
مذهب المتكلمين وهو عندنا : المرشد إلى المطلوب ، وهو : المدلول .

---

( = ) انظر شفاء العليل ص ١٤٣ ، مختصر ابن الحاجب وشرحه

٢٣٩/٢ ، فواتح الرحموت ٢/٢٧٠ ، ارشاد الفحول ص ٢١٤ .

والمناسبة : طريق من طرق اثبات العلة عند الأصوليين ،  
وفي تعريفها وكونها طريقا خلاف كبير بين أهل الأصول ،  
ولتفصيل الكلام في ذلك يرجع إلى القياس .

( ١ ) ذكر الجوهري أن البرهان والحجة والعلامة والدلالة والدليل

والدال والبيّنة والبيان والآية كلها متقاربة سيما في عرف العلماء ،  
الكافية ص ٤٨ ، وانظر الأحكام لابن حزم ١/٣٧ ،

وقد أشار القاضي أبو يعلى إلى أن بين الدليل والحجة  
فرقا وقال : ليس كل دليل حجة — المدة ١/١٣٣ .

وقال الجرجاني : الحجة يادل به على صحة الدعوى ، وقيل  
الحجة والدليل واحد — التمرينات ص ٨٢ .

وانما سميت الدلالة دليلا من حيث أنها كالنطقة في الحكم بالصحة  
أو بالفساد .

وكل حجة فهي بيان تشهد بمعنى حكم من الأحكام .

### فصل

ولا يخلو البيان الذي هو حجة من خمسة أقسام : لفظ ، وحظ ،  
وعقد ، وإشارة ، وحالة .

وكل ذلك انما يكون حجة اذا كان حقا في نفسه وشهادته ، واذا  
كان في أحدهما دون الآخر فهو شبهة .

ودلالة اللفظ والحظ التي يكون حجة انما هو في القضايا التي  
تشهد بمعنى قضية أخرى .

ونذلك مثل قولك : زيد سيء ، وكل سيء فهو مستحق لازم ، فزيد  
مستحق للذم . وكذلك لو قلت : زيد ظالم أو جائر ، وكذلك لو قلت :  
الأجسام لم تسبق الأعراض ، وكل ما لم يسبق الأعراض حادث ، فالأجسام  
حادثه .

فهذا بيان من جهة اللفظ والحظ .

فأما البيان فلواعتقدت معنى المقدمة التي ذكرت لك لظهر منها

- 
- ( ١ ) أي : وكل ظالم أو جائر فهو مستحق للذم ، فزيد مستحق للذم .  
( ٢ ) يظهر أن في هذا الموضع سقط لا ينتظم الكلام الا به ويمكن أن يقدر  
هكذا .

( فأما البيان من جهة العقد فلواعتقدت . . . الخ ) ،  
ونذلك أن المصنف ذكر أن البيان الذي هو حجة خمسة أقسام :

معنى الحكم وان لم يكن هناك قول .

وأما البيان من جهة الإشارة : فهو كالأشارة الى ما فيه الدلالة  
إذا كنت طالبا لها وأشير لك اليها وهذا غاية في المثال .  
وأما الحال : فدلالتهما تظهر بأن يكون عليها الشيء ثم يزول ،  
أو لا يكون عليها ثم يُصير ، كخروج الجسم من حال الى حال تنقلب  
الأعراض عليه في علم الأصول ، وكخروج العين من حكم الى حكم في  
الفروع .

مثاله : خروج الطفلة بالبلوغ الى حيز التكليف والرشد ، فيستدل  
بتلك الحال على تغير حال الولي من رتبة الإخبار ، الى رتبة  
الاستئذان لها في نكاحها .

وخروج العبد بالتكاتب من حال تملك سيده لأروش جتاياته / ٢١/ ب  
وأكسابه الى حال صار هو المالك لها .

فمنع ذلك من خروج العصير عن المالية لحدوث الشدة ، وخروج  
العبد عن المالية بالحرية .

وكل حجة تجب من جهة الحس فهي من باب الحال لأن كل حس  
حال .

---

( = ) لفظ ، وحظ ، وعقد ، وإشارة ، وحالة ، ثم ذكر اللفظ والحظ ،  
وذكر بعد هذا الموضع الإشارة والحال ، فبقى هذا الكلام في  
العقد .

### فصل م

وكل حجة ظاهرا تحديد ، ولها تطهير عن التحديد . ولا يخرجها عن معنى الحجة كونها ليست محدودة ، لأنها اذا ظهر صدقها ففى نفسها أو أنها شاهدة على الحقيقة لحكمها ، فلم يخل بها أن تذكر مع غيرها ، ولا أن تحذف من لفظها ، أو تغير عن ترتيبها بعد أن تؤدى ما ذكرنا فيها .

وان كنا نعلم أن تحديدها الى أن تخلص على حقيقتها أبين لها وأحسن لصورتها لكنا لانهض حفظ المعنى حقه من ايجاب حكمها به

### فصل م

وكل حجة فهى أصل تشهد بالحكم ، فاذا ظهر الحكم ولسم يظهر الأصل طلب ليتبين عليه وترد اليه ، واذا ظهر الأصل من الوجه الذى يتعلق بالحكم ظهر الحكم .

### فصل م

وكل حجة فانه يصح أن يدل عليها بالقضية ، وكل قضية فانها لا تخلو من أن يكون لها شهادة أو لا يكون لها شهادة .  
فان كان لها شهادة فهى لا تخلو من أن تكون حجة أو شبهة .  
وان لم يكن لها شهادة خرجت منها جميعا ولم يتكلم عليها

الا على طريق الشغب في المناظرة ، لأن ما خلا مشهبا فانما هو محض  
الشغب ان ليس يدنو عن الشبهة الا الشغب ، كما لا يملو عليها  
الا الحجة ، ولا معنى للاشتغال به في الجدل ، فان الكلام في هذا  
الشأن انما يحول فيه على الحجة لظهور ، والشبهة لتبطل ، وما عدا  
هذا فهدر يقطع الوقت ويوجب السخائم وهو الذي رفعت بسومه ليلة  
القدر ، <sup>(١)</sup> واليه انصرف نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قياس <sup>(٢)</sup>  
القدر ، <sup>(٣)</sup> واليه انصرف نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قياس

(١) الشغب : تمويه بحجة باطل بقضية أو قضايا فاسدة تقود إلى  
الباطل ، وهي السفسطة — الاحكام لابن حزم ١/ ٣٧ .

والسفسطة : قياس مركب من الوهميات ، والفرض منه تفليظ  
الخصم واسكاته — التعريفات ص ١١٨ .

(٢) السخائم : جمع سخيمة ، والسخيمة : الحقد والضغينة والموجدة  
في النفس — لسان العرب ١٢/ ٢٨٢ .

(٣) اشارة الى ما رواه البخاري من حديث عبادة بن الصامت قال :  
( خرج النبي صلى الله عليه وسلم ليخبرنا بليلة القدر ، فتلاحى  
رجلان من المسلمين ، فقال : خرجت لا أخبركم بليلة القدر  
فتلاحى فلان وفلان فرفعت وعسى أن يكون خيرا لكم فالتمسوها في  
التاسعة والسادسة والخامسة ) .

صحيح البخاري ، ٣٢ — كتاب فضل ليلة القدر ، ٤ — باب  
رفع معرفة ليلة القدر لتلاحى الناس ، حديث رقم ٢٠٢٣ .

ومعنى تلاحى : أى تخاصم وتنازع — انظر النهاية ٤/ ٢٤٣ ،  
فتح الباري ٤/ ٢٦٨ .

وقول المصنف : بسومه ، من السوم وهو طلب الشيء — انظر  
معجم المقاييس ٣/ ١١٨ .

(١) وقال وقوله مرء في القرآن كفر ، والشغب لا يتموه به فذهب .

(١) قال الهيثمي : رواه الطبراني في الأوسط والكبير ، والبزار ، وفيه عهد الله بن شبيب وهو ضعيف جدا — مجمع الزوائد ١٥٧/١ ، كتاب العلم ، باب في كثرة السؤال .

(٢) رواه أبو داود وأحمد بن حنبل والحاكم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

ولفظه عند أبي داود والحاكم ( المرء في القرآن كفر ، وعند أحمد ( مرء في القرآن كفر ) ورواه أيضا بلفظ ( المرء في القرآن كفر فما عرفتم ما علوا به ، وما جهلتم فردوه إلى عالمه ) .  
أبو داود ، ٣٤ — كتاب السنة ، ٥ — باب النهي عن الجدل في القرآن ، حديث رقم ٤٦٠٣ .

المستد ٢٨٦/٢ ، ٣٠٠ ، ٤٢٤ ، ٤٧٥ ، ٥٢٨ ، ٥٠٣ .  
الجامع الصغير مع فيض القدير وصححه ٦/٢٦٥ حديث  
رقم ٩١٨٧ . والحديث صحيح ، ذكره الشيخ ناصر الدين  
الألباني في صحيح الجامع الصغير ٦/١٣ ، حديث رقم ٦٥٦٣ ،  
وقال ابن القيم " حديث حسن " تهذيب ابن القيم بهامش مختصر  
أبي داود للمنذري ٦/٧ .

وقد فسر الحديث بعدة تفسيرات منها : —

ان المراد بالمرء في القرآن : الشك في كون كلام الله .  
وقيل : الخوفا فيه بأنه محدث أو قديم ،  
وقيل : المجادلة في الآي المتشابهة المؤدى ذلك إلى  
الجهود والفتن وازاعة الدماء فسماه باسم ما يخاف عاقبته .

وهناك أقوال غير هذه .

انظر فيض القدير ٦/٢٦٥ ، السراج المنير ٣/٤٠٤ ،  
ومعالم السنن بهامش أبي داود ٥/٩ وانظر مختصر سنن أبي  
داود ٦/٧ .

### فصل

وأصل الحجة في اللفظة : القصده من قولهم حج يحج : اذا قصده  
ومنه حج البيت : اذا قصده <sup>(١)</sup> . فكان الحجة أخذت من الحججة ، وهي :  
الاستقامة في الطريق المؤدى الى البهية <sup>(٢)</sup> .

وقد يقال للشبهة حجة داحضة .

ولا يجوز أن تطلق حتى يتبين أن المعنى فيه الاستعارة مشـلـل  
استعارتهم البشارة في الاخبار / عن السوء استعارة ، وإن كان الأصل ٧٢ / أ  
الاخبار بالخبر الذي يسر .

قال الله سبحانه " حجتهم داحضة عند ربهم " <sup>(٤)</sup> .

وقال " فبشرهم بمذاب أليم " <sup>(٥)</sup> .

---

( ١ ) انظر معجم المقاييس ٢ / ٢٩ ، ترتيب القاموس ١ / ٥٩١ ، اللسان

٢ / ٢٢٦ .

( ٢ ) قال في معجم المقاييس : ( ومن الباب المحجة : وهي جنادة

الطريق . . . ويمكن أن يكون الحجة مشتقة من هذا ، لأنها تقصد

أو بها يقتصد الحق المطلوب ) معجم المقاييس ٢ / ٣٠ ، وانظر

اللسان ٢ / ٢٢٨ .

( ٣ ) أى ولا يجوز اطلاق الحجة على الشبهة .

( ٤ ) سورة الشورى ، آية رقم ١٦ .

( ٥ ) فى أكثر من موضع فى القرآن الكريم منها : —

قوله تعالى " ان الذين يكفرون بأيات الله ويقتلون النبيين

بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم —

بمذاب أليم " سورة آل عمران ، آية رقم ٢١ .

وقوله تعالى " والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى

سبيل الله فبشرهم بمذاب أليم " سورة التوبة ، آية رقم ٣٤ .



### فصل منه

(١) وكل ما تطرق عليه الاختلاف ما ليس بأول في العقل فليس لنا سبيل إلى علمه إلا بحجة من قبل أن الدعي له والمنكر فيه سواء إلا أن يكون مع أحدهما حجة فيثبت مذهبه دون الآخر .

وليس يجوز أن يثبتا جميعا ، لأن أحدهما يقول : هو حق ، والآخر يقول : هو باطل ، ولا اجتماع لهما في حكم واحد ولا حقيقة واحدة .

وكذلك إذا قال أحدهما : هو صدق ، وقال الآخر : هو كذب ، إذ لا اجتماع لهما في خبر واحد ، وسواء كان ذلك في علم الدين أو غيره من العلوم .

---

(١) الأولى : هو الذي بعد توجه العقل إليه لم يفتقر إلى شيء أصلا من حدس أو تجربة أو نحو ذلك .

كقولنا : الواحد نصف الاثنين ، والكل أعظم من الجزء ، التصريفات ص ٣٩ .

وقد يراد به البديهي — التصريفات ص ٤٣ .

وقد عرف الفزالي الأوليات بأنها العقليات المحضة التي أفضى ذات العقل بمجرد إليها من غير استعانة بحسن أو تخيل وجعل على التصديق بها .

مثل علم الانسان بوجود نفسه ، وأنه الاثنين أكثر من الواحد المستقصى ٢٩/١ ، وانظر ضوابط المعرفة ص ١٩ .

### فصل معمد

ولا يخلو الحكم الذي يظهر من الأصل على طريقة الحجة من أن يكون في معنى قضية واحدة أو أكثر <sup>(١)</sup> .

فالحكم الذي يظهر من معنى القضية الواحدة كقولك : كل مؤمن موحد ، أو ليس بمجسم . فالحكم الذي يظهر من معنى هذه القضية : أن بعض الموحدين مؤمن ، وبعض من ليس بمجسم مؤمن <sup>(٢)</sup> .

وكذلك قولك : كل انسان جوهر . فالذي يظهر من هذه القضية أن بعض الجواهر انسان .

وأما الحكم الذي لا يظهر الا من اكثر من قضية ، فكقولك : كل شهيد مؤمن ، وكل مؤمن موحد <sup>(٣)</sup> ، فيظهر من هاتين القضيتين كل شهيد فهو موحد .

### فصل معمد

واذا أورد الخصم ما يقتضى صحة الحكم وكان على طريقة الحجة لم يكن لخصمه أن يطالبه بما الدليل على صحته ، ولكن له أن يطالبه بما الدليل من جهات ثلاث : -

---

( ١ ) القضية : قول يصح أن يقال لقائله انه صادق فيه أو كاذب فيه ، التعريفات ص ١٢٦ .

( ٢ ) الصواب ( مجسما ) بالنصب خبر ليس .

( ٣ ) قوله ( فكقولك : كل شهيد مؤمن ، وكل مؤمن موحد ) ذكرت مكررة في الأصل ، وهو سهو من الناسخ .

أحدها : بما الدليل على صحة المقدمة بلغة الأصوليين ، وهى عبارة عن الوصف فى لغة الفقهاء ، حتى يرد الى يديه ، أو يعلم بأدنى فكره .

والاقتضاء ضرورة ، أو الى موافقة وتسليم جدل يقوم مقام الموافقة فى البناء عليه والرد اليه فى الأصول ، أو الى ظاهر من جهة الكتاب ، أو السنة ، أو اجماع الكافة ، أو شهادة الأصول ، أو اتفاق بين المتجادلين فى مسائل الفروع .

والثانى : أن يطالبه بما الدليل على صحة الدعوى من المقدمة ، وهو المسمى عند الفقهاء تأثير الوصف ، إذ كانت مقدمة قد تضمنت دعوى أو دعاوى ، وله أن يطالبه بأيهما شاء قبل صاحبه بلا ترتيب يتضمن عليه .

/ وليس له أن يطالبه بالدعويين فى حال واحدة من قبل انه ٧٢/ب إذا كان مطالباً عن مسألتين فى حالة واحدة لم يكن ذلك الا على انتقال .

الثالث : أن يطالبه بما الدليل على صحة شهادة المقدمة اذا كان الخصم قد أورها من وجه لا تظهر منه الشهادة .

وله أن يعدل عن المطالبة بما هية الدلالة ، ويأخذ بالتفريع على الأصل الذى ذكره فى مذهبه أو حجته فيلزمه على ذلك الأصل ما لا بد من أن يتفرع عنه ، فيتبين فساد الأصل من جهة الفرع ، فان الصحيح لا يتفرع عنه الفاسد كما أن الفاسد لا ينتج الصحيح .

ولا يخلو ما يورده الخصم : من أن يكون يقتضى صحة ما يدعيه ، أو لا يقتضى . فان كان لا يقتضيه ، كان لك أن تطالبه بوجه دلالة عليه حتى يأتى بالوجه الذى منه تتخيل الشهادة بالحكم .

وان كان ما أورده يقتضى صحة ما يدعى ، لم يكن لك أن تسأله عن وجه الدلالة ، لأنه قد ظهر . وانما لك أن تسأله من وجه آخر على الرسم الذى بينا .

### فصل

وكل برهان أصل فرعه نتيجةه ، وهى المقالة والمذهب الذى يصح به ويظهر منه ، فكل مقالة ومذهب فرع بالاضافة الى البرهان الذى هو الأصل .

### فصل

وكل حجة فالطريق الى استخراجها تحصيل القضايا التى لها شهادة وقول الاصوليين : شهادة ، هو معنى قول الفقهاء : لها تأثير . ثم نميز ما توجد معه الثقة والسلامة من المناقضة مما ليس كذلك . فكل قضية من استخراج الحجة ، وكل حجة فان معناها قد يمكن أن تختلف الصورة الدالة عليه ، مرة يكون فى صورة الخبر وهو الذى عليه المعتمد ، ومرة يكون فى صورة الاستخبار ، ومرة يكون فى صورة الأمر ، ومرة يكون فى صورة النهى ، وكل ذلك يحصل به فى النفس معنى يشهد بمعنى آخر ، ولذلك سميت شهادة القضية : شهادة ، لما يحصل فى النفس من المعنى الشاهد بمعنى آخر .

ولهما كانت الشهادة بالايضاح ، وهما كانت بالتعريض فى الكلام له فى الحال ، وكل معنى كان فى حصول العلم به حصول العلم بمعلوم آخر فهو دال عليه ، الا أن ذلك على ضربين :-

أحدهما : ما يستحيل حصول العلم بالأول فيه دون الثانى .

٢٣/أ

والآخر : / لا يستحيل

فالذى يستحيل الا بحصول الثانى هو أوضح وأجلى ، والذى لا يستحيل اغض وأخفى ، وذلك لأنه قد تعترض فيه شبهة فيعلم الأول ولا يعلم الثانى دون حل تلك الشبهة ،

ويقال اذا كان لا يصح حصول العلم بأحد المعنيين دون الآخر ، فكيف صار الأول هو الدال على الثانى دون أن يكون كل واحد منهما دالا على الآخر ؟

فالجواب عن ذلك : لأن الأول هو الذى يشهد بالثانى ، وهو الذى يشهد العقل بأنه لا يجوز أن يصح الا ولا بد من أن يصح الثانى ، وليس كذلك سبيل الثانى ، لأن العقل لا يشهد له بأنه اذا صح صح الأول ، كما شهد الأول بأنه اذا صح صح الثانى ، فمن هناك كان المعنى الأول هو الدال على الثانى ، ولم يجب أن يكون الثانى دالا على الأول ، ولكن الثانى يلزم من الأول من حيث كان دالا عليه .

مثال ذلك : اذا صح أن زيدا قد كفر صح أنه مستحق للعقوبة ، أو نقول : الذم ، وليس اذا صح أنه يستحق الذم ، صح أنه قد كفر ، لأنه قد يستحق الذم بالفسق الذى لا يكفر به .

## فصل

في

### الفرق بين الحجة والشبهة

=====

اعلم أن الفرق بينهما : أن حجج الثقة بالمقدمة

(١)

في نفسها وشهادتها وليس كذلك الشبهة

(١) قسم المناطقة الحجة الى قسمين : عقلية ، وعقلية .

فالعقلية ما كانت مادتها مأخوذة من الكتاب والسنة والاجماع .

والعقلية خمسة اقسام :

الأول : الحجة البرهانية ، وتسمى البرهان ، وهو ما تركب من

مقدمات يقينية ، وذلك بأن يكون اعتقادها جازما

مطابقا ثابتا لا يتغير ، وتفيد اليقين .

ومثال ذلك قولهم : كل جسم مؤلف ، وكل مؤلف

حادث فلزم أن كل جسم حادث .

الثاني : الحجة الجدلية ، وهي ما تركب من قضايا مشهورة أو مسلمة

بين الخصمين .

ومثال قولهم : هذا ظلم ، وكل ظلم قبيح ، فهذا

قبيح .

الثالث : الحجة الخطابية ، وهي ما تركب من مقدمات مقبولة

أو مظنونة .

ومثال قولهم : هذا لا يخالط الناس ، وكل من

لا يخالط الناس متكبر ، فهذا متكبر .

الرابع : الحجة الشعرية ، وهي ما تركب من مقدمات متخيلة

لترغيب السامع في شيء أو تنفيره عنه .

(١) اذا كانت الثقة انما هي باعدهما دون الأخرى ، أو تخيل الثقة فيهما من غير حقيقة . ولو لم يكن هناك ثقة أصلا ، ولا تخيل ثقة ، لم يكن حجة ولا شبهة .

وكل ما نتكلم عليه في الجدل فلا يخلو ، أو شبهة ، أو شغب .  
ومن أحب سلوك طريقة أهل العلم فأنما يتكلم على حجة ، أو شبهة .  
فأما الشغب ، فأنما هو تخليط أهل الجدل وهو ! ما أوهم الكلام على حجة أو شبهة ولم يكن في نفسه حجة ولا شبهة .

---

( = ) ومثال قولهم : المسل مرة مهوعة أو مقيئة .

الخامس : السفسطة أو المغالطة ، وهي ما تركب من مقدمات باطلة شبيهة بالحق وليست به ، أو من مقدمات وهمية كاذبة ومثلوا له بقولهم في صورة فرس في حائط ، هذا فسررس وكل فرس صهال ، فهذا صهال .

ولكل قسم فائدة وغرض ذكره في موضعه ، وللإستزادة من ذلك انظر معيار العلم ، شرح الأخرى على السلم ص ٣٧ ،  
هاشية الباجوري على شرح الأخرى ص ٧٣ ، شرح الدمنهوري على السلم ص ١٧ ، وانظر ضوابط المعرفة ص ٣٠٥ وما بعدها .

( ١ ) الصواب ( ان ) .

والشبهة : ما تخيل به المذهب في صورة الحقيقة وليس كذلك . لأن المقدمة ان كانت صادقة فشهادتها بالمذهب على الحقيقة . وكل مقدمة تقضى المذهب فاشها لا تخلو من أن تكون حجة ، أو شبهة . وكل اقتضاء يسلم من المناقضة فهو على حجة من قبل أنه لو سلم من المناقضة وهو شبهة لم يكن سبيل الى حل تلك الشبهة ، وليس الأمر كذلك ، ان كل شبهة فلاهل الاستدلال سبيل الى حلها ، ان لو لم يكن لهم سبيل الى حلها / لكان البطل والحق يفتان منها موقفا واحدا .

٢٣/ب

ولأن الذى يدل على نقض ما يدعوا اليه من المذهب يقدر فيها ويؤثر فى حلها من حيث لا يد أن يكون اذا صح المذهب فسد نقيضه ، واذا فسد صح نقيضه ، وهذا مطرد فى كل مذهب .

والشبهة : مقدمة لها شهادة بالتخيل لها فى نفسها ، أو شهادتها دون الحقيقة وهى فى الحال شخص يشبه زيدا ، وصورة تشبه صورة ، أو صورة تنكر بغيرها . مثل : ما شبه على اليهود عيسى عليه السلام فقال سبحانه " ولكن شبه لهم <sup>(١)</sup> وقال " نكروا لها عرشها " <sup>(٢)</sup> حتى قالت بعد التنكير : كأنه هو .

وذلك أنها ان كانت كاذبة فى نفسها فانما تتخيل صحتها بما يوجد من الاقتضاء فيها الذى لا توجد معه الثقة ، لا قبل التأمل ، ولا بعده .

وان كانت صادقة فى نفسها فالتخيل انما هو فى شهادتها . ومثل ما شبه على موسى عليه السلام أن عصى السحرة تسعى .

---

( ١ ) سورة النساء ، آية رقم ١٥٧ .

( ٢ ) سورة النمل ، آية رقم ٤١ .



### فصل م

وكل حجة فلا تغلو اذا وردت على النفس : من أن تظهر أنها حجة ، أو لا تظهر ، فإن كان لا يظهر لم تغل الآفة في ذلك من ثلاثة أوجه (١) :

أما لأنها مغيرة عن الحد الذي ينبغي أن تكون عليه .

وأما لاعتراض شبهة عليها تدعو إلى فسادها .

وأما لأنها لم تتأمل حقيقة التأمل كما يجب فيها .

فعلى هذه الأوجه الثلاثة مدار الآفة في الحجة التي توهم أنها شبهة .

### فصل م

في

(٢)

الفرق بين الحجة والدلالة

=====

---

(١) ذكر المناطق أن الخلل في البرهان يدخل من ثلاث جهات :

الأولى : من جهة المقدمات إذ قد تكون خالية عن شروطها .

الثانية : من كيفية الترتيب والنظم وإن كانت المقدمات صحيحة يقينية .

الثالثة : منها جميعا .

راجع في ذلك ، معيار العلم ، المستقصى ١٢/١ ،  
شرح الأخضري ص ٣٨ ، حاشية الباجوري ص ٧٦ ، شرح  
الدنهورى ص ١٩ .

(٢) الدلالة : هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ،  
والشيء الأول هو الدال ، والثاني هو المدلول — التعريفات

الفرق بينهما أن الحجة لابد من أن تشهد بمعنى حكم غيرها ،  
وليس كذلك الدلالة ، لأنها قد تحضر معناها للنفس من غير شهادة

( = ) ص ٧١ .

وغرف الجوىنى الدلالة بأنها ما يتوصل بصحيح النظر فيه الى  
معرفة ما لم يعلم أو الى معرفة المدلول — الكافية ص ٤٦ .

وقد قسم المناطق الدلالة الى ستة أقسام ، لأن الدلالة إما  
لفظ أو غير لفظ ، وكلاهما إما وضعى أو عقلى أو عادى طبيعى ،  
فدلالة اللفظ الوضعية ، كدلالة الأسد على الحيوان .  
ودلالة اللفظ العقلية ، كدلالة اللفظ على وجود لافظة أو حياته .  
ودلالة اللفظ العادية الطبيعية كدلالة قول العريض ( أح ) على  
الوجع ،

ودلالة غير اللفظ الوضعية ، كدلالة الإشارة بالرأس الى أسفل  
على معنى نعم .

ودلالة اللفظ العقلية ، كدلالة تغير العالم على حدوثه .  
ودلالة غير اللفظ العادية الطبيعية كدلالة الحرة على الخجل ،  
والصفرة على الخوف والمناطق انما يبحثون فى القسم الأول وهو  
الدلالة اللفظية الوضعية واطلاقهم لفظ الدلالة ينصرف اليه وهما  
ما عرفناه فى أول الهامش وهو دلالة اللفظ على المعنى .

انظر معيار العلم ص ، الهاجورى على الاخضرى ص ٣٠ ،  
المرشد السليم ص ٤٣ ، ضوابط المعرفة ص ٢٣ ، شرح  
المنهوى ص ٦ .

ثم قسموا هذه الدلالة الى ثلاثة أقسام هى :

- ١ — الدلالة المطابقة . ٢ — الدلالة التضمنية .
- ٣ — الدلالة الالتزامية .

فالأولى هى دلالة اللفظ على تمام ما وضع له ، كدلالة  
الانسان على الحيوان الناطق .

بمعنى حكم غيرها .

مثال ذلك : قولك : الجسم محدث يشهد بأن له محدثا . فان قلت : الجسم موجود ، لم يشهد كشهادة الأول .

فالذى يشهد بمعنى حكم آخر حجة ، والذى لا يشهد بمعنى حكم آخر كالذى بينا من قولنا : الجسم موجود دلالة ليست حجة .

وكل حجة فان تأثيرها : هو تمكن المعنى فى النفس بالشهادة له أنه حق .

فاما الدلالة فليست كذلك ، وانما تأثيرها احضار المعنى للنفس .  
الا أن العبارة بالدلالة قد كثرت حتى صارت توقع موقع الحجة ، يقسول<sup>(١)</sup>  
القاتل : ما الدلالة على كذا ؟ ويريد ما الحجة على كذا .

وقد / بينت لك الفرق بين معنيين تحتاج الى تمييزهما ، وعلم ٧٤/أ  
الفرق بينهما . وهو معنى يحضر معنى آخر ، ولا يشهد أنه حق أمّا طل  
فاعرف ما بينت لك ما تحتاج الى علمه وصحه تمييزه فى المعانى ، ثم  
اجراء العبارة على العادة فيها ولا تتعد بها مواضعها بما لا يحسن منها .<sup>(٢)</sup>  
ومما يوضح لك الفرق فى الاستعمال : أن اشارة الهادى الى  
الطريق دلالة عليه وليس بحجة ، وكذلك النجم والريح دلالة على القبله ،

---

( = ) والثانية : هى دلالة اللفظ على جزء المعنى ، كدلالة  
الانسان على الحيوان .

والثالثة هى دلالة اللفظ على لازم المعنى ، كدلالة الانسان  
على قبول العلم وصنعة الكتاب . انظر المراجع السابقة والمستصفي  
٢٠/١ ، وشرح الاخضرى ص ٢٥ .

( ١ ) كذا فى الأصل ولعل الصواب ( كقول ) .

( ٢ ) كذا فى الأصل ولعل الصواب ( ثم أجر ) .

وتفسير الماء أو تحركه ، أو آثار الماشي النجس الشارب منه اليه <sup>(١)</sup> دلالة على نجاسته عند اشتباه الأواني وليس بحجة ، والاسم دلالة على المسمى وعلم عليه وليس بحجة .

والصفة مثل : الشدة ، دلالة على الموصوف وليس بحجة .

والفرق بين الحجة والدلالة كالفرق بين دلالة البرهان وبين دلالة الكلام . وكل حجة فانها لابد من أن تحضر معنى ، إلا أن احضارها إنما هو للشهادة بالنتيجة عنها ، فهي تشارك الدلالة من جهة الاحضار للمعنى ، وتنفرد بالشهادة لغير المعنى الذي هي دالة عليه بمنزلة العبارة عنه .

فكل حجة دلالة من حيث تحضر معنى الشهادة ومن حيث هي بمنزلة الناطقة في النتيجة أنها صادقة ، وليس كل دلالة حجة لأنها قد تخلو من الشهادة بمعنى سوى المعنى الذي تحتها بمنزلة العبارة .

### فصل

في

### مراتب الحجّة

اعلم أن مراتب الحجّة مواضع المقدمات بلفظة الأصوليين ، وهي أوصاف العلة بلفظة الفقهاء على السياقة <sup>(٢)</sup> من الأول الى الثاني ومن الثاني الى الثالث ومن الثالث الى الرابع ثم على ذلك الى آخر مقدمة .

---

( ١ ) كالكلب مثلاً .

( ٢ ) السياقة : التتابع .

ولك أن تسوق المقدمات على طريقتين من أولها الى آخرها ومنهن  
آخرها الى أولها وسأضرب لك مثالا تتصور به هذا المعنى ان شاء الله  
مثال السياقة من الآخر الى الأول أن تقول الاجتهاد مبنى على الاجماع ،  
والاجماع مبنى على القرآن ، والقرآن مبنى على الرسالة ، والرسالة مبنية  
على المعجزة ، والمعجزة مبنية على اثبات صانع لا يجوز عليه تأييد كاذب  
عليه بالمعجزة .

ومثال السياقة من الأول الى الآخر : الرسالة مردودة الى  
المعجزة ، والقرآن مردود الى الرسالة ، والاجماع مردود الى القرآن ،  
والاجتهاد مردود الى الاجماع .

مثال السياقة في المقدرات التي هي قضايا : اذا صح الاجماع  
صح الاجتهاد ، واذا صح القرآن صح الاجماع ، واذا صحت الرسالة  
صح القرآن ، واذا / صحت المعجزة صحت الرسالة ، وقد صحت ٧٤ ب/  
المعجزة فيلزم من ذلك بالسياقة أنه قد صح الاجتهاد وهذا من باب  
ما يلزم بالوسائل .

مثال في مسائل الفروع : اذا صح أن التوبة ماحية للذنوب معصية  
للتائب الى حكم الأصل ، صح أن التائب من الفساق عدل عائد الى  
حكم الأصل ، واذا صح أنه عدل عائد الى ما كان عليه من الأصل ، صح  
أنه مقبول بالشهادة وزال حكم الرد وقطع التأهيد المذكور في الآية<sup>(١)</sup>

---

(١) اشارة الى قوله تعالى " والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا  
بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ، ولا تقبلوا لهم شهادة  
أبدا وأولئك هم الفاسقون \* الا الذين تابوا من بعد ذلك  
واصلحوا فان الله غفور رحيم " سورة النور ، آية رقم ٤ ، ٥ .

عن عمومته وأرساله بهذا الدليل الموجب لتغليب ظن المجتهد عـ

(=) والمقرر عند أهل الأصول من المالكية والشافعية والحنابلة أن الاستثناء إذا جاء بعد حمل متعاطفات أو مفردات متعاطفات أنه يرجع لجميعها ، إلا لدليل من نقل أو عقل يخصصه ببعضها ، خلافا للحنفية والمعتزلة بالقائلين يرجع الاستثناء للجملة الأخيرة فقط ، فملى مذهب الجمهور بحود الاستثناء في قوله ————— " إلا الذين تابوا " إلى قوله " ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا " وقوله " وأولئك هم الفاسقون " فإذا تاب القاذف وأصلح قبلت شهادته .

أما على قول الحنفية والمعتزلة بحود الاستثناء إلى الجملة الأخيرة فقط وهي قوله " وأولئك هم الفاسقون " فلو تاب القاذف وأصلح لا تقبل شهادته لعدم دخول الجملة الأولى في الاستثناء . ولا يدخل في الاستثناء قوله " فأجلدوهم ثمانين جلدة " ، لأن القاذف إذا تاب وأصلح لا يسقط عنه حد القذف بالتوبة .

وزهب جماعة من الأصوليين منهم الفزالي والقاضي أبو بكر من الشافعية وابن الحاجب من المالكية إلى القول بالوقف .

ولمراجعة هذه المسألة أنظر المدة ٢/٦٧٨ ، والتمهيد ١/٥٥١ ، المسودة ص ١٥٦ ، روضة الناظر ص ٢٥٧ ، شرح الكوكب ٣/٣١٢ ، وانظر المصتمد ١/٢٦٤ ، والتبصرة ص ١٧٢ اللمع وشرحها ص ٢٣٤ ، البرهان ١/٣٨٨ ، المستقصى ٢/٣٨ ، الأحكام للامدني ٢/٢٧٨ .

وانظر مختصر ابن الحاجب ٢/١٣٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٤٩ ، وانظر أصول السرخسي ١/٢٧٥ ، فواتح الرحموت ١/٣٣٢ ، وتيسير التحرير ١/٣٠٢ ، التقرير والتحجير ١/٢٦٩

القائـف بالثبـوت الـى ما كان عليه من الأصل .

### فصل

فى

(١) الحجة من جهة الضرورة والاكتساب

=====

اعلم أن الحجة من جهة الضرورة لا تغلو من أن تكون فى المقدمة ،  
أو فى الشهادة ، أو فيهما .

فـالضرورة فى المقدمة : كـمـلـك بـأن الجـسـم مـتـحـرك بـعـد أن لـم يـكـن  
مـتـحـركا ، ولـهـذه المـقـدـمة شـهـادة ، الـا انـها لـيـسـت ضـرـورة ، ولـكـنـهـما  
تـجـب بـا د نـى فـكـرة ما لـم تـعـتـرـض شـبـهة ، وهى اذا كان الجـسـم مـتـحـركا بـعـد  
أن لـم يـكـن مـتـحـركا ، فـلا يـد من حـا د ث لأجله كان مـتـحـركا بـعـد أن يـكـن  
مـتـحـركا (٢) .

فـهـذه الشـهـادة تـعـلـم بـا كـتـسـاب ، والمـقـدـمة تـعـلـم بـا ضـطـرـار .  
وأما الضرورة فى الشهادة دون المقدمة : كـمـلـك بـأن الجـسـم لـم  
يـسـبـق الحـا د ث .

---

( ١ ) سـبـق الـكـلام فى تـمـرـيـف الـضـرـورة والـا كـتـسـاب فى أول الـكـتاب فى أقـسـام  
الـعـلـم ص

وقـد عـرف المـصـنـف الـضـرـورى بـأنـه ما لـزم نـفـس المـخـلـوق لـزـومـا  
لا يـمـكـن د فـعـه والخـرـوج عـنـه .

وعـكـسـه المـكـتـسـب ، وهـو ما يـحـتـاـج الـى نـظـر واستـدلال ، وهـو  
المـسـمى بـالنـظـرى أو الـا سـتـدلالـى .

( ٢ ) كـذا فى الأصل ، والصواب ( بـعـد أن لـم يـكـن مـتـحـركا ) .

فهذه المقدمة تعلم باكتساب ، وتعلم شهادتها باضطراب ، وهي :  
إذا كان لم يخل من الحادث فهو حادث باضطراب ، وعلى هذين  
القسمين مدار علم الاكتساب . وأما إذا كانت المقدمة والشهادة جميعاً  
ضرورة وقعت النتيجة ضرورة ، وذلك في الأعداد والمقادير .

مثال ذلك : هذان عددان متساويان أو خطأ متساويان زدت  
عليهما متساوياً وكل عدد من متساويين أو خطيين متساويين زدت عليهما  
متساوياً فهما بعد الزيادة متساويان ، وهذان العددان المشار إليهما  
بعد الزيادة عليهما متساويان .

### فصل

مم

في

الحجة من جهة المتفق عليه والمختلف فيه

=====

اعلم أن الحجة من جهة المختلف فيه لا تخلو : من أن تكون فسي  
الأصل أو في الفرع ، أو فيهما . وكل ذلك يجوز الاحتجاج به إذا كان  
فيه تقريب من المتفق عليه ، أو ما يجب الاتفاق عليه ما هو أول فسي  
المقل<sup>(١)</sup> ، لأنه لو وقف على المتفق عليه لمطلبت أدلة الشرع والعقل  
لأجل المعاندة في / الخلاف .

أ/٧٥

---

(١) الأول في المقل ويسمى الأولى ، وهو ما يتوجه إليه المقل بمجرد  
من غير حاجة إلى حدس أو تجربة ولا استعانة بحس أو تخيل —  
التعريفات ص ٣٩ ، المستصفى ١/ ٢٩ .



## فصل

مم

فى

### تعليق الحجة بالمذهب

=====

اعلم أن تعليق الحجة بالمذهب هو : شهادتها له بالنفس أو  
بوسيطه . ولا يخلو التعليق من أن يكون على الايجاب ، أو على الاقتضاء  
والاقتضاء يرجع الى الايجاب بمد التأمل للمقدمة والسلامة من الشبهة .  
وتعلق الحجة بالمذهب كتعلق الأصل بالفرع من جهة أنه ينشأ  
عنها كما ينشأ الفرع عن الأصل ، الا أن تعلق الأصل بالفرع أعم من تعلق  
الحجة بالمذهب ، وهما فى تنشؤ الثانى عن الأول سواء .

فشهادة المعجزة للنبوة بالنفس ، وشهادتها للاجتihad بوسائط  
قد قدمنا ذكرها فى الشواهد ، وذلك لأن بصحة المعجزة تصح النبوة ،  
وبصحة النبوة يصح الكتاب ، وبصحة الكتاب يصح الاجماع ، وبصحة  
الاجماع يصح الاجتهاد ، والمعجزة أيضا مردودة الى مقدمة قبلها وهو  
وجوب كون البارى على صفة لا يؤيد معها كذا بما بالمعجز ، ثم لاتزال  
المقدمات تترقى مرتبة بمد مرتبة الى الاوائل فى العقل ، واذا علقت<sup>(١)</sup>  
المرتبة الأولى من الحجة بالمرتبة الأخيرة التى هى المذهب من غير بيان  
عن الوسائط قبح ذلك وأنكره علم الاستدلال ، فلا يجوز أن يقال بوجوب  
صحة الاجتهاد دون أن يتبين ذلك من جهة الوسائط التى بينه وبينه .

---

( ١ ) كذا فى الأصل وصوابه ( علقت ) .

## فصل

في

## أنواع الحجة

===

اعلم أن الحجة قد تتنوع بتنوع المذهب ، وليس كلما تنوعت الحجة فانما هو لتنوع المذهب ، لأنه قد تكون حجة واحدة على مذهبين مختلفين غير متناقضين ، وقد تكون حجتان على مذهب واحد .  
مثال ذلك : كالحجة على أن محمدا صلى الله عليه وسلم صادق في كل ما أتى به هو الحجة على أنه ولي الله ، لأن المعجزة دلت على ذلك من حيث دلت على تعظيمه وتفخيم شأنه ، وأبانه الله عز وجل له بذلك عن غيره .

وقد تقوم الحجة وتبين على نفي التشبيه من طريق العقل ، وقد يبين ذلك ، من طريق السمع .

(١)  
فأما الحجة على التوحيد فهي غير الحجة على نفي الجبر

---

(١) الجبر هو نفي الفعل حقيقة عن العبد ، وإضافته إلى السرب تعالى وإلى هذا القول تنسب طائفة الجبرية .  
والجبرية أصناف جبرية خالصة وهي التي لا تثبت للعبد فعلا ولا قدرة على الفعل أصلا .

وجبرية متوسطة وهي التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة أصلا  
انظر الطل والنحل ١ / ٨٥ ، التصريفات ص ٧٤ .

وقد ذكر ابن تيمية أن الجبر يطلق بمعنيين :

أحدهما : إكراه الفاعل على الفعل بدون رضاه ، كما يقال  
ان الأب يجبر المرأة على النكاح .

=

والتشبيه لأنه قد يصل الإنسان الى علم التوحيد بالحجة المنهية عن ذلك  
والبينة عليه وهو لا يعلم نفى الجبر والتشبيه بل يمتد أن أنه واحد يشبهه  
أو واحد يجبر فيعلم أحد الشيئين ويجهل الآخر .

وكل نوع من أنواع الحجة يخالف الآخر فانه لا يجوز أن يناقضه وان  
خالفه <sup>(٢)</sup> ، كما أن المعلوم يختلف ولا تتناقض ، وكذلك الحجج تختلف  
ولا تتناقض ، وكذلك أنواع المذاهب التي تظهر عن الحجة .

وفي الجملة / أن الحجة تنوع بتعليقها بالمذهب ، لأنه اذا ٧٥/ب  
قيل : ما الحجة على صحة الاجتهاد ؟ اقتضى غير ما يقتضي ما الحجة  
على صحة الاجماع ؟

---

( = ) الثاني : خلق ما في النفوس من الاعتقادات والارادات .

فالجبر بالمعنى الثاني ثابت لله تعالى وبالمعنى الأول لا يجوز  
اثباته لله والله تعالى أجل واعظم من أن يكون مجرأ بهذا التفسير  
غير ان لفظ الجبر لما كان مجعلا نهى الأئمة الاعلام عن اطلاق  
اثباته أو نفيه — انظر الفتاوى ١٣١/٨ .

( ١ ) التشبيه اثبات صفات لله سبحانه وتعالى تشبه صفات المخلوقين  
والى ذلك تنسب طائفة المشبهة . عكس النفاة المعطلة — انظر  
الملل والنحل ١٠٣/١ ، التعريفات ص ٢١٦ .

( ٢ ) النقيضان هما اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان كوجود زيد وعدمه  
والخلافان هما اللذان يجتمعان ويرتفعان كالحركة واللون فى  
جسم واحد — انظر شرح تنقيح الفصول ص ٩٧ ، شرح الكوكب  
المنير ٦٨/١ .

واذا قيل في النبي : ما الحجة على النبي ؟ اقتضى ما يقتضى :  
ما الحجة على أنه ولي الله ؟ وهو ما يرد اليه من شهادة المعجزة التي  
جعلها الله علما ودلالة :

فصل  
م  
في

مصادرة الحجة في الصناعة

=====

اعلم ان مصادرة الحجة في الصناعة هي : المقدمات التي توجد  
مسلمة من الخصم ليبين عليها ما يعمدها .

وكل صناعة فانها لا تخلو من ذلك ، الا صناعة الكلام فان مصادراتها  
تسلم الأوائل في المقل ليبين عليه ما يعمده .

وهذا يدل على ثبوت صناعة الكلام على كل صناعة ، فللهندسة  
مصادرة تؤخذ من صناعة من فوقها ، وكذلك لعلم الفقه مصادرة تؤخذ من  
صناعة فوقها ، وكذلك علم النحو وغيره من سائر العلوم على ما بينا .  
فالصادرة اذا تسلم ما يبين عليه ما يعمده .

فصل  
م  
في

(١) الفرق بين طريقة الحجة في الجدل والمنطوق

=====

---

(١) سبق التمرين للجدل .

أما المنطق فقد عرفوه بأنه آلة قانونية تمص مراعاتها الذهن  
عن الخطأ في الفكر - انظر التمرينات ص ٢٣٢ .

اعلم أن الفرق بينهما أن طريقة المنطق في الحجة على تحديد المعنى واللفظ ، وليس كذلك طريقة الجدل لأنه قد يستعمل في العبارة عن الحجة المجاز ويجزى على عادة أهلها في الاتساع والايجاز .

والطريقتان وإن اختلفتا في ذلك فانهما يؤدىان الى غرض واحد الا أن احدهما على تحديد الطريقة والأخرى على تفسيرها ، وكلاهما موصل الى البهية ومظهر للنتيجة ، وإنما الاعتماد على تحقيق المعنى فى النفس وإن اختلف ما يتوصل به من الطرق .

وطريقة الجدل قد يجرى فيها التحديد ويجرى فيها التفسير فهى أوسع من طريقة المنطق من هذا الوجه ، وطريقة المنطق أضيق إذ كان لا يسلك اليها الا من وجه واحد ، والمثل فى ذلك كمن قصد بلدا فوجد طرقا متشعبة مشتبهة توصل اليه أيضا ، فالذى على سنن واحد أوضح لمن لم يرتض بالطرق المؤدية ، فأما المتراض فيتقارب ذلك عنده ففى الايضاح .

---

( = ) قال عوض الله حجازى ( لقد عرف الكاتبون المنطق بتصريفات مختلفة ومتعددة يعض هذه التصريفات يرجع الى موضوع المنطق ومساكله وهو ما يسمى بالحد ، وبعضها يرجع الى فائده وغايته وهو ما يسمى بالرسم ) المرشد السليم ص ١٢ ، ثم ذكر عدة تصريفات للمنطق عند المتقدمين من المناطق والمتأخرين منهم وعند المحدثين وغيرهم — انظر المرشد السليم ص ١٣ ومـ بعد ها ، وانظر حاشية الباجورى على متن السلم ص ١٧ ، ايضاح المبهم ص ٤ ، شرح الأخضرى على السلم ص ٢٣ .

وقد يستعمل العالم ذلك لفهام العامي ، إذ كانت العامة لم تألف طريق التحديد ، فهو وإن كان على السنن فإنه صعب المسلك عند من لم يألف تلك الطريقة ولا جرت بها عادة ،

أ/٧٦

/ فصول

الكلام في بيان العلة والمعلول العقلية والشرعية

=====

فصل

م

في

جوامع العلم بالعلة

=====

فحد العلة انها العوجبة لحكمها ، أو للحكم ، أو للمعلول .<sup>(١)</sup>

---

(١) انظر تصريف العلة في المدة ١/١٧٥ ، التمهيد ١/١٠٨ ، روضة الناظر ص ٣٢٢ ، ٣٢٨ ، شرح الكوكب ص ٢٨٠ ، المعتمد ٤/٧٠٤ ، اللمع وشرحها ص ٦٨٤ ، الوصول ٢/٢٦٧ ، الكافية ص ٦٠ ، شفاء الفليل ص ٢٠ ، المستصفى ٢/٥٤ ، ٩٦ ، الاحكام للأمدى ٣/١٨٦ ، جمع الجوامع وشرحه للمحلي مع حاشيته المطار ٢/٢٧٢ ، شرح الاسنوى ٣/٣٧ ، مختصر ابن الحاجب وشرحه ٢/٢١٣ ، ارشاد الفحول ص ٢٠٦ ، أصول السرخسي ٢/١٧٤ ، ٣٠١ ، كشف الأسرار ٣/٣٤٤ ، ١٧١ ، التلويح على التوضيح على التنقيح ٢/٦٢ ، فواتح الرحموت ٢/٢٦٠ ، تيسير التحرير ٣/٣٠٢ ، التقرير والتحبير ٣/١٤١ وانظر الحدود ص ٧٢ ، التمرينات ص ١٥٤ ، المواقيف ص ٨٥ ، وانظر رسالة السببية وأثرها في أحكام الفقه ص ٣٢ - ٦٠ ، والسبب عند الأصوليين ص ١٤٣ وما بعدها .

وزادت المعتزلة فقالت : الموجبة بوجودها الصحة معنى الحكم  
بعد أن كان لا يصح <sup>(١)</sup> ، بناءً على أصلهم وأن الواجبات غير معلولة — بل  
يستفنى بوجوبها عن علة .

بيان ذلك بالمثال : أن الحركة أوجبت بوجودها صحة معنى الحكم  
بأن الجوهر متحرك بعد أن لا يصح .

ولما كان الإيجاب قد يكون بوجود الموجب نفسه وقد يكون بوجود  
شيء سواه كالفاعل على الموجب بفعله لأمر قلنا : أنها الموجبة بوجودها  
لنفرك بين الممنين .

---

( ١ ) وحاصل ذلك أنهم ذكروا للعملة تعريفات كثيرة منها :  
أ — أنها المعرف للحكم ، قاله الرازي والبيضاوي وابن السبكي .  
ب — أنها الموجبة للحكم أو المؤثرة في الحكم ، وهل توجب  
بذاتها ، قاله المعتزلة ، أو يجعل الشارع لها ، قاله  
الأشعرية ومنهم الفزالي .  
ج — أنها الباعث على الحكم وذلك بأن تكون مشتملة على حكمية  
صالحة أن تكون مقصودة للشارع من شرع الحكم قاله الأمدى  
وابن الحاجب .

( ١ ) المنقول عن المعتزلة أنهم عرفوا العلة بأنها المؤثرة لذاتها ففى  
الحكم وأن ذلك مبنى على قولهم بالتحسين والتقيح العقلي .  
انظر من المراجع السابقة جمع الجوامع ، شرح الأسنوى ،  
نزهة المشتاق شرح اللمع ، وانظر المعتمد فى الموضع السابق .

( ٢ ) الموجب بالذات هو : الذى يجب أن يصدر عنه الفعل ان كان علة  
تامة له من غير قصد وإرادة كوجوب صدور الاشرار عن الشمس  
والاحراق عن النار — التعريفات ص ٢٣٧ .

(١) فأما المعلول فهو موجب العلة .

وقالت المعتزلة : هو المتغير بالعلة عما كان عليه من جهة حدوثه أو تقدير حدوثه أو حدوث معنى فيه أو في بعضه ، ومن هناك سمي المرض علة ، ومن حل به العرض فغيره عن الصحة والاعتدال معلولا .

وذلك أن الحكم يكون معلولا بالعلة من جهة أنه يصح أن يوجد حقا بحد أن كان لا يصح ، وكذلك الحقد والذم ، والثواب والعقاب يصح أن يوجد كل واحد منهما مستحقا عند من قال باستحقاقه من أجل علة كان صار بها على ذلك .

---

(١) قال امام الحرمين ( وأما المعلول فهو ما جلبته العلة ، أو ما ثبتت بالعلة ، أو ما أوجبه العلة ) الكافية ص ٦١ .

وقال الشيرازي ( وأما المعلول ففيه وجهان من اصحابنا من قال هو العين التي تحلها العلة كالخير والبر ومنهم من قال هو الحكم ) .

قال البشارح : على حسب اختلافهم في الأصل ما هو كما تقدم - اللمع وشرحه ص ٦٨٦ ، وانظر الوصول ص ٢٦٢ حيث قال ( واختلف اصحابنا في المعلول فقال بعضهم هي الأعيان التي يحلها الحكم كالنبيذ والخمر ومنهم من قال ان المعلول هو الاحكام مثل التحريم والتحليل لا الأعيان ) .

(٢) عرف أبو الحسين البصري المعلول بأنه هو الذي أثرته العلة وأننتجته وهذا هو الحكم من حيث هو ثابت في الفرع لا من حيث هو ثابت في الأصل - المعتمد ٢ / ٢٠٥ .

وهو مخالف لما ذكره المصنف عن المعتزلة فان تعريف المعتزلة بمعنى بالمعلول المحل وهو أحد قول الأصوليين كما ذكره الشيرازي وتعريف أبي الحسين يعني بالمعلول الحكم .

(٣) وهم المعتزلة ، وقولهم باستحقاق الثواب والعقاب على الله هو =



وأما المتحرك فمعلول بالحركة من أجل حدوثها فيه ، والعالم معلول كونه عالما بالعلم واجبا كان أو جائزا .

والممتزلة تقول : ان كون العالم في الشاهد معلول بالعلم لكونه علم مع جواز أن لا يعلم فاحتاج الى معنى يكون به عالما ، وفسي الفائب علم مع وجوب أن يعلم فلم يقتصر الى معنى يكون به عالما ، كما أنه لما وجد الحادث مع جواز أن لا يحدث اقتصر الى محدث يحدثه ، والقديم سبحانه لما وجد مع وجوب أن يوجد لم يحتج الى معنى يخصصه بالوجود (١) .

وأهل السنة يعللون الواجبات بعلم واجبة ويقولون ان الموجب لكون العالم عالما هو العلم ، فلو كانت الذات موجبة كونها عالمة لكانت علما ، لأن الموجب لكون العالم عالما انما هو العلم ، ولو جاز أن يكون في الفائب ذات توجب كون العالم عالما وليست علما لكان / في الفائب ٢٦/ ب

---

(٢) ماعنوه بالوعد والوعيد ، وهو أن وعد الله بالثواب حق ووعد به بالمقاب حق ، فلا يجوز عليه الاخلاف والكذب ، فليس لله أن يعاقب مطيعا ولا يثيب عاصيا — شرح الأصول الخمسة ص ١٣٥ ، شرح الطحاوية ص ٥٨٩ ، فضل الاعتزال ص ٣٥٠ .

(١) معنى هذا التفرقة بين الشاهد والفائب ، فالشاهد معلول بالعلم مع جواز أن يعلم وان لا يعلم ، أما في الفائب فعلم مع وجوب أن يعلم ، وكذلك الوجود بالنسبة للشاهد جواز أن يحدث وان لا يحدث ووجود الوجود بالنسبة للفائب .

(٢) المراد الواجبات العقلية بعلم واجبة عقلا .

ما يوجب كون المتحرك متحركاً وليس بحركة <sup>(١)</sup> . والكلام فى ذلك على الاستقصاء  
لا يلحق بهذا الكتاب .

وأما العالم الذى صار عالماً بعد أن لم يكن عالماً وجد نفسه على  
خلاف ما كان عليه فمعلول بالعلم الذى وجد له باجماع أهل السنة وأهل  
الاعتزال ، الا أنه معلول بما وجد فى بعضه لأن العلم فى محل منزه  
وكذلك الراى بعد أن لم يكن راءياً فى أنه معلول بوجود الرؤية لـ  
فى بعضه وسهل الرؤية معلول بما حل فيه .

فأما القادر الذى صار قادراً بعد ان لم يكن قادراً فمعلول بوجود  
القدرة باجماع الأصوليين ، وعند أهل السنة لا يقيدون ذلك بالذى قد  
بعد أن لم يكن بل كل قادر فكونه قادراً معلولاً بالقدرة على ما بينا فى  
العلم .

وأهل السنة لا يخصون العلة بتغير المعلول عما كان عليه بل  
المحدث عنهم بهذه الصفة والقديم سبحانه يعملون كونه قادراً بقدرة  
قدية وان كان معلول العلة ليس بكائن بعد أن لم يكن .

وكل علة حادثة فهى تغير المعلول عما كان عليه ، ولذلك قيل  
للدلالة التى فى الفقه علة لأنها تغير معنى الحكم عما كان عليه ، لأنها  
أظهرته بعد أن لم يكن ظاهراً ، ولذلك لم يجز أن يكون المعدوم الذى  
لم يوجد <sup>(٢)</sup> علة لأنه لم يك شيئاً قبل وجوده فيطلق عليه التفسير بوجوده

---

( ١ ) أى وذلك غير ممكن فانه لا يوجد عالم الا بعلم ولا متحرك الا بحركة  
ولمست هناك علة توجب كون الذات عالمة غير العلم كما أنه ليست  
هناك علة توجب كون الذات متحركة غير الحركة .

( ٢ ) كذا فى الأصل والصواب ( يوجد ) بالياء .

بل وجوده هو هو على مذهب أهل السنة ، ان ليس الوجود صفة ولا تسبق له سببية قبل وجوده .

والعلة والمعلول من باب المتضامات<sup>(١)</sup> فلا يثبت للمعنى حقيقة علة الا بالمعلول ، فكما ان المعلول لا بد له من علة فلا بد للعلة من معلول في استحقاق اسم العلة .

وقول الفقهاء : أن علة الحكم مجعولة ، والعلة العقلية موجهة بنفسها لا يجعل جاعل<sup>(٢)</sup> ، كلام فيه نوع من السهود ، فان العلتين —

---

( ١ ) عرف الجرجاني التصانيف بتعريفين :

أحدهما : كون الشيئين بحيث يكون تعلق كل واحد منهما سببا لتعلق الآخر به ، كالأبوة والبنوة .

الثاني : كون تصور كل واحد من الأمرين موقوفا على تصور الآخر — التعريفات ص ٦٠ .

( ٢ ) أي التفرقة بين العلة العقلية والشرعية .

فالعلة الشرعية ثبت حكمها بجعل الشارع لها أما العلة العقلية فبنفسها وهو معنى قولهم انها موجهة بنفسها .

وهذا هو أحد الفروق التي يذكرها الأصوليون بين العلة العقلية والشرعية .

وهو أن أحدهما — العقلية — تصير علة بنفسها ، والآخرى — الشرعية — يجعل الجاعل واختياره .

وقد أوصل امام الحرمين الفرق بينهما الى ستة عشر وجهها ذكر ذلك في الكافية ص ١٤ .

وقال الفيزالي في شفاء الغليل ( والعلة موجهة ، أما العقلية فبذاتها ، وأما الشرعية فجعل الشارع اياها علة موجهة على —

مجهولة مفعولة وذلك أن الذى أوجد الحركة فى المحل هو الذى جعله متحركاً بها ، والذى أوجد الحياة فى المحل هو الذى جعله حياً بها ، كما أن الذى وضع الشدة وجعلها فى المحل هو الذى جعله محرماً وموجباً للحد بشره لها ولاجلها ، فالعلل كلها مفعولة ، ومعلولاتها مفعولة فى الحقيقة / ومفعولة ولا شئ أوجد شيئاً ولا حدده سوى الله ٧٧ سبحانه ، ولهذا نتحقق التوحيد فى الفعل والایجاد ، وانما يضيف (١) المملول الى العلة حكماً وذاتاً اضافة ما يكون عند الشئ لا عنه خلافاً لأهل الطبع والتوليد القائمين باضافة الخلق الى الفاعلين .

فأما القدرة فليست بعلة الفعل لأنها مصححة فكانت الى الشرط أقرب منها الى العلة الموجبة ، والقدرة لا توجب المقدور بخلاف العلة التى توجب المملول .

فان قيل : ليس يتحقق عندكم الفرق بين العلة والشرط والقدرة ، ان كان الله سبحانه هو الموجد للمقدور والمملول والعلة والقدرة ، وأصلكم على هذا فى الرى والشبع ، وأنهم يوجدوا عقيب الأكل والشرب بفعل الله لا عن الماء والطعام ولا متولدین عنهما ، وكذلك العلم يحصل

---

( = ) معنى اضافة الوجوب اليها كإضافة وجوب القطع الى السرقة وان كنا

نعلم أنه انما يجب بإيجاب الله تعالى ( شفاء الغليل ص ٢١ .

( ١ ) لعل الصواب فى العبارة أن يقال ( وبهذه يتحقق التوحيد فى

الفعل والایجاد ) .

( ٢ ) الصواب ( تضيف ) .

( ٣ ) أى : دليلكم .

(١) عقيب النظر والاستدلال فهم تفصلون بين العلة والقدرة والشرط والعلة وكل حادث إنما يحدث عن الله سبحانه فعلا وخلقا عند هذه الاشياء لا عنها ولا بها ولا عن تأثيرها ، وإنما يتحقق الفرق على مذهب من جعل العلة موجبة ومولدة وشعرة وجعل الشرط مهيئا ومصححا كالسكين سالحة للقطع متهيئة له لا موجبه لحصوله فيقع حينئذ الفرق فمن جعلها عللة يخرجها عن كونها قدرة لكونها مصححة لا موجبة ، ومن جعلها عللة أخرجه عن كونها قدرة لكون العلة موجبة . (٢)

قيل : نفصل بها أجراه الله سبحانه من العادة وأن المعلول يكون عقبا لعللة لا محالة كتحرك الجسم عند وجود الحركة ، والمشروط قد يوجد

---

( ١ ) يظهر أن لفظة العلة مكررة .

( ٢ ) يظهر أن في هذه المباراة اضطراب وذلك من وجهين :

الأول : التكرار في الجملتين وذلك أن قوله ( فمن جعلها عللة يخرجها عن كونها قدرة لكونها مصححة لا موجبة ) وهو نفس قوله ( ومن جعلها عللة أخرجه عن كونها قدرة لكون العلة موجبة ) .

الثاني : مخالفته للمراد من الاستدلال ، إذ المراد ببيان أن الفرق بين العلة والشرط إنما يستقيم على قول من يجعل العلة موجبة ومولدة ويجعل الشرط مهيئا ومصححا ، وما ذكره المصنف لا يظهر فيه التفريق ، وحتى يستقيم المعنى نحتاج إلى أن تكون المباراة هكذا :

( فمن لم يجعلها عللة لم يخرجها عن كونها قدرة لكونها مصححة لا موجبة ، ومن جعلها عللة أخرجه عن كونها قدرة لكون العلة موجبة ) . .

وهذا يتضح التفريق . . والله أعلم .

بوجود الشرط وقد لا يوجد ، والمقدور قد يوجد عند وجود القدرة المحدثه  
صاحبها لها لا محالة على قول من يجعل الاستطاعة مع الفعل <sup>(١)</sup> وتأخر عنها

---

(١) المراد بهم أهل السنة ، خلافاً للقدرية والمعتزلة الذين يقولون  
بأن القدرة تكون قبل الفعل .

وقد فصل الامام الطحاوى فى هذه المسألة فذكر أن الاستطاعة  
أى القدرة على قسمين :

الأول : القدرة التى يجب بها الفعل من نحو التوفيق الذى  
لا يجوز أن يوصف المخلوق به ، وهذه تكون مع الفعل .

الثانى : القدرة من جهة الصحة والوسع والتعكن وسلامة  
الآلات ، وهذه تكون قبل الفعل ، وهى يتعلق الخطاب كما قال  
تعالى " لا يكلف الله نفسا الا وسعها " البقرة ، آية ٢٨٦ .

قال شارح الطحاوية مانعه :

الاستطاعة والطاقة والقدرة والوسع ألفاظ متقاربة ، وتنقسم  
الاستطاعة الى قسمين كما ذكره الشيخ — أى الطحاوى — رحمه الله  
وهو قول عامة أهل السنة وهو الوسط .

وقالت القدرية والمعتزلة : لا تكون القدرة الا قبل الفعل .  
وقابلهم طائفة من أهل السنة فقالوا : لا تكون الا مع الفعل .  
والذى قاله عامة أهل السنة : أن للعبد قدرة هى مناط  
الأمر والنهى ، وهذه قد تكون قبله لا يجب أن تكون معه .

والقدرة التى بها الفعل لا بد أن تكون مع الفعل لا يجوز أن  
يوجد الفعل بقدرة معدومة .

وأما القدرة التى من جهة الصحة والوسع والتعكن وسلامة  
الآلات فقد تتقدم الأفعال ، وهذه القدرة المذكورة فى قوله  
تعالى " والله على الناس حج البهت من استطاع اليه سبيلا "   
آل عمران ، آية ٩٧ — انظر شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٨٨ =

لا محالة لا يزمان ولا بما يتقدر به قدر الزمان وهو مقدور قدره القديم جلّت  
عظمته .

ويفصل الشرط عن العلة بأن الشرط في نظري المادة مصحح  
كحد السكين للقطع واعتقادها عند هبوطها على المحل بشقها هو  
العلة الموجبة للقطع وفي علل الشرع الزنا علة العقوبة ، والاحصان  
شرطها ، والله سبحانه الواضع حكم العلة والشرط ، ولم يضع كونه

( = ) وقال ابن تيمية رحمه الله ( ومن مواقع الشبهة ومشارت الغلط  
تنازع الناس في القدرة ، هل يجب أن تكون مقارنة للفعل ، أو يجب  
أن تكون متقدمة عليه والتحقيق الذي عليه أئمة الفقهاء أن  
الاستطاعة المشروطة في الأمر والنهي لا يجب أن تقارن الفعل ،  
فإن الله إنما أوجب الحج على من استطاعه ، فمن لم يحج ممن  
هو لا كان عاصيا باتفاق المسلمين ، ولم يحدث في حق  
الاستطاعة مقارنة ، وكذلك سائر من عصي الله من الأمور  
المنهيين وجد في حقه الاستطاعة المشروطة في الأمر والنهي .

وأما المقارنة فأنما توجد في حق من فعل ، والفاعل لا يبد  
أن يريد الفعل إرادة جازمة ، وأن يكون قادرا عليه ، وإذا وجد  
ذلك في حقه وجب وجود الفعل ، فمن قال : الاستطاعة هي  
المقارنة فهي مجموع ما يجب من الفعل ( الفتاوى ٨ / ٤٤١ ) .

والقول بأن القدرة لا تسبق الفعل قال به الأشعرية - راجع  
الملل والنحل ١ / ٩٧ ، المواقف ص ١٥١ ، نشأة الأشعرية  
وتطورها ص ٢٣٤ .

( ١ ) أي لا بد منه لحصول المشروط وهو معنى قولهم في تعريف الشرط  
ما يلزم من عدمه عدم المشروط .

هو القاضي بهما والحاكم باعتبارهما للفصل بينهما بما يصلح للفصل (١).

(١) ذكر الفزالي أن في الشرط مشابهة للعملة لأن العلة الشرعية أمارات ، وفي الشرط معنى العلامة المحصنة فهما يتشابهان من حيث كون كل منهما اماره ، غير أن الشرط ينفصل عن العملة وعن العلامة المحصنة .

أما انفصاله عن العلامة المحصنة فإن العلامة المحصنة : ما يدل على الشيء من غير أن يكون لذلك الشيء تعلق به ، كالعمل علم على الطريق ، وأشراف الساعة أعلام ، فهي علامات باصطلاحات لا تعلق للمدلولات بها ، ولا هي بذاتها تدل على مدلولاتها ، بل دلالتها بنوع اصطلاح .

وأما الشرط فله شروط به نوع تعلق ، إذ للهلاك نوع ارتباط بالهثر من حيث الوجود ظاهر .

وأما انفصال الشرط عن العملة المحصنة فلأنه لا يمكن أن يقال في الشرط ان الحكم حصل به ووجب حدوثه بسببه ، وذلك واقع في العملة ، ثم ذكر أمثلة لذلك من فروع الفقه لكل من الشروط والعملة .

ثم ذكر ضابطا للفرق بين العملة والشرط فيفى الاشتباه بينهما فقال ( الذى يظهر لنا فى ضبط مجارى النظر فيه — والعلم عند الله سبحانه وتعالى — أن كل وصف يناسب الحكم ، أو يتضمن المعنى المناسب ثيقنا أو توهمنا ، فهو العملة وما وراء ذلك من الأوصاف التى عرف ووقف الحكم عليها ، ولا مناسبة بينهما وبين الحكم ، لا على طريق المناسبة بنفسها ، ولا على طريق التضمن للمناسب فهو الشرط .

ثم الشروط تنقسم الى ما تتأثر به العملة ، كالا حسان مع الزنا ، والى ما يعلم اعتباره من جهة الشرع تحكما ولا يعرف له تأثير محقول



/ وأصل العلة في اللغة مأخوذ من علة المريض وهو تفريره عما كان عليه حيث كان صحيحاً (١).

فالتفجير عن حال الصحة هو الأصل في اللغة ، ونقل الى التفجير الذي يوجب صحة معنى الحكم كائننا ما كان الحكم اذا كان ما لو لم توجد العلة لم يصح ، وكل ما صح أن يوصف بعد أن كان لا يصح ان يوصف بها فان ذلك لعله أوجبت ذلك له بعد أن لم يكن له .

---

(=) لا في الحكم ولا في العلة ، وذلك ما يقل اتفاقه ولكنه جائز على الجملة وقوعه .

ثم ذكر أنه لا تمويل على التفرقة بينهما بأن يقال أن العلة ما يحصل الحكم عقبيه ، والشروط ما سبق وجوده ولم يحدث به الحكم — راجع هذه المسألة في شفاء الفليل ص ٤٧ — ومما بعدها .

وللتوسع في بيان الفرق بين الشرط والعلة راجع أصول السرخسي ٣٠١/٢ ، ٣٢٠ ، وأصول البزدوى ١٦٩/٤ — ١٧٤ وكشف الأسرار ٢٠٢/٤ وما بعدها ، ومسلم الشبوت وشرحها ٣٠٩ ، ٣٠٤/٢ ، وحاشية الأزهرى على مرآة الأصول شرح وقاية الوصول ٣٩٩/٢ — ٤٠٠ ، ٤٢١ — ٤٢٢ ، شرح المنار ص ٩٠٨ ، ٩٢١ ، التلويح على التوضيح ١٣١/٢ ، ١٤٥ ، ١٤٨ ، حاشية بخيت على الاسنوى ٣٤٩/٤ ، الفروق ١٠٩/١ — ١١٠ ، المواقف ص ٩٥ .

(١) انظر ترتيب القاموس ٣٠٠/٣ ، اللسان ٤٧١/١١ .

### فصل ممد

والمدلول عليه على ضربين : مملول ، ومدلول عليه غير مملول .  
بيان ذلك : ان الحركة اذا كانت فلا بد لها من فاعل فهي دالة<sup>(١)</sup>  
عليه وهو مدلولها ، والفاعل لها ليس بمملول لها من حيث فعلها ،  
بل مدلول بها عليه وهي دالة اذا كانت على الأمرين جميعا ، وان كان<sup>(٢)</sup>  
احدهما مملولا والآخر ليس بمملول وهي علة كون المتحرك متحركاً وكونه  
متحركاً مملولاً .

### فصل ممد في

ايجاب الحكم بالعلة ، وصحة معناه بها بعد أن كان لا يصح

=====

وذلك : أنه اذا وجدت الحركة في المحل صح معنى الحكم بأنه  
متحرك بعد أن كان لا يصح ، ان قبل أن توجد الحركة في المحل لا يصح  
معنى الحكم بذلك وليس بداخل تحت التمكن ان صح الحكم بأن المحل  
متحرك ولما توجد الحركة ، بل ذلك متنع لاستحالته وتناقض القول  
فيه .<sup>(٤)</sup>

- 
- ( ١ ) لعل الصواب ( دالة ) .  
( ٢ ) فهي : أي الحركة ، دالة عليه ، أي : على الفاعل ، وهو : أي  
الفاعل ، مدلولها : أي مدلول الحركة .  
( ٣ ) الحركة مدلول عليها ومملولة ، لأنه لا بد لها من فاعل ، وهو  
وليست هي علة فيه ، بل هو مدلول عليه بها غير مملول لها .  
( ٤ ) أي فيكون متحركاً لا متحركاً في وقت واحد وذلك متنع .

وكل علة محدثة فالحكم بها معلول على الوجه الذي ذكرنا ، لأنه  
لا علة محدثة الا ويصح بها حكم بعد أن كان لا يصح ، وليس كل حكم فانه  
لا يصح الا بعلة ، لأن الحكم بأن القديم لم يزل ، ليس بمحدث كائن  
بعد أن لم يكن لم يصح بعلة لأنه ليس ما يصح بعد أن لم يكن يصح .  
فأما الحكم بأن الجواهر مقدرة ، فانه ما يصح بعلة ، لأنه لم  
يكن ظاهرا للنفس صحته فصار ظاهرا بعد أن لم يكن ظاهرا . والعلة  
في مثل هذا انما هي دلالة بها يظهر صحة معنى الحكم . فكل ما ظهر  
للنفس صحته بعد أن كان لا يظهر للنفس صحته فلا بد له من علة اذا كان  
ما يخطر على البال ويحضر النفس فلا تتبين صحته دون شيء آخر .

### فصل

في

#### اجراء العلة في المعلول (١)

=====

( ١ ) المطالبة باجراء العلة في المعلول واحد من الاعتراضات الواردة  
على القياس للدلالة على فساد العلة .

وقد اعتبره أبو اسحاق الشيرازي اعتراضا صحيحا .

قال ( الثامن هو ألا توجد العلة حكمها في الأصل ، وهو  
الذي يسمى المطالبة باجراء العلة في معلولاتها وقد يقال اجراء  
العلة في أحكامها ، قال : وهذا سؤال قوى يكثر من المتكلمين  
واما الفقهاء فانهم يستعملونه في مدارج الكلام والنظر ( الوصول  
ص ٣٣٥ .

ثم قسمه الى قسمين :

الأول : بأن يذكر علة تفسد الحكم في الفرع بزيادة أو نقصان  
عما يفسدها في الأصل فدل على فسادها .

=

اعلم أن اجراء الملة في المملول هو ؛ الايجاب لكل مملول بها  
مثل ماوجب للواحد من المملول بها ،

---

( = ) الثاني : أن يذكر علة لاثفيد الحكم في نظائره على الوجه  
الذي أفاد في الأصل .

وحكم بصحة الضربين وأورد لها أمثلة — انظر الوصول ص ٣٣٥  
— ٣٣٧ ، اللمع وشرحها ص ٢٣٧ .

وخالف في ذلك الجويني والفرزالي فاعتبراه من الاعتراضات  
الفاسدة ، قال الجويني في البرهان ( ومن الاعتراضات الفاسدة  
أنه اذا طرد طارعة في حكم واستعمله ، فقال المعترض : هـلا  
طردتها في حكم آخر بعينه ؟ فهذا الاعتراض فاسد ) البرهان  
١٠٩٢/٢ .

وقال في الكافية ( فصل في بيان ما لا يصح من الاعتراضات  
وما أحدث من الرسوم الفاسدة . . . فمن ذلك أن يقول السائل  
للمحلل : لو كان ما ذكرته علة لكذا : وجب كونها علة لكذا . . . .  
وهذا لا يلزم الجواب عنه ) الكافية ص ٣٩٧ .

وقال الفرزالي في القسم الثاني في الاعتراضات الفاسدة .  
( ثالثها : مطالبة المحلل بطرد علة في قاعدة تعاقد ما فيه  
بطرد الكلام . . . وهذا فاسد ) المنحول ص ٤٢٣ .

وقد ذكر الامام الشيرازي أن المطالبة باجراء الملة فـسـى  
المملول يشته على المتفقهة بفساد الاعتبار والكسر ، وفرق بينهما  
بأن الاعتراض بوجود معنى الملة ولا حكم اذا كان متوجها على  
الملة فهو الكسر ، واذا كان متوجها على الأصل فهو فساد  
الاعتبار ، واذا كان متوجها على الحكم فهو اجراء الملة فـسـى  
المملول ، وللتفصيل في هذا انظر الوصول ص ٣١٢ — ٣١٣ .

وعبر عن ذلك آخرون بأن قالوا : يجب اذا حكم لشيء ، أو على شيء بحكم من أجل علة فيه أن يحكم لكل ما فيه تلك العلة بمثل ذلك الحكم ، وان اختلفت / احكامها وعللها من وجوب آخر ، لأن اختلافهما ٧٨ / من حيث اختلفا لا يمنعهما من الاتفاق في العلة التي لها ومن أجلها حكم لأحدهما بذلك الحكم . وذلك كرجل نفي بقاء الحركة <sup>(١)</sup> ، ف قيل له : لم نفيت عنها ؟ فقال لوجودها . فهذا يلزمه نفي البقاء عن الجسم <sup>(٢)</sup> لأنه أيضا موجود فلو قال : الجسم يتحرك ، ويسكن ، ويحس ، والحركة لا يجوز شيء من هذا عليها . قيل له : جميع ما ذكرت ووصفت به الجسم لا يمنع الوجود الذي عللت به في نفي البقاء . واذا لم ينف الوجود وهو علة عدم البقاء على ما ذكرت وجب أن لا ينتفى المحلول مع وجود علته لما ذكرته من الأوصاف التي اختص بها الجسم .

---

( ١ ) تكرر من المصنف استعمال مصطلح الحركة والجسم فلا بد من تعريفها فنقول : ( قد عرف اللفظ في الحركة فقال : هي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدرج ، وقيد بالتدرج ليخرج الكون عن الحركة .

وقيل : هي شغل حيز بعد أن كان في حيز آخر .  
وقيل : الحركة : كونان في آئين في مكانين كما أن السكون كونان في آئين في مكان واحد ) .

ثم ذكر لها انواعا ، ولكل نوع تعريف منها الحركة في الكم والحركة في الكيف ، والحركة في الآئين ، والحركة في الوضع والحركة المرضية والذاتية والقسرية والارادية والطبيعية — راجع ذلك في التعريفات ص ٨٤ — ٨٥ .

وعرف الجسم بأنه جوهر قابل للأبعاد .  
وقيل هو : المركب المؤلف من الجوهر — انظر التعريفات ص ٧٦ ، الفصل ٥ / ٦٦ ، المواقف ص ١٨٣ .  
والأبعاد الثلاثة : هي الطول والمرض والارتفاع .

ويقال له : ولم جعلت الأوصاف التي ذكرتها للجسم وفي الجسم مانعة من المحلول ، وهي مما لم تزل العلة ولم تعد لها ، وهي :  
الوحد .

ومثال آخر لا جراء الملة في المعلول ، وهو : أنا متى عللنا كون  
القارأسود لقيام السواد به ، وجب أن يكون ذلك جاريا في كل محل فيه  
سواد من نسيج وثوب وحيوان ، إذ كانت الملة لا تغل بمعلولها ، كما  
أن المعلول لا يكون دون علته . وقد قيل إن إجراء الملة في المعلول :  
اللاحاق بالاعذب كلما يلزم عليه .

وهذا لا يصح لأن هذا يفرض أن يطرد المذهب لتصح العلة ،  
وانما تؤخذ المذاهب من الملل ، فأما أن تؤخذ صحة العلة من المذهب  
فلا .

مثال ذلك من الفروع : أن تقول : النبيذ حرام لأنه مسكر ، وكل ما أسكر كغيره فقتله حرام كالخمر ، فيقال له : فالهنج والأفيون وهـــــذه المخدرات كغيرها يزيل العقل ويذهل إذا هال السكر .

فيقول : فأنا أطرد المذهب فيها ، فيصير تقدير كلامه فأنا  
لا أنقض علتى ولا أمنع اجراءها فى معلولاتها ، ولذلك أصير الى القول  
بتحريم قليل الهنج والأفهيون فاطرد المذهب ليتخرس العملة .

(٢) فهذا مما يصح في علم الجدل حيث كان تصحيحها للدليل

بالمذهب ، والمذاهب تؤخذ من الأدلة ، فأما أن تؤخذ الأدلة أو تصحح من المذاهب فكلًا . وهذا يكثر من الفقهاء ، اللهم الا أن يكون المذهب علة ، مثل : أن يكون المذهب : كل مسكر حرام ، أو يكون صاحب المذهب وضع أن كل ما أسكر كثيره فقليله حرام ، فلمصرى انه اذا ألزم عليه المسكرات من الأدوية يقول : لا تلزمنى فان المذهب خارج مخرج

-/٧٨

التعليل وموضوع موضع / التعليل .

فان قال : أما الجسم فانه باق من طريق الضرورة ، فلذلك لم أقل بعدمه ، والأفيون وهذه الأدوية مباح استعمالها بالاجماع فكيف يمكننى أن أقول بتحريمها ، فهذا عذرى فى نفي اجراء علتى فى هذه ، ان ليس لى جحد الضرورة والاجماع لما فى ذلك من الفساد .

قيل : لسنا نحن الأمرين لك بارتكاب الفساد ولا ابتدأناك بذلك ، وانما أخبرناك بأن عليك التى علفت بها فى عدم بقاء الحركة وأنها الوجود كأنها مرة لك من طريق النطق بأن كل موجود لا يبقى ، ولو تصورتهما ناطقة لمخاطبتك به دوننا ، فكأننا مع ثبوت هذه القاعدة نقول لك : ان علتك توجب عليك كذا ، وتأمر بكذا ، فيجب أن نتمسك بطاعتها حيث تمسكت بها ، أو اختر معصيتها بترك التمسك بها حيث بان لك فساد ما أدت بك اليه ، ولولا أن الذى ألزمتك العلة التى تمسكت بها فاسد لما كسرت مذهبك ، ولو كان الباطل لا يلزم صاحبه الا صحيحا لم يكن بين الحق والباطل فرق .

جواب آخر وهو : أنه قد وجب عليك الحكم بفسادها حيث أدت بك الى جحد الضرورات وأوجبت عليك ذلك ، ان لو كانت صحيحة لما أوجبت جحد الصحيح ، ولو أن قائلًا قال : زيد شجاع لأنه أسود ، وعسرو الأسود جهان ، بطل تعليله بالسواد وبان غلطه ، حيث وجدت علقته

وهى السواد فى محل لم توجب له حكمها .  
فان أخذ يقول : وانما لم يكن عمرو شجاعا مع كونه أسود لأنه ليس  
من قريش ، قيل : فان بان بهذا القول منك أنك أغفلت وصفا فى الملة  
لم تذكره ولو أنك ذكرته أولا فقلت زيد شجاع لكونه أسود من قريش لكان  
صحيحا فى صورة التعليل ، وان لم يكن السواد مؤثرا فى الحقيقة ،  
وأهذا كل عذر نصبه الممثل لتخصيص الملة كان هو الموجب عليه .

فان جعله وصفا لها وبان تقصيره فى التعليل .<sup>(١)</sup>

مثال ذلك من الفقهيات ، أن يقول فى بيع ما لم يره : مبيع مجهول  
الصفة عند الماقد حال المقد فلم يصح بيعه كما لو قال • بعتك عبدا ،  
فيقال له : علتك هذه موجودة فى لب الجوز واللوز وأساسات الحيطان ،  
وهو اطن الصبر ولا توجب المملول وهو بطلان البيع / ولا يجرى فيه فيقول : ٢٩  
ذاك يشق علمه ويفضى الى اتلاف العالمة .

فهذا وصف اعتذره ، وهو الذى أدخل به ، ولو ذكره لجرت العلة  
فى مملولها ، فقد بان اخلاله وتقصيره ، فقد وجب عليك ادخال هذا  
الوصف فى تعليلك .

---

( ١ ) لعل الصواب أن يقال ( فان جعله وصفا لها بان تقصيره فى  
التعليل ) فيكون قوله بان جوابا لان ولا يتحقق لها جواب الا بما  
ذكرنا ، ويتضح ذلك بقوله بعد ( فهذا وصف اعتذره ، وهو  
الذى أدخل به ، ولو ذكره لجرت العلة فى مملولها ، فقد بان  
اخلاله وتقصيره ، فقد وجب عليك ادخال هذا الوصف فى تعليلك )  
( ٢ ) الصبر : بصاد مشددة مضومة ، وباء مفتوحة ، جمع صبرة بضم  
الضاد وسكون الباء وهى من الطعام الكومة المجموعة سميت بذلك  
لا فراغ بعضها على بعض - انظر تهذيب الاسماء واللفظيات  
١٧٢/٣ ، المصباح المنير ص ٣٣١ .



### فصل مم

وسا يفسد التعليل ضم وصف الى الملة ليس من الملة في شئ ،  
وذلك مثل قول القائل : انما كان الجسم متحركا من أجل أنه مؤلف <sup>(١)</sup> ومن  
أجل أن فيه حركة .

فهذا الاعتلال فاسد ، والذي يدل على فسادہ : أنا نجد مؤلفا  
ليس بمتحرك ، ولا نجد ما فيه الحركة الا متحركا ، وهذا يوجب أن كون  
الجسم مؤلفا لم يوجب له التحرك ، وانما أوجب له التحرك كون الحركة  
فيه لا غير .

وسا يدل على فسادہ أيضا : أنا نجد الجسم موصوفا بجميع صفاته  
وأفعاله الا الحركة ، فلا شئ من أوصافه أوجب له التحرك اذا ، ولا نجد  
الحركة فيه الا وهو متحرك .

وسا يوضحه أيضا : أنا نجد ضد الحركة ، وهو السكون ، مع  
التأليف ، ولا نجد السكون مع قيام الحركة به .

ولو كان كونه متحركا انما كان مطلولا بأمرين : قيام الحركة ،  
والتأليف . لوجب أن لا يزول المعلول الا بزوال الأمرين ، لأن الحكم اذا  
لم يقع الا بأمرين لم يرتفع الا بارتفاعهما ، فلما وجدنا أن تحركه يزول  
بزوال الحركة فقط علمنا أنه انما وجد بوجودها فقط .

---

(١) التأليف والتأليف : هو جعل الأشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها  
اسم الواحد ، سواء كان لبعض أجزائه نسبة الى البعض بالتقدم  
والتأخر أم لا — التمریقات ص ٥٥ .

ثم يقال لمن اعتل مثل هذا الاعتلال : لم اقتصرت على هاتين  
العلتين دون أن تضيف اليهما ثالثة ، فتقول : انما تحرك الجسم  
لوجوده وتأليفه وقيام الحركة به ؟ فلا جواب له الا وهو البسطة لتعليله  
بالتأليف ، لان غاية مايقول : انما لم اعتل بالوجود لأنه لا أثر للوجود  
فى اثبات التحرك فكم وجود لا يتحرك ، ولا شئ تقوم به الحركة الا وهو  
متحرك .

فيقال له : فلك التآليف قد يثبت لجسم لا يتحرك ، ولا جسم  
يتحرك الا وفيه حركة ، فصار ذكر التآليف خلوا من تأثير المعلول كالوجود  
سواء . وهذا الذى يسميه الفقهاء عدم التأثير والحشو .  
(١)

---

(١) عدم التأثير قاذح من قواعد الملة عند الأصوليين .

وقد عرفه أبو الحسين البصرى بأن يكون فى أوصاف الملة  
وصف لا تأثير له لو عدم عن الأصل لم يعدم الحكم عنه . المعتمد  
٠ ٧٨٩/٢

وعرفه أبو اسحاق الشيرازى بقوله ( أن لا يعدم الحكم لعدم  
الملة ) الملخص ٥٨/ب .

وعرفه الجوينى بأنه ماكان وجوده وعدمه فى الاعتلال بمنزلة -  
الكافية ص ٢٩٠ .

وعرفه أبو الخطاب بأنه وجود الحكم مع عدم الملة - التمهيد  
٠ ٥١٣/٢

وعرفه الأمدى بأنه ابداء وصف فى الدليل مستغنى عنه فى  
اثبات الحكم أو نفيه - الاحكام ٧٣/٤ .

وكل التعريفات وان اختلفت الفاظها فان معناها واحد ، وله  
تقسيمات كثيرة ذكرها الأصوليون .

فان قال قائل : ليس اذا لم يوجد التحرك عند التأليف ، ووجد

( = ) منها ما ذكره الأمدى من أن الجدليين قسموه أربعة أقسام —

الأول : عدم التأثير فى الوصف ، وذلك بأن يكون الوصف المأخوذ فى الدليل طردىاً لا مناسبة فيه ولا شبه ، وذلك كما يقال فى صلاة الصبح : صلاة لا يجوز قصرها فلا تقدم فى الأداء على وقتها كالمغرب ، فان عدم القصر ووصف طردى بالنسبة للحكم المذكور ، وهذا القسم لا يعتسب به اتفاقاً .

الثانى : عدم التأثير فى الأصل وهو أن يكون الوصف يستغنى عنه فى اثبات الحكم فى الأصل لوجود معنى آخر مستقل بالفرض ، وذلك كما اذا قال المستدل فى بيع الغائب : مبيع غير مرئى فلا يصح بيعه كالطير فى الهواء والسمك فى الماء ، فان ما وجد فى الأصل من العجز عن التسليم مستقل بالحكم ، وهذا مختلف فى اعتباره بين الأصوليين فمنهم من رده ومنهم من قبله .

الثالث : عدم التأثير فى الحكم وهو أن يذكر فى الدليل وصفاً لا تأثير له فى الحكم المملل ، كقولهم فى مسألة المرتدين اذا اتلفوا أموالنا : طائفة مشركة فلا يجب عليهم الضمان بتلف أموالنا فى دار الحرب كأهل الحرب ، فان الائلاف فى دار الحرب لا تأثير له فى نفى الضمان .

الرابع : عدم التأثير فى الفرع ، ويقال : عدم التأثير فى محل النزاع وهو أن يكون الوصف المذكور فى الدليل لا يطرد فى جميع صور النزاع وان كان مناسباً .

وذلك كقولهم فى ابطال تزويج المرأة نفسها : زوجت نفسها من غير إذن وليها فلا يصح نكاحها كما لو زوجت

فقد قيام الحركة في الجسم ، ما يدل على أن التأليف ليس بمعلقة ،

( = ) من غير كف ، فإن كونه غير كف لا أثر له ، وهذا مختلف في قبوله .

الأحكام ٧٣/٤ ، مختصر ابن الحاجب ٢/٢٦٥ ، جملع الجوامع ٢/٣٥٢ ، شلح الكوكب المنير ص ٣٤١ ، تفسير التحرير ١٣٣/٤ .

وزاد بعضهم قسما خامسا وهو عدم التأثير في الأصل والفرع جميعا ، وذلك كقول من اعتبر المبدد في الاستجمار بالأحجار عبادة متعقبة بالأحجار ، لم تتقدمها معصية ، فينبغي أن يعتبر فيها المبدد ، قياسا على رمي الحمار ،

فقوله : لم يتقدمها معصية عدم التأثير في الأصل والفرع — الابهاج ٣/٧٤ ، ارشاد الفحول ص ٢٢٧ ، هامش التبصرة ص ٤٦٤ .

وقد قسم المرداوى عدم التأثير في الحكم الى ثلاثة أنواع : النوع الأول : ما لا فائدة لذكره ، ومثاله ما سبق في اتلاف المال في دار الحرب .

النوع الثاني : ما له فائدة ضرورية ، ومثاله ما سبق فيمن اعتد المبدد في الاستجمار ، فقول المستدل لـم يتقدمها معصية لا أثر له لكنه مضطر الى ذكره لكلا ينتقض عليه الاستدلال بحد الرجم .

النوع الثالث : ما ليس له ضرورة ويسمى الحشو وذلك كقول المستدل الجمعة صلاة مفروضة فلم تفتقر الى اذن الامام فـى اقامتها كغيرها من الصلوات ، فقوله : مفروضة ، حشو — شرح الكوكب ص ٣٤٢ .

(=) ولأبى اسحاق الشيرازى فى عدم التأثير تقسيم آخر وذلك  
أن عدم التأثير يقع على وجهين :

الوجه الأول : أن يدعى عدم التأثير فى وصف تنتقض العلة  
باسقاطه .

الوجه الثانى : أن يدعى عدم التأثير فى وصف لا تنتقض العلة  
باسقاطه .

فأما الوجه الأول فضرهان :-

أحدهما : أن يكون الوصف له تأثير على مذهب المحلل ،  
والحكم يتعلق به عنده ولكن لا تأثير له فى الأصول ، مثل أن يقول  
فى الثيب الصغيرة أنها لا تزوج نفسها لأنها حرة سليمة ذهب  
بكارتها بالجماع ولا تزوج بنفير رضاها كالبالغة ، فالوصف المراد  
هنا قوله ذهب بكارتها .

الثانى : أن لا يكون للوصف تأثير على مذهب المحلل ولا فى  
شئ من الأصول وذلك مثل قوله فى الاستجمار أنه لا بد فيه من  
العدد لأنها عبادة تتعلق بالاهجار لم تتقدمها محصية فاعتب  
فيها العدد كرسى الجمار والوصف المراد هنا قوله لم تتقدمها  
محصية .

ثم ذكر فصولا فى بيان ما يلحق بعدم التأثير وليس منه .

وأما الوجه الثانى وهو ما لا تنتقض العلة باسقاطه وهو الذى  
يسمى الحشو ومثاله ما سبق من قولهم فى صلاة الجمعة تصح بنفير  
اذن السلطان لأنها صلاة مفروضة فلم تفتقر اقامتها إلى اذن  
السلطان كصلاة الظهر .

والوصف المراد قوله : مفروضة .

(١)  
والا فخبرونا عن قولكم في سفينة وضعنا فيها كرا / فلم تفرق ، فوضع ٧٩

(=) ثم ذكر فصولا في بيان ما يلحق بهذا الضرب .

وللاطلاع على التفصيل راجع الملخص في الجدول ص ٥٨ ب -

٦٠ ب .

قلت : وقد أطلق المصنف فساد الاعتلال بضم وصف الـ  
الملة ليس منها ، ووافق في هذا الاطلاق أبا الحسين البصري  
في المعتمد ٢ / ٧٨٩ ، والجويني في الكافية ص ٢٩٠ ، والفزالي  
في المنحول ص ٤١٣ .

وأجازه الشيرازي وذكر أن له فائدة .

ولذلك قال أبو الخطاب ( فمن الناس من قال : لا يحتاج  
الى هذا الوصف ودخوله يضر لأنه يقصر العملة بعد ان كانت تامة  
... ومن الناس من يقول : هذه الزيادة لا تضر ) أى لما فيها  
من التنبيه - التمهيد ٢ / ٥٢١ .

(١) الكر : بضم الكاف ، وراء شدة وجمعه أكرار ، مثل : قفل وأقفال  
مكيال أهل العراق ، قال الأزهري : وهو ستون قفيزا ،  
والقفيز : ثمانية مكايك ، والمكوك صاع ونصف ، فعلى  
هذا الحساب يكون الكراثنى عشر وسطا ، والوسط ستون  
صاعا . انظر المغرب ص ٤٠٤ ، المصباح المنير ص ٥٣١ .

والقفيز أيضا مكيال مصروف .

قال أهل اللغة وهو يسع اثني عشر صاعا ، والصاع  
خمسة أرطال وثلاث بالهندادى .

وقد تقدم قول الأزهري فيه .

انظر تهذيب الاسماء واللفات ٤ / ١٠٠ ، المغرب ص ٣٩٠ ،

المصباح المنير ص ٥١١ .

فيها قفيز ففرقت ، أليس انما غرقها الجميع ؟ وقد كان بعضه فيها قبل الغرق . وهذا يدل على أن الشيء يحدث لملتين فاذا وجدت احدهما لم يحدث .

قيل : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أنها غرقت لاجتماع الكر والقفيز فيها ، والاجتماع لا يوجد بمحضه دون بعض ولا يعدم بمحضه دون بعض .

ولأن الثقل الموجب للاعتماد عليها الموجب لعمومها وغرقها وقد اجتمع في القفيز على حدته وفي الكر على حدته ولم يعدم في اجتماعهما من أحدهما بل تزيد وتضاعف بهما فتناصر الثقلان . . . (١) حاجة أن توضح تأثير التأليف مع الحركة كما بان تأثير ثقل القفيز مع ثقل الكر .

الثاني : أن القفيز هو المغرق دون الكر . والدليل على ذلك : أن الكر لم يغرقها بديا فلما جاء القفيز غرقت ، وما يفرق لوجوده ويرتفع غرقها بدمه أولى بتفريقها مما قد كان فيها عاما فما زاد فلم تفرق به ولا أجله .

---

(١) كلمة لم أستطع فهمها ولعلها ( فبك ) فتكون الجملة هكذا ( فبك ) حاجة أن توضح تأثير التأليف مع الحركة كما بان تأثير ثقل القفيز مع ثقل الكر ( أى فانك محتاج الى توضيح هذا التأثير والله أعلم .

(٢) بتخفيف الميم والعراد الزمن أى سنة فما زاد .

فان قيل : فنحن نعلم أن القفيز لو طرح فيها منفردا لم تفرق ، وكذلك الكر لو طرح منفردا لم تفرق فقد تساويا في عدم التفريق حال الانفراد فلم جعلت التفريق لأحدهما دون الآخر عند الاجتماع . قيل : لأنها تحتل أن يكون فيها كرا ، وانما يفرقها ما يصير فيها بمعد استثنائها بما تحتله ، وليس بمعد الذي تحتله الا القفيز .

ولا يجوز أن يزعم ان الذي احتملته هو المفرق لها بدليل أنه لو كان كذلك لوجب أن يقال انها المفرقة لنفسها مع استقلالها بنفسها فوجب علينا القول بأن ما تحتله غير مفرق لها وان ما لم تحتله هو المفرق لها .

فان قيل : فهي أيضا تحتل القفيز ، فلم قلت ان القفيز يفرقها ؟ قيل له : انا لم نتكلم على قفيز موصوف ، وانما أوامنا الى قفيز بعينه وهو هذا القفيز الذي صير فيها وقد حوت كرا وليست تحتل هذا القفيز المعين وهو الذي يطرح فيها بمعد طرح الكر ، ولكن جاز أن يحصل الكر مفرقا مع استقلالها به جاز أن يجعل ثقل السفينة نفسها مفرقا مع استقلالها به .

فان قيل : أفرايت اذا كان القفيز هو الذي تقدم طرحه فيها ثم طرح بمعد الكر ففرقت السفينة ، ألميس يكون الكر هو المفرق للسفينة وقد كان قبل ذلك غير مفرق ؟

قيل له : ان كان الكر طرح فيها شيئا فشيئا فأخرا قفز به هو المفرق لها ، لأن الكر / تم بطرح تسعة وخمسين قفيزا فصار ستين قفيزا كرا كاملا وجاء القفيز بمعد فعاتت مسألتنا بعينها وهو طرح قفيز بمعد الكر ، ولو كان مكان الكر شيء واحد ملتئم وزنه بوزن الكر فكان ح——ظ



القفيز من ذلك الوزن رطلا لاغير ، الا ان ذلك الرطل لا يكون مفرقا حتى يكون زائدا على ماتحتمله .

ونظير ذلك من الاعتمادات طيزان حاد ، في احدى كفتيه من الدراهم عشرون ثم زيد فيه حبة فرجحت الكفة وما فيها بتلك الحبة ولم تكن لتفعل هذا وهي منفردة .

فان قيل : فهل ترى رطلا من الأبطال أحق بان يكون هو المفرق من غيره ؟

قيل له : لا جرم أنا لم نقصد الى واحد بعينه فنقول : هو المفرق بل قلنا : هو رطل منها غير مخصوص بالتحديد والاشارة السبينة له من سائرهما . وقد يجوز أن يقال : الرطل الزائد على ماتحتمله هو المفرق لها .

فان قيل : فأيهما الزائد ؟ قلنا : ما قد زيد فهو الزائد المفرق . ونظير هذا : أنا نعلم أن فيها رطلا لو ارتفع لسلمت ولسنا نعلمه عيانا الا أنا نعلم أن فيها رطلا يجوز أن نتكلم عليه بهذا أعنى نشير اليه ، متى رفعناه وفرقنا بينه وبين جملة جاز لنا أن نقول هو هذا .

وكذا اذا قلت : الدراهم تزيد درهما على عشرين لم يكن ذلك الدرهم معلوما بعينه الا أن تقدره زائدا ، فان عددها واستوفيت عددها الأول فكان الذى يبقى هو الزائد ولو كان غيره هو الباقي كان أيضا هو الزائد ، ولا يجوز من أجل هذا أن تقول الدراهم يزيد عددها درهم ، ولو ساغ هذا لكانت كلها زائدة على عددها نفسها لأن كل واحد منها يجوز أن يحل هذا المحل فكذا لا يقال فى الأبطال رطلان مصروفان لأن التفريق قد يقع على رطلين واحد بعد واحد لأن التقدير

الأول اذا نقص كانت الشريطة في نقصه ان لا يتكلم على أنه كان وقع لأن  
نقصه ابطاله البتة ، وأنت تقدر الرطل الأخير اذا جعلته زائدا مبتدأ لم  
يسبق التقدير الى غيره والا فلا نقص وإنما التفت الى الأول تقديرا آخر .

فان قال : افشخرج تقديرى اياه من علمى ، وان قدرت الآخر

هذا التقدير ؟

قلنا : لا ، ولكن علمك أنك قد نقصت تقديره وقد كان فيه أولا أنه

هو المخرق / عندك ما كنت مقدرا له زائدا ، فاذا أزلت عنه هذا التقدير ٨٠ ب/

لم يكن كذلك وذلك أنك لم تعلم علم حقيقة أنه المخرق دون غيره ، وإنما

علمت أن الزائد على ما تحمله هو المخرق لها ولم تعلمه عيانا فجعلت

الزائد المعلوم لآعيانا معلوما عينا بالتقدير دون الحقيقة ، وإنما كان هذا

لأن فيها واحدا زائدا وان لم يكن معروفا بعينه وحقيقة هذا عند الله

أيضا هكذا لأنه ليس في الإبطال الا واحد هو أولى بهذا النقص

من غيره الا بالتقدير ، وما كان مثل هذا على هذا المنهاج يجرى الكلام

فيه فافصل بينه وبين غيره ما لا يصلح فيه التقدير بأن فيه واحدا معلوما

أنه زائد لآعيانا فيه مستوى الاحوال فليس بعين منه شيء من شيء ، ومحال<sup>(١)</sup>

أن يكون محله زائدا وكله لا زائدا لأن في هذا إبطال الحس والشرى

والشبع والتخمة والسير بالدابة الفراسخ الكثيرة والسكر بالقدر والاقداح

يجاب في جميعه بهذين الجوابين ، والجواب الأول أقل مؤنة من

الثانى .

فان قال قائل : فهذا الامام يستحق الامامة والكمال ومتى زال عن

الكمال جزء يختلف فيه سائر لم يكن مستحقا للاسم .

---

( ١ ) كذا فى الأصل ولعل الصواب ( يتميز ) .

قلنا له : الإمامة : اجتماع السياسة <sup>(١)</sup> ، واسمها واقع عليه ، والقول فيه كالقول في المشرة واسمها واحد الا أن لأبعض المشرة اسما يخصها وليس لمباراة الإمامة بعض شقع عليه التسمية ، فيقال كما لم يجز تفصيل كثير ما تكلموا عليه مجعلا فمضى فاتته خلقة من الكمال خرج ثبوت تلك الخلقة من استحقاق ما يوجبها دون غيره . فان كانت تلك الخلقة العلم بتدبير الحروب خرج من استحقاق ولاية الحرب ، وكان مستحقا للقضاء لمعرفته به .

وعلى هذا كلما انحطت رتبته بقى على مادونها ، مثل : أن يكون مقصرا في العلم والاجتهاد ، وفقى على المدالة ، بقيت عليه رتبة الشهادة وعلى هذا المثال في سائر الخلال .

فان قال : أليس لا يولى القضاء الا العالم الورع ؟

قلنا : بلى ، فان قال : أليس قد يكون في الناس ورع ليس بعالم وعالم ليس بورع ؟ . قلنا بلى ، قال فهذا ما أنكرتم بعينه ممن ارتفع المستحق بالشئيين بارتفاع أحدهما . قلنا : ليس يستحق أحد / ١/٨١ على الامام أن يوليه القضاء ، وانما يجب عليه أن يولى من يجمع العلم والورع اذا احتاج اليه وعرف مقداره وموضعه وليس هذا من جنس الملل الموجبات في شيء لأنه قد يكون لنا عالم ورع ولا يجب على الامام أن يوليه اذا سد مسده غيره .

---

( ١ ) الامام : هو الذى له الرئاسة العامة في الدين والدنيا جميعا —

التصريفات ص ٣٥ .

( ٢ ) لعل الأفصح أن يقال ( رتبة ) .

فان قال : فالحاجة اليه احدى العلل ، قلنا له : فقد يمكن في القدرة ان تكون الحاجة اليه قائمة والايجاب مرتفعاً ، ولو كان هذا من باب الايجاب الذي نحن فيه للزم وليس هذا من بابنا .

يوضح الفرق بينهما : أنه لا يجتمع عند صاحب الملتين التأليف والحركة في جسم الا كان متحركاً ، وقد يجتمع العلم والورع ، والحاجة لايجاب التولية غير واقع ، وانما نحن في باب ما يكون يكون الشيء لا محالة وتستحيل مغارقته له ، ولسنا في باب ما عند كونه يختار المختار الفعـل لصوابه في الثاني والعلم ان شاء وان شاء أى أن يختار وانما قال الناس : فلان مستحق للقضاء ، على معنى : أن فيه ما يحتاج اليه القاضي ، وانما يكون في حد من يصلح له بالعلم دون غيره ، فاذا كان الورع منفرداً من العلم فليس صاحبه المتكلم عليه ، فان سأل عن الشاهدين ، فأمر الشاهدين تعبد<sup>(١)</sup> ، ولو خيلنا والعقل كان الواحد والاثنان سواء ففى أنهما غير موجبين للمعلم فكانت الطمأنينة تقع مع القول الواحد كما تقع مع قول الاثنين وقدر الله شهادة الاثنين في بعض المواضع وهذا يدل على أن أمرهما تعبد .

وما يدل على أن ما يجب للمتلين لا يرتفع الا بارتفاعهما : أنه اذا ارتفع فانما يرتفع الى ضده من وجود أو عدم أو هيئة ، وحتى كان محتاجاً

( ١ ) أى فان سأل عن ايجاب شاهدين اثنين ، قيل له ان التحديد بشاهدين أمر تعبدى ، أى لا تدرك علته .

( ٢ ) فى قوله تعالى فى سورة البقرة ، آية رقم ٢٨٢ ( واستشهدوا شهيدين من رجالكم ) .

الى علتين كان ضده أيضا محتاجا الى علتين ، ومتى كانت المضادة واقعة بينهما كانت أيضا واقعة بين ظلمهما لأن الملل لو اجتمعت لوقعت المملولات ، واذا كان هذا هكذا لم يجوز وقوع ضده واحد على علية موجودة ولو جاز ارتفاعه بارتفاع احدى علية جاز وجوده بوجودهما ، ولو جاز هذا لم يكن بين ما يقع بهما وبين ما يقع بهما واحدة فصل .

فان سأل سائل في هذا الباب عن ساحة لا ترتفع عن الارض الا برجلين فقال : حدثنا اذا رام أحدهما رفعها فلم ترتفع ثم جاء الثاني فارتفعت أليس الرفع حينئذ للثاني وهذه كما أن التفريق للتفريق الزائد وحده ، وقرروا الالتزام بأن الرفع اعتمادا كما أن العموم في الـ ٨١ / ب اعتماد ، وليس بينهما فرق قاصح الا أن أحدهما الى فوق والآخر الى أسفل يقال له : الفرق بينه وبين أثره في السفينة : أن الكركان في السفينة وهي سليمة سالمة من الفرق فلما جاء القفيز غرقت فعلم بهذا أن الكركان ليس بعملة لفرقها وان كون القفيز فيها وهي حاملة للكر هو المفرق لها كما أن الضربة الخفيفة هي علة الألم اذا كان البدن عليملا أو بدن طفل في المهد ، ولو كان صحيحا كبيرا لم تؤلمه ولا ملها ، وأحد الحملين لم يكن موجودا قط في حال عدم ارتفاع الساحة فيكون الحمل الثاني هو الذي به ارتفعت ، وليس يوجد أحدهما ان كان علة له دون الآخر فمتى وجد أو وجد وان عدمه ، وليس بعدم مع وجود أحدهما ولكن بوجودهما ، وبمثل هذا نفرق بينه وبين الرى والشبع والتخمسة والسكر .

---

(١) الساحة : واحدة الساج ، وهو : ضرب عظيم من الشجر وهو من أجوده ، ولا ينبت الا بالهند ، والجمع سيجان ، مثل نارونيران — تهذيب الاسماء واللفات ١٥٨ / ٣ ، المصباح المنير ص ٢٩٣ ، المعرب ص ٢٣٢ ، اللسان ٣٠٣ / ٢ .

فان سألت المعتزلة عن الايمان ، فقالت : هو يثبت بأشياء يزول  
بزوال بعضها ، فليس هذا هو عندنا نحن هكذا ، نحن نقول انه  
لا يزول الايمان بمخالفة شيء من الأوامر ولا بارتكاب منهي من المناهي  
على الصحيح عندى من المذاهب بل يكون مؤمنا بإيمانه وهو المعنى الذى  
أشرت اليه وهو التصديق ناقص الشعب بما ارتكب من منهي أو خالف من  
أمر<sup>(١)</sup> ، ولا يوجد الا بوجوده ، وكذلك البر والتقوى فأما العدالة فانهما  
خارجة لكونها تسمية لمجموع فهى تكاسم العشرة وكل جملة من جملة  
الأعداد ، فلا عدالة مع وجود كبيرة وان كثرت الطاعات وحدها اجتناب  
المنهيات سوى تلك الكبيرة<sup>(٢)</sup> والله أعلم .

---

( ١ ) هذا القول الذى ذكره المصنف فى أن الايمان لا يزول بالكلية  
بارتكاب المعاصى والكبائر بل يكون مؤمنا عاصيا أو مؤمنا فاسقا  
هو قول أهل السنة ، خلافا للخوارج والمعتزلة والمرجئة أما  
الخوارج فانهم يكفرون المسلم بكل ذنب أو بكل ذنب كبير ، فيخرج  
من الايمان الى الكفر ، وأما المعتزلة فانهم يقولون يجب  
الايمان كله بالكبيرة فلا يبقى معه شيء من الايمان ، لكنه يخرج من  
الايمان ويدخل فى الكفر فهو بمنزلة بين المنزلتين .

وأما المرجئة فانهم يقولون لا يضر مع الايمان ذنب كما لا ينفع  
مع الكفر طاعة — راجع شرح المقيدة الطحاوية ص ٣٥٦ ، ٥٨٩ ،  
فضل الاعتزال ص ٣٥٠ .

( ٢ ) أجمع العلماء من المحدثين والأصوليين على أن الفسق مسقط  
للعادلة .

فصل

في

في

مسائل تشتهر في هذا الباب ويكثر التخليط فيها بين الفقهاء

=====

وهو ما يبنى بعضه على بعض من الأفعال ، وما لا يبنى عليه بل يبنى ويحمل الحكم لغيره وذلك يشكل بما ذكرناه من اشكال ما هو العلة ما ليس هو العلة مثل ضعف كبر أو مرض أو طفولة توجد معه جراحة أو ضرب من جهة آدمي ، وجراحة تتبعها سراية بمرض لا يزاله منذ الجراحة حتى يموت ، فلا يتعلق على فعل الله سبحانه الموجود قبل الجراحة من ضعف الطفولة والكبر والمرض وفعله الموجود بعد الجراحة سيما على قول أهل السنة وأنه ليس يتولد عن / الجراحة فلا يجعل ٨٢ / لفعل الله سبحانه حظ من اسقاط عن الجاني<sup>(١)</sup> كما لو كان شريكه آدميا ، بل يجعل كأنه انفرد بالقتل وتفلظ جنايته في المحل الضعيف بالصفير والكبر والمرض ، حتى ان الضربة التي لا يتعلق بها القود على الضارب للكبير المشدد ولا الصحيح يتعلق بها القود على الضارب للطفل الصغير والشيخ الكبير والمريض المدنف ان كانت قتلا لعنله في مطرد العرف ولم

---

(١) أي أنه لو قتل رجل رجلا به ضعف كبر أو مرض أو نحوه فأنه لا يسقط القصاص عن الجاني ، لأن الكبر والمرض من فعل الله سبحانه فلا يتعلق عليه سقوط القصاص .

قال في المغنى ( وأجمع أهل العلم على أن الحر المسلم يقاربه قاتله وان كان مجدع الأطراف معدوم الحواس ، والقاتل صحيح سوى الخلق أو كان بالعكس ، وكذلك ان تفاوت في العلم والشرف والفنى والفقر والصحة والمرض والقوة والضعف والكبر والصغر والسلطان والسوقة ونحو هذا من الصفات لم يمنع القصاص

بالاتفاق ) ٢٦٩/٨ .

يقول ان فعل الله أعان على قتله فيصير شبهة في القتل ان تردد زهوق النفس بين ما يوجب بانفرادها وهو فعل الآدمي وبين ما لا يوجب وهو فعل الله سبحانه ، ونقطع على أن فعل الآدمي لم يتحقق مزجها بل الضمف المستولى على النفس بالعرض والكبر والطفولة كان ساعدا أكبر مساعدة .

ونذهب قوم الى أن الضرب بالعصا وان كثر عدده لا يوجب القود<sup>(١)</sup> وهذا نحو ما نحن فيه ، لأنهم اعتلوا بأن الضربة التي ماتت عندها هي التي أزهقت ، فان النفس استقلت بالبقاء مع ما سبق من الطلسمات والضربات السابقة وان كثر ، وما وجدناها زهقت الا عقوب الجلد الأخيرة وهي ما لا يوجب القود وصار ما سبق وان أعقب ألما وابتعاا بمثابة المرض والكبر عندهم فانه لا يوجب القود أيضا وذلك بمثابة وطرد الباب في كل شيء يقتل به قتله وزعموا أن القياس في اشتراك الجماعة في ازهاق النفس بالجراح كذلك وانه لا يبنى ولا يجب القود<sup>(٢)</sup> وانما صاروا فيه الى قضية عسر<sup>(٣)</sup>

---

(١) وهو ما يسميه الفقهاء شبه العمر وهو أن يقصد ضربه بما لا يقتل غالبا اما لقصد المد وان عليه أو لقصد التأديب له فيصرف فيه كالضرب بالسوط والعصا والحجر الصغير والوكز باليد ، وسائر ما لا يقتل غالبا اذا قتل فهو شبه عمد .

قال ابن قدامة : فهذا لا قود فيه والدية على العاقلة فسي قول أكثر أهل العلم .

وجعله مالك عمدا موجبا للقصاص — المعنى ٢٧١/٨ .

(٢) أي لأن فعل كل واحد بمفرده لا يقتل فلا يجب فيه القود .

(٣) أي وانما صاروا الى قتل الجماعة المشتركين في ازهاق النفس — مع

أن القياس يقتضى عدم القود — بسبب قول عمر رضى الله عنه

( لو تملا عليه أهل صنعا لأقذتهم به ) .



وقوله ( لو تمالأ عليه أهل صنمء لا قذتهم به ) (١)

وقالوا أيضا في السكر الحاصل عقيب القذح المباشر : انه هو  
المسكر واتفقوا على أن الجراح جراحة لا تبقى النفس بمدتها في مطرد  
المادة يفرد بها جواب القود وان شاركه غيره بجراحة قد يعيش معها في  
مطرد المادة (٢)

والمحققون ممن خالف أهل الرأي في مسألة الاقذاح يقولون :  
ان السكر الحادث عند القذح المباشر ليس به ولا لأجله خاصة بسل

---

(=) وقد ذكر ابن قدامة أنه لو اشترك اثنان في القتل فان القود  
يجب على صاحب الجناية المخرجة من حكم الحياة دون الثاني —  
راجع المعنى ٣٠٠/٨ .

(١) رواه البخارى من حديث ابن عمر رضى الله عنهما أن غلاما قتل  
غيلة فقال عمر : لو اشترك فيها أهل صنمء لقتلتهم ، ٨٧ — كتاب  
الديات ، ٢١ — باب اذا أصاب قوم من رجل هل يماقصب أم  
يقتص منهم كلهم ، حديث رقم ٦٨٩٦ ، ولفظ المصنف قريب مما  
في الموطأ من طريق ابن المسيب : لو تمالأ عليه أهل صنمء  
لقتلتهم جميعا ، ٤٣ — كتاب العقول ، ١٩ — باب ما جاء فى  
الغيلة والسحر ، حديث رقم ١٣ .

وانظر التلخيص ٥٧، ٢٠/٤ — كتاب الجراح ، ٢ — باب  
ما يجب به القصاص ، ونصب الراية ٣٥٣/٤ ، كتاب الجنائيات ،  
باب القصاص فيط دون النفس ، والارواء ٢٥٩/٧ حديث رقم  
٢٢٠١ .

(٢) قال ابن قدامة : وهذا مذهب الشافعى ولا أعلم فيه مخالفا —  
المعنى ٣٠٠/٨ .

تكمل السكر بالماشر ويتناشى <sup>(١)</sup> بقدح بعد قدح كما يتناشى الشعب بلقمة  
بعد لقمة ويتناشى الرى بجرعة بعد جرعة ويتناشى الجبر فى العضو  
العكسور أو الموتى بشدة بعد شدة ويتناشى الضرب بكلمة بعد كلمة ،  
ويحتلى الأنا\* بقطرة بعد قطرة ويذوب / الجسمان باحتكاك بعد ١٨٢  
احتكاك ويحصل اليقين بتناصر دليل بعد دليل ويحصل العلم القطعى  
الضرورى باخبار واحد بعد واحد الى حين تكامل العدد .

وبمين ذلك : أنه لا يحسن لمن شرب جرة ماء\* على ظمأ جرعة فجرعة  
أن يقول : أروتنى الجرعة وان حصل الرى عندها أعنى الأخيرة ، ويحسن  
أن يقول : أروتنى الجره\* ، ولا يحسن أيضا أن يقول : اذابت سيفى  
هذه الضربة ، ولا ملأت سقاي هذه المدقة <sup>(٢)</sup> . ويحسن أن يقال : ففرق  
السفينة هذا القفيز وهذا السندان <sup>(٣)</sup> . وقد سمعت فى اشكال السفينة  
سؤالا من محقق فقال : ان الفرق يتناشى كهذه الأشياء ، إلا أن الشعب

---

(١) الانتشاء قيل أو السكر ومقد ماته وقيل السكر نفسه — اللسان

١٥ / ٣٢٥ ، ترتيب القاموس ٤ / ٣٧٧ .

(٢) من الوهن وهو الضعف فى العمل والعظم ونحوه — اللسان

١٣ / ٤٥٣ ، ترتيب القاموس ٤ / ٦٦٤ .

(٣) بفتح الجيم وراء\* مشددة : أنا\* من الخزف يوضع فيه الماء — اللسان

٤ / ١٣١ ، ترتيب القاموس ١ / ٤٧٣ ، المصباح العنبر ١ / ٩٦ .

(٤) المدقة : الطائفة من اللبن المموج بالماء أو الشرية منه —

اللسان ١٠ / ٣٣٩ .

(٥) السندان بفتح السين ما يطرق به الحداد — ترتيب القاموس

٢ / ٦٢٧ .

والرى والسكر نوع امتلاء تتحد له عنده هذه الخصيصة ، والا امتلاء لا يتحصل الا بأجزاء الجسم المطالى للوعاء ، كما أن الفرق حقيقة غوم السفينة فى الماء الى الحد الذى يغمرها ولا يغمر سائرهما الا بعد أن يستولى على شئ فشى من ذاتها الى أن يسترها ويغمرها ولا تزال عند طرح قفيز قفيز تعوم فيستر الماء جزءا منها الى أن يبقى يسير من ذاتها مكشوفة فإذا طرح القفيز غمرها الماء لغوم مابقى من اجزائها فى ذلك الماء .

فقال له محقق : ان غوم اجزائها مع تمكنها من السير بها فيها لا يسمى غرقا ولا يسمى بعض الفرق ، ويسمى المنتشى بالخمر والساكن النفس بالثمرات واللحم شهبانا بعض الشبع وسكرانا بعض السكر ، ولهذا فسروا قوله تعالى " لا تقرهوا الصلاة وانتهم سكارى حتى تعلموا ما تقولون " (١) بالمغلط فى كلامه بعبادئ سكره لأن الخطاب لمن تحقق زوال عقله لا يتحقق فلم يبق الا سكرانا ببقى عليه مسكة من عقله يبقى معها التكليف والخطاب ولو كان الغوم مع السير وحصول الغرض باستقلال السفينة غرقا أو بعض غرق لسمى السابح غرقا لانستار بعض جسده بالماء ، وهذا لا يجوز فى كل اسم وقع على جملة وضع لها اذا كانت الجملة لا تتبعض . بخلاف الجمل من الأعداد ، كعشرة ومائة ، يقال فى الخمسة نصفها وفى الثلاثة بعضها ، ولا يقال فى السفينة المائم بعضها فى الماء الثقيلة هو قرها فريقة بعض الفرق ، بل لا يقع اسم الفرق الا على غمر الماء وعبره عليها .

فهذه جملة تكشف لك عن دقائق أغراض / العلماء ويمنع فهمك لها ٨٣ / أ من أن يخدعك خادع فى هذا النوع بزخرفة كلام فارغ فيخلط عليك الشئ

بما ليس فيه مثل : أن يوهبك ما ليس بملة غلة أو ينفي التعليل في موضعه  
أو يجعل وصفا لملة غلة أو شرطا لملة غلة أو يحلل بأوصاف ويخلطها  
بحشو ،

### فصل

في

ما يمكن نقله من الملل الى الكل ، ويلزم ، وما يمكن نقله الى

كل على صفة دون الكل على الاطلاق

=====

فنقل الملة الى الكلية هو : جعل الملة عامة بكل ، ثم بناء ما  
وجب بها عليها . شال ذلك ، قولك : انما وجب تحرك ، بحركة  
موجودة ، فكل حركة موجودة فواجب بها تحرك ، ولو قال : انما وجب  
تحرك ، لأجل الحركة للزم منه : فكل حركة واجب بها تحرك .

فان قال : هذا المحل تحرك ، لأن فيه حركة لزم منه اذا نقلت  
الى الكلية فكل ما فيه حركة فهو تحرك .

ومن الفقهيات : محرم ، لأن فيه شدة مطهرة ، فكل ما فيه شدة  
مطهرة فهو محرم .

شال آخر : فان قال : البناء لابد له من صانع ، لأنه مصنوع ،  
لزم منه : كل مصنوع لابد له من صانع .

فان قال : هذه الكتابة لا تكون الا من عالم بها ، لأنها معكسة  
متقنة ، لزم منه : فكل محكم متقن لا يكون الا من عالم .

فأما المنقولة الى كل مخصوص لكونها خاصة ، قول القائل : هذا  
الحمار فاره ، لأنه جرى عشرة فراسخ ، لزم منه : أن كل حمار جرى عشرة

فراسخ فهو قاره ، ولا يلزم منه : أن البعير اذا جرى عشرة فراسخ ، أو  
الفرس اذا جرى عشرة فراسخ فهو قاره .

بل لو قال : بهيمة جرى ، أو هذا البهيمة جرى عشرة فراسخ فهو  
قاره ، لزم أن كل فرس وبعير جرى عشرة فراسخ فهو قاره .

وفي الفروغيات ، لم قال : هذا الماء متغير فلا يجوز الوضوء به ،  
لزم منه : أنه لا يجوز الوضوء بالتغير بالطحلب والتراب .

ولو قال : هذا الماء متغير بالخل فليس بطاهر ، لزم منه : أن  
يكون كل ما تغير بالخل فليس بطاهر ، ولا يلزم فيه الماء المتغير بالتراب  
ليس بطاهر وعلى ذلك أبدا ، لوجوب اجراء العلة في معاولهم  
والله أعلم .

### فصل

في

تحقيق تحديد العلل وبيان الخلط فيه والخروج عنه السى  
التفسير لها ، ذكرته ليجتنب كما ذكرت التحديد الصحيح  
ليتبع . فهذا بالصحيح

=====

فمن ذلك ، أن تقول : الانسان حي ، لأجل الحياة الموجودة

/ له . فهذا تحديد صحيح ، لأن كل حياة موجودة لشيء فهو حي بها ٨٣ / ب  
وهي سليمة من التفسير لها والتفسير عنها .

فأما المنكسرة من العلل فهو أن تقول : الانسان حي ، لأجل

الحياة الموجودة . فليس هذه محددة ، بل منكسرة ، لأنه يلزم —

هذا : كل حياة موجودة فهو حي بها ، وليس هذا صحيحا ، ان حياة الحمار والفرس موجودة وليس الانسان حيا بها .

ومن الملل غير المحددة أن تقول : هذا الانسان حي ، لقيام الدلالة أن فيه حياة . فهذا أيضا غير محدد ، لأجل أنه لو لم تقم الدلالة لم يخرج ذلك من أن يكون حيا ، فان قال : انه حي لأجل أنه علم أن له حياة موجودة كانت غير محددة ، لأنه لو لم يعلم ذلك لـم يخرج علمه هو به من كونه حيا فذكر العلم زيادة لو أسقطت صحت .

فان قال : هو حي لوجود عرض يضاد الموت ، لم تكن محددة ، لأنه لم يصرح بذكر الحياة ولا ذكرها له ، فلم يأت بها على الوجه الذي يقتضى الحكم بأنه حي وهو الحياة .

وقد يضاف نظر الخصم فيدخل في العلة شيئا كثيرا ليس منها ، فتفقد ذلك وتأمله جيدا لتحقيقها ان أردت الالتزام عليها على النحو الذي ذكرت لك .

وشاله من الفقهيات : الخمر حرام لأجل الشدة الموجودة ، ليس بتحديد لما بينا في حال الحياة . فاذا قال : هذا المصير حرام لأجل الشدة الموجودة له فقد حدد وعلى ما قدمنا فأقم الشدة مقام الحياة .

## فصل

في

### (١) الفرق بين الدلالة والملة

=====

اعلم أنه ليس كل دلالة على شيء فهي علة له .  
ألا ترى أن تدبير العالم دلالة على القديم ، أن لا يند له — من  
صانع غير مصنوع ، وليس بعلة له .  
وكذلك : الخبر الصادق دلالة على كون المخبر على ما هو به ،  
وليس بعلة لكون المخبر على ما هو به ، إذ لو لم يوجد الخبر لم يطل  
أن يكون المخبر على ما هو به ، وقد يجتمع الشيء أن يكون علة لشيء  
ودلالة عليه وذلك كالكفر فانه علة لاستحقاق الذم ودلالة على استحقاقه .  
(٢)

---

(١) قال الفزالي : فان قيل : فهل من فرق بين الدلالة والملة ؟

قلنا : نعم ، فكل علة يجوز أن تسمى دلالة ، لأنها تدل  
على الحكم ، فالمؤثر أبدا يدل على الأثر ، ولا تسمى كل دلالة  
علة ، لأن الدلالة قد يعبر بها عن الأمانة التي ( لا ) توجب  
فلا تؤثر ، فالفهم الركن دليل على العطر وعليه أيضا ، لأنسه  
يؤثر فيه ، والكوكب دليل على القبة وليس علة فيها ، فط للدلالة  
حظ في الإيجاب .

والملة موجبة ، أما العقلية فبذاتها ، وأما الشرعية فيجمل  
الشرع أياها علة موجبة — شفاء الفليل ص ٢٠ .

(٢) وردت المبرارة في الأصل هكذا ( وقد يجتمع الشيء أن يكون علة  
لشيء ودلالة عليه لشيء ودلالة عليه ، وذلك كالكفر ) .

وهي مضطربة وصحتها ما أثبتناه ، ويظهر أنه تكرار لبعض  
الكلمات من الناسخ .

وكذلك عدم الواجب في الوقت الذي قد وجب فعله من غير عذر  
ولا تكفير دلالة على استحقاق الذم وليس بعلة (١)

### فصل

في

الملل العقلية والسمعية (٢)

=====

/فالمقتضية ، وهي علة الحكم العقلي : موجبة للحكم لنفسها وجنسها ٨٤/أ  
فمحال ثبوتها أبدا مع انتفاء الحكم قبل الشرع ومع وروده وفي زمن نسخه .  
لأن في تجويز ثبوتها مع انتفاء الحكم نقض لها ، وكذلك في ثبوت حكمها  
في موضع ما مع انتفائها نقض لها على ما بيناه من قبل .

وهذه كالحركة اذا كانت في محل أوجبت له التحرك لا محالة ،  
وأما علل الأحكام ، فعلامات وسمات تكون علامة بوضع واختيار فلا يمتنع (٣)

---

( ١ ) كذا في الأصل والظاهر أن الصواب أن يقال ( دلالة على  
استحقاق الذم وعلة له ) لأن المصنف أورد هذا المثال لما يكون  
علة لشيء ودلالة عليه ، فقله دلالة وليس لعلة لا يحمل المثال  
مطابقا لما أراد المصنف .

( ٢ ) ذكر امام الحرمين الفروق بين الملل العقلية والشرعية وأوصلها الى  
ستة عشر فرقا ، انظرها في الكافية ص ١٤ .

( ٣ ) وهل العلة الشرعية موجبة للحكم أو أماره عليه ؟

قال الامام الشيرازي ( اختلف أصحابنا على وجهين :  
أحدهما : أنها أماره على الحكم ، على قول بعض أصحابنا ،  
وليست موجبة لأنها لو كانت موجبة لا اقتضت الحكم قبل  
الشرع كالملة العقلية .



أن تكون تارة مجعولة أمانة وتارة لا تكون كذلك . وهذه كالشدة العظيمة  
إذا كانت في شراب فهو محرم لا محالة ، إلا أننا علمنا ذلك من جهة  
السمع ، ألا ترى أن الشراب قبل أن يقع فيه خمر أو تخمر كان محلاً ،  
فلما وقع فيه خمر أو حصل فيه تخمير صار محرماً بعد أن لم يكن محرماً ،  
كما أن الحل قبل أن توجد فيه حركة كان ساكناً فلما وجدت فيه الحركة  
صار متحركاً بعد أن لم يكن .

فكلما إذا كان الأول كان الثاني من أجل كون الأول فالأول علّة  
عقلية كان أو سمعياً ، ومثل هذه العلة السمعية لا خلاف في معنى القياس  
بها (١) .

( = ) ومنهم من قال : هي موجبة للحكم بعد ما جعلت علّة ، إلا  
ترى أنها بعد ما جعلت علّة توجب الحكم كما توجب الملل العقلية  
وانما لم توجب الحكم قبل الشرع لأنها قبل الشرع ليست بعلة  
بخلاف الملل العقلية فإنها توجب الحكم بنفسها لا يجعل جاعل  
ونصب ناصب .

قال : والخلاف في هذه المسألة لا يعود إلى فائدة ، وانما  
هو اختلاف في الاسم ، لكن من قال : إنها ليست بعلة ، إن أراد  
بها أنها ليست بعلة توجب الحكم الآن لم يصح ، وإن قال :  
لم تكن توجب الحكم قبل الشرع فهو مسلم به ، فلا يكاد هذا  
الخلاف يثبت حكماً .

انظر الوصول ص ٢٦٧ ، واللمع ص ٥٨ ، ٥٩ .

( ١ ) أي عند القائلين بالقياس .

فان قال قائل : أفليس قد كانت الخمر تقع في الشراب ، والشدة تحصل في المصير فلا تكون حراما قبل السمع ؟ فما العلة التي لأجلها كان حراما بعد أن لم يكن حراما ؟

قيل له : قيام الحجة بأن في شره المفسدة المعلومة في هذا الزمان لا من ماسبقه من الزمان الذي كانت فيه مطاعة ،

فان قيل : فالمفسدة التي صرح بها القرآن <sup>(١)</sup> ، وهي إيقاع المداوة والبهضاء<sup>(٢)</sup> بما يحصل من العريضة والمخاصة والصد عن ذكر الله وعن الصلاة لم تزل حاصلة بالسكر المغطى للعقل الذي به يحصل التمييز بين الأمور ، وهذا أمر ما تجدد فكيف تصح لكم دعوى تجدد المفسدة والحال هذه ؟

قيل : العلة في كونه حراما في هذه الحال وكونه قبيحا هو قيام الحجة بكونه مفسدة ، والمفسدة التي ذكروها وهي التي نطق بها الكتاب الكريم مفسدة لكن ليس بكل بل من بعض المفسدة ذاك ، ويجوز أن يكون ما ذكره مما يحصل في هذه الأمة وهذا الزمان حكمه يزيد عند الله على كل مفسدة ، ويجوز أن تختلف المقاسد باختلاف الأزمان والأشخاص ، كما

---

(١) في قوله تعالى " انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم المداوة والبهضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل انتم منتهون " سورة المائدة ، آية رقم ٩١ .

(٢) المردة : سوء الخلق ، والمريء والمريء : السوار في السكر والمؤذى نديمه في سكره — اللسان ٢٨٩/٣ ، ترتيب القاموس ١٨٣/٣ .

والسوار : مأخوذ من سورة الخمر أي حدتها ووثوبها في رأس شاربها — اللسان ٣٨٥/٤ .

أن الكلام في الصلاة مفسدة وفي الحج ليس بمفسدة ، والطيب في الحج  
مفسدة وفي الصلاة ليس بمفسدة ، وأكل الزكاة مع كونها أوساخ الناس  
مفسدة / في حق النبي صلى الله عليه وسلم وأهل بيته وليست بمفسدة في  
حق غيرهم ، والجمع بين الاثنين يقطع <sup>(١)</sup> ، والجمع بين الصديقين يقطع <sup>(٢)</sup> ،  
وكان الحكم للتحريم لقطيعة الرحم لا الصداقة كذلك جاز أن تخص هذه  
الآية بتحريم ما يقطع بينهما ويصد هم عن ذكر الله وعن صلاتهم لحرممة  
تخصهم ، فيكون منزلة لهم وخصيصة خصوصاً بها يكون في مخالفتها من  
المفسدة ما لم يكن في حق من سلف وما سلف من حالهم والله أعلم .

وقد قال بعض أهل العلم الأئمة : فإن قالوا لنا فما العلة التي  
كان بها قبحها في هذه الحال وقد كان يجوز أن يقع في الحال الأولى  
غير قبيح ؟

قيل لهم : العلة في ذلك هو القصد إليه مع قيام الحجة بأن فيه  
مفسدة ، فإن قيل : فما العلة التي لأجلها قبح القصد وقد كان يجوز  
أن يقع في الحال الأولى ؟ فنحن نسألكم عن تجدد قبح القصد ، كما

(١) أي الجمع بينهما في النكاح يقطع الرحم .

(٢) صديق يقال للذكر والأنثى ، ومنه في الأنثى قول جميل بشينة :  
كان لم نقاتل بابئين لو أنها : تكشف غماها وانت صديق ، وقول  
الآخر :

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم أبخل وأنت صديق

وجوز أن تؤث الصديق ، فتقول : صديقة — المذكر

والمؤنث ص ٢٣٤ ، اللسان ١٠ / ١٩٤ .

(٣) كذا في الأصل ، والصواب ( الأمة ) .

(٤) أي وقد كان يجوز أن يقع القبح في الحال الأولى ، ولو قال ( وقد  
كان يجوز أن يقع في الحال الأولى ) لكان أظهر .

سألناكم عن الموجب لتعدد القبح ما هو ؟

قيل له ؛ لم يكن يصح أن يقع القصد الذي مع قيام الحجة الآن قبل قيام الحجة ، إذ ليس القصد الذي قبل قيام الحجة كالقصد الذي يمتد قيام الحجة ، كما لا يصح أن يقع العلم بالحركة الذي هو علم بأن المحل يتحرك قبل أن يعلم المحل ، فهذا العلم بخلاف العلم بالحركة من جهة انها حركة ، فكذلك هذا القصد الذي مع قيام الحجة يخالف القصد الذي مع قيام الحجة ، وهذا عندى أحسن من الأول لما فيه من رد القبح الى القصد مع قيام الحجة .

## فصول

### في

## الفروق بين الملة العقلية والشرعية

=====

فمن الفروق أن الملة العقلية لا يجوز ولا يصح تخصيصها بمعيّن دون عين . والملة الشرعية تختلف الناس فيها . فجوز تخصيصها قسوم بدلالة . ومنع آخرون من تخصيصها <sup>(١)</sup> ، لأن الشرعية أمانة ودلالة وقد

---

(١) تخصيص الملة هو عدم اطرادها وذلك بأن توجد الملة ولا حكم أو هو تخلف الحكم في بعض الصور عن الوصف المطاع غلة لما منع والتعريفان معناهما واحد .

انظر الوصول ص ٣٠٢ ، المستصفى ٩٣/٢ ، مختصر التحرير ص ٥٦ ، شرح الكوكب ص ٢٨٥ ، كشف الأسرار ٣٢/٤ ، التعريفات ص وهو أحد الفروق بين الملة العقلية والشرعية أما الملة العقلية فلا يجوز تخصيصها باتفاق ، لأن الاطراد شرط صحة الملة العقلية ، وتخصيصها نقض لها .  
أما الملة الشرعية ففي القول بتخصيصها خلاف كبير بين علماء الأصول .

فمنهم من قال لا يجوز تخصيص الملة الشرعية مطلقا واشتهر ذلك عن أصحاب الشافعي ، وهؤلاء يسمون تخصيص الملة نقضا وعندهم انه قاذح من قواعد الملة .

ومنهم من قال بجواز تخصيص الملة الشرعية مطلقا واشتهر ذلك عن أصحاب أبي حنيفة .

وهؤلاء لا يسمون تخصيص الملة نقضا ولا يرونه قاذحا ، وهو قول أكثر المتكلمين وعامة المعتزلة وأصحاب مالك ومنهم من قال بجوازه في الملة المنصوصة دون المستنبطة الى أقوال أخرى

تدل على شيء في وقتل تدل عليه في غيره ، قالوا : فكذلك تدل على الحكم في محل ولا تدل عليه في غيره ، فقد استجاز القائلون بتخصيص

(=) أوصلها الفتوحى في شرح الكوكب الى عشرة أقوال ، وعددها الشوكاني خمسة عشر مذهباً ،

ولمراجعة المسألة تفصيلاً انظر الكتب التالية :

الوصول ٣٠٢/٢ - ٣٠٨ ، الثبوت ص ٤٦٦ - ٤٦٩ ،  
اللمع ص ٦٤ ، نزهة المشتاق ص ٨٢٥ ، المستند ٨٢٢/٢ ،  
البرهان ٩٧٧/٢ ، الكافية ص ١٥ ، ١٧٢ ، المستصفى  
٩٣/٢ ، المنحول ص ٤٠٤ ، شفاء الفليل ص ٤٥٨ وما بعدها  
وهو تحت مستفيض ، الاحكام للأمدى ٢٠٢/٣ ، جمع الجوامع  
وشرح المحلى وحاشية العطار ٣٤٠/٢ ، شرح الاسدى ٧٦/٣ ،  
المحصول ٣٢٣/٥ ، تنقيح المحصول ٦٠١/٣ ، مختصر ابن  
الحاجب وشرح المضد ٢١٨/٢ ، نشر البنود ٢١١/٢ ، أصول  
السرخسى ٢٠٨/٢ ، كشف الأسرار ٣٢/٤ ، مسلم الثبوت  
وشرحه ٢٧٧/٢ ، التلويح على التوضيح على التنقيح ٨٥/٢ وما  
بعدها ، ارشاد الفحول ص ٢٢٤ .

أما الحنايلة فقد روى عنهم القول بجواز التخصيص والقول  
بعدم جوازه ، ومن روى عنه القول بعدم الجواز القاضى أبو  
يعلى وهو قول الامام أحمد في رواية الحسين بن حسان .

ومن روى عنه القول بالجواز أبو الخطاب .

وانظر تفصيل ذلك في العدد ٢١٢/أ ، التمهيد  
١٥٩/٢ ، المسودة ص ٤١٢ ، شرح الكوكب ص ٢٨٥ .

(١) العلم ذلك ولا يجوز عند أحد تخصيص علة العقل في عين دون عين ولا في زمان دون زمان .

### فصل

ومن الفروق بينهما أيضا : أن الشرعية ربما احتاجت الى شرط في كونها علة للحكم ، نحو : الزنا الموجب للرجم بشرط الا حضانة ، ووجوب الزكاة في النصاب / بملة الفنا به بشرحؤول الحول على النصاب وغيره (٢) (٣) (٤) (٥)

---

(١) كذا في الأصل ويظهر ان الصواب ( الملة ) .  
(٢) كذا رسم في الأصل ، والمراد به الكفاية واليسار وهو ضد الفقر ويكتب على وجهين :-

الأول : الفنى ، بكسر العين مع القصر .  
الثاني : الفناء ، بفتح الفين مع المد .

انظر معجم المتأخرين ٣٩٧/٤ ، ترتيب القاموس ٤٢٥/٣ ،  
لسان العرب ١٣٦/١٥ .

(٣) الضمير يعود الى النصاب أى بملة الفنى بالنصاب ،  
(٤) قال في اللسان ( حال عليه الحول حولا وحؤولا : أتسى )  
١٨٤/١١ .

(٥) الا في الخارج من الأرض من الحبوب والثمار فلا يشترط فيها مضي الحول بل تجب زكاته عند وجوده ، لقوله تعالى " وآتوا حقه يوم حصاده " سورة الانعام ، آية ١٤١ .

ولا يشترط أيضا مضي الحول في المعدن والركاز والممسك قياسا على الحبوب والثمار ، انظر الروض المربع بحاشية المنقري ٣٥٩/١ ، المقنع ٢٩٣/١ ، كشاف القناع ١٧٧/٢ .

ذلك (١) .

والمقتضية لا تحتاج في إيجابها للحكم إلى شرط يكونها موجبة غير (٢)  
علامة للحكم ولا أمانة علة ولا دلالة (٣) ،  
(٤)

### فصل

ومن الفروق أيضا بينهما أن العلة العقلية لا بد أن تكون منعكسة (٥)  
فالحركة علة كون المحل الذي قامت به متحركا ، فيجب من ذلك : أن كل  
محل لم تقم به الحركة فلا يكون متحركا بحال .

فاما الشرعية ، فلا يشترط لها العكس (٦) ، فانا اذا قلنا : كل

( ١ ) أى وغير ذلك من الشروط المذكورة لوجوب الزكاة .

( ٢ ) كذا فى الأصل والصواب ( لكونها ) .

( ٣ ) كذا فى الأصل ولعل الصواب ( عليه ) .

( ٤ ) انظر هذا الفرق فى الكافية ص ١٥ وانظر المحصول ٤٣٦/٥ .

( ٥ ) انظر الكافية ص ١٥

والعكس هو عدم الحكم لعدم العلة — انظر العدة ١٧٧/١

الحدود ص ٧٥ ، التصریفات ص ، حدود الألفا ص ٥٧٨

المنحول ص ٣٤٨ ، المستصفى ٩٨/٢ ، مختصر ابن الحاجب

وشرحه ٢٢٣/٢ .

وعرفه الجوينى بأنه وجود العلة بوجود الحكم — الكافية

ص ٦٦ .

وقال الأمدى انه يطلق باعتبارين ، الثانى منهما هو انتفاء

الحكم عند انتفاء العلة ، وهو المقصود — انظر الاحكام ٢١٧/٣ ،

المستصفى ٩٨/٢ .

( ٦ ) هذا عند جمهور الأصوليين والفقهاء ، وصرح به القاضى أبو يعلى



شراب قامت به الشدة حرام ، لا يلزم منه : أن كل شراب لم تقم به الشدة

( = ) من الحنابلة ونقل عن الامام أحمد ما يدل عليه .

وقال في المسودة ؛ وهو قول أصحابنا ومقتضى كلام امامنا .  
وانما لم يشترطوا ذلك لجواز تعليل الحكم الواحد باكثر من  
علة ، فاذا انتفت احدى الملل لم ينتف الحكم لجواز تعليل—  
بالعلة الأخرى .

وزهب قوم من الأصوليين الى اشتراط العكس .

وفصل الفزالي والأمدى فقالا يلزم العكس عند اتحاد العلة  
ولا يلزم عند تعددها .

وفرع بعض الأصوليين أن الخلاف في ذلك مبنى على الخلاف  
في جواز تعليل الحكم بعلمتين فمن قال بالجواز لم يشترط الانعكاس  
ومن منع تعليل الحكم بعلمتين شرط الانعكاس .

نص على ذلك ابن الحاجب والمضد ونقله الفتوحى عن ابن  
مفلح ، ونص القاضى أبو يعلى على أن القول بعدم اشتراط العكس  
انما يكون اذا كان التعليل لنوع الحكم لا لجنة ، أما اذا كان  
التعليل لجنس الحكم فيلزم العكس .

مثال التعليل لنوع الحكم قولهم : الردة علة لاهاجة الدم ،  
فهو صحيح ، وليس بنعكس ، ومثال التعليل لجنس الحكم  
قولهم : الردة علة لجنس اهاجة الدم ، فليس بصحيح لفوات  
العكس .

انظر المسألة بالتفصيل فى الوصول ص ٢٦٨ ، البرهان  
٢/ ٨٤٢ ، المستصفى ٢/ ٩٧ ، الاحكام للأمدى ٣/ ٢١٦ ،  
مختصر ابن الحاجب وشرح المضد ٢/ ٢٢٣ ، العدة ٢١٤/ أ ، ب  
المسودة ص ٤٢٤ ، شرح الكوكب ص ٢٨٨ .

حلال وكان المعنى فيه أن العقلية موجبة والشرعية أمارة .

والامارات والدلائل قد تدل على الشيء فيعلم وليس اذا لم تدل  
يعدم .

وأما العقلية فموجبه والموجب اذا وجد أوجب موجبه لا محالة ،  
فاذا لم يوجد لم يوجد موجبه لا محالة .

ولأن العلة الشرعية كما تدل على الحكم يدل غيرها عليه ، فإن  
الحكم الواحد من أحكام الشرع يشتمل على ، فاذا زالت احدهما بقيت  
الأخرى ، فلذلك لم يكن من ضرورة انعدامها انعدام الحكم .

بيان ذلك : أن التنجس حكم يتعلق بالمحل ، بوجبه علتان :  
(١) الاستحالة ، وملاقاة نجاسة ، فاذا زالت الملاقاة بقيت الاستحالة مستقلا  
بها الحكم ، وان زالت الاستحالة بقيت الملاقاة ، فلم ينتف الحكم  
بزوالها وانتفائها فلذلك لم يشترط العكس فيها ، بخلاف الشرعية ، فإن  
(٢) التحرك هو حكم الحركة ومعلولها ، لا يثبت بالحركة وبمعنى آخر قـطـ ،  
(٣) فالحركة لا يشاركها في ايجاب التحرك شيء من الاعراض ، فلا جرم اذا  
انتفت عن المحل انتفى حكمها وهو تحرك المحل لا محالة .

---

(١) الاستحالة أى التغير ، يقال : ماء حائل ، أى متغير اللون —  
اللسان ١١/١٨٨ ، ترتيب القاموس ١/٧٤٣ .

وقال الجرجاني فى تعريف الاستحالة : حركة فى الكيف  
كتسخين الماء وتترده مع بقائه صورته النوعية — التعريفات ص  
(٢) كذا فى الأصل ، وهو خطأ صوابه ( العقلية ) .  
(٣) أى ان علة التحرك الحركة فقط دون غيرها من الاعراض .

### فصل

ومن الفروق بينهما أن غلة الحكم العقلي يجب أن تكون أبدا مقارنة له غير متقدمة عليه ولا متأخرة عنه <sup>(١)</sup> وليس كذلك سبيل العلية الشرعية لأنها قد توجد قبل حصول الحكم كغلة الخمر وتأتي الطعم وشبه الكيل والاحتيايات في البر قبل ثبوت الحكم وهو تحريم التفاضل <sup>(٢)</sup> ، فلا يجب أن تجزئها في هذا الباب مجرى واحدا

### فصل

ومن الفروق بينهما : أن العلة الشرعية يجوز أن توجب حكمين مختلفين <sup>(٣)</sup> ، مثل : إيجاب شدة العصير تحريم شره ، وإباحة ضرب

---

( ١ ) قال الجويني في بيان الفروق بين العلة العقلية والشرعية :

( الثامن : يجوز تقديم الشرعي على الحكم دون العقلي ) .

( ٢ ) أما تأخر العلة الشرعية عن الحكم فالجمهور على امتناعه إذ شرطوا

لصحة العلة الشرعية أن لا يكون ثبوتها متأخرا عن ثبوت الحكم

خلافًا لقوم — راجع الأحكام للأمدى ٢٢٣/٣ ، مختصر ابن

الحاجب وشرحه للمضد ٢٢٨/٢ ، جمع الجوامع وشرح المحلى

وحاشية المطار ٢٨٩/٢ ، شرح الكوكب ص ٢٩٢ ، ارشاد

الفحول ص ٢٠٨ .

( ٣ ) قال الشيرازي ( يجوز أن يثبت بعلة واحدة أحكام متماثلة ، كإلزام

بوجوب تحريم الوطء والطيب واللباس وغير ذلك ) .

وكذلك يجوز أن يثبت بالعلة الواحدة أحكام مختلفة ، كالحيض

بوجوب تحريم الوطء وإحلال ترك الصلاة .

شاره . وحرمة الرضاع والقراءة توجبان تحريم النكاح واهابة الخلوة والمسافرة  
والحيض / علة لتحريم وطء الزوج في الفرج ، واهابة الأكل في نهيا  
رمضان ، والموجب للفصل ، وأسقط ايجاب الصلاة رأسا . فأما العلة  
المقلية فان الحركة لا توجب تحريك الجسم وثلونه المختلفين غير المتضادين<sup>(١)</sup>  
ولا تحركه وسكونه الموجبين المتضادين ، ولا توجب ايضا حكيمين مثلين كما  
لم توجب حكيمين مختلفين ولا متضادين . وانما كان ذلك لمعنى وهى : انها<sup>(٢)</sup>  
توجب الحكم والمعلول لجنسها ونفسها ، ونفسها وجنسها غير مختلف ،  
والمعلل الشرعية توجب لوضع الواضع لها واختياره لحكيمين مختلفين معلقين  
عليها مع اتحادها .

---

(=) ولكن لا يجوز أن يثبت بالعلة الواحدة احكام متضادة ،  
كتحريم الوطء وتحليله لتناقيهما ( اللع ص ٥٩ ، الوصفا  
٢٦٩/٢ .

وقد ذكر الآمدى الخلاف في اثبات العلة الشرعية الواحدة  
لحكيمين شرعيين واختار الجواز — انظر الاحكام ٢٢٠/٣ ، وكذلك  
في جمع الجوامع — انظر ٢٨٩/٢ .

وفصل ابن الحاجب في ذلك فقال ان كانت العلة بمعنى  
الامارة فلا خلاف في جوازه ، وان كانت بمعنى الباعث فقط  
اختلف فيه والمختار جوازه — مختصر ابن الحاجب وشرح العضد  
٢٢٨/٢ ، وانظر تقارير الشريين على جمع الجوامع ٢٨٩/٢ ،  
نزهة المشتاق ص ٦٩١ ، وانظر المسألة ايضا في شرح الكوكب  
المنير ص ٢٩١ .

(١) انظر هذا الفرق في الكافية ص ١٥ .

(٢) يظهر أن الصواب ان يقال ( انها ) أى العلة العقلية .

### فصل

سد

والملتان الشرعيتان المختلفتان قد توجبان حكمين متساويين  
كالشرب والقذف يوجبان حد الشرب والقذف فمن شرب جرعة خمر وقذف  
محصنا أو محصنة حد الحدين معا ،

### فصل

سد

ولا يجوز أن ينصب الله سبحانه علة وعلامة على إيجاب حكمين ضددين  
نقيضين لا يصح من المكلف الواحد الجمع بينهما ، بل يجوز أن ينصب علة  
لثبوت احكام مختلفة ، أو تروك ، أو أفعال وتروك يصح من المكلف الجمع  
بينهما ، أو أن تكون علة لثبوت حكم في وقت وسقوط في غيره : أو علة  
لوجوب حكم على عين وسقوطه عن أخرى .

فاما ان يجعل للمكلف علامة على ثبوت الحكم عليه وسقوطه عنه في  
وقت وجوبه ، وعلى تحليله عليه وعلى تحريره فذلك محال ، وقد يضع اللسان  
سبحانه علامتين لحكمين نقيضين في حق مجتهدين ويخير المستفتى في  
الاخذ بايهما شاء على ما تقدم في بيان الاجتهاد وفضوله .

---

( ١ ) انظر الجمع ص ٥٦ ، الوصول ٢٦٩/٢ ، ارشاد الفحول ص ٢٠٨

وقال ( قاله الاستاذ أبو منصور ) .

( ٢ ) لعله ( وسقوطه ) .

## فصل

—

ولا يجوز أيضا أن تكون العلة الشرعية علة لحكمين متساويين على  
مكلف واحد ، لأن حكم الله سبحانه فيما أحله أو حرمه لا يتزايد ، وإن  
كان الوعيد على بعض الذنوب أكثر من بعض ، والثواب على بعض  
الطاعات أكثر من بعض ، إلا أن كل ذلك يجب من جهة واحدة . ولا يجوز  
إذا كان لتحريم شيء أو تحليله للمكلف علتان مختلفتان وأكثر أن يتزايد  
الحكم بتزايد غلله لأجل أن غلله أدلة عليه ، والحكم لا يتزايد بتزايد  
الأدلة / وإنما يقوى ثبوته في النفس بتزايد الأدلة فقط .<sup>(١)</sup>

٨٦/أ

وإنما يختلف المتكلمون في التعليل الموجبة إذا كثرت هل يتزايد  
أحكامها والأحوال الموجبة عنها أم لا ؟ فاما الدلائل على الحكم شرعية

( ١ ) قال ابن تيمية ( ومن يقول بتعليل الحكم الواحد بعلمتين لا ينزع  
في أنه إذا اجتمع علتان كان الحكم أقوى وأؤكد مما إذا انفردت  
أحدهما ، ولهذا إذا جاء تعليل الحكم الواحد بعلمتين في كلام  
الشارع أو الأئمة كان ذلك مذكورا لبيان تأكيد ثبوت الحكم وقوته ،  
كقول أحمد في بعض ما يفلظ تحريمه : هذا كلهم خبثير ميت ،  
فانه ذكر ذلك لتفليظ التحريم وتقويته ، وهذا أيضا يرجع إلى أن  
الإيجاب والتحريم والاباحة هل يتفاوت في نفسه ؟ فيكون إيجاب  
أعظم من إيجاب ، وتحريم أعظم من تحريم .

وهذا أيضا فيه نزاع ، والمشهور عند أكثر الفقهاء من أصحابنا  
وغيرهم تجويز تفاوت ذلك ، ومنع منه طائفة منهم ابن عقيـل  
وغيرهم ( الفتاوى ١٧١/٢٠ - ١٧٢ ) .

كانت أو عقلية فلا توجب تزايد حال المدلول عليه ، إذ ليست الأدلة موجبة لكنها كاشفة وموضحة .

### فصل

في

العلة التي تنتجها ظن

=====

وهي التي ترجع في كونها توجب الى ظن ، وذلك يقع في الملل العقلية والسومية .

مثال ذلك : أن خبر الثقة عند المجتهد أن هذا الطعام مسموم صحح الحكم عنده بأنه مسموم ، وإذا صح الحكم عنده بأنه مسموم وجب عليه تجنبه .

وكذلك إذا أخبره الثقة بسبب يوجب مثله تنجيس الماء وجب عليه تجنبه .

### فصل

==

(١) فيما سماه قوم من المتكلمين العلة المولدة تغريباً للمعبارة فيه

=====

(٢) والمتولد لا أصل له عندنا وإنما هو مذهب أهل الطبع والاعتزال ، ذكرته حتى لا تفوت معرفة ماتحته بتغريب تسميته .

---

(١) الشريب : الفاضل من الكلام — اللسان ١/٦٤٠ .

(٢) أي عند أهل السنة .

والملة المولدة عندهم هي التي يوجب وجودها غيرها ، ولا يخلو  
أن يوجب عقبيها بلا فصل أو يوجب معها وذلك كالاتحاد الذي توجب  
عنه الحركة ، فقالوا ان الحركة تولد عن الاغشاد فسموها مولدة ، وعندنا  
وجدت عقيب الاتحاد فلا تكون عندنا مولدة بناء على أصلنا في ابطال  
التولد .

فأما التي تكون لسبب والسبب في حال تحرك كالخاتم في اليد  
تقع حركة الخاتم وحركة اليد مما في حالة واحدة .

والملة عندهم على ضربين : مولدة ، وموجبة غير مولدة .

فالملة التي يجهلون مولدة هي التي قدما ذكرها .

وأما الملة الموجبة من غير توليد فكالحركة اذا وجدت وأوجب  
متحركا بلا محالة .

وكل علة فلا بد أن توجب متغيرا بها عما كان عليه على قول هؤلاء  
وهم أهل التولد .

وعندنا لا بد أن توجب معلولا في الجملة ، فقد يكون متغيرا وقد

يكون غيره ، لأن العلم علة كون العالم عالما شاهدا وغائبا فاحسب  
مقالة هؤلاء وقولهم المعلوم لا يكون عن الملة الا حادثا بعد أن لم

يكن ، ومتغيرا عن حال كان عليها الى حال / لم يكن .



فصل  
منه

فى  
شرط العلة  
=====

اعلم أن شرط العلة هو تمليكها بما اذا وقعت عليه أوجبتمعنى الحكم ، وانما لم تقع عليه لم توجب معنى الحكم .

والفرق بينها وبين الجزء من العلة : أن الاقتضاء لها اذا كانت على تلك الصفة ، وليس كذلك الجزء من العلة بل الاقتضاء الجملة بأجزائها .

مثال الأول : اذا كان القبيح من محجوج فيه استغرق الذم لأجل القبيح الواقع على هذه الصفة وليس يستحقه لأجل القبيح وأن محجوج فيه .

وكذلك يصح الفعل بالقدرة اذا لم يكن منع وليس يقع الفعل لأجل القدرة وعدم المنع ، فهذا مثال الشرط ، والمنع مثل قيد ورابط (١) .

مثال الثانى وهو الجزء : علة الجسم الطول والعرض والعمق ، ولا يجوز ان تكون العلة الطول اذا كان عرض وعمق ، لأن الاقتضاء لا اجتماع هذه الثلاثة على الحد الذى وصفنا .

ولو قال قائل فى صفحة لها طول وعرض من غير عمق ثم حدث فيهما عمق فصارت جسما : العلة التى لأجلها صارت جسما بعد أن لم تكن جسما حدثا للعمق لما له طول وعرض لحسن هذا القول فيه لأن الحادث الآن هو العمق فالأقتضاء له

---

(١) فان القيد والرباط يمنعان من القدرة على الفعل .

فان قال في سفينة كان فيها كرو لم تغرق فزيد عليها قفيز ففرقت  
ما العلة في ذلك ؟

قيل : العلة في ذلك طرح القفيز الزائد فيها ، لأنه الحادث  
الذي غرقت به . فان قال : فلو طرح الجميع في حال ففرقت ما كان  
العلة في ذلك ؟ قيل له : العلة في ذلك طرح الجميع لأنه ليس ببعض  
ذلك الحادث أولى من بعض .

فصول

في

المعارضة<sup>(١)</sup>

===

(١) كان الأولى أن يبدأ العنصر الكلام بتعريف المعارضة لتحديد ماهيتها غير أنه أخر التعريف فأورد بهمد أربعة فصول تحسنت عنوان ( فصل في جوامع العلم بالمعارضة ) فقال : —  
أعلم أن المعارضة هي : الجمع بين الشئين للتسوية بينهما في الحكم .

وعرفها امام الحرمين فتال :

أما المعارضة فهي في اللغة من الممانعة .

وفي عرف الفقهاء : ممانعة الخصم بدعوى المساواة .

أو مساواة الخصم في دعوى الدلالة — الكافية ص ٦٩ .

وقال الجرجاني :

المعارضة لغة : هي العقابلة على سبيل الممانعة .

واصطلاحاً : هي اقامة الدليل على خلاف ما أقام الدليل

عليه الخصم — التعريفات ص ، وانظر حدود الألفاظ

ص ٥٧٨ ، كشف الألفاظ ص ٢٦٦ . أو هي ممانعة في الحكم مع

بقاء دليل المستدل وذلك بأن يقول : ما ذكرت من الوصف وان دل

على الحكم لكن عندي من الدليل ما يدل على خلافه ، فليس فيه

تعرض لدليله بالابطال — كشف الأسرار ٥١/٤ ، شرح المنار

ص ٨٥٢ .

وهناك تعريفات أخرى انظرها في الحدود ص ٧٩ ، ارشاد

الفحول ص ٢٣٢ ، حاشية الرهاوى ص ٨٥٢ ، الكافية ص ٤١٨ .

=

اختلف الناس في المعارضة فاشتبهها قوم ونفاها آخرون<sup>(١)</sup> ، واعتزل نفاتها بأنها ليست مسئلة ولا جوابا فصارت كلاما لا علة له بكلام

(=) والمعارضة قاذح من قواعد القياس .

قال الجويني : السامع من الاعتراضات المعارضة — البرهان ١٠٥٠/٢ .

وقال الغزالي في ذكر الاعتراضات : النوع السابع — في المعارضة — المنحول ص ٤١٦ .

وقال الأمدى وابن الحاجب : الاعتراض التاسع عشر : المعارضة في الفرع بما يقتضي نقيض حكم المستدل — الاحكام ٨٩/٤ ، مختصر ابن الحاجب ٢٧٥/٢ . وانظر روضة الناظر ص ٣٤٥ ، شرح الكوكب ص ٣٥٧ ، المسودة ص ٤٤١ ، التلويح على التوضيح على التنقيح ٩٠/٢ ، أصول السرخسي ٢٤٢/٢ ، كشف الأسرار ٥١/٤ ، المنار وشرحه ص ٨٥٢ .

(١) أي اعتبروها سؤالا صحيحا واعتراضا مقبولا من السائل ، وهم جمهور أهل الأصول والجدل — ارشاد الفحول ص ٢٣٢ .

ونص على اختياره امام الحرمين والغزالي والأمدى وابن الحاجب وابن قدامة — انظر البرهان ١٠٥٠/٢ ، الكافية ص ٤١٨ ، المنحول ص ٤١٦ ، الاحكام ٨٩/٤ ، مختصر ابن الحاجب ٢٧٥/٢ ، المسودة ص ٤٤٠ ، روضة الناظر ص ٣٤٩ . وقال الفتوحى : وهو قول اصحابنا والاكثر — شرح الكوكب ص ٣٥٨ .

وهو قول جمهور المحققين من الفقهاء والمتكلمين — كشف الأسرار ٥١/٤ ، شرح المنار ص ٨٥٣ .

(٢) أي انها سؤال غير صحيح ولا تقبل من السائل — انظر المراجع السابقة في رقم ٢ ، ولم أجد أحدا نص على من قال بهذا القول الا ابن تيمية في المسودة فقد نسب القول به الى الغزالي الكبير =

المستدل (١).

واعقل من أثبتها ، وهو عندى المذهب الصحيح ، وأنها داخلية  
فى أقسام السؤال والجواب بأن قال : أنتم تعلمون أن المقر لموسى عليه  
السلام لا يطباق اليهود على الاقرار به ، يلزمه الاقرار لهارون لا طباقهم  
أيضا على الاقرار به ، فلو أن انسانا أقرب موسى عليه السلام لهذه الملة  
وأكثر هارون لكان مغرقا بينهما بالاقرار والانكار مع استواء الاقرار / لهما ٧

---

( = ) الذى هو من المشايخ .

قلت : والفزالى الكبير هو أحمد بن محمد الشيخ أبو  
حامد الفزالى القديم الكبير ، وهو غير الفزالى المشهور حجة  
الاسلام ، وقيل انه عمه .

قيل فى ترجمته ( أذعن له فقهاء الفريقين ، وأقر بفضل  
فضلاء المشرقين والمغربين اذا حاور العلماء كان المقدم ، وان  
ناظر الخصوم كان الفحل المقدم ، وله فى الخلافات والجسـد  
ورؤوس المسائل والمذهب تصانيف ) .

انظر ترجمته فى طبقات ابن السبكي ٨٧/٤ ترجمة رقم  
( ٢٨٣ ) ، وطبقات الفقهاء للشيرازى ص ١٣٣ .

( ١ ) ما استند اليه المانعون أن المعارضة استدلال وبناء وحـق  
المعتراض ان يكون هادما لا بانيا فاذا صح للسائل المعارضة صار  
مستدلا وخرج بذلك من رتبة السائلين الهادمين الى رتبة  
المستدلين البانين وذلك ليس له ولا يصح منه بل له الاعتراض  
المعـضـر . انظر المراجع السابقة فى رقم ( ١ ) من المصـفـحة  
السابقة .

والعلة ، وتفرقة بينهما مذهب ثغرد به ، لأنه متى فعل ذلك فقد خولف فيها ، وهى كبحض المذاهب التى يأتى بها ، لانه سواء قوله : ليس موسى كهارون ، وليس الاقرار لهما مستويا فى الوجوب والعلة . ولا شك أنه قد تحقق من قوله : أن المقر بموسى مضىب لعلى ، وهى : اطباق اليهود عليه ، وأنه نبي ، فإذا قال فى هارون خلاف ذلك كان المتلزم القول لمثل ذلك فى موسى الزاما بالمعارضة الصحيحة ، لأن العلة التى تعلق بها فى موسى ينطبق عليها ايجاب القول فى هارون كالقول فى موسى ، والفرق مذهب يحسن أن يقال ما دليلك عليه ؟ لأنه ترك لمذهب أوجبه علة الموجبة للجمع بين موسى وهارون .

ويقال أيضا : اذا أقررت بموسى لا طباق عليه <sup>(١)</sup> فهلا طردت عطتك ، وأجريتها ، وألزمت نفسك من الاقرار بهارون مثل ما ألزمتها من الاقرار بموسى ، اذ كانت اليهود مطبقة عليه كاطباقها على موسى .

ويقال لمن انكر المعارضة أيضا : هل الحق وأهله مفارقان للباطل وأهله فى انفسهم بحجتهم ؟ فان قال : لا ، فهذا مسا لا يقوله أحد ، وان قال : نعم ، قيل له : أيضا فيجوز لمن شك فى افتراقهم أن يستل عنه وعما أوجهه .

ويقال لهم : اذا أمكن أن يكون فى الناس من يقول بعلمتك ويوافقك فيها ثم لا يوافق فى مقتضى العلة وموجبها بل يخالفك فى المذهب فلا بد من مطالبة بهرمان مخالفته فى المذهب مع موافقته فى علة ، كذلك ههنا .

---

(١) صوابه ( لا طباق اليهود عليه ) .

وفى الجملة والتفصيل كل من ترك قولاً فلا بد له فى اختياره تركه اياه  
من علة وحجة ، كما أن كل من اختار قولاً فلا بد له فى اختياره اياه من  
علة وحجة ، فإذا رأيت تاركاً قد ترك شيئاً واجتنبى واختار مثله فلا بد من  
مطالبته بحجة فى اختياره ترك ما ترك واختيار ما اختار إذا ادعى أنه ترك  
بحجة واختار بحجة .<sup>(١)</sup>

---

(١) ومن الأدلة التى استدل بها الجمهور على قبول سؤال المعارضة  
ما يلى :-

أولاً : لثلاث تخطل فائدة المناظرة ، لأن فائدة المناظرة  
ثبوت الحكم ، وذلك لا يتحقق بمجرد الدليل بل لابد أن يعلم  
المعارض — مختصراً بن الحاجب ٢ / ٢٧٥ ، شرح الكوكب ص  
٣٥٨ ، الاحكام للأمدى ٤ / ٨٩ .

ثانياً : أن المعارضة اعترض على العلة فتكون مقبولة  
كالممانعة وذلك لأن العلة التى تمسك بها المجيب لا تتم حجة ما  
لم تسلم عن المعارضة فإن المعارضة توجب وقوف الحجة بدليل  
البيئات ، وبدليل أن القول إنما صار حجة عند السلامة عن  
المعارضة ، فكانت المعارضة اعتراضاً على العلة من حيث المعنى  
فتكون مقبولة — كشف الأسرار ٤ / ٥١ .

قال الجوينى : ( وايضا فان الله تعالى قد أنزل فى كتابه  
مادل على صحة المعارضة فى غير موضع ، مثل قوله تعالى " فاتوا  
بسورة من مثله " فدعاهم الى المعارضة فى نحو من هذه الآيه  
دل على أنها صحيحة فى افساد ما يدعى دلالة .

ولأن المعارضة لو لم تكن صحيحة فى افساد ما يدعى من  
الأدلة لم تقم المعجزة دلالة على صحة الرسالة ، لأن أحد أركان  
المعجزة الصحيحة أن يتمدزمها المعارضة ، حتى اذا لم  
يتمدزم علم أنها مخترقة غير دلالة ( الكافية ص ٤١٩ ، وانظر

فصل آخر  
في  
المعارضة

===

اعلم أنك إذا سئلت عن الفرق بين شيئين قد فرقت بينهما بالاثبات والابطال<sup>(١)</sup> ، فلا بد لجوابك الذي فيه تفريقك أن يكون مطلاً لما أبطلت ، محققاً لما حققت ، وليس يجوز أن يكون فيه الابطال ، لأنك لا تسئـل عن ابطال مفرد ، ولا / عن تحقيق مفرد ، وإنما سئلت عن الأمرين جميعاً سؤال<sup>(٢)</sup> عنهما .

ويوضح الدليل على ذلك : أن التفرقة لهما وقعت ، فإذا كان هذا هكذا فالسؤال عنهما ، ما يقيد هذا : أن الدليل على صحة أحدهما لا يوجب التفرقة بينهما ، وكذا تصحيحه ، لأنهما قد يجتمعان في التصحيح ، وفي دلالة الدليل على صحتها ، فلو كان أحد القولين مفارقاً صاحبه في الصحة بصحته لم يجز أن يجتمع القولان في الصحة ، لأن صحة أحدهما يفرق بينه وبين الآخر في الصحة ، كما أنك حين فرقت بينهما أبطلت أحدهما وصححت الآخر وكذلك التفرقة بينهما في تصحيح أحدهما وابطال الآخر ( كما أنها تصحيح أحدهما وابطال الآخر )<sup>(٤)</sup> .

---

( = ) استخراج الجدل ص ٣٤٦ ، الى غير ذلك من الأدلة ما هو

مبسوط في موضعه من الكافية ص ٤١٩ ، والبرهان ٢ /

المنقول ص ٤١٦ ، كشف الأسرار ٤ / ٥١ .

( ١ ) أي : النفي .

( ٢ ) أي : نافياً لما نفيت ، مثبتاً لما أثبت .

( ٣ ) كذا في الأصل ، والصواب ( بسؤال عنهما ) .

( ٤ ) ما بين القوسين مثبت في الأصل ، والصواب استقطبه لأنه تكرر لمّا

قبله .



ولو كان من أجاب عن أحدهما دون الآخر مفرقا بين القولين لكان الذى يقر بنهوة موسى وينكر نهوة هارون اذا سئل عما فرق بينهما ؟ فأجاب بما يشبه نهوة موسى فقط ، ولم ينكر ما أقصد عنده نهوة هارون قد أدى مما أوجبه عليه السؤال ، وفرق بينهما بفرقة أبطلت نهوة هارون وصححت نهوة موسى ، فكما أوجب أنه قد تحقق نهوة موسى من لا يقدر على ابطال نهوة هارون مع تحقيقه لنهوة موسى ان كان كلنا أثبت احدهما اثبت الآخر علم ان التفرقة بين الأمرين اللذين افترقا بصحة أحدهما وفساد الآخر ليست دلالة على صحة الصحيح منها دون فساد الفاسد ولا على فساد الفاسد دون صحة الصحيح ،

ومما يؤكد هذا : أنه قد دل على صحة أحد الأمرين من لا يعلم سامعوا دلالة عليهما أنه مفرق بينه وبين غيره حتى يسمموا به الاقرار بأحدهما أنه مفرق بينه وبين غيره ابطاله ، كما لا يعلم اذا سمع منه الاقرار بأحدهما أنه يفرق بينه وبين الآخر دون أن ينكره . فلو كانت الدلالة على أحدهما هي التفرقة بينه وبين الآخر فى الصحة والفساد ، لكان السامعون لها عارفين بمعرفة صاحبها بينه وبين صاحبه ، ولكان المعتقد لصحة أحدهما قد فرق أيضا بينهما فى عقده بالتصحيح والابطال والنفى والاثبات ، فلما كان المعتقد لصحة أحدهما لم يفرق بينهما فى عقده / ٨٨ / أ باعتقاده صحة أحدهما ، لأنه قد يجوز له التفرقة بين الشئين بما يمكن خصمك أن يجعله مساويا بينهما . وان تعاطى ذلك وقف فى الدعوى موقوفك استويا ولم يبن منه شئ يجعلك أولى بنصرته منه بنصرة مذهبه .

---

( ١ ) الصواب ( ووقف ) عطفًا على تعاطى .

ونظير هذا : أن الشيمى اذا قال للمثنانى : دليلى على أن  
علما أفضل من عثمان كون السماء فوقى والأرض تحتى ، جاز للمثنانى أن  
يقول : فهذا بعينه هو دليلى على أن عثمان أفضل من على ، وما الذى  
جملك بأولى أن تستدل به على فضل على على عثمان منى بالاستدلال  
به على فضل عثمان على على ؟ والسلام .

### فصل

اعلم أن للخصم أن يمارض خصمه بما لا يقول به فى بعض المواضع  
وليس ذلك له فى كلها ولا بد من حد يفصل بين الموضعين وسنقول فيه  
قولا شافيا ان شاء الله .

اذا قابلت المعارض بما لا يقول به المتنازعان سقطت ، لأن  
صاحبها معارض لنفسه قاصد بها الى فساد مذهبه ، وما كان هكذا  
فليس له أن يمارض به ولكن لغيرهما أن يمارضهما به ، اذ كان عن  
تصحيح تلك المعارضة مذهبه ، لأنه انما يكون لذى المذهب من السؤال  
ماصح مذهبه وأبطل مذهب خصمه ، وأما ما يبطل به مذهبه فلا ولكنه  
عليه . وذلك أن تأويل هذه المسألة الفلانية أن الفلانية تصحح مذهبها  
به وان كانت صحيحة على الحقيقة فهى لهم على الحقيقة ، وضافتها  
اليهم على معنى أنهم سبقوا اليها ، وأنهم يحاولون بها التصحيح  
لمذهبهم ، وان كان ذلك لا يتم لهم ، وعرض السؤال تصحيح المذهب  
وابطال ضده فاذا كان بخلاف هذه الصفة فهو ساقط ، فاذا قابلت قولا  
لا يقول به المعارض فهى صحيحة لأن صاحبها أفسد باطلا عنده باظهار

مساواته لهاطل آخر هو أيضا باطل عنده فهذا على ضربين :

مثال الأول : قول السني للمعتزلة : إذا زعمت أن تكليف ما لا يطاق فاسد لما صح من عدل الله ورحمته ، فهلا زعمت أن تعريض الله سبحانه لمن المعلوم عنده أنه يعطى بالتكليف للتكليف ، وتعرض من يهلك بالمحنة للمحنة ، والتماس ما علم أنه لا يكون ممن علم منه أنه لا يستجيب

---

( ١ ) مذهب المعتزلة عدم جواز التكليف بما لا يطاق ، لأن ذلك قبيح ومن المدل أن لا يفعل القبيح ،

ذكر ذلك القاضي عبد الجبار في شرح الأصول الخمسة ص ٣٩٠ ، وانظر نظرية التكليف ص ٣٠٥ .

ونص أبو الحسين البصري أن من شروط الأمور أن يكون صحيحا غير مستحيل في نفسه كالجمع بين الضدين — المعتمد ١٧٧/١ .

وأن من الشرائط الراجعة الى الأمور أن يكون متمكنا من الفعل — المعتمد ١٧٧/١ .

وقد دخل تحت تمكن المكلف من الفعل أن يكون الفعل غير مستحيل في نفسه لأنه لا يجوز أن يتمكن القادر من فعل مستحيل في نفسه — المعتمد ١٧٩/١ .

وقد نص على رأى المعتزلة هذا الامام الرازي في المحصول ٣٦٣/٢ ، والقاضى أبو يعلى في المدة ٣٩٣/٢ ، وأبو الخطاب في التمهيد ٣٤٢/١ ، وابن تيمية في المسودة ص ٥٢ ، وابن السبكي في جمع الجوامع ٢٧٠/١ ، والفتوحى فى شرح الكوكب ٤٨٦/١ .

للتكليف فاسد أيضا للمصلحة التي ذكرتها ، وهو ما صح من حكمة / الله عز وجل ورحمته وعدله وحسن نظره لخلقه لأنهما قد استويا واتفقا على الأصل الذي قابلته المعارضة فان كانت لازمة للقائل به فان قول السائل فيه كقول المجيب ، وما يدل على هذا : أن ملحدًا لو سأل عن هذه المسألة وهو من لا يقول بواحد من المذهبين لا يذهب العدلي<sup>(١)</sup> ولا الجبري<sup>(٢)</sup> لم يكن احدهما أولى بالجواب عنها من الآخر .

ومثال الثاني بمنزلة معتزلي قال لمجبر : اذا زعمت ان الله يخلق الفعل ويمدب عليه ، فلم لم تقل انه يضطر الى الفعل ويمدب عليه ؟ لانه لا يقول بالشئ الذي جعله ملزما للمعارضة ، فهما متناقضان على نفي العقاب على ما حصل بالاضطرار كما حصل الاتفاق في اشغال الأول

(١) العدلي : المعتزلة ، نسبة الى الأصل الثاني من أصولهم وهو ( العدل ) أنظر شرح الأصول الخمسة ص ٢٩٩ .  
(٢) الجبري : القائل بالجبر ، وهو نفي الفعل حقيقة عن المبدأ وضافته الى الرب وهم أصناف : جبرية خالصة ، وجبرية متوسطة انظر الملل والنحل ١ / ٨٥ ، التمهيدات ص

وهم يرون أن أفعال الخلق كلها لله تعالى ، وهي بالنسبة للمبدأ اضطرارية كحركات المرتعش ، وضافتها الى الخلق مجاز . ورئيسهم الجهم بن صفوان — انظر تفصيل مذاهبهم في شرح الطحاوية ص ٤٩٣ ، والفتاوى ٨ / ٤٦٠ ، وشرح الأصول الخمسة ص ٣٢٤ .

(٣) أي قائل بالجبر .

على جواز التكليف من في المعلوم أنه يعطى بالتكليف أو عقيب التكليف ،  
ومتى بنى المجيب جوابه على أمر يوافق عليه السائل لم يكن للسائل  
الطمع فيه إلا بما بين به مفارقه ، لأنه إن سلم مشاكته إياه ثم طعن فيه  
كان طاعنا في قوله بطمعه فيها هو عنده نظيره ، ومتى ما جعلنا له مبن  
الطمع بما يأتي في صورة الأولى ومعناه خلاف معناه وذلك كقول المجبر  
للمعتزلي : هلا قلت إن الله يكلف العبد ما لم يقدره عليه ، كما قلنا  
جميعا أنه يكلف العبد ما لم يوفقه لفعله ولا يحضه من تركه ؟ فإن اعترف  
المعتزلي بهذا التشبيه ثم طعن في الجواب فقلنا طعن في الأصل الذي  
تفرع منه ، وإذا طعن في الأصل فقد طعن فيما يقول به ،

فإن قال له المعتزلي : فكذلك فقل أنه يكلف ما يمجزه قياسا  
على هذا الأصل ، فيقول : التوفيق ثواب ، ولا بأس بترك ثواب من لم  
يعلم ، فأما تكليف العاجز فانه سفيه ، فيقول له : فاجعل هذا أيضا  
فرقا بين التوفيق وسلب القدرة . وسلب واحد له تكليف من سلب التوفيق<sup>(١)</sup>  
دون سلب القدرة . وليس هذا جواب المجبر ولكنه مثال يتكلم عليه ،  
فهذا جائز له ، لأنه سلم التشبيه غير معترف بما بعده بعد التسليم ،  
وللمعتزلي أيضا أن يسئل عن الدليل على أن تكليف من ليس بموفق  
ولا معصوم / كتكليف من ليس بهادرا ولا متعكنا لأنه يضع السؤال في موضع ٨٩  
خلاف ، ألا ترى أنه ليس كل من يعلم أن الله يكلف مع عدم العصمة  
والتوفيق يعلم ويعتقد أنه يكلف مع عدم القدرة والطاقة بل يعلم خلاف

---

( ١ ) الصواب ( بين سلب التوفيق وسلب القدرة ) كما هو مبين بعده .

ذلك ويدرى أن التوفيق تسهيل ، والصحة من أكبر الألفاف وأنها يجوز<sup>(١)</sup>  
أن يخص بها المجتهدين في طاعته وخوفاً خلقه لكونها من زوايد  
ازاحة الملل ، فأما أصل القدر والاستطاعات والطاقت فانها المصححة  
للنهوض بحقائق التكليف ، فأين ازاحة الملل بالرواتب اللابديه من  
الزوائد اللطفية ، وما منزلة ذلك من الفقه الا بمثابة من قال : لما لم  
يجب للزوجة الطبيب وأجرة الطبيب لا يجب لها الخبز والام وما هو  
القوام<sup>(٢)</sup> ، ولما لم يفسخ النكاح بزوائد المؤن وهى الطبيب والحلوى

---

(١) عرف القاضى عبد الجبار اللطف بأنه كل ما يختاره عنده المـسـرـاء  
الواجب ويتجنب القبيح ، أو ما يكون عنده أقرب إلى اختيار أو  
إلى ترك القبيح ، مع تمكنه من الفعل فى النجاليين

والأسامى يختلف عليه فهما يسمى توفيقاً ، وهما يسمى عصمة ،  
فاذا وافق اللطف فعل الطاعة يقال له توفيق ، وإذا وافق  
اجتناب القبيح يسمى عصمة — شرح الاصول الخمسة ص ٥١٩ ،  
المعنى ٩٣/١٣ .

ثم ذكر انه اما أن يكون متقدماً للتكليف ، أو مقارناً له ،  
أو متأخراً عنه — انظر تفصيل ذلك فى المرجع السابق ص ٥٢٠ وما  
بعدها .

وبين أن اللطف ليس من اجناس المقدمات — المرجع  
السابق ص ٥٢٤ .

(٢) قال فى القاموس : القوام ، كسحاب : المعدل وما يعاش بهه ،  
وبالكسر نظام الأمر وعماده وملاكه — ترتيب القاموس ٣/٧١٩ .

وقال فى اللسان : القوام من الميش : ما يقيمك ، وقوام  
الميش عماده الذى يقوم به ، وقوام الجسم تمامه ، وقوام كل شئ :  
ما استقام به — اللسان ٥٠٤ .

والإدام لا يفسخ بالاعسار بالقوت الذي هو القوام .

## فصل آخر من

### المعارضات =====

فمن ذلك قول المجيب : لو جاز كذا ، لجاز كذا ، فانه بمنزلة قول  
السائل : اذا كان كذا فلم لا يجوز كذا ؟ لأنهما جميعا قد علقا صحة  
أحد الأمرين بفساده بصحة الآخر وفساده ، إلا أن السائل لا يجب عليه  
أن يأتي بالعلة الموافقة بينهما لأن هذا من فرض المجيب فلو لزمه لكان  
مجبيا (١) .

ووجه آخر ، وهو : أنه نقيض وليس بمقتضى ، وإذا لم يكن مقتضيا  
لم يكن عليه إقامة الحجة لأحد ، وإنما هو انسان وقع في نفسه فامتنع

---

( = ) وقد ضبطه في الصباح بالكسر فقال : والقوام بالكسر : ما يقيم  
الانسان من القوت .

( ١ ) قال امام الحرمين : ومنها أن يقول أحدهما لصاحبه : لو جاز  
كذا ، لجاز كذا . وقد بينا أن مثل هذا لا يلزم لأحد الخصمين  
على الآخر غير أنه ان كان سائلا لم تلزمه الدلالة المفرقة .

وان توجه على المسؤول كان له ان يجيب عنه بما يفرق وكان له  
أن يطالب بما يوجب التسوية ثم يتكلم عليه — الكافية ص ٤١٢ .  
( ٢ ) نقيض : أى مانع ، من المناقضة ، وهى لفة : ابطال أحـد  
الشيئين بالآخر .

واصطلاحها : منع مقدمة من مقدمات الدليل أو كلها —  
التعريفات ص ، حدود الألفاظ ص ٥٧٨ .

بالمسألة عنه ، أو ظن ظنا فلزم المجيب أن يبين له .

ولو كان للمجيب أن يقول له : ومن أين اشتبهه لكان له أن يصير  
سائلا وهو مسؤول ، وكان على السائل أن يصير مجيبا وهو سائل ، وكان  
له أيضا أن يقول : ولم تنكر أنت اشتباههما . فهذا هو التمانع وفيه  
فساد السؤال والجواب ، والمجيب مدع لا اشتباههما وموقعه موقــــــــــــــــع  
المطالب .

وللسائل أن يقول له : ولم زعمت أن في جواز كذا جواز كذا وأنا  
مخالف لك في ذلك ؟ وهل هذا إلا تحكم منك على مجرد من البرهان ؟  
فان قال المجيب : لأنه لا فرق بينهما ، كان للسائل أن يقول :

دعواك لعدم الفرق كدعواك للجمع ، وخلافي لك في هذه / الدعوى ٨٩ / ب  
الثانية<sup>(١)</sup> بخلافي لك في الدعوى الأولى<sup>(٢)</sup> لأنها نفى الفرق هو عندى ثابت ،  
وسواء على نفيت ما أخالفك في نفيه ، أو اثبت ما أخالفك في اثباته ،  
والأمر واحد ، ولى في ذلك مطالبتك بالهيئة على ما تدعيه منه ، فمــــــــــــــــا  
الدليل على صحة نفيك لهذا القول ان كنت مخالفا لك فيها ؟

فان قال : لست أجد بينهما فصلا ، فللسائل أن يقول له : ليس  
كل ما لم تجده يكون باطلا ، ولو كان هذا هكذا كانت علامة لصحة  
وجودك إياها فكانت على حقيقة داخلية في علتك فما يدريك بعمل غيرك قد  
وجدته ، ولعله صحيح وان لم تجده<sup>(٣)</sup> .

---

( ١ ) أى عدم الفرق .

( ٢ ) أى الجمع بينهما .

( ٣ ) أى وجد الفرق .



محمد : فهل تدعى ضارده مع قولك : انى لم أجده ؟ فان قلت :  
نعم . فما دليلك على صحة ادعاءك لذلك ، فان قال : لو جاز أن يكون  
بينهما فصل قد غاب عني ، جاز أن يكون بين الحركة والسكون فصل فـ  
أنهما عرضان ، الا أنهما قد غابا عني ، فقد جوز مثل تلك الدعوى  
بمعينها ، وللمسائل أن يقول : وما الدليل على أنه اذا جاز أحد هذين  
جاز الآخر ؟ فله أن يقول له : يجوز أن تكون في الدنيا . حقيقة لـ  
تعلمها ، فان قال : نعم ، قال له : فهل تدري لعل تلك الحقيقة  
فصل بين الحركة والسكون في أنهما عرضان أو فصل بين الأولين ؟ وقد  
يجتزى<sup>(١)</sup> في هذا الباب بمسألة واحدة ، وهى : أن يقال لا يجب اذا  
قال : لو جاز كذا فلم لا يجوز كذا للأمر الثانى ؟ فاذا قال اكيت وكيت ،  
قيل له : فأرني هذا بعينه في الأول حتى نعلم أن تعثلك واقع ، والا فقد  
وضح انك مثبت بين شيئين متفرقين في الملة ، فأفسد تأديعنا أو صححته  
بملة لغيره دونه .

وكل من رجع في استدلاله الى أنه لا يجد فصلا ولا جدا . دليلا  
فالكلام الماضى داخل عليه ، وكل من حكم في مواضع بالجمع والتفرقة  
فالمطالبة بالبرهان واجبة عليه فاعرف هذا العوض لكل ما وصفت لك في كل  
باب من نظائرها .

---

(١) يكتفى — اللسان ٤٦/١ .

## فصل آخر

من

### المعارضة

===

اعلم أن المعارضة على ضربين : معارضة الدعوى بالدعوى .

والآخر : معارضة العلة بالعلة<sup>(١)</sup> .

---

(١) قسم المصنف المعارضة الى : معارضة الدعوى بالدعوى ، ومعارضة العلة بالعلة ، وعند القاضي أبي يعلى الى أربعة أضرب : معارضة النطق بالنطق ، والعلة بالعلة ، والنطق بالعلة ، والعلة بالعلة بالنطق — العدة ص ٢٣١ ب .

وعند أبي الخطاب الى : معارضة بنطق ، ومعارضة بعلة التمهيد ٢/٢٠٩ .

وعند ابن تيمية ، وابن قدامة ، الى : معارضة في الأصل ، ومعارضة في الفرع — المسودة ص ٤٤١ ، الروضة ص ٣٤٥ .  
وعند الأحناف تقسيما :

الأول : عند السرخسي ، وقد قسمها الى نوعين : نوع في علة الأصل ، ونوع في حكم الفرع .

والذي حكم الفرع على خمسة أوجه :

والذي في علة الأصل انواع ثلاثة — السرخسي ٢/٢٤٢ .

الثاني : عند البزدوي ، وقد قسمها الى نوعين : معارضة فيها مناقضة ومعارضة خالصة .

أما المعارضة التي فيها مناقضة فالقلب وهو نوعان .

وأما المعارضة الخالصة فخمسة أنواع في الفرع ، وثلاثة في الأصل — كشف الأسرار ٢/٥١ ، ٦٠ ، المعارص ٨٥٣ وما بعدها .

مثال الأول : قول الواحد من أصحابنا المثبتين / لخلق الله ٩٠/٩  
 أفعال الخلق ، للواحد من المعتزلة النافين لخلق الفاعل <sup>(١)</sup> ؛ اذا زعمت  
 أن فعل الخلق غير مخلوق فما الفرق بينك وبين من زعم أنه مخلوق ، فهذه <sup>(٢)</sup>  
 المعارضة مقابلة دعوى بدعوى وليس مقابلة علة بعلة <sup>(٣)</sup> ، ويحسن ان يكون  
 جوابه هذا القول وهو أنها مقابلة دعوى بدعوى ، والدعويان يفرق بينهما  
 بما دل على صحة أحدهما وفساد الأخرى ، وكذلك الفرق بين المدعين  
 لأنه انما فرق بينهما بما فرق بين دعواهما ، فطالبتك بما يفرق بينهما  
 وبينك من هذا الوجه ؟ مطالبة بدليل دعوانا الذي صححها وأبطل  
 دعواك ، فكان تقدير كلامك : دلت على أن عمل الخلق غير مخلوق  
 والدليل على ذلك كيت وكيت <sup>(٤)</sup> .

(=) وهناك تقسيمات أخرى تعود الى ما سبق ذكره — انظرها فـى

التنقيح وشرحه ٩٠/٢ ، ارشاد الفحول ص ٢٣٢ .

(١) مذهب المعتزلة أن أفعال المباد غير مخلوقة منهم ، وانهم هم

المحدثون لها — شرح الأصول الخمسة ص ٣٢٣ ، ٣٣٢ .

وان الله تعالى غير خالق لأكساب الناس ، وان الخلق هم

الذين يخلقون أفعالهم واكسابهم — الملل والنحل ١/٤٥ ،

الفرق بين الفرق ص ١١٤ — ١١٥ .

(٢) أى غير مخلوق لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة .

(٣) معارضة الدعوى بالدعوى ترجع الى طلب الدليل على صحة الدعوى

(٤) ذكر امام الحرمين ان القائلين بصحة المعارضة اختلفوا فى صحة

معارضة الدعوى بالدعوى .

فمنهم من قال : ذلك لا يصح ، وبه قال أبو هاشم .

وعن الجبائى أنه أجازها ، وقد صار اليه الكعبى .

وأما معارضة العلة بالعلة فكقول أهل التوحيد للجسمي<sup>(١)</sup> : إذا زعمت أن الله جسم ، لأنك لم تعقل فاعلا الا جسما ، فهلا زعمت أنه مؤلف ؟ لأنك لم تعقل فاعلا ولا جسما الا مؤلفا ، لأنهم وضعوا علة الأولى فيمما عارضوه به وهى المعقول ، وهذا أصح ما يكون من المعارضة . ومن الأول ، قول السائل للمجيب : لم لم تعقل كذا كما قلت كذا ؟ وربما قال عاطفا على شيء دخل فى درج كلامه : وكذا أيضا فقل كذا ، وهذا لا يكون الا من جاهل بالمعارضة ، أو من منقطع بتعلل ، لأن الكاف فى كما ، وكذا كاف تمثيل ، فأما معنى قوله مثل كذا بكذا ، فالتشيل انما يقع فى النفس والصورة أو فى العلة وتعام هذه المعارضة الذى قد يجوز أن تقول : لأن علة كذا كيت وكيت وهو بعينه موجود فى الآخر ، كما قال أهل التوحيد للجسمية ، هلا قلت ان الله مؤلف لأنكم لا تعقلون جسما الا مؤلفا ، كما قلت انه جسم لانكم لم تعقلوا فاعلا لا جسما ؟<sup>(٢)</sup> وهذا مما لا يقع بعده فصل فكل من<sup>(٣)</sup>

---

( = ) ثم ذكر تفصيلا راجعة فى الكافية ص ٤٢٠ — ٤٢١ ، وانظر ارشاد الفحول ص ٢٣٢ فقد أشار للخلاف .

( ١ ) أى المجسم ، نسبة الى القول بأن الله جسم — انظر ذلك فى الملل والنحل ١ / ١٠٥ ، وشرح الأصول الخمسة ص ٢١٦ ومما بعده .

( ٢ ) السائل : أى المفترض ، والمجيب : أى المستدل أو المعلن .

( ٣ ) كذا فى الأصل ، ويظهر لى أن صحة العبارة أن يقال ( وتعام هذه المعارضة أن تقول ) .

( ٤ ) الصواب ( فاعلا الا جسما ) .

( ٥ ) أى تميز .

حاول بعده فصلا ناقض ، لأننا انما نأتى بقدر منعه من الحكم بالمعقول  
وجوز له الخروج منه ، فاذا جاز له الخروج منه لملة من العمل لم يكن  
القطع به فى هذا الموضع واجبا لا محالة ، لبطان ما هو ، وفساده فى موضع  
آخر . ولا ينفى اذا كان ما هو فيه أن يبطل أحيانا ان يكون هذا  
بموجب لكون الله سبحانه جسما ، واذا كان هذا صحيحا فانما يجب  
لشيء آخر لا يسقط / أبدا ويكون موجبا به فى كل حال . ألا ترى أن من ٩٠/ب  
جاز عليه الكذب لا يقطع على شيء يخبر به لأن خبره ليس ما يصدق أبدا ،  
فيكون علة للتصديق ، فان صدق فانما يصدق بدليل على صدقه ففى  
الموضع الذى صدق فيه ، ولا يجوز لذلك الدليل أن يسقط فى حال من  
الحالات ، لأنه لو سقط لاحتاج فى الموضع الذى اقتدى به فيه اقتداء الى  
ما يدل على أن موضعه ذلك ليس من المواضع التى يسقط فيها ، والا فلك  
أن تقول : ليس كل ما كان معه هذا الدليل يجب له كذا فط يدري لعل  
موضعه هذا من تلك المواضع ورجع الكلام الى الجواب عن المعارضات  
المنشورة .

قلنا : فعلى المجيب اذا عوض بمثل ما وصفنا أن يقول لمعارضه  
الذى قال له : لم قلت ؟ وما أشرت أو أمرت بالتمثيل بينه وبين ما عارضت  
به زيت وزيت ، والذى عارضت به كان من هذه الملة فلو كان القول به  
واجبا لم يكن ليجب من حيث وجب ، فان أنت كشفت التمثيل بينه وبينه  
لتصرفه من علقته ، ولأن للقولين انما يتشاكلان فى النفس والصورة ، والملة  
ليست صورة هذين ، ولا عليهما وأنفسهما متشاكلة فهذا هو الذى يمنعنى  
من القول به كما قلت . فالذى مثلت بينه وبينه ، فان كنت تراه واجبا  
لمشاكلته لشيء مما أجتنباه عن هذا فأرنا مشاكلته اياه حتى نلحقه به ،

فلسنا نأبى الحاق الشئ بمثله ، وإن كنت ترى تركنا له ورغبنا عنه باطلا  
لقيام بعض الدلالة على صحته ووجوب القول به أن تنال خلاف ذلك  
باقامة الدليل على فساده وعلى صحة رغبنا عنه الا أن تنشط لترك سؤالك  
والأخذ فى الجواب فنسألك عما أذعبت له .

واعلم أنه ليس كل حقيقتين تتفقان فى العلة فيجب قياس أحدهما  
على الآخر ، فلو قال لك قائل : إذا زعمت أن موسى رسول الله ، فهلا  
زعمت أن الحركة جسم ؟ أو فلم لم تقل ان الحركة لا ترى كما قلت ان محمدا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان واضعا للتشبه فى غير موضعه وساغبت  
التفرقة ما جمع فى العلة ، لأن علة كون موسى رسول الله ومحمد رسول  
الله لا تجمع علة كون الحركة جسما أو غير جسم أو لا ترى ، ولكن لو قال  
الدليل لا يكذب ، والاخبار / المضطرة لا تكذب فاذا زعمت أن موسى  
رسول الله للخبر الذى يصدق ولا يكذب ، فهلا زعمت أن الحركة غير  
الجسم للدليل الذى يصدق ولا يكذب ؟ ، وما الفرق فى حصول الثقة  
بين خبر لا يكذب ودليل لا يكذب ؟ ولم قبلت من بعض من أمنت عليه  
الكذب دون بعض فهذا بعينه موجود فيما رددته ، فكان هذا سؤالا  
صحيحا وتشبيها بين القولين فى العلة القصوى ، ولكن القصد به السى  
ماأراد السائل قصد من موضع بعيد وجد منه مثل هذا السؤال .

فهذه جملة شافية جدا وليس يقطع بها الا حاذق بالمقابلة  
والترتيب ، وعارف بمواضع الاتفاق والاختلاف .

## فصول

في

(١)  
المعارضة فصاعة أخرى وليغة كاشفة للمعنى يتأكد  
بها بيان الأغراض بها

=====

## فصل

منها

في

جوامع العلم بالمعارضة

=====

اعلم أن المعارضة هي الجمع بين الشيئين للتسوية بينهما فليس  
الحكم مثاله من الأصول : جمع ما بين ارادة القبيح والأمر به على ما يقرره<sup>(٢)</sup>  
أهل الاعتزال ، وبين ارادة أفعال الخلق والتمكن منها مع العلم  
بوقوعها عن تمكن الممكن منها على ما كان من قبيحها وحسنها في انه ان  
جاز احدهما جاز الآخر ان قد سوى العقل بينهما في ذلك ، وكسل  
شيئين سوى العقل بينهما في حكم فهما يستويان فيه ، كما أن كل  
شيئين سوى الرسول عليه السلام بينهما في حكم فهما مستويان فيه ، ألا  
أن من ذلك ما يظهر بأول وهلة<sup>(٣)</sup> ، ومنه ما يظهر بأدنى فكره ، ومنه ما  
يظهر بأدنى فكرة ، ومنه ما يظهر بوسيطه ، ومنه ما لا يظهر حتى تحصل  
الشبهة . وهو كيف تصرفته الحال في ذلك سوى العقل بين الأمرين  
وان كانت التسوية لا تظهر الا على الأوصاف التي ذكرنا .

---

(١) كذا في الأصل ولعله ( بصناعة ) .

(٢) سبق الكلام في تعريف المعارضة فارجع اليه من

(٣) أي لا يفتقر الى التفكير والتأمل وهو ما يسعى بالأولى -- انظر

التمريفات ص

### فصل م

والمعارضة على ضربين : أحدهما : ما كان على التسوية العامة ،  
والآخر : ما كان على التسوية الخاصة ،

فالتسوية العامة على أنه ان صح الأول صح الثاني ، وان فسد  
الأول فسد الثاني ، وكذلك ان صح الثاني صح الأول ، وان فسد  
الثاني فسد الأول<sup>(١)</sup> ، وذلك أنه ان جاز للحكيم تعذيب الطفل بغير جرم  
منه ، جاز له تعذيب البالغ بغير جرم ، وان لم يجز منه تعذيب الطفل  
بغير جرم لم يجز تعذيب البالغ ، وكذلك ان جاز تعذيب البالغ بغير جرم  
جاز تعذيب الطفل بغير جرم ، وان لم يجز تعذيب البالغ بغير جرم لم  
يجز تعذيب الطفل ، فقد سوى المقل بينهما على / الوجهين جميعا . ٩١٠ ب

### فصل م

وأما التسوية بالخاصة فهي : على أنه ان صح الأول صح الثاني<sup>(٢)</sup>  
وان فسد الثاني فسد الأول ، ولا يجب ان فسد الأول فسد الثاني  
ولا ان صح الثاني صح الأول .

---

( ١ ) قال الجويني ( وقد تكون معارضة الدعوى على العموم والاطلاق  
بأن يقول : ان صح الأول صح الثاني ، وان فسد الأول فسد  
الثاني مثل أن يقول لهم : ان حرم التفاضل في كثير الهز والتمر :  
حرم في القليل ، وان لم يحرم في القليل لم يحرم في الكثير )  
الكافية ص ٤٢٢ .

( ٢ ) الصواب ( وأما التسوية الخاصة ) .



وذلك لأنه إن كان العالم قد خلا من الحوادث فهو قديم ، وإن لم يكن قد خلا من الحوادث لم يكن قديماً .  
فهذه المعارضة صحيحة باضطرار ، فليس يجب بالضرورة أنه إن لم يكن قديماً لم يكن قد خلا من الحوادث ، ولا يجب من أنه قد خلا من الحوادث أنه قديم بالضرورة كما وجب في الأول +

### فصل سـ

وكل معارضة فلا بد فيها من تسوية ، إلا أن التسوية قد تظهر  
(١) باقتضاء المقل ، وذلك ، مثل أن تقول : إن جاز أن يكون القار أسود  
(٢) لا بسواد ، جاز أن يكون الآبنوس أو الشيخ الأسود لا بسواد ، ومثل  
(٣) قولك : إن جاز في باب أن يكون باباً بعد أن لم يكن باباً من غير صانع  
جعله باباً ، جاز في د ولا ب أن يكون د ولا ب من غير صانع أو باباً آخر من  
غير صانع جعله باباً .

(١) القار : شيء أسود تطلّى به الأهل والسفن ، وقيل هو الزفت —

اللسان ١٢٤/٥ ، ترتيب القاموس ٧٢٢/٣ .

(٢) بضم الباء وكسرها ، شجر ينبت في الحبشة والهند ، خشبه  
أسود صلب ، وتصنع منه بعض الأدوات والأواني والأثاث ، وقيل  
أنه من الدخيل على لغة العرب .

(٣) الشيخ : مهابدك شخصه من الناس وغيرهم من الخلق — اللسان

٤٩٤/٢ .

(٤) كذا في الأصل ، والصواب ( أسود ) بدون أل ، فتكون العبارة  
هكذا ( جاز أن يكون الآبنوس أو الشيخ أسود لا بسواد ) .

فأما ما يظهر من التسوية فيه من طريق اقتضاء العقل لا بضرورة العقل ، لكن يظهر باقتضائه عند الفكر ، مثل أن تقول : ان جاز أن يكون ترك الايمان ليس بقبيح ، جاز أن يكون الكفر ليس بقبيح وهذا اذا تؤمل ظهر . وكل ذلك قد سوى العقل فيه بين الشيئين من جهة أنه ان صح أحدهما صح الآخر وان لم يصح الآخر لم يصح الأول فتأمل التسوية وصح المقابلة يظهر لك علم ما تطلب علمه وما تحتاج اليه من ذلك .

### فصل

(٢) والمعارضة فلا تخلو أن تكون مطلقة أو مقيدة .

فالمطلقة منها : هي التي يسوى العقل فيها بين الشيئين من غير شرط يوجب استواء الحكم فيها ان استوت عليهما أو دلائلها لأن (٣)

---

(١) لو حذف ( فيه ) لكان أولى لتكون العبارة هكذا ( فأما ما يظهر من التسوية من طريق اقتضاء العقل ) .

أو تقدم عن موضعها وتحذف لفظة ( من ) الأولى لتكون هكذا ( فأما ما يظهر فيه التسوية من طريق اقتضاء العقل ) .  
(٢) لا مكان لذكر الفاء هنا فينبغى أن يقال ( والمعارضة لا تخلو ) .  
(٣) يبدو لي أن في العبارة خلل ، لأن قوله : ان استوت عليهما أو دلائلها ، قيد ، وذلك يخالف ما أراد المصنف من المعارضة المطلقة ، وانما يصح قيد ان استوت عليهما أو دلائلها في المعارضة المقيدة ، وهو ما فعله المصنف حيث قال :

وأما المقيدة منها : فهي التي يسوى العقل فيها بين الشيئين ان استوت عليهما أو دلائلها .

لأن العقل يقتضى استواءهما ويؤسس <sup>(١)</sup> من فرق ،

وأما المقيدة منها : فهي التي يسوى العقل فيها بين الشيئين  
ان استوت عليهما أو دالئلها لأن العقل يقتضى استواءهما ويطلع فى  
فرق بينهما ، مثال الأول : <sup>(٢)</sup> بين أن الأجسام قديمة ، وبين أنها قد  
خلت من الحوادث . وذلك : لأنها ان كانت قديمة ، فقد خلت من

( = ) فكان ينبغي أن يقال فى العطفة : هي التي يسوى العقل

فيها بين الشيئين من غير شرط يوجب استواء الحكم بها .

ويحذف قوله : ان استوت عليهما أو دالئلها من العطفة

( ١ ) من أمس — كسمع — اياها أى قنط — ترتيب القاموس ٢٠٢/١

( ٢ ) أى : التسوية بين . الخ .

( ٣ ) القول بأن الأجسام قديمة وأن العالم قديم هو قول الفلاسفة

وطوائف من الالهييين كالرواقيين والمشائيين .

وخالفهم فى ذلك جمهور المتكلمين من المعتزلة والأشاعرة

فقالوا ان العالم حادث وجد بعد عدم .

وهو قول جمهور أهل السنة .

ولمراجعة الأدلة بالتفصيل راجع شرح الأصول الخمسة

ص ٩٣ وطبعها ، غاية الغرام ص ٢٤٦ وطبعها ، منهاج

السنة ١/١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٤٥ ، ١٤٨ ، درء تعارض

العقل والنقل الجزء الثانى من ص ٣٤٤ الى نهاية الجزء ،

والجزء الثالث من أوله الى ص ٣٦ .

الحوادث لا محالة ، فالمعقل يقضى بأنه ان صح الأول صح الثانى ، وجميع بينهما فى ذلك ولا يفرق ، وكذلك ؛ ان لم تكن / قد خلت من الحوادث ٩٢/أ فليست قديمة ، فيجمع أيضا بين صحة هذين ولا يفرق ، وهو : أنه ان صح أنها لم تخل من الحوادث صح أنها ليست بقديمة ، فاذا قامت الدلالة بأنها لم تخل من الحوادث صح أنها ليست بقديمة ، ثم لا تنالى وجدت تلك الدلالة بعينها فى السؤال الآخر ولم توجد ، لأن المعقل قد قضى قضية مطلقة أنه ان صح احدهما صح الآخر .

وكذلك يسوى المعقل بين الصوف والشعر<sup>(١)</sup> أنه ان كان فى أحدهما حياة ففي الآخر حياة ، فهذا أيضا جمع قد قضى به المعقل ، ثم يعتبر الشرع بأنه لو كان فيه حياة لألم من جهة الحيوان اذا قطع ، فيظهر من عدم الألم والحسن فى الجملة أنه لا حياة فيه ، وقد كان قضى المعقل بالتسوية بين الصوف وبين الشعر ، فاذا ظهر أنه لا حياة فى الشعر ظهر أنه لا حياة فى الصوف ، وان كانت الدلالة التى فى أحدهما ليست موجودة فى الآخر .

فأما التسوية العقيدة : فكما قضى المعقل ان كان فى الغائب عالم لا يعلم ففي الشاهد عالم لا يعلم ، فهذا عقيد بأنه ان استوت العلل والدلائل ، فاذا اعتبر فوجدت دلائله مختلفة فان الذى أوجب للعالم فى الشاهد علما كان به عالما عند المعتزلة هو : كونه علم مع جواز أن لا

---

(١) الصوف للضأن وما أشبهه وهو للفنم كالشعر للمعز والوبر للابل ،

انظر اللسان ١٩٩/٩ .

والشعر : نبتة الجسم ما ليس بصوف ولا وبر للانسان وغيره ،

اللسان ٤١٠/٤ .

يعلم ، أو تقول : هو تغيره ، والعالم في الغائب لا يتغير بطلت التسوية في ذلك . فهذا الاقتضاء عندهم وعلى زعمهم على شبهة أن العقل قد أخرج فرقا .

وعلى قول أهل السنة : ان العلة ههنا متساوية لأن ما كان به العالم عالما انما هو العلم ، وذلك يعم الشاهد والغائب ، فان حصل فرق فانما هو من حيث أن العلة في الغائب واجبة ، وكون العالم عالما واجب ، وهذا يشير الى أصل كبير وأن الواجب يعمل عند أهل السنة ، وهدم لا يعمل واجب لاستغنائه بوجوبه عن معنى ثم قالوا : عالم لذاته ، وليست ذاته علما ، فوقعوا فيها هو أكثر من اثبات ذات العلم ، وهو : كون ذات ليست علما توجب كون العالم عالما وهذا اثبات كـون العالم عالما بذات ليست علما أو تقول بمعنى ليس يعلم .

واثبتوا الذات الواحدة موجبه كون العالم عالما والقادر قادرا والحي حيا .

وأما تسوية العقل بين وجود الحياة والموت في الحجر <sup>(١)</sup> ، وبين وجود الجارية والعلم فيه ، فثبت صحيح على حجة لأن العقل لا يفرق بين ذلك لا في أول وهلة ولا بعد / فكره ، ومن زعم أن الفرق بينهما ٩٢ / ب أن الحياة تضاد الموت ، وأن الجارية لاتضاد العلم ، فأجاز أحدهما ولم يجز الآخر فقد أخطأ خطأ فاحشا ، لأنه اذا لم يجز أحدهما للـتضاد لم يجز الآخر للـتناقض ، لأن العقل يسوى بين التناقض والتضاد في أنه لا يصح اجتماع الوصفين بهما ، كما أن العقل يسوى بين تضاد

---

(١) لعل الصواب ( الجوهر ) لما سيأتى بعد .

السواد والبياض على المحل الواحد ، وبين تضاد الحياة والموت على نفس  
الانسان الواحد ، يسوى بين التناقض في الجوهر اذا وصف بانه موجود  
معدوم ، وبين التناقض فيه اذا وصف انه متحرك ساكن ، وان كانت  
احدى الصفتين لعملة غير الذات ، وهى التحرك والسكون ، والأخرى  
ليست كذلك ، وهى الوصف بانه معدوم فانه أمر يعود الى ذاته ،  
وموجود أمر يعود الى ذاته أيضا ، لا وصف يزيد على الذات .

### فصل مست

وكل معارضة فلا بد فيها من تسوية بين شيئين : أول ، وثان ، لأن  
التسوية فى ذلك على ضربين :

أحدهما : أن تكون شهادة الأول شهادة الثانى . وذلك : أن  
استحقاق الذم يشهد بالحاجة من فعل واستحق الذم عليه كما يشهد  
فعل الظلم بالحاجة ، فلا يظلم الا محتاج الى الظلم . فأما الضرب  
الثانى ، فهو : أن يشهد الأول بأنه ان صح ، صح الثانى . بانه ان  
بطل بطل الأول ، وذلك ان صح أن زيدا كافر ، استحق الذم أو فهو  
مستحق للذم ، وان بطل أنه مستحق للذم ، بطل أنه كافر . فشهادة  
الأول بصحته وشهادة الثانى ببطلانه ، والشهادتان جميعا صحيحتان ،  
فمن جحد أحدهما الزمه بالمعارضة جحد الأخرى ، ان كانت نظيرتهما  
فى اقتضاء العقل لها .

---

( ١ ) كذا فى الأصل والصواب ( وان بطل ، بطل الأول ) أى وان بطل  
الثانى بطل الأول .

ومن العال للباب الأول : أن النشأة الأولى ان كانت من فعل الطبيعة ، فهي تشهد بأنه يجوز أن تكون النشأة الثانية من فعل الطبيعة ، وكذلك النشأة الثانية ان كانت من فعل الطبيعة فهي تشهد بأن تكون النشأة الأولى من فعل الطبيعة بل من فعل مختار ، بطل أن تكون الثانية من فعل الطبيعة ، بل فعل ذلك المختار . وهذا من أوضح المعارضات ان العقل سوى بينهما في ذلك وقضى أنه ان صح أن يكون تدبير العالم يرجع الى الطبيعة في الابتداء طبع في الانتهاء لا فرق في ذلك . ولما شهد اثقان الأمور / واحكام الصنعة بحكم في النشأة ٩٣ / الأولى مختار للتقديم والتأخير شهد في النشأة الثانية بذلك .

ومن هذا الباب أيضا : ان كان نسخ الشريعة من حيث كان رفع مامرع في الأول وازالة ماوضع . . . . (١) يشهد بالبداة فهو يشبه بان نسخ النور بالظلمة بداءة ، وان كان نسخ النور بالظلمة يشهد بالبداة فهو يشهد أن نسخ الشريعة بشرعية غيرها بداءة فشهادة كل واحد منهما في الآخر كشهادة الآخر فيه .

ومن هذا الباب أيضا : ادامة الثواب (٢) ، ان كان واجبا في الحكمة

---

(١) في هذا الموضع كلمة لم استطع قراءتها .

(٢) التفرقة بين الثواب والعوض هو منهج المعتزلة .

ذلك أن الثواب عندهم مفعلة دائمة خالصة مقرونة بالتعظيم والاجلال .

والموض منفعة مستحقة لا على طريق التعظيم والاجلال فالموض معنى آخر وراء الثواب ، ان الثواب مستحق للناس على فعلهم الطاعات ويقع لهم على سبيل التعظيم والاجلال من الله

(٢) فهو يشهد بان اقامة العوض واجب في الحكم ، وكذلك اقامة العوض ان  
(١)

( = ) بينما العوض يستحق على الضرر ولا يقع على سبيل التعظيم  
والاجلال فالثواب أعظم من العوض وأرفع قدرا ومقاما .

وكذلك يختلف العوض عن التفضل عندهم ، لأن العوض  
لا يكون الا مستحقا على ضرر ، أما التفضل فانه غير مستحق ،  
ولفاعله أن يفعله بالغير أو لا يفعله — انظر حاشية حلي على  
شرح المواقف ٨ / ١٩٧ ، شرح الأصول الخمسة ص ٤٩٤ ، نظرية  
التكليف ص ٤٧١ ، الملل والنحل ١ / ٤٥ .

وهل يجب الثواب على الله ؟ وهل يجب العوض على الله ؟  
مسألان اختلف فيها المعتزلة والشيعة وأهل السنة من  
الاشاعرة والسلف .

فالمعتزلة والشيعة تقول بوجوب ذلك على الله .

وغيرهم لا يقول بوجوب ذلك على الله — راجع المسألة في  
شرح الأصول الخمسة ص ٤٩٣ ، ٦١١ ، المغنى ،  
نظرية التكليف ص ٤٧١ ، ٤٧٥ ، الارشاد ص ٣٨١ ، شرح  
المواقف ، منهاج السنة ١ / ١٦٦ ، اقتضاء الصراط  
المستقيم ص ٤٠٩ ، مفتاح دار السعادة ، مختصر  
التحفة ص ٨٩ ، الحكمة والتليل ص ١٠٥ — ١١٣ .

- ( ١ ) لعل الصواب ( الحكمة ) كما هو في المواضع الثلاثة الأخرى .  
( ٢ ) اقامة العوض أمر مختلف فيه بين المعتزلة .

فعند أبي هاشم ومختار القاضي عبد الجبار ان العوض  
لا يستحق على طريق الدوام .

وعند أبي علي وأبي الهذيل وقوم من البغدادية ويحكي عن  
اسماعيل بن عباد أن العوض يستحق على طريق الدوام — انظر  
تفصيل المسألة في شرح الأصول الخمسة ص ٤٩٤ وما بعدها .



كان واجبا في الحكمة فهو يشهد بان ادامة الثواب واجب في الحكمة .

ومن هذا الباب : ان كان العقل يشهد بوجوب المصالح على  
الله سبحانه في الدنيا من حيث كانت نفعا لا يستضر به والعبد محتاج<sup>(١)</sup>  
اليه ، فواجب عليه المعفو عن العذاب في الأخرى من حيث كان نفعا  
لا يستضر به ، وان كان العقل يشهد بوجوب المعفو في الأخرى من حيث  
كان نفعا لا يستضر به فهو يشهد بايجاب المصالح في الدنيا ان كانت  
نفعا لا يستضر به .

### فصل

في

### المعارضة لاسقاط السؤال<sup>(٢)</sup>

=====

( ١ ) وجوب المصالح على الله هو قول المعتزلة والشيعة خلافا للاشاعرة  
والسلف الذين لا يقولون بايجاب شيء على الله — راجع تفصيل ذلك  
في الملل والنحل ٤٥ / ١ ، الارشاد ص ٢٨٧ ، مختصر التحفة  
ص ٨٨ ، منهاج السنة ١ / ١٧١ ، الحكمة والتعليل ص ١٠٢ .  
( ٢ ) قال الجوهري ( وقد تكون المعارضة لاسقاط السؤال ، بايجاب  
التسوية في مسألة واحدة على النقيض .

كقولهم : اذا أخرجتم السلم حالا ، فهلا أجزتم الكتابة حالا ؟  
فيقول : واذا أجزتم الكتابة حالة ، فهلا أجزتم السلم حالا ؟  
وان أوجبتم الأجل في الكتابة ، فهلا أوجبتموه في السلم ؟  
قلنا : واذا أوجبتم الأجل في السلم ، فهلا أوجبتموه في  
الكتابة ؟ — الكافية ص ٤٢٣ .

ثم قال : ( وهذا جار في كل مسألتين اختلف الخصمان في  
كيفية الفرق بينهما ، حتى اذا ألزم الخصم صاحبه التسوية  
=

اعلم ان المعارضة لا سقط السؤال هي : الجمع بين مطالبـة  
السائل وبين مذهب له يلزمه فيه مثل ما طالب به ، والاعتماد فيه على  
التسوية ، وانما كانت هذه المعارضة تسقط السؤال لأنه بمنزلة السائل  
لنفسه والناقض عليها .

(١)  
مثال ذلك سؤال بعض الامامية عن قوله صلى الله عليه وسلم لأبي  
بكر " لا تحزن ان الله معنا " فقال : لا يخلو أن يكون حزن أبي بكر  
طاعة أو معصية ، ولا يجوز أن يكون طاعة لأن الله سبحانه لا ينهى عن

( = ) بينهما في حكم فقد ألزم ذلك نفسه ( الكافية ص ٢٣٤ .

( ١ ) الامامية : فرقة من فرق الشيعة ، وهم القائلون بامامة علي رضي الله  
عنه بعد النبي صلى الله عليه وسلم ثم ابا طهرا ، وتعيينا صادقا  
من غير تصريح بالوصف ، بل اشارة اليه بالعين .

وقد انقسمت الامامية الى خمس عشرة فرقة - المل والنحل

١ / ١٦٢ ، الفرق بين الفرق ص ٥٣ .

( ٢ ) سورة التوبة ، آية رقم ٤٠ ويتخذ الشيعة الرافضة من هذه الآية  
الكريمة عدة مطاعن على أبي بكر الصديق رضي الله عنه منها : -

قولهم : ان الرسول صلى الله عليه وسلم استصحبه معه لئلا  
يظهر امره حذرا منه .

وقولهم : ان الآية تدل على خوره وقلة صبره وعدم يقينه .

وقولهم : ان الآية لا تدل على ايمان أبي بكر لأن الصحبة  
قد تكون من المؤمن والكافر وقد فند هذه الزاعم الباطلة ورد  
عليها تفصيلا شيخ الاسلام ابن تيمية في الجزء الأخير من  
منهاج السنة من ص ٢٥٦ الى ص ٢٧٢ .

طاعته ، لم يبق الا أنه معصية فقد عصى أبو بكر بحزنه فى المقام الذى هو من مفاخره عندكم يا معاشر السنة <sup>(١)</sup> .

فيقول له السننى بجوابا عن سؤاله : اخبرنى عن قول الله سبحانه لموسى عليه السلام ( لا تخف ، انى لا يخاف لى المرسلون ) <sup>(٢)</sup> .

لا يخلو خوف موسى من أن يكون طاعة فتكون الله قد نهاه عن طاعة ولا يجوز ذلك ، ان يكون معصية <sup>(٣)</sup> ، فقد عصى موسى فى أجل لياليه ومقاماته عند ربه ، فسقطت المسألة بهذا الجواب للتسوية بين النهيين ، فانه لا يلزم السننى أن يكون أبو بكر قد عصى الا أن يلزم الامامى ان يكون موسى قد عصى / ومتى طلب اقامة العذر لموسى فى خوفه وأن الخوف ٩٣ / ب غلب عليه لأنه من طباع الآدمى الخوف من صور الحيوانات المؤذية وخرق العادة قام العذر لأبى بكر فى حصول خوفه على النبى صلى الله عليه وسلم حيث رأى من رسول الله الهرب والتخفى من مكيدة المشركين ، والمخافة على النبى طاعة ، وليس كل طاعة يكون النهى عنها عصيانا حيث كان النهى قد يقع اشفاقا واسقاطا للمشفقة عن المطيع مثل قوله سبحانه

( ١ ) انظر الرد على هذه القرية فى منهاج السنة ٢٦٤ / ٤ .

( ٢ ) سورة النمل ، آية رقم ١٠ .

( ٣ ) كذا فى الأصل ، والصواب ( أو أن يكون معصية ) .

( ٤ ) أى الامامى .

( ٥ ) بل قد نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن الحزن فى قوله تعالى

" ولا تحزن عليهم ولا تك فى ضيق مما يمكرون " ، سورة النحل ،

آية رقم ١٢٧ ، وقوله تعالى " لا تمدن عينيك الى ما متعنا به

أزواجنا منهم ولا تحزن عليهم " سورة الحجر ، آية رقم ٨٨ .

ولا يصح أن يقال أن ذلك كان معصية من النبى صلى الله

عليه وسلم .

(١)

" طه ، ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى " وقوله " فلاتذهب نفسك عليهم حسرات<sup>(٢)</sup> وما هذا سبيله لا يكون خوفاً يخلع الولاية ويحط من رتبته الصالحة لأصل الأمانة .

ومثال آخر مثل سؤال أصحاب الأحوال عن دعائنا لله بأن يبقينا والبقاء ليس بمعنى ، فقد دعونا به حال معقولة ليست بمعنى .

فقال المجيب : فقد يأمرنا الله بأن ندوم على حال السكون ، والدوام ليس بمعنى ، فقد أمرنا بحال معقولة وليست بمعنى ، وإنما كان هذا إسقاطاً لأن صاحب المقالة يقول لابد من أن يشتملق الأمر بفير مأور به ويقول مع ذلك ان يكون الحيوان يبقى لا ببقاء .

#### فصل

==

فى

#### (٣) المعارضة لأقامة الحجة

=====

اعلم أن المعارضة لأقامة الحجة على المقالة لابد فيها من تصحيح

---

(١) سورة طه ، آية رقم ١ ، ٢ .

(٢) سورة فاطر ، آية رقم ٨ .

(٣) قال الجوينى ( وقد تكون المعارضة لأقامة الدلالة ، مثل : ان يتفق الخصمان على صحة أمر أو فساد ، ويختلفان فى مثله فيلزمه الخصم بالدلالة على حكم مايتفقا فيه .

وذلك : مايتفق مع مالك على صحة صلاة النفل فى الكعبة ، ويخالفنا فى صحة الفرض فيها ، فلزمه صحة الفرض بالدلالة .

فيقول : كل بقعة صحت فيها النافلة صحت الفريضة كسائر البقاع الطاهرة وعكسها المكان الجس ، فمتى صح احداها

أحد الشقين أو فساد بهد البيان للتسوية ليظهر من ذلك حال الشق الآخر في الصحة أو الفساد ، إلا ان يكون الخصم يوافق عليه فيستغنى بموافقته عن التعرض لتصحيحه في نفسه ويكون الكلام كله انما هو نفس التسوية بينه وبين الأصل الذي قد وافق عليه .

مثال ذلك أن السائل اذا قال : ما الدليل على أنه لا يكون متحرك إلا لأجل حركة واقعة ؟ يقول المجيب : لأن المسمى انما كان مسيئاً<sup>(١)</sup> لأجل اساءة واقعة ، ان المسمى انما يكون مسيئاً وهو في كلا الحالين موجود عن حادث فلولا أن هناك حادث غيره هو اساءته لوجب ان يكون على حاله الأولى التي كان عليها غير مسمى ، كما أن المتحرك انما يكون متحركاً بهد ان كان غير متحرك وهو في كلا الحالين موجود عن غير حادث<sup>(٢)</sup> ، فلولا أن هناك حادثاً غيره هو حركته لوجب أن يكون على ما كان

---

( = ) ألزمته الأخرى ، واذا أفسد احدهما ألزمته فساد الأخرى ، فتكون ملزماً له التسوية بينهما اما في النفي أو الاثبات ، ومعارضاً لأحد الأمرين بالآخر ( الكافية ص ٤٢٤ .  
( ١ ) يظهر أن هنا سقط ويمكن تقويم المصاراة هكذا :

( ان المسمى انما يكون مسيئاً بهد أن كان غير مسمى ) .  
يدل على ذلك قوله بهد ( كما أن المتحرك انما يكون متحركاً بهد أن كان غير متحرك ) .  
( ٢ ) يظهر أن الصواب ( موجود عن حادث ) لقوله قبل في مثال المسمى ( موجود عن حادث ) .

عليه غير متحرك انما كان متحركاً / بحركة ، لأن خصمه يوافق عليه ، فانما ٩٤/أ  
ينبغي أن تعتمد على التسوية .

مثال آخر يقوى به فهم ما ذكرنا واتقانه : أن يقول المشتزلي للسنى  
إذا كان الله سبحانه قد برأ نفسه من أن يأخذ الغير بذنب الغير بقوله  
” ولا تزر وازرة وزر أخرى “<sup>(١)</sup> لم يجز أن يقال انه يأخذ لا بذنب لقوله  
” وما كنا معذبين حتى ننبث رسولا “<sup>(٢)</sup> وقوله ” وإذا المؤودة سئلت بسأى  
ذنب قتلت “<sup>(٣)</sup> فتحصل المعارضة بأنه لما لم يجز أن يأخذ به ذنب غيره لم  
لم يجز أن يأخذ لا بذنب كان منه إذ هما سواء ، لأنه ليس ذنب الغير  
عن الغير الا بكونه ليس بذنب له فكذلك ذنب لم يفعله ليس بذنب له .

فان خالف السائل في الأصل الذى بنى عليه المعارضة فقال :  
يجوز عندى أن يأخذ الله العبد بذنب غيره وهما شاء فلا بد من أن يدل  
على أن هذا باطل بعد الجمع والتسوية .

---

( ١ ) فى عدة مواضع من القرآن الكريم منها :

- سورة الانعام ، آية رقم ( ١٦٤ ) .
- سورة الاسراء ، آية رقم ( ١٥ ) .
- سورة فاطر ، آية رقم ( ١٨ ) .
- سورة الزمر ، آية رقم ( ٧ ) .

( ٢ ) سورة الاسراء ، آية رقم ( ١٥ ) .

( ٣ ) سورة التكوين ، آية رقم ( ٨ ) .

## فصل

==

فى

### المعارضة المغيرة

==

اعلم أن المعارضة المغيرة لا تخلو أن تكون غيرت بنقصان ، أو زيادة  
أو قلب ، أو ابدال ، أو نقل .

فالنقصان <sup>(١)</sup> ، كقول السائل : إذا لم يكن فى الشاهد عالم الا يعلم  
فما تنكر أن لا يكون فى الغائب عالم الا يعلم .

فيقول الجاحد للصفات : هذه معارضة مشورة ، لأن الاتيان بهما <sup>(٢)</sup>  
على التمام أن يقال : إذا لم يكن فى الشاهد عالم الا يعلم من حيث  
يعلم تارة ولا يعلم تارة ، فما تنكر أن لا يكون فى الغائب الا كذا ، وهذا  
بناء على أصل المعتزلة وان التمليل انما يقع فى الجائزات وان الواجبات  
لا تملل بل تستغنى بوجوبها عن علة .

وأهل السنة يخالفون فى ذلك ويقولون ان الواجب يملل بمصلحة  
واجبة ، وعلة كون العالم عالما هو العلم شاهدا وغائبا وهذا ما لا ينقطع  
فيه الغائب عن الشاهد فافهم ذلك .

---

( ١ ) مثل الجوهنى للتفسير بالنقصان بقوله : مثل ان يقولوا : اذا أوجبتم  
صلاة المغرب ، فهلا أوجبتم الوتر لا شتر اكها فى قدر الوتر .

ووجه النقصان فيها : أن المغرب وجهت لأنها فريضة ، والوتر  
نقصت عن هذه الدرجة ، فلا تكون لها درجة الوجوب كالنوافل .  
الكافية ص ٤٢٤ .

( ٢ ) كذا فى الأصل ، والصواب ( مشورة ) .

والجواب عنه : أن توضح أن العلة الموجبة كون العالم عالما هى العلم لا الذات ، إذ لا ذات توجب كون العالم عالما الا العلم ،  
وعندهم أن ذات القديم أوجبت له كونه عالما وليست علما وهذا  
قلب لأصل العلة والمعلول ،  
(٢)  
وأما المعارضة الزائدة ، فكقول السائل الجاحد للفعل : اذا كان  
الفعل لا يكون فى الشاهد الا من قاعل متغير به فما تنكر أن لا يكون فى  
الفائب الا من قاعل متغير به .  
فهذه معارضة زائدة ، لأن الذى يجب فى الفعل أن لا يكون  
الا من قاعل ، فأما التغير فانما يجب لقاعل حل به الفعل لا من جهة  
صدوره عنه .

---

( ١ ) أى المعتزلة ، ومذهبيهم أن الله تعالى قديم ، والقدم أخص  
وصف ذاته ، ونفوا الصفات القديمة أصلا ، فقالوا : هو عالم  
بذاته ، قادر بذاته ، حى بذاته ، لا يعلم وقدرة وحياة هى  
صفات قديمة ومعان قائمة به — انظر المل والنحل ١ / ٤٤ .  
وهم بهذا القول ينفون عن الله عز وجل كل صفاته الأزلية  
فليس له علم ولا قدرة ولا حياة ولا سمع ولا بصر ولا صفة أزلية —  
الفرق بين الفرق ص ١١٤ .

( ٢ ) مثل الجوينى للمعارضة المغيرة بالزيادة بقولهم : ان الثلاث  
من الطلقات اذا عادت بالزوج الثانى الى الزوج الأول ، فإن  
تمرد بالزوج الثانى دون الثلاث الى الزوج الأول ، لأن مارق  
الكل فيرفع البعض أولى — الكافية ص ٤٢٤ .



فأما / المعارضة العقلية عن وجهها ، فكقول السائل : اذا كانت القدرة قبل الفعل ، فما تنكر أن لا يصح بها الفعل .  
(١)  
فهذه عقوبة أن لو كانت مع الفعل لم يصح أن تكون قدره على الفعل في الحقيقة ؛ لأنها انما تكون قدره أن يفعل وأن لا يفعل ، وهذا لا يصح لها الا قبل الفعل .

(٢)  
وهذا مثال على مذهب المعتزلة ومن وافقهم من الأصوليين .  
وأما الاهدال ، فكقول السائل السالحي : اذا كان الحي بنفسه أو بصفة

(١) الصواب ( ان )

(٢) لأن مذهب المعتزلة أن القدرة لا تكون الا قبل الفعل ، وهو قول القدرية .

وقابلهم طائفة من أهل السنة فقالوا : لا تكون القدرة الا مع الفعل - انظر شرح الطحاوية ص ٤٨٨ .

(٣) السالحي : نسبة الى السالعية وهي فرقة تنسب الى أبي الحسن أحمد بن محمد بن أحمد بن سالم البصري .

وهي فرقة من المتكلمين من أهل السنة ذوى النزعة الصوفية قال ابن العمادة عنهم : ( وقد خالفوا أصول السنة في مواضع ، وبالفوا في الاثبات في مواضع ) .

انظر ترجمة أبي الحسن في شذرات الذهب ٣/٣٦ ، مرآة الجنان ٢/٣٧٢ ، حلية الأولياء ١٠/٣٧٨ ، طبقات الصوفية ص ٤١٤ ، قوت القلوب .

ومن أقوالهم المشهورة عنهم قولهم ان القرآن قديم وأنسه حروف وأصوات قد يمة أزلية مجتمعة في الأزل لازمة لنفس الله تعالى أزلا وأهدا .

هى الحياة انما كان رائيا بعد أن لم يكن رائيا لحدوث المرئى فما تنكسر  
أن تكون علة كونه رائيا حدوث المرئى .

فهذا قد أبدل شيئا مكان شئ ، فيقال له ليس كذا قولنا ، وانما  
هو أنه صح الوصف للشى بنفسه بأنه رائى أو بصفة هى الحياة ، فالتهيؤ  
للرؤية وصف وجب له ماوجب وهو البصر الذى أثبتته لنفسه ، فوجب كونه  
بصيرا بصفته اللازمة . فلما حدثت المرئيات رأى ما أحدث ، فلم يحدث  
الا المرئى ، ولم يك حدوثه موجبا ولا مصححا كون البارى سبحانه رائيا ،  
كحدث ما يحدث تحت السقف فيكون السقف له ظله ، فلا يتجدد للسقف  
وصف يحدث ما حدث تحته ، لكن السقف كان متهيئا للاطلاع لما يكون  
تحته أو يحدث تحته ولله المثل الأعلى (١) .

---

(=) ومن أقوالهم : الفرق بين الصفات اللازمة كالحياة والصفات  
الاختيارية وان الرب يقوم به الأول دون الثانى .

وقد قال عنهم ابن تيمية انهم والحنبلية كالشئ الواحد الا  
فى مواضع مخصوصة تجرى مجرى اختلاف الحنابلة فيما بينهم ،  
وفهم تصوف .

راجع ما نقل عنهم وعن شيخهم من آراء فى الفتاوى ٥٦/٦ ،  
٢٢٣ و ٣٦١/١٠ و ١٦٦/١٢ ، ٣٢٠ ، ٣٦٧ ، ٥٢٧ ، ٥٣٠ ،  
٥٨٠ ، منهاج السنة ٢٩٦/١ ، شرح الكوكب المنير ١٠٢/٢ ،  
١٠٦ ، ١٠٩ .

(١) مثل الجوهنى للمعارضة بالابدال بقولهم : اذا أوجبتم على  
التائب من الردة قضاء الصلاة والصوم فأوجبوا قضاء الحج .

ووجه التبدل فيه أنا اذا أوجبنا قضاء عما ترك ، فلا يجيب  
لأجله قضاء ما لم يترك — الكافية ص ٤٢٥ .

وأما النقل<sup>(١)</sup> ، مثل أن يقول السائل العجوز في أسماء الله بها لم  
يسم به نفسه ، إذا كان القديم كبيراً وإن كان أصل الكبر للجثة والجرم ،  
فما تنكر أن يكون سخياً ، وإن كان أصل السخاء ؛ الرخاوة ، فهذه  
معارضة منقولة عن موضعها ، لأنه قول فيها بين معنى قد نقل ، وبين  
معنى لم ينقل ، فالكبر الذى هو كبر الشأن قد نقل عن كبر الجثة  
فاستعمل في حق القديم سبحانه لأنه يليق به كبر الشأن ، إذ ليس  
بوصف يحيل معنى القدم ولا يحيل وصفاً من أوصافه الواجبه له ، والسخاء  
لم ينقل عن أصله من اللين والرخاوة<sup>(٢)</sup> ، من أرض سخية ، إذ كأنه قيل :  
طلق الكف ليس بكز الكف عن المطاء<sup>(٣)</sup> .

( ١ ) مثل الجوينى للمعارضة بالنقل بقولهم : إذا سميت النبيذ  
المطبوخ خمراً ، فإن كان الخمر هى التى فى الأصل ، فهى  
سميت نبيذ التمر ماءً ، لأن أصله الماء .

ووجه كونها منقولة : أن الخمر سى خمراً لأنها تسكر وتخامر  
المقل والمطبوخ من النبيذ بهذه الصفة ، فاستحق اسم الخمر ،  
ونبيذ التمر ، كخل التمر ، وخل التمر لا يسمى ماءً ، كذلك  
التمر وإن ما زجها الماء ، كما لا يسمى واحد منها تمراً ، وإن كان  
أصلها التمر — الكافية ص ٤٢٥ .

( ٢ ) انظر معجم المقاييس ١٤٦/٣ ، ترتيب القاموس ٥٣٧/٢ ،  
اللسان ٣٧٤/١٤ .

( ٣ ) قال ابن فارس ( الكاف والزاء ) أصل صحيح يدل على قبض وتقبض  
... رجل كزأى بخيل . ( المعجم ١٢٧/٥ .

على أن أصل المطالبة باطلة ، لأن الله سبحانه لا تثبت أسماء  
إلا توفيقاً (١) .

### فصل

م

فى

### المعارضة اللازمة بالضرورة

=====

وهى التى شهادة الفرع فيها بالحكم كشهادة الأصل به من جهة  
إيجاب العقل لها بأول وهلة (٢) .

---

( ١ ) مذهب أهل السنة أن أسماء الله تعالى توقيفية بمعنى أنه لا يجوز  
لأحد أن يشتق من الأفعال الثابتة لله تعالى اسماً إلا إذا ورد نص  
فى الكتاب والسنة .

خلافاً للمعتزلة والكرامية الذين أجازوا الأسماء بالقياس  
فقالوا إذا دل العقل على أن معنى اللفظ ثابت فى حق الله  
تعالى جاز إطلاقه عليه .

وقد أفرط الحبائى المعتزلى فى ذلك حتى سعى الله مطيعاً  
لعبدته إذا أعطاه مراده وسماه محبلاً للنساء إذا خلق فيهن  
الحبل — راجع تفصيل المسألة فى الإرشاد ص ١٤٣ ، الفرق  
بين الفرق ص ١٨٣ ، ٣٣٧ ، أصول الدين ص ٦١٥ ، شرح  
الأسماء الحسنى للرازى ص ٣٦ ، شرح الكوكب المنير ١/ ٢٨٧ ،  
فتح البارى ١١/ ٢٢٣ ، البيهقى ص ١٢٤ ، نبراس المقبول  
ص ١٩١ .

( ٢ ) مثل الجوينى لذلك فقال :

( ومن المعارضة ما يلزم لزوماً لا يصح فيها الفرق بجرى مجرى  
الضرورة فى المنع من التفرقة ، كالتسوية بين عين الدابة فى  
الغرامة وبين سائر أعضائها ، ومنعنا إياهم من الفرق بينهما فى

وذلك لأن من المعارضة ما يحتاج الى التأمل والفكرة ، ومنها ما لا يحتاج الى ذلك لأنه يعلم بالبداهة .

ومثال ذلك : اذا كان / التضاد يشهد بأنه لا يكون المحل أسود أبيض في حال ، فالبيض <sup>(١)</sup> يشهد بأنه لا يكون الشيء موجودا معدوا <sup>(٢)</sup> في حال ، فمن حاول الفرق في ذلك فهو محال لرفع ما يعلم لزومه من جهة باضطرار <sup>(٣)</sup> ، ومن ههنا كان الصالحى المضاف الى صالح قبة عندنا <sup>(٤)</sup>

---

( = ) مقدار الغرامة ، وضعنا اياهم من التفرقة بين رجلها ويدها فى اهدار الجناية . . . . . قسم هذه المعارضة : المعارضة اللازمة بما يجرى مجرى الضرورة وبالله التوفيق ، وهذه المعارضة تسمى معارضة النظر بالنظر ( الكافية ص ٤٢٦ .

- ( ١ ) كذا فى الأصل ، والصواب ( فالتضاد ) .
- ( ٢ ) كذا فى الأصل ، والصواب ( محاول ) .
- ( ٣ ) كذا فى الأصل ، والصواب ( الاضطرار ) .
- ( ٤ ) عده البغدادي من المرجئة القدرية فقال :-

( وأما المرجئة القدرية ، كآبى شعر ، وأبن شبيب ، وغيلان ، وصالح قبة ، فقد اختلفوا فى الايمان ) الفرق بين الفرق ص ٢٠٥ أصول الدين ص ٥٧ .

ثم قال : وزعم الصالحى أن الايمان هو المعرفة بالله تعالى فقط ، والكفر هو الجهل به فقط ، وأن قول القائل " ان الله تعالى ثالث ثلاثة " ليس بكفر ، لكنه لا يظهر الا من كافر ، ومن جهد الرسل لا يكون مؤمنا " الى آخر ما ذكره من آرائه - راجعه فى الفرق بين الفرق ص ٢٠٧ ،

وذكر الشهرستانى من أصناف المرجئة : الصالحية ، أصحاب صالح بن عمر الصالحى وهم من جمعوا بين القدر والارضاء

مناقضا في قوله : ان التضاد يوجب أن لا يكون الشيء حيا ميتا في حال  
ثم قال : ويجوز أن يكون جمادا عالما لأن الجمادية لاتضاد العلم<sup>(١)</sup> ،  
فأخطأ في ذلك خطأ فاحشا لأنه اذا كان التضاد يوجب أن لا يكون  
الشيء حيا ميتا في حال فالتناقض يوجب أن لا يكون الشيء جمادا عالما في  
حال وأجاز أن يكون ميتا قادرا وعالما وقاصدا وكل متناقض ، ولم يجوز أن  
يكون أسود أبيض ان التضاد يشهد عنه بأنه لا يجوز أن يكون أسود  
أبيض في حال ، ولا يفصل عاقل بين ما يشهد به التضاد وبين ما يشهد  
به التناقض في أنه اذا شهد التضاد بأنه لا يصح فوجب أنه لا يصح  
فكذلك التناقض اذا شهد بأنه لا يصح فوجب أن لا يصح .

- 
- ( = ) ثم ذكر آراءهم — انظرها في الملل والنحل ( ١ / ١٤٥ ) .  
وكذلك ذكره ابن تيمية ضمن طوائف المرجئة — الفتاوى  
٥٤٤ / ٧ ، الايمان ص ١٦٣ .  
وكذلك عده في الطحاوية أحد رؤساء القدرة — الطحاوية  
ص ٣٧٣ .  
وقد ذكره ابن المرتضى في الطبقة السابقة من طبقات المعتزلة  
ص ٧٣ .  
وقال : ( له كتب كثيرة ، وخالف الجمهور في أمور ، منها :  
كون المتولدات فعل الله ابتداءً وكون الادراك معنى ) .  
وقال الجرجاني في التصریفات ص : ( الصالحية :  
أصحاب الصالحى ، وهم جوزوا قيام العلم والقدرة والسمع والبصر  
مع الميت ، وجوزوا خلو الجوهر عن الأعراض كلها ) .  
( ١ ) من آراء الصالحى قيام العلم والقدرة والسمع والبصر مع الميت كما  
نقلناه عن الجرجاني آنفا .

وقال البغدادي ( وقد أجاز الصالحى من المعتزلة كـون

ومن هذا الباب أيضا : اذا كان حلول الحركة في الحجر يشهد  
بأنه متحرك فحلول السواد فيه يشهد بأنه أسود ، وكذلك اذا كان  
وجود الحركة يوجب أنه لا يد من متحرك ، فوجود السواد يوجب أنه  
لا يد من أسود ، وكذلك : اذا كان القار يوجب أنه لا يكون أسود الا  
بسواد فالضراب يوجب أنه لا يكون أسود الا بسواد .

وكذلك الدينار : اذا كان يوجب أن لا يكون مضروبا الا بطاير  
طبعه فالخاتم لا يكون الا بصانع .

وكل هذا معلوم بالمقل قبل أن تدرى العلة ماهي ، وذلك  
أنك قد تدرى العلة في المتحرك من وجه أنه متحرك اذ كان العلم  
بالشيء متحركا علما بالحركة ، ولا تدرىها من جهة ماهي حتى يستدل  
عليها بالعلم ، فالعلم بها من الوجه الأول ضرورة ، والعلم بها من  
الوجه الثاني اكتساب .

### فصل

في

في

الممارسة على شبهة أو شغب

=====

اعلم أن الممارسة على شبهة هو : مقابلة بما الاقتضا فيه علم

غير ثقة .

---

( = ) ما ليس بحى عالما قادرا مريدا ، فلا يكون له على هذا الأصل

دلالة على أن الصانع حى ( أصول الدين ص ١٠٥ .

ومثال ذلك : اذا كان المتحرك بعد أن لم يكن متحركا لا يكون  
الاحركة فالهاقي بعد أن لم يكن باقيا لا يكون الا بهقاء .

فهذه مضارضة على شبهة لأن الأول / على ثقة ، والثاني ليس على ٩٥  
ثقة وكذلك لو قال : اذا كان الجوهر لا يفتنى الا بهقاء فما تنكر أن يكون  
لا يبقى الا بهقاء .

وكذلك لو قال اذا كان الجوهر لا يتحرك الا بحركة فما تنكر أن  
لا يوجد الا بوجود ، وكذلك لو قال فما تنكر أن لا يحدث الا بحدوث .

وأما الشغب ، فهو : تقابل الألفاظ من غير معنى يقتضيه العقل ،  
ويعتبر بمثله في اعتقاد الأمر ، وذلك كقول القائل : اذا كانت  
الاستطاعة قبل الفعل ، فما تنكر أن يكون الجوهر قبل العرض .

وأهل التحصيل لا يتكلمون الا على حجة أو شبهة ، فأما الشغب  
فليس في الاشتغال به فائدة الا بمقدار ما يحذر منه ويبين أنه شغب  
لا يتموه بمثله مذهب .

### فصل

==

في

المعارضة بالنقيض

==

أعلم أن المعارضة بالنقيض هي : مقابلة بالدعوى في الاجاب  
للدعوى في السلب ، وذلك ، كقول الدهري : الاجسام قد يمسة ،  
لأنه لم يثبت حدتها بحجة . فيقال له : ما الفصل بينك وبين من قال :  
الاجسام محدثة ، لأنه لم يثبت قد مها بحجة ؟ كذلك لو قال : ما  
الفصل بينك وبين من قال ليست الأجسام قد يمسة ، لأنه لم يثبت قد مها  
بحجة ؟



(١) فهذا على السلب فى الحقيقة والأول على معنى السلب ، فكلاهما لازم بالمعارضة . وكذلك ، لو قال : لأجوز الاجتهاد ، لأننى لأعلم صحته ،

قيل له : فما الفرق بينك وبين من قال : أجوز الاجتهاد لأننى أعلم صحته ؟

### فصل

فى

### المعارضة على الجزئى بالكلى =====

اعلم أن المعارضة على الجزئى بالكلى هو : مقابلة الحكم الذى يشهد به البعض بالحكم الذى يشهد به الكل .

مثال ذلك ، قولك : اذا كان تغير الأفعال يشهد بأنه لا بد له من فاعل ، فكل فعل يشهد بأنه لا بد له من فاعل .

وكذلك : اذا كان بعض الحكم المتقن يشهد بأنه لا يكون الا من عالم ، فكل محكم متقن يشهد بأنه لا يكون الا من عالم .<sup>(٢)</sup>

- 
- ( ١ ) أى قوله ( ليست الأجسام قديمة ) .  
( ٢ ) أى قوله ( الأجسام محدثة ) لأن معناه نفى القدم .  
( ٣ ) ومثاله من الفقه ، قولهم : ان القصاص اذا لم يجرب بين الحر والعبد فى الطرف ، لم يجرب بينهما فى البدن ، لأن البدن هو جملة جملة الأطراف — انظر الكافية ص ٤٢٦ .

### فصل

فان قال قائل : اذا كان بعض الموجودين لا يكون الا بهوجد  
فكل موجود لا يكون الا بهوجد لم يصح ولم يلزم ذلك ، لأن بعض  
الموجودين كان وجوده مع جواز أن لا يوجد فاحتاج الى موجد ، فأما ما  
وجد ولم يك وجوده بعد أن لم يكن أو وجب وجوده لم يحتج الى موجد  
بل استغنى بهوجب وجوده عن موجد .

### فصل

مم

في

### المعارضة بالمثل والنظير

=====

اعلم أن المعارضة / بالمثل والنظير هي : مقابلة ما يشهد به ١٩٦  
أحد العثلين بما يشهد به الآخر ، وذلك : كالجوهرين اذا لم يصح أن  
يكون أحدهما قديما لم يصح أن يكون الآخر قديما . وذلك : كفرقة  
ماء تقسم قسمين ، أو كتوب يقطع نصفين وما أشبه ذلك .

فهذا لا مؤنة على عاقل ولا كلفة في أنه اذا كان أحدهما محدثا  
فالآخر محدث من حيث كانا متماثلين ، وكذلك قياس السكونين العثليين  
في أنه لا يجوز أن يكون أحدهما قديما والآخر محدثا كما لم يجوز فسي  
الجوهرين ، وكذلك التدبيران اذا كان أحدهما لا يكون الا من مدهر  
وكذلك المحكم من بناء الدور اذا لم يكن الا من يحسنه ، فالمحكم من  
بنية الانسان لا يجوز الا من يحسنه ، كذلك يقتضى العقل فيه .

فأما المعارضة بالنظير : فهي المقابلة بين الشيعيين اللذين  
(١)  
لا يسد أحدهما سد الآخر في العقل ، وإذا كان كل واحد منهما  
يشهد بحثل ما يشهد به الآخر .

مثال ذلك : الظلم والعبث ، في أن الظلم إذا كان يشهد بأنه  
لا يكون من حكيم ، فالعبث يشهد بأنه لا يكون من حكيم ، ولذلك كسان  
فعل ما لا فائدة فيه البتة كفعل ما هو محض الضرر من يدخل تحت رسم  
خلا الهاري سبحانه فإنه لو فعل الضرر المحض لم يخل فعله من حكمة  
لأنه لا رسم عليه ولا معقب لأمره .

### فصل

مس

في

### المعارضة على أصل أو علة

=====

(١)  
اعلم أن المعارضة على أصل هي : مقابلة بما يشهد به الأصل بما  
يشهد به الفرع .

مثال ذلك : الكلام يشهد بأنه لا يكون إلا من متكلم ، كما أن  
المعنى متكلم يشهد بأنه لا يكون إلا بكلام .

وأما المعارضة على علة ، فهي : مقابلة ما يشهد به الأصل من  
أجل حقيقة هو عليها بما يشهد به الفرع من أجل حقيقة هو عليها .

مثال ذلك ، قولك لليهودي : إذا صحت نبوة موسى لأجل  
المعجزة فما تنكر أن تصح نبوة محمد عليه السلام لأجل المعجزة .

---

(١) لعل الصواب ( وان ) أو ( اذا ) .

(٢) الصواب ( ما ) .

وكذلك ، قولك للنصراني : اذا كان لابد للمقدم جل وعز من علم ،  
لانه لا عالم الا وله علم ، فما تنكر أن تكون له قدرة لأنه ما من قادر الا وله  
قدرة فهذه المعارضة بنظير الصلة .

### فصل

مم

في

الاحتجاج في المختلف فيه

=====

اعلم أن للمعلوم مراتب وقعت مواقعها لأعيانها فليس يجوز لذلك  
تفجيرها .

(١) فمنها : أصل ليس بفرع نحو : علم الحس .

ومنها : أصل وفرع نحو : العلم بالمحدث .

وانما كان علم الحس أصلا / ، لأنك تهني عليه وتستخرج به ، فيكون ٩٦ /  
أصلا لما بهنيته عليه واستخرجته به ، فلم يجوز أن يكون فرعا لأنه لم يهن على  
غيره وليس قبله شيء استخرج به .

(٢) فأما العلم بالمحدث وكل شيء بهنيته عليه شيئا فهو أصل لما بهنيت  
عليه ، مثل إحالتك وبناءك على علم الحس واستخراجه له به ، وكل شيء  
هني على غيره فهو فرع له ، وليس يمكن أن يقع الفرع موقع أصله ، ولا يجوز  
ان ينتقل الأصل الى موضع فرعه حتى يكون العلم بأن الشيء محدث قبل  
العلم بأنه حادث وأصلا له ، والعلم بانه محدث قبل العلم بأن له محدثا

---

(١) علم الحس : ما يدرك بطريق الحواس — أصول الدين ص ٩ .

(٢) كذا في الأصل ولعل الصواب ( بهنت ) أو ( انبت ) .

ولا يمكن أيضا أن يكون العلم بأنه حادث والعلم بأنه محدث بعد العلم بأن له محدثا ، ولا يمكن أيضا أن يكون العلم بأنه حادث قبل العلم بأنه موجود ، ولو جاز هذا لجاز أن يكون علم الاستدلال قبل علوم الحس وأضلالها . فإذا سنلت عن شيء أصله فرع من علوم الاستدلال فعلم الاستدلال يجوز فيها الاختلاف ، وليس يبعد أن يكون سائلك منكرا لأصله ، ولا يجوز لك أن تدل على المختلف فيه بالمختلف فيه لأن الذي أھوج أحدهما إلى الدلالة هو الاختلاف فيه ، وهذا بعينه قائم في الآخر ، فلو استغنى بعض ما يختلف فيه عن الدليل لاستغنى عنه جميعه ، كما أنه لو احتاج بعض المتفق عليه إلى الدليل لاحتاج إليه جميعه .

ومن المختلف فيه ما يكون حقا فيكون البناء عليه محكما ، لأنسه لا يمنعه من ذلك أنه لم يقع بحس ، وذلك أن خروجه عن الحس لم يبطله والصحيح لا يثمر إلا صحيحا فإذا كان له وجه دلالة كانت صحيحة ، وإنما (١)  
بانت علوم الحس وفعلت غيرها بقوتها ، وبأنها الأول الذي يجمع للبناء عليه ، لأنها هي التي يبنى عليها دون غيرها . (٢)

---

(١) الصواب ( وفضلت ) .

(٢) هذا على القول بتقديم العلوم الحسية على النظرية وهو اختيار أبي الحسن الأشعري .

وقدم أبو العباس القلانسي العلوم النظرية على الحسية لأن الحواس عرضة للأفات - انظر البرهان ١/١٣٥ ، أصول الدين ص ١٠ .

ومن علوم الحس ما بعضه أقوى من بعض<sup>(١)</sup> ، وليس يجب من ذلك ان يكون البناء على القوى دون غيره ، ولكن الوجه في جوابه أن يقال له : ان للذي سألت عنه أصل هو قبله ، وبه استدللت عليه وعرفته وذلك الأصل ما يمكن أن يختلف فيه ، لأنه ليس بعلم حس وهو استدلال ، فان كنت معترفا به أو مسلما له على غير اعتراف بذلك به بعد الاعتراف والتسليم ، وان كنت تنكره وتخالف فيه فاصرف السؤال اليه ، حتى اذا حق عندك ودخل بذلك في باب المجمع عليه أريتك / ايجابه لصواب ما سألت<sup>٩٧</sup> عنه ، فان أبي هذا فهو بمنزلة من قال : وصلوني الى آخر السافة ممن غير أن تسلكوا بي في وسطها أو تمروا بي على أولها ، فهذا هو العنت والهفى والظلم البين من طالبه .

على أنه يقال له عند اثباته : انا لاندعي أنا وصلنا الى معرفة ما سألت عنه الا بالأصل الذي أومأنا اليه ، فان أردت معرفته على الوجه الذي منه عرفناه عرفناكه كما عرفناه وعرفناك علمته ، وان لم ترد ذلك فلسنا نقدر على غيره .

فان قال : لو كان اللون حقا لوصلتم الى معرفته من غير البصر كان هذا القول بين الفساد ان لا يدرك اللون سوى البصر<sup>(٢)</sup> ، فهذا بيان من طلب درك الشيء من غير طريقه .

(١) انظر المراجع السابقة في (٢) .

(٢) الصواب ( البصر ) .

فصل

من

السؤال على من أجاب هذا الجنس من الجواب

=====

اعلم أنه لا سؤال على من أجاب بمثل هذا الجواب إلا من ثلاثة  
أوجه سنذكرها إن شاء الله .

فلا يخلو السائل أن يكون منكرا للأصل الذي استشهد به المجيب  
أو معترفا به . فان كان منكرا فلا يخلو أيضا من أحد قولين : إما أن  
يكون عالما بأنه لو صح لأوجب الفرع الذي أضافه إليه المجيب ، أو عالما  
بأنه لا يوجبه صح أو بطل .

وان كان معترفا به فليس يخلو أيضا من أن يكون عالما بأنه يوجب  
ذلك الفرع أو لا يوجبه .

فان كان منكرا له عالما بإيجابه للفرع لو صح لم يكن له أن يسأل عن  
تسليمه ، لأنه ان سلمه لم يلبث المجيب أن يدل على صحة ما أبطله  
وخالف فيه من فرعه ، ولكن يطمئن فيه نفسه ويجاذب المجيب فيما ادعى من  
صوابه حتى يبطل باطاله إياه فرعه وان كان منكرا عالما بأنه غير موجب  
لذلك الفرع ولو كان صحيحا فله أن يسأل فيه من وجهين ، أحدهما  
ما ذكرنا ، والثاني على تسليمه ، لأنه لا يلبث أن يرى المجيب بالمسائلة  
مفارقة لما شبهه به وبأنه غير موجب له فلا يجد المجيب بدا من ابطاله  
والرجوع الى مذهب السائل فيه ، لأنه قد تقدم الاقرار بأنه لا يشترط  
لأثبت هذا الأصل ، وانما كان هذا والأصل غير ثابت فقد بان سقوطه .  
وان كان معترفا به عالما بإيجابه لما أوجبه المجيب به فليست له  
عليه مسألة ، وانما يكون له أن يسأل فيه مع اعترافه من حيث يوضح للمجيب

مفارقة له ، وذلك بان يقول للمجيب : وما الدليل على أن هذا الأصل  
من موجب / له ومن أى وجه أو وجه .

### فصل

واعلم أن للخصم اذا خاصمك وخالفك فى المستنبطات كلها أن  
يسلك منها اذا استشهد بها شيئا شيئا حتى يبلغ الى علوم الحسوس  
وبداية العقل ، فاذا بلغ الى ذلك كان الكلام فى وجه دلالة على  
ما يستدل به عليه فلا تستبطن قوله : ولم قلت كذا ؟ وفى هذا أسأل ،  
ولا تنكره ، الا أن يضع المسألة فى موضع قد جامعك عليه فيكون  
حينئذ سائلا لنفسه طالما بايقافك المسألة موقف من قد بان منه فى الأمر  
الذى قد ساواه فيه .

### فصل

فى

لزوم طريق أول السؤال وآخره

=====

اعلم أن كل سؤال ابتدأته فاتصل ما يهطل على المجيب فى افساده  
واحتجاجة فى دفعه اياه عن نفسه وما يبين عن حقيقته ووجهه فهو ماض على  
سنن ، لأن الاتصال به مسهل طريقه مقرب من نتيجه التى فيه ، وكل  
سؤال ابتدأته ثم اتهمته بما يخرج عما وصفنا فهو منقطع خارج عن سننه  
وأنت بما وصلته كذلك فان قال قائل : كل مسألة فى هذا الباب توجب



ما توجبه أختها فينبغي ان كان ما وصفت حقا أن يكون من سأل عن مسألة فانقطع فيها ثم وصلها بأخرى من بابها غير خارج من كلامه الى أن يأتي على جميع ما في الباب .

قلنا له : ليس الى ما توجب فصل <sup>(١)</sup> ، وإنما ذهبنا الى ما اتصل بالمسألة فأوجب لزومها بمشيها وسهل طريقها نفسها ، ومشيها على حد ما ابتدئ عليه فهو فيها وصاحبه غير خارج عن سننها ولم تر ان ما اتصل بها فأوجب صحة المذهب الذي أجرى بها الى تصحيحه بنسبه ونهيا كذلك وهذا ما لا بد منه وسنصور صورته بينه ان شاء الله فنقول :

لو أن جسما سأل موحدا ، فقال له : اذا زعمت أنه شيء لا كالا شيئا <sup>(٢)</sup>  
فهل زعمت أنه جسم لا كالا جسام ؟

فقال له الموحّد : لأنه ليس كلما كان شيئا يجب أن يكون جسما  
وذلك لوجود أشياء ليست أجساما وهي أفعال الجسم .

قال الجسّمي : وما الدليل على وجود شيء ليس بجسم ؟ لم يكن بهذا القول خارجا عن مسألته لأن الموجود على صحة مذهبه ودفعه  
المسألة واسقاطها موجود أشياء ليست أجساما والدليل على ذلك : أنه <sup>(٣)</sup>

---

( ١ ) رسمت في الأصل بخط كبير وكأنها بداية فصل جديد ، وليس كذلك بل هي تابعة للكلام قبلها وموصلة لما بعدها .

( ٢ ) أي قائلا بالتجسيم ، أي بأن الله جسم ، وهذا هو قول الكرامية أتباع محمد بن كرام — راجع مقالاتهم في الفرق بين الفسرق ص ٢١٥ ، الملل والنحل ١/ ١٠٨ ، الارشاد ص ٤٢ ، مقالات الاسلاميين ١/ ٢٥٢ .

( ٣ ) الصواب ( بوجود ) .

إذا صح هذا بطلب المسألة فوجب على الجسعي على أصله دفعه عما حاول من افساد مسألته وحياطتها وليس يقدر على ذلك الا بدفعه المجيب عن جوابه ، وليس يتهاى له دفعه وافساد جوابه الا بافساد علة التي يصحح بها ، وافساد علة / لا يمكن الا بمسألته فيها .

١٠٨

(١)

وما يدل على ذلك أنه إذا أفسد علة ماداه ولم يفسده كشف عن وجه المسألة بمعينها وأوجب وقوفها وأخرج المجيب الى تحديد الجواب عنها وجعل لنفسه الرجوع اليها واقتضى كجوابها ، فولا ان ما كان من افساده له منها وفيها لم يحقق وجوبها ويوجب وقوفها ويزيد فسي قوتها وجذبها ويخرج الى استئناف غير ما مضى من الجواب عنها . وليس كل ما هو هكذا خروجاً عن المسألة فما في الدنيا كلام يمكن اتصاله بافتداء السؤال واعتبر هذا تجده .

واعلم أن كلما قوى المسألة فهو من بابها لمعاذته اياها ومعونته لها ، وليس لأحد منع صاحبها منه ، لأنه انما يجب عليه أن يأتسقى بمسألة كاسرة للمذهب واجبة على المجيب ، ثم يقويه ويحقق وجوبها كيف ما أمكن ذلك وتسهيل ، وما اقتراح من يقترح عليه تقوية المسألة من وجه دون وجه الا كاقتراحه عليه ابتداءها من وجه دون وجه فاذا كان الاقتراح في الابتداء فاسداً كان في التمام كذلك .

### فصل

وأعلم أن كثيرا من الجهال بحقائق النظر وقوانين الجدل يتوهمون  
المسألة كلمة واحدة من تجاوزها فقد جاء بأخرى من غير جنسها وخرج عن  
واجبها ، وفي الحقيقة أن كل استخبار تم وفهم معناه فهو مسألة تامة ،  
على معنى أنه قد لحق بالسؤال واستحق اسمه . ولولا ذلك لم يجيب  
على المسؤول أن يجيب عن سؤال قائم مفهوم عن شيء ولا استحق اسمه  
مسألة .

فأما ما ليس بسؤال البتة ، أو ليس بسؤال تام ، فليس يجب الجواب  
عنه ، لأن ما لم يتحقق الكلام سؤالا فلا يقتضى جوابا ، والمسألة الناقصة  
لا يفهم معناها وإنما يجب الجواب بعد الافهام ، مع أنه ليس لسائل أن  
يسكت ويقتضى الجواب الا بعد الافهام وتتمام المسألة فتمت سكت عن كلام  
غير تام فما تحقق له سؤال ولا وجب لكلامه جواب . وإذا كان هذا هكذا  
فأول الفصول فيه الاستخبار وأول جملة ترد منه ما يقوم من القول سؤالا  
تاما ، والزيادة أيضا كذلك الا انها فرع للابتداء تنبنى على وجوده  
وتقرب اليه ، وإنما جمل المتكلمون هذا كله مسألة واحدة كما تجعل  
الحركات الكثيرة في السافة الواحدة سيرا واحدا ، وإنما جعلوه سيرا  
واحدا لتأدية جميعه الى غاية واحدة وهي التي أجرى اليها بالابتداء

---

( ١ ) يظهر لي أن العبارة مضطربة ويمكن تقويمها على النحو التالي :

( ) ولولا ذلك لم يجب على المسؤول عن سؤال قائم مفهوم أن يجيب

عن شيء .

( ٢ ) أى يطلب الجواب .

( ٣ ) أى طلب الخبر أو السؤال عن الخبر — الكافية ص ٣٤ .

وما بعده ، وذلك أن أول السؤال وعد نتيجة فظهرها آخره وقرب منها ما ينهبط من الكلام وسد / بعض ذلك بعضا ، ولهذا التعاون وهذه ٩٨ /  
 المناسبة التي بين الجميع في اظهار النتيجة والتقريب منها وتأخير  
 النتيجة الى آخر الجميع ما جعل الكل سؤالا واحدا ، ألا ترى أن الفقهاء  
 جعلوا الأكل الكثير المتصل لتأديته الى غاية هي الشبع أكلا واحدا ؟  
 حتى أنهم قالوا : لو حلف لا أكلت الا أكلة واحدة عند قوم ، ولا كلن  
 أكلة واحدة عند الجميع ، فأكل أكلا طال وكثر لكنه انتهى الى غاية هي  
 شبعه لم يمد الا أكلة لبره وحنثه بحسب يمينه ، وان كان كل قطعة من  
 أكله لو أفردت في حق غيره فانتهت الى غرضه من شبعه كانت أكلة تامة  
 لتأديتها الى غرض ذلك الأكل ، وكانت هذه أكلة وان طالت وكثرت  
 لتأديتها الى نتيجة هي الشبع للأكل .

كذلك صيرنا متعاضد من السؤال وقرب من النتيجة الواحدة  
 سؤالا واحدا ، فإذا استؤنف بعد ظهور الفرض وهو النتيجة كلام آخر  
 فهو سؤال آخر وحصلت مسألة ثانية .

وجطة هذا : أنك اذا وجدت المسألة لوجدانية النتيجة كما  
 وجدت السبب لوجدانية الفرض فلا تلتفت الى قول من يقول : قد مضى  
 ذاك السؤال وهذا كلام آخر ، فان قصدهم من التكم قطع الخصم في  
 أول وهلة وكلمة ، وهذا من تسويل الشياطين وتطعيمهم ، والا فأين هم

( ١ ) كذا في الأصل ويحتمل أن يكون ( فاجعل ) .

( ٢ ) كذا في الأصل ولعل الصواب ( فبره ) .

والوقوف على حقيقة الكلام فضلا عن قطع الخصم ، وانما سمعوا قول القائل :  
جمع بين فلان وفلان فما كان الا كلمتان حتى قطعه ، كما يقولون تقاتل  
فلان وفلان فما كان حلب شاة حتى صرعه ، وتعاول فلان وفلان فما كان  
الا مقدار طرفة الجفن حتى طمنه ، وهذا فرح ساعة ، وقول العصابة مع  
عدم التحقيق وقل أن يفلح من ترك التحقيق تمويلا على أمثال هذه  
الزوائد التي لا يهتد لها ، وقل أن ينتهي من سلك ذلك الى مقامات  
الائمة والله يكفى غوائل الطباع وشروخ النفوس وغلطات الأهواء بمنه وكرمه .

---

(١) التزويق : التحسين والتزيين — اللسان ١٠ / ١٥٠ .

## فصول

فى

القياس وتحقيقه وضروره وشروطه

=====

## فصل

سم

القياس هو الجمع بين مشتبهين لاستخراج الحكم الذى يشهد به  
كل واحد منهما .

ولا يخلو كل واحد منهما من أن يشهد بمثل ما شهد بهما الآخر .  
(١)  
نظيره .

مثال ذلك ، كقولنا : اذا كان ظلم المحسن لا يجوز من حكيم  
فمقومة المحسن لا تجوز من حكيم .

وكذلك قولنا ، ان كانت عقوبة المحسن تجوز من الحكيم فظلم  
المحسن يجوز من الحكيم .

فهذا مثال لأهل التحسين والتقبيح . (٢)

ومثال عليهم : اذا لم يقبح من الحكيم تكمين من علم أنه يتمكنه  
يفسد ويفسد ، وتكليف من المعلوم أنه لا يؤمن بل يكفر فيستحق العقاب

---

(١) قال العسكري ( الفرق بين المثل والنظير أن المثلين متكافأ فى  
الذات والنظير ما قبل نظيره فى جنس افعاله وهو متكمن منها .

كالنحوى نظير النحوى وان لم يكن له مثل كلامه فى النحو أو  
كتبه فيه ، ولا يقال : النحوى مثل النحوى لأن التماثل يكون حقيقة  
فى أخص الأوصاف وهو الذات ( الفرق فى اللغة ص ١٤٨ ) .  
(٢) أى المستزلة .

الدائم ، لم يقبح منه من اللطف الذى لو ملحه لا تتبع الهدى (١) . وإذا كان حدوث البناء لا يدل على حدوث فحدث الجوهر لا يدل على حدوث (٢) . وان كان تصور القدم مركباً فتصور الحدث ممكن (٣) . وان كان تصور الحدث ليس بممكن فتصور القدم ليس بممكن . وإذا كان كون الحركة فى محل فيه السكون صحيحاً كان كون الجوهر فى مكان فيه جوهر آخر صحيحاً ، وإذا كان كون الجوهر فى مكان فيه جوهر آخر لا يصلح فكون الحركة فى محل فيه سكون . وإذا كان افناء النهار يجوز من الحكم فافناء العالم (٤) (٥)

( ١ ) وهذا يخالف مذهب المعتزلة الذى يوجب اللطف على الله سبحانه وتعالى ، لأن القول بعدم وجوب اللطف يناقض الغرض من التكليف عندهم ، ولذلك قال القاضى عبد الجبار فى شرح الكلام على هذه المسألة ( فالذى يدل على صحة ما اخترناه من المذهب هو أنه تعالى إذا كلف العكف وكان غرضه بذلك تعريضه الى درجة الثواب وعلم أن فى مقدوره ما لو فعل به لا اختار عنده الواجب واجتنب القبيح فلا بد من أن يفعل به ذلك الفعل ، والا عاد بالنقض على غرضه ) شرح الأصول الخمسة ص ٥٢١ .

- ( ٢ ) كذا فى الأصل ، وهو خطأ صوابه ( ممكن ) .  
 ( ٣ ) كذا فى الأصل ، وهو خطأ صوابه ( الحدث ) .  
 ( ٤ ) كذا فى الأصل ، وهو خطأ صوابه ( فكون ) .  
 ( ٥ ) لقوله تعالى " قل أرأيتم ان جعل الله عليكم الليل سرطاً الى يوم القيامة من اله غير الله يأتىكم بضياء أفلا تسمعون " سورة القصص آية رقم ٧١ .

والله اعلم بالصواب . والى القدر الذى لا يمتنع من اللطف على الله سبحانه وتعالى ، لأن القول بعدم وجوب اللطف يناقض الغرض من التكليف عندهم ، ولذلك قال القاضى عبد الجبار فى شرح الكلام على هذه المسألة ( فالذى يدل على صحة ما اخترناه من المذهب هو أنه تعالى إذا كلف العكف وكان غرضه بذلك تعريضه الى درجة الثواب وعلم أن فى مقدوره ما لو فعل به لا اختار عنده الواجب واجتنب القبيح فلا بد من أن يفعل به ذلك الفعل ، والا عاد بالنقض على غرضه ) شرح الأصول الخمسة ص ٥٢١ .

كله يجوز من الحكيم<sup>(١)</sup> ، وإذا كان أفناء العالم لا يجوز من الحكيم كان أفناء<sup>(٢)</sup> النهار لا يجوز من الحكيم ، وإذا كان استصلاح الحكيم منا بالرسل جائزا كان استصلاح للعالم بالرسل جائزا أيضا ، وإذا كان استصلاح القديم بالرسل لا يجوز فاستصلاح الواحد من حكمائنا بالرسل لا يجوز .

وإذا كانت دلالة العقل يجب العمل عليها ، فدلالة السمع يجب العمل عليها كدلالة السمع في سلامة الطرق أو فسادها وغلاء الأسعار أو رخصها وخصب البلاد أو جدها .

(٥) (٤)  
ومن هذا الباب والقبيل أيضا : إذا كان التغير صحيحا فالحدوث صحيح . وإذا كان الحدوث لا يصح فالتغير لا يصح ، لأن التغير حدوث في الحقيقة . وإذا كان السبب طاعة فالمسبب طاعة ، وإذا لم يكن

---

( ١ ) ذكر الهفدادي في مسألة اجازة الفناء على العالم أن من قال عدم الأجسام أحال عدمها ، وكل من قال بحدوثها أجاز الفناء عليها إلا الجاحظ فانه أحال عدم الأجسام — انظر أصول الدين ص ٦٦ .

( ٢ ) في المباراة اضطراب وتستقيم بحذف حرف الجر ( اللام ) فتكون ( العالم ) .

ويظهر لي أن صحة المباراة أن تكون هكذا ( كان استصلاح القديم بالرسل جائزا أيضا ) لقوله بمد ذلك ، ( وإذا كان استصلاح القديم بالرسل لا يجوز ) الخ .

( ٣ ) لعمل الصواب ( كدلالة العقل ) لأن سلامة الطرق أو فسادها وغلاء الأسعار أو رخصها ما طريقة العقل والله أعلم .

( ٤ ) التغير : انتقال الشيء من حالة الى حالة أخرى — التعريفات ص

( ٥ ) الحدوث : عبارة عن وجود الشيء بمد عدمه — التعريفات ص



المسبب طاعة لم يكن السبب طاعة . وكذلك اذا جاز عذاب من لم يكلف فعلا ولا تركا ، جاز عذاب من كلف على غير فعل ولا ترك .

وكذلك من هذا الباب : ان صح من الطبيعة انشاء انسان ، صح منها انشاء دولا ب أو باب أو كتاب ، وكذلك : ان صح منها ما فعل الانسان مثله صح منها مثل ما فعله الانسان ، كما أنه ان صح فعلها لعل زيد صح فعلها لعل عمرو . وكذلك : ان صح واجب لا يقبح تركه

صح واجب لا يحسن فعله ، وان لم يصح واجب لا يحسن / فعله لم يصح ٩٩ / واجب لا يقبح تركه . واذا استحالت القدرة على الافناء استحالت على الانشاء . واذا لم تستحل على الانشاء لم تستحل على الافناء . ومن هذا الباب : القدرة لا تصح أن تكون قدرة على ايجاد الموجود كما أنها لا تصح أن تكون قدرة على اعدام الممدوم ، وهذا يوجب أنها لا تكون قدرة الا على ايجاد الممدوم . ومنه أيضا : الحياة الموجودة لا بد من حي بها ، كما أن القدرة الموجودة لا بد من قادر بها ، كما أن محل الحركة ان كان متحركا بها فمحل السواد أسود به .

وهذه مقابلات في القياس واضحة وأمثلة بيينة يحتذى عليها فيما

يحتاج فيه الى المقايسة .

(١)

ومن هذا الباب : ان لم تصح التوبة من ذنب مع الاقامة على غيره

---

(١) عند أهل السنة تصح التوبة عن الذنب مع الاقامة على غيره ، وذهب

أبو هاشم الى أن التوبة لا تصح من ذنب مع الاصرار على قبيح آخر بل لا بد من الانكاف عن جميع الذنوب ، وزعم أيضا أن التوبة من الفضائح لا تصح مع الاصرار على منع حبة تجب عليه . الارشاد

ص ٤٥ ، الفرق بين الفرق ص ١٩٠ .

لم تصح التهمة من اليهودية مع الاصرار على خيانة حبة .<sup>(١)</sup>

وكل قياس فلا بد فيه من اشتباه ، الا أنه قد يكون الاشتباه من

جهة العملة التي لكل واحد من الحكمين ، وقد يكون من جهة لتسوية<sup>(٢)</sup>

العقل بين الحكمين ، فعمل هذين الشئيين الاعتماد في كل قياس .<sup>(٣)</sup>

فعلى قول من يقول بتحسين العقل وتقبيحه<sup>(٤)</sup> ، مثال في تسوية

العقل بين الحكمين : فاذا لم يجر في قضية العقل الأمر بالظلم لكونه<sup>(٥)</sup>

قبيحا أو لكونه ظلما ، لم يجر فعل الظلم لكونه قبيحا أو لكونه ظلما .

وعلى طريقة الكل :<sup>(٦)</sup> اذا قضى العقل أو الشرع بأن لا يجوز عقاب

من لم يسيء فلا يجوز عقاب من لم يكلف لأنه لم يسيء .

( ١ ) هذا اشارة الى ما ذكره البغدادى فى الرد على أبى هاشم حيث

قال : ( وقد سأله أصحابنا عن يهودى أسلم وتاب عن جميع

القبائح غير أنه أصر على منع حبة فضة من استحقتها عليه من غير

استحلالها ولا جهود لها ، هل صحت توبته من الكفر ؟ فان قال

نعم ، نقض اعتلاله . وان قال : لا ، غاند اجماع الأمية )

الفرق بين الفرق ص ١٩١ .

والحبة : وحدة الوزن الصغيرة التي هي أجزاء كل من

الدينار ودرهم النقد ودرهم الكيل ومثال الكيل ، وهي صنجة

صغيرة يوزن بها الذهب والفضة والأحجار الكريمة كاللؤلؤ -

فراجع فى ذلك كتاب الايضاح والتبيين ص ٥٠ وما بعدها ، وانظر

كلام المحقق فى هامش الكتاب نفسه .

( ٢ ) كذا فى الأصل والصواب ( تسوية ) بدون لام .

( ٣ ) الصواب ( فعلى ) .

( ٤ ) وهم المعتزلة .

( ٥ ) الصواب ( اذا ) بحذف الفاء لأنه لا تمقيد هنا بل هي جملة متدأة

( ٦ ) أى المعتزلة وغيرهم .

وهذا أشباهه ما يدرك بأدنى تأمل إلا أن تعرض شبهة تصد

عنه .

### فصل

مقدم

فى

### الفرق بين المعارضة والقياس

=====

اعلم أن المعارضة قياس يعتمد فيه على المناقضة ، وبنى نوع من

القياس ، ألا ترى أن عبادها التسوية بين ما عورض به وبين ما عورض ؟

فكل معارضة قياس وليس كل قياس معارضة . ألا ترى أن النحو تقاس

فيه الفروع على الأصول ، فلا اعتماد فيه على القياس وليس الاعتماد فيه

على المعارضة ، وكذلك الفقه تقاس فيه الفروع على الأصول ولا تعارض .

ومعارضة كل مبطل إنما تكون بما يكشف عن بطلان مذهبه ، مثل

من ينكشف بمذهب أن الله سبحانه لا يجوز أن يعذب من لم يتلفه

/ الدعوة لأن الله قال " وما كنا بمذبحين حتى نهت رسولاً " (١) أولاً لأن من ١٠٠

---

(١) سورة الاسراء ، آية رقم ١٥ .

ومراد به هذا ابطال مذهب المعتزلة القائلين بوجوب شكر

المنعم ومعرفة تعالى عقلاً .

قال القاضي عبد الجبار ( ان سأل سائل فقال : ما أول ما

أوجب الله عليك ؟ فقل : النظر المؤدى الى معرفة الله تعالى ،

لأنه تعالى لا يعرف ضرورة ولا بالمشاهدة ، فيجب ان يعرفه

بالتفكير والنظر ) شرح الأصول الخمسة ص ٣٩ ، وعند غير

المعتزلة لا تجب معرفة الله عقلاً وإنما تجب بالشرع وهو بعثة الرسل

وللتوسع فى المسألة تراجع فى كتب الأصول فى مسألة شكر المنعم .

لم تبلغه الدعوة ليس عنده منوى العقل ، والعقل لا يوجب ولا يحظر ،<sup>(١)</sup>  
وينكشف من مذهبه تجويز عذاب الاطفال مع كونهم لا رساله وصلتهم  
ولا خطاب انصرف اليهم ولا عقول ترشد هم ، فهذه مناقضة لا بطلال مذهب  
العهطل .

وكمعارضة من يكشف بانه لا يجوز تكليف ما لا يطاق بقوله يجوز تكليف  
ما يحال بين المكلف وبين فعله .

وكمعارضة من قال لا يحسن اللطف بمن يعلم أنه لا ينتفع به بقوله  
يجوز تكليف من المعلوم أنه لا ينتفع بتكليفه<sup>(٢)</sup> .

### فصل

#### فى

#### القياس الصحيح والقياس الفاسد

===

اعلم أن القياس الصحيح هو : الجمع بين الشئتين اللذين يشهد  
كل واحد منهما بالحكم على الحقيقة .  
والقياس الفاسد هو : الجمع بين الشئتين اللذين يشهد كل واحد  
منهما بالحكم على التخييل دون الحقيقة .

ولا يعتبر بصحة الشاهد فى نفسه فى هذا الباب ، وانما المعتبر  
بأنه يشهد على الحقيقة ، كما يشهد قرينه اما بمثل الحكم أو بنظيره ،

---

( ١ ) بل الذى يوجب ويحظر هو الشرع .

( ٢ ) كل هذه المعارضات التى أوردها المصنف ترد على الممتزلة ومن  
وافقهم فى قولهم بمنع تكليف ما لا يطاق هو وجوب اللطف على الله  
تعالى .

فقياس اللطف على التكليف في أنه إذا لم يجب اللطف لمن المعلوم أنه لا ينتفع به لم يجب تكليف من المعلوم أنه لا ينتفع به . وإذا لم يكن التمكين من فعل الظلم قبيحا من جهة الصانع جلت عظمته لم يكن القضاء بالظلم قبيحا منه سبحانه .

فهذا مثال على مذهب أهل السنة ، وهذا قياس صحيح عندنا .  
والمثال على مذهب غيرنا : إذا اجازت الإرادة للظلم جاز الأمر بالظلم من الحكم مع ما فيها من الاستدعاء للظلم .

(١)  
فهذا قياس صحيح وإن كان الأصل الذي قيس عليه فاسدا . فأما قياس التمكين على التوفيق مخطأ ، وذلك : أنه إذا قال القائل للجمع بينهما : إذا جاز أن لا يعطى الكافر التوفيق للإيمان ، جاز أن لا يعطى التمكين من الإيمان ، من قبل أنه إذا كان معلوما فيه أنه لا يؤمن عند شيء ولا يوفق له فيعطاه أو يحرمه ، وليس كذلك التمكين من الإيمان لأنه لم يكن ممكنا من الإيمان من أجل / أن الإيمان يقع به وإنما كان ممكنا من الإيمان من أجل أنه يصح أن يقع أن لا يقع به .

---

(١) وهو جواز إرادة الظلم من الله جل شأنه ، قاله سبحانه منزه عن الظلم ، لا لأنه منه قبيح كما تقول الممتزلة ، وليس الظلم عبارة عن الممتنع الذي لا يدخل تحت القدرة كما يقوله بعض المتكلمين راجع شرح الطحاوية ص ٥٠٧ .

فصل

فى

القياس العقلى والسمعى

=====

اعلم أن القياس العقلى هو الذى يجب بشهادة المشتبهين فيسه  
بالحكم من جهة العقل .<sup>(١)</sup>

والقياس السمعى هو الذى يجب بشهادة المشتبهين فيه بالحكم  
من جهة السمع ، وذلك : أن قياس التناقض على التضاد من جهة أن<sup>(٢)</sup>  
التضاد اذا كان يشهد بأن لا يكون فى المحل الواحد حياة وموت<sup>(٣)</sup>  
فالتناقض يشهد بأنه لا يكون الشئ عالم ميتا فى حال ، كما لا يكون  
موجودا معدوما فى حال وهذا يفسد قول الصالحى : انه يجوز وجود<sup>(٤)</sup>  
العلم والموت فى محل واحد فى حال ولا يجوز وجود الحياة والموت فى  
المحل فى حال .

وأما القياس السمعى ، فهو : كالجمع بين الفضة والبرصا ، وليس<sup>(٥)</sup>

---

( ١ ) أى أن تكون العلة مستنبطة .

( ٢ ) أى أن تكون العلة مخصوصا عليها .

( ٣ ) الضدان : أمران وجوديان لا يجتمعان وقد يرتفعان كالسواد  
والحمرة .

والمتناقضان : أمران لا يجتمعان ولا يرتفعان .

( ٤ ) قد سبقت الإشارة الى أن الصالحى يرى قيام العلم والقدرة مع

الميت ، فيجوز أن يكون ما ليس بهى عالما قادرا مريدا .

( ٥ ) أى فى تحریم التفاضل ، وهذا جنى على أن علة لربها فى

الذهب والفضة كونه موزون جنس ، وفى الأعيان الأربعة كونه

قليل جنس ، وهى أشهر الروايات عن الامام أحمد .

وأحد منها يوجب تحريم التفاضل في المقل ، فإذا جاء النص بتحريم التفاضل في الفضة ، ثم جاء بأن يلحق به في الحكم أشبه الأشياء به ، وكان الرصاص أشبه الأشياء به إذا كان أقرب إليه من الصفر والنحاس (١) ونحو ذلك ، صار كأنه يشهد بتحريم التفاضل كما يشهد الفضة بذلك ، وكله من طريق السمع ، إذ حكم الأصل وجب بالسمع وكذلك الحاق الأشبه به .

وقد يمتد في هذا الباب على الملة ، كالاتحاد في تحريم النهي على الشدة ، إذ كانت فيه وفي الأصل المقيس عليه وهو الخمر ،

---

( = ) قال ابن قدامة : ( نقلها عن أحمد الجماعة وذكرها الخرقى وابن أبي موسى وأكثر الأصحاب ) المعتمد ٥ / ٥ .

وقال المرادوى : ( هذا الصحيح من المذهب بلا ريب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وحزم به في الوجيز ، وقدمه في الفروع وغيره ، وقال هذا المذهب ) الانصاف ٥ / ١١ .

قالا : فعلى هذه الرواية تجرى الرها في كل مكيل أو موزون بجنسه مطعوما كان أو غير مطعوم كالحبوب والأشنان والنسورة والقطن والصوف والكتان والورس والحناء والمصفر والحديد والنحاس والرصاص ونحو ذلك .

وفي العلة أقول أخرى انظرها في المعنى ٥ / ٥ ، الانصاف ٥ / ١١ .

( ١ ) قال المرادوى : ( رجح ابن عقيل أخيرا في عمد الأدلة أن الأعيان الستة المنصوص عليها لا تعرف علتها لخفائها فاقصر عليها ولم يتمدها لتعارض الأدلة عنده في المعنى ) الانصاف ٥ / ١٣ .

كما يعتمد في القياس العقلي على الجمع بعملة تكون موجبة للحكم ففى  
أحد الشقين فيلزم فى وجودها فى الشق الآخر وجوب الحكم أيضا ،

فإذا قيل لى : الحق بالاشبه به ، ثم علمت الأشبه به لم احتج  
الى اكثر من ذلك ، وإذا قيل : الحق بالاشبه به ، ثم لم يظهر لى  
الأشبه به احتجت الى استخراج علة توضح الأشبه به .

فإذا كانت العملة منصوصة أو مفهومة فقد كفيت مؤنة الاستخراج

ووجب القياس عليها والملازمة لها .

### فصل

==

فى

القياس على أصل الفرع

==

اعلم أن القياس على أصل يجب / التسليم له فى كل صناعة اذا  
صحت الشهادة ، وكذلك فى المناظرة اذا اتفق الخصمان عليه ووقع  
تسليم الجدل فيه ، وانما تكون المنازعة فيه أيشهد بالحكم أم لا ، فمن  
هذا الوجه تنزع وتحقق المنازعة .

وأما القياس على فرع ، وهو : ما لم يسلم له أهل الصناعة ولا  
الخصمان فى المناظرة فلا يجب التسليم له بل تقع المنازعة فيه كما يقع  
فى شهادته حتى يرد الى الأصول التى يجب التسليم لها .<sup>(١)</sup>

---

(١) هذه من المسائل المختلف فيها بين الأصوليين ، حيث اشترط  
بعضهم فى الأصل المقيس عليه أن لا يكون فرعاً أى أن لا يكون  
ثبت بالقياس على أصل آخر ، فان كان كذلك لم يجز القياس  
عليه ، وقال آخرون بالجواز .



(=) ومن القائلين بعدم الجواز الفزالي والآمدي والرازي وابن الحاجب ، وآخر قولي أبي اسحق الشيرازي حيث ذهب إلى التمهرة إلى الجواز ثم رجع عنه في اللمع .

قال الآمدي : وهو — أي عدم الجواز — ما ذهب إليه أكثر أصحابنا والكرخي الحنفى .

وقال الأسنوى والشوكاني انه مذهب الجمهور .

ونسب القول بعدم الجواز إلى الحنابلة وأبي عبد الله البصرى .

وقد صرح القاضي أبو يعلى في المدة بالقول بالجواز ونقل عن الإمام أحمد ما يدل على ذلك وقال : وهو قول الشافعى والجرجاني من أصحاب أبي حنيفة وقول أصحاب الشافعى .

ونقل عن القاضي قول آخر بعدم الجواز نص عليه في مقدمة كتابه المجرد وقال وهو ظاهر قول أحمد .

وصرح أبو الخطاب في التمهيد بالجواز .

وحرر في المسودة للأصحاب ثلاثة أقوال :

أولها : الجواز مطلقا ، ثانيا : عدم الجواز مطلقا ،  
ثالثا : الجواز أن اتفق عليه الخصمان وهو ما اختاره أبو محمد الهفداني وأبو الهركات وأكثر الجدليين .

وعلى ذلك حمل ابن قدامة قول الحنابلة بالجواز .

راجع تفصيل المسألة في التمهرة ص ٤٥٠ ، الوصول

ص ٢٦٤ ، اللمع ص ٥٨ ، نزهة المشتاق ص ٦٨٣ ، المستصفى

٨٢/٢ ، شفاء الفليل ص ٦٣٥ ، الاحكام للآمدي ١٢٨/٣ ،

المحصل ٤٨٤/٥ ، مختصر ابن الحاجب ٢٠٩/٢ ، شرح

فصل  
في  
القياس على علة  
=====

اعلم أن القياس على علة يحتاج الى ثلاثة أشياء : أنهما  
موجودة في أحد الشقين ، وأنها توجب الحكم له ، ولها شهادة  
بوجوده في الآخر فتنتج من ذلك : أن الحكم بوجودها في الشق  
الآخر .

مثال ذلك : الجمع بين النور والظلمة في القياس على العلة اذا  
قال الخصم : النور خير لأن من جهته منفعة ، ثم أن ذلك يوجب أنه  
خير ، ثم ان في الظلمة منفعة فينتج من ذلك أنها خير ويكشف الخير  
المدعى في النور الهداية الى المطلوب والابقاف على الأغراض والطرق .  
ويكشف الخير المدعى في الظلمة سترها لما يؤثر الانسان ستره  
وتفطيته ، كالتخفى من المؤذى ، فيجتمعان في العلة . وكذلك  
يحتاج الى تصحيح أن في الخمر شدة ، ثم انها توجب التحريم ، ثم  
أنها في النهيذ ، فينتج ذلك أن النهيذ محرم .

---

( = ) الأسنوى ٣ / ١١٨ - ١١٩ ، المدة ص ٢٠٧ ب ، التمهيد  
١٣٠ / ٢ ، المسودة ص ٣٩٤ - ٣٩٨ ، الروضة ص ٣١٥ ،  
شرح الكوكب ص ٢٧٦ ، سلم الثبوت وشرحه ٢ / ٢٥٣ ، ارشاد  
الفحول ص ٢٠٥ .

( ١ ) في الأصل ( تنتج ) بالتاء ولملها بضم التاء ، أو يكون بالياء  
( فينتج ) .

فصيل

في

الوجوه التي منها يكون القياس

=====

(١)  
اعلم أن الوجوه التي منها يكون القياس الاشتباه، إلا أن الاشتباه لا يكون قياساً حتى يجب به حكم .

والاشتباه الذي يجب به حكم ، لا يخلو من أن يكون من جهة الشاهدين أو الشهادتين أو الجميع .

والاشتباه الذي يجب به حكم لا يخلو من أن يرجع إلى النفس ، أو إلى الملة .

(٢)  
والاشتباه في الشاهدين دون الشهادتين ، كالفعل يشهد بأن له فاعلاً كما يشهد الفعل بأنه لا يكون إلا من قادر .

وأما الاشتباه في الشهادتين دون الشاهدين فكلاًمر بالظلم يشهد بأنه لا يكون من حكيم كما تشهد إرادة الظلم بانها لا تكون من حكيم .

هذا شاهد المتكلمين من المستزلة ومثالهم .

ومثال ذلك من مذهبنا : / فكلاًمر المحكم لا يصدر إلا من عالم

كما أن الفعل العتق لا يصدر إلا من عالم .

---

( ١ ) كذا في الأصل والصواب ( اعلم أن من الوجوه ) .

( ٢ ) كذا في الأصل والصواب ( فالاشتباه ) .

( ٣ ) دخول الفاء في قوله ( فكلاًمر ) يقتضى أن تكون العبارة ( وأما

مثال ذلك من مذهبنا ) .

وأما الاشتباه في الجميع : فكذب العالم يشهد بأنه لا يد من  
مدبر ، كما يشهد تدبير المنزل والحانوت بأنه لا يد من مدبر .  
وكل اشتباه ذكرناه قائم هو في المعاني دون المعنى .  
وأما الاشتباه بالملة : كالصفحة العليا متحركة لأن فيها حركة  
فكذلك الصفحة السفلى متحركة لأن فيها حركة . وكذلك موسى عليه  
السلام نبي لأنه أتى بمعجزة فكذلك محمد صلى الله عليه وسلم نبي لأنه  
أتى بمعجزة .

فصل  
في  
صورة القياس  
===

اعلم أن صورة القياس دائرة في جميع القياس إلا أن يلحق تفسير  
عن صورة الأصل ، وهي كذا يشهد بكذا ، كما أن كذا يشهد بكذا  
لكذا فعلى هاتين الصورتين الاعتماد في كل القياس ، ولا معتبر في  
هذا باللفظ وإنما الاعتبار بالمعنى ، فكل لفظ أدى اليك هذا المعنى  
فقد أدى صورة القياس على الحقيقة ، وذلك كقولك : كذا يوجب كذا ،  
كما أن كذا يوجب كذا ، وكذلك إن قلت : كذا يدل على كذا ، كما أن  
كذا يدل على كذا ، فإن كانت الصورة مشروطة قلت : إن كان كذا  
يشهد بكذا فكذا يشهد بكذا وإذا كان كذا يوجب كذا فكذا يوجب  
كذا ، فلا بد لكل قياس من معنى هذه الصورة التي ذكرت لك وإن  
تصرف في المبراة كيف شئت بعد أن تؤدي المعنى .

---

(١) أي صورة القياس .

### فصل

==

فى

### التصرف بالقياس

==

(١)

أعلم أن التصرف فى القياس تمتعبر الدلالات عليه والمعنى واحد .  
فتقول مرة : كذا يوجب كذا ، كما أن كذا يوجب كذا . وتقول مرة  
أخرى : إذا كان كذا يدل على كذا دل على كذا . ومرة تقول :  
سبيل كذا سبيل واحدة فى أن كل واحد منهما يلزم له كذا . وتقول :  
قد سوى العقل بين كذا وكذا فى كذا وكذا . وتقول : لا فصل بين  
كذا وكذا من جهة كذا وكذا . وتقول : ان كان كذا دلالة على كذا  
ففى كذا دلالة على كذا .

وسبيل دلالة المباشرة والاشارة والحال وغيرها مما يتقرر به ٢ /  
المعنى فى النفس سبيل واحدة ، الا أن من ذلك ما هو على التحديد  
ومنه ما هو على التفسير ، وكله يصح اذا أدى المعنى الى النفس ان قد  
بلغ به الفرض المطلوب .

### فصل

==

فى

### القياس المنطقى

==

أعلم أن القياس المنطقى هو الجمع بين قرينة لها نتيجة هيمن  
النتيجة .<sup>(٢)</sup> وانما كان هذا قياسا ، لأن القرينة تشهد بصحة النتيجة ،

---

(١) الصواب (تتغير) ،

(٢) القياس عند المنطقيين : قول مؤلف من قضايا اذا سلمت لزم

عنها لذاتها قول آخر .

كما أن النتيجة تشهد بأنها إن بطلت بطلت القرينة ، فكل واحد  
منهما شهادته شهادة الآخر من الوجوب واللزوم .<sup>(١)</sup>

<sup>(٢)</sup>  
والقياس المنطقي على ثلاثة أقسام : كلية ، وقسمية ، وشرطية .  
مثال الكلية : وتسمى المطلقة : كل انسان حيوان وكل حيوان جسم  
فنتيجته كل انسان جسم .

فإذا صحت القرينة فلا بد من أن تصح النتيجة ، فإذا لم تصح  
النتيجة فلا بد من أن لا تصح القرينة ، وكذلك لو قلت : كل انسان  
حيوان ، وليس واحد من الحيوان حجرا ،<sup>(٣)</sup> لأننتج : وليس واحد من

---

( = ) كقولهم : العالم متغير ، وكل متغير حادث .  
فانه قول مركب من قضيتين اذا سلعتا لزم عليهما لذاتهما  
النتيجة وهي العالم حادث — انظر التعريفات ص ، الرد  
على المنطقيين ص ١٦٩ ، نقض المنطق ص ٢٠٠ ، الفتاوى  
٢٥٧/٩ ، ضوابط المعرفة ص ٢٣٤ ، البرهان وشروحه  
ص ٣٠١ ، السلم وشروحه ص

( ١ ) كذا في الأصل ويحتمل أن يكون ( شهادة للآخر ) .

( ٢ ) القياس عند المناطقة قسمان اقتراني واستثنائي .

فالاقتراني كقولهم : كل جسم مؤلف ، وكل مؤلف حادث ،  
فكل جسم حادث .

والاستثنائي كقولهم : ان كانت الشمس طالعة فالنهار  
موجود ، لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست طالعة .

وكلام المصنف هنا في القسم الأول الاقتراني .

( ٣ ) في الأصل ( حجر ) بالرفع .

الناس حجراً . وكذلك لو قلت : بعض الناس كاتب ، وكل كاتب قارئ ،  
للزم منه بعض الناس قارئ ، وكذلك لو قلت : بعض الناس كاتب ،  
وليس واحد من الكتاب أعني للزم منه بعض الناس بأعمى<sup>(١)</sup> .

وأما مثال القسمية : لا تغلو الشمس من أن تكون أكبر من الأرض  
أو أصغر أو مساوية ، فهذه مقدمة ، والأخرى أنها ليست بأصغر  
ولا مساوية للزم من ذلك أنها أكبر ، وإن لم تكن أكبر فهي إذن مساوية  
أو أصغر ، وإن كانت أكبر لزم منه أنها ليست مساوية ولا أصغر مقاماً .

مثال الشرطية : إن كانت الشمس فوق الأرض ، فالنهار موجود  
فهذه مقدمة ، والأخرى : والشمس فوق الأرض ، فيلزم منه أن النهار  
موجود ، وإن لم يكن النهار موجوداً لزم منه أن الشمس ليست فوق  
الأرض ، فإن قلت : والنهار موجود ، لم يلزم منه أن الشمس فوق  
الأرض . وكذلك إن قلت : وليس الشمس فوق الأرض ، لم يلزم منه أن  
النهار ليس بموجود . فيحتاج إلى تحصيل أشياء : اثنان ينتجان  
واثنان لا ينتجان ، إيجاب الأول ينتج وكذلك سلب الثاني ، فأما سلب  
الأول وإيجاب الثاني فلا ينتج .

وليس يحتمل إيجاز الكتاب أكثر من ذلك فالقليل منه يدل على  
الكثير إن شاء الله .

---

( ١ ) كذا في الأصل وهو خطأ صوابه ( للزم منه ليس بعض الناس  
بأعمى ) .

( ٢ ) وهو السير والتقسيم عند أهل الأصول .

## فصول

### الاستدلال

===

(١)

/ اعلم أن الاستدلال الطلب للدلالة على المعنى . ٢٠١ /

ولا يخلو الاستدلال من أن يستخرج به المعنى ، أو يعلم به  
الحق في المعنى .

فلا استدلال الذي يستخرج به المعنى هو : الطلب للمعنى بما  
يحضر بحضوره . (٢) والاستدلال الذي يعلم به الحق في المعنى هو :  
الجمع بين شيئين يشهد أحدهما بالآخر .

والاستدلال الذي يستخرج به المعنى لا يخلو من أن يكون من  
جهة علامة وضعية وقد كان يمكن أن يقوم غيرها مقامها ، ولا يكون  
كذلك .

(٤)

(٣)

فالأولى انما كانت دلالة على المعنى بجعل جاعل لها علامة على  
المعنى . والثانية كانت دلالة على المعنى لا بجعل جاعل لها علامة  
على المعنى .

والاستدلال الذي يستخرج به المعنى لا يخلو : أن يكون من  
جهة البيان الذي منه يشهد بالمعنى أو يقتضيه ، أو لا يكون كذلك ،

---

( ١ ) الاستدلال : طلب الدليل لا الدلالة ، ان الدلالة صفة من

أوصاف الدليل .

( ٢ ) أي بحضور الدليل .

( ٣ ) أي الوضعية .

( ٤ ) أي الواضع .



هل يكون شأنه أن تحضر بحضوره فقط . والفكر والقول يحضر بحضورهما  
المعنى إلا أن المعنى الذى يحضر بحضورهما منه ؛ ما يكون شاهداً  
بمعنى آخر ، ومنه ؛ ما لا يكون كذلك . والفعل والقول يحضر  
بمحورهما من جهة شهادتهما به واقتضائهما له ولم يكن يجوز مع  
سلامة العقل ألا يشهد الفعل بالفاعل اذا لم تقتض شبهة ، ويشهد  
بأن الفعل اذا كان فلا بد من فاعل علمه عالم أو لم يعلمه عالم ، وكذلك  
اللون فلا بد من ملون ، واذا كانت الحركة فلا بد من محرك ، واذا كان  
المعلم فلا بد من عالم به ، واذا كانت القدرة فلا بد من قادر ، واذا كانت  
الارادة فلا بد من مرید .

(١) فهذا الطريق من الاستدلال لا يجتمع فيه أمران :—

أحدهما : استخراج المعنى ، والآخر : شهادته بصحته . وأما  
الكلام على المعنى فليست ما اذا كان كان المعنى لاسمالة ، ألا ترى  
أنه قد يسمع المسمى كلام المرئى فلا يحضر معناه ؟ فهو من باب  
الملاحظات التى جعلت دلالة على الشئ وقد كان يمكن أن تجعل على  
خلاف ذلك وليس كدلالة الفعل على الفاعل اذ لا يمكن أن تجعل على  
خلاف ذلك فيكون الماقل يستدل بالفعل على ان ليس له فاعل كما كان  
يمكن أن يستدل بقيام زيد على أنه ما قام ويستدل بما قام زيد على  
أنه قد قام ، ألا ترى أنه لو تواضع اثنان / بينهما على ذلك لتفاهما ١٠٣/أ  
من ذلك ما تواضعا عليه واختصا بفهم ذلك حسب تواضعهما . وأما  
الاستدلال بالفكر فهو على ضربين : أحدهما : اطلاق الفكر ،  
والآخر : تقييده كالفكر فى كذا .

فالأول ! كالطلب على الطمع أن يوجد ما يحتاج إليه من غير أن يدري الطالب ما يطلب وهل هناك مطلوب في الحقيقة أم لا ؟ لأنه لا يدري هل هناك ما يحتاج إليه أم لا ؟ فهو يطلب لعله أن يجد ما يحتاج إليه فكذلك المفكر يطلب بفكره على طمع لعله أن يجد ما يحتاج إليه من المعنى فهذا وجه من وجوه الاستدلال بالفكر .

فهذا القسم صاحبه كناصب شبكة يطعم وقوع الصيد .

والوجه الثاني : هو : تعليق الفكر بمعنى بعينه فهو كالطالب لشيء بعينه كمبدأ أبيق أو جمل شرد ، وهذا القسم يحتاج فيه إلى أن تصرف مظان المطلوب وتقرّب ذلك أشد التقريب ليسهل الوجدان .

وقد يفكر المستدل في المعنى على الجملة ولا يفكر في المعنى على التفصيل ، فإذا فكر المستدل في ما الدليل ؟ فهو فكر في المعنى على الجملة ، وإذا فكر في ما الدليل على حدوث الجسم ؟ فهو في المعنى على التفصيل ، وتقدير الفكر في المعنى على الجملة توطئة للفكر فيه على التفصيل فينبغي أن لا يففل المستدل ذلك .

فأما طلب المستدل المعنى في مكانه بالفكر ، فهو : وضعه في نفسه المعاني التي ينبغي أن تطلبه فيها دون المعاني التي لا ينبغي أن تطلبه فيها ، بخلاف ما تقول العامة : لوضع مني جمل طلبته في الكوة<sup>(١)</sup> ، وهذا غاية التضييع للوقت والتضليل للفكر ، وهو دأب المتحيرين ومن صدق نفسه الطلب بهجّم به على المطلب ، وما مثله في ذلك إلا

---

(١) يفتح الكاف وواو مشددة مفتوحة : الخرق في الحائط والثقب

في البيت ونحوه - اللسان ٢٣٦/١٥ .

كالطالب للهِلال في مطالعة وجهات مطالعة فهو أخلق لوجدانه من الطالب له متعيراً في جميع الآفاق فيمجد البصر قليلاً والوقت المفتتت (١) للنظر بتمعن وتهجم ظلمة الليل وينحدر الهِلال عن أفقه فيتوارى ، كذلك ههنا تكل أداة الفكر ويسأم النظر بتمحيق قوته ووقته في الطلب في غير مغان المطلوب وكم يدهى الناس من هذا الفن لقلة معاناتهم لههذه الصناعة التي هي أصل الفنمية .

(٢) ومثال ذلك ما نحن فيه : الطالب بفكره للدليل على حدوث الجسم ، فينهى أن يضع في نفسه ماله شهادة بغيره دون ، لا شهادة له . وكذلك كل برهان احتيج الى استخراج فانه يستخرج من حيز ماله شهادة دون ماله شهادة له ، وليس اذا وجد ماله شهادة كفاه في ذلك دون أن يكون له شهادة بالمعنى الذي / يطلبه فيكون حقاً (٣) في نفسه . وذلك أن المعاني على ضربين : معنى يشهد بغيره ، ومعنى لا يشهد بغيره . والذي يشهد بغيره على ضربين : برهان ، وغير برهان ، وليس يشهد بالمعنى ماله تعلق له به ، وكل تعلق بين شيئين فلا يخلو : من أن يكون من أجل النفس ، أو من أجل علة ، أو لا من أجل النفس ولا من أجل علة ، وكيف تصرف الحال بالتعلق فلا بد أن يرجع الى أنه : اذا صح الأول صح الثاني ، واذا لم يصح الثاني لم يصح الأول ، وذلك : أنه اذا صح الفعل فلا بد من فاعل ، وكذلك لا بد من حي قادر ، واذا صح الفعل متقناً محكماً فلا بد من

(١) المحقق : النقصان وذهاب البركة — اللسان ٢٢٨/١٠ .

(٢) الصواب ( حدوث ) .

عالم ، وإذا صح عالم فلا بد من معلوم ولا بد من علم على مذهبتنا شاهدا  
وغائبا ، وعند المعتزلة لا بد من علم شاهد دون الغائب لدعواهم أن  
الواجب لا يمتثل ، وكذلك إذا صح قادر فلا بد من مقدور ولا بد من قدرة  
على قولنا شاهدا وغائبا لأنها علة كون القادر قادرا كما أن العلم علة  
كون العالم عالما ، وكذلك سبيل الرائي لا بد له من مرئى والسامع لا بد  
له من مسموع وسمع وإذا لم يسمع مسموع لم يسمع سامع .

### فصل

مم

(١)  
وكل استدلال فهو : طلب الدلالة ، كما أن الاستعلام : طلب  
العلم ، وكما أن الاستخبار : طلب الخبر ، والاستفهام : طلب  
الفهم ، والاستنطاق : طلب النطق ، والاستشهاد : طلب الشهادة ،  
والاستخراج : طلب الخروج ، والاستحضار : طلب الحضور ،  
والاستنصار : طلب النصرة ، فلا استدلال : طلب الدليل والله أعلم .

### فصل

مم

وكل مستدل فهو بمنزلة المستنطق لشيء من الأشياء اما على  
الاستشهاد واما على جهة الاستدكار .

وطريقة الاستدكار والاستحضار والاستخراج واحدة ، الا أن  
الاستدكار لما قد كان خطر على البال ولما لم يكن خطر بالبال كأنك

---

(١) الصواب ( طلب الدليل ) .

تطلب منه معنى غريبا لم يكن خطر على الباب قبل ، وكل ما تستنطقه  
مستذكرا أو مستشهدا فهو بمنزلة انسان تطلب منه ذلك ، الا أن الفرق  
بين شهادة الانسان وشهادة البرهان : أن شهادة البرهان لا تكون  
الا حقا في نفسه وألحق لا يشهد به باطل ، وأما شهادة الانسان فلا  
يجب القطع بها لأن الانسان قد يشهد بالباطل ، ولكن لو شهد  
انسان هونى لكانت شهادته كشهادة البرهان لأن كل واحد منهما  
لا يشهد الا بحق ، فأما الاستدكار فلست تحتاج فيه الى / ثقة  
المذكر لأنك لا تعمل على شهادته وانما يمكن بادكاره ما يحتاج الى  
النظر فيه . وكل استدلال فهو اشارة للمعنى الا أن منه ما يثيره ببيان  
يوجب بيانا ومنه ما يثيره بما ليس ببيان الا أنه يوجب بيانا .

فالأول كالبرهان ، والثاني كالانسان ، وإيجاب الأول للثانى  
لا يخلو أن يكون من جهة أنه يفعله أو يحضر بحضوره اما شاهداً به  
أو غير شاهد .

وكل استدلال فانه لا يخلو : أن يكون بإيراد سؤال يقتضى جوابا  
أو باظهار أوله يقتضى ثانيا أو بوجهه ، وذلك أن كل استدلال فهو  
استخراج لمعنى قد يستخرجه بالسؤال عنه وقد يستخرجه باظهار  
ما يقتضيه وبوجهه .

### فصل

وكل باب من أبواب الاستدلال فانه لابد فيه من خمسة أشياء :

(١)

مستدل ، واستدلال ، ومستدل به ، ومستدل من جهته ، ومستدل عليه

---

(١) لم يعرف المصنف المستدل من جهته ، وعرف الأشياء الأربعة  
الأخرى .

فالمستدل : هو الباحث للدلالة<sup>(١)</sup> .

والاستدلال : هو طلب الفرض بالدلالة .

والمستدل به : هو المطلوب به الدلالة على المعنى ، وهو —  
بمنزلة الدلالة التي يستخرج بها الدلالة على المعنى .

والمستدل عليه : هو المطلوب لمظهر بالدلالة عليه ، وهو —  
الفرض الذي من أجله تكلف الطلب .

### فصل

وكل استدلال فانه لا يخلو أن يكون طلبا بالسؤال أو بالاستشهاد .  
في الجواب أو لا يكون كذلك .

فقد يكون السائل مستدلا لأنه يستخرج بسؤاله الدلالة على  
المعنى ، وقد يكون المجيب مستدلا لأنه يستخرج بجوابه شهادة  
الدلالة على المعنى ، وذلك أنه قد تظهر الشهادة فيستخرج من جهة<sup>(٢)</sup>  
الشهادة على المعنى ، فهو طالب من جهته الدلالة على المعنى ،  
كما أن السائل طالب من جهة المجيب الدلالة على المعنى .

والمستدل به قد يكون السؤال ، وقد يكون الاظهار للشاهد  
في الجواب .

وكل مستدل من جهته فهو : مسؤول أو بمنزلة مسؤول ، فالمسؤول  
كالعالم ، والذي بمنزلة المسؤول كالكتاب الذي يوضع على حكمه<sup>أ</sup>

---

( ١ ) أى الباحث عن الدليل .

( ٢ ) لعل الصواب ( جهته ) .

الفكر الذى يتقدم لصاحبه ما يقوى به على استخراج المعلوم القياسية .

وسرته المستدل من جهته أن يكون مجيباً أو بمنزلة المجيب ،  
وكل مستدل عليه فهو : الفرض المطلوب ، وهو المسؤول عنه ،  
والمعتمد فى الجواب عليه ، لأن حق الجواب أن يكون عما وقع عنه  
السؤال ، فالمطلوب فى السؤال هو المطلوب البيان عنه فى الجواب لأن  
الذى سأل عنه السائل هو الذى يجيب عنه المجيب .

وكل استدلال فهو استخراج المبنى من جهة شئ من الاشياء ،  
اما بالسؤال واما بما كان / بمنزلة السؤال من الاستشهاد ، لأن المجيب ،  
إذا كان مستشهداً للدليل فكأنه مستخبر له مستخرج ما عنده فتحصيل  
الشواهد من أكبر آلات العلم .

مثال ذلك : الفعل يشهد بأنه لا بد له من فاعل ، وأنه لا بد  
أن يكون فاعله قادراً عليه ، والحكمة تشهد بأنها لا تكون الا من عاينه  
والتدبير يشهد بأنه لا يكون الا من قاصد ، والصنع يشهد بأن صانعه  
ان كان غير مصنوع فهو قديم ، ويشهد بأنه ان كان لا صانع الا مصنوع  
تسلسل الى ما لا نهاية له ، والتفسير يشهد بالحدوث وأنه لا بد من  
ان يكون نفس المتفسير قد حدثت أو علة كان بها متفيرا ، <sup>(١)</sup> ولا وجب أن  
يكون على ما كان لم يتغير ، والعلم يشهد بأنه لا يكون الا من عالم به  
قبل كونه أو مدلول عليه ، فان ذلك لا بد من أن ينتهى الى عالم  
والا تسلسل الى ما لا نهاية ، وان العالم لا يخفى عليه شئ من وجه من

---

( ١ ) كذا فى الأصل والظاهر أن الصواب أن تكون العبارة هكذا : —

( قد حدثت له علة كان بها متفيرا ) .

(١)  
الوجوه لأنه شيء الا ويصح أن يعلم غيره أيها اما بالضرورة واما بالدلالة ،  
والمعلم يشهد بأن المعارف بالشئ على ما هو به لا يخفى عليه من وجه من  
الوجوه لا بد أن يكون حيا لأن معنى حي : يصح أن يدرك ، ويشهد  
بأن الشئ الذي لا يجوز عليه الانقسام واحد في الحقيقة وأن الواحد  
على الحقيقة لا يكون جسما ، لأن الجسم مؤلف من أجزاء وجواهر هي  
أعداد ، ويشهد بأن العالم الذي لا يمجزه شيء لا يجوز أن يساويه  
شيء في مقدوره ، لأنه يلزم أن يكون وجود كل واحد منها للآخر من أن  
يفعل ، لاستحالة ممانعته له بفعله ، إذ ليس وجود الفعل الذي  
يقع من أحدهما بأولى من الآخر فلا يوجد واحد منهما .

ويشهد بأن القديم لا يصح أن يصير غير قديم ، لأنه ليس بداخل  
تحت المقدور إذ لو كان داخلا تحت المقدور لم يصح أن يوجد الابد  
موجود .

والتغير يشهد بأن الجسم اذا لم يخل منه فهو معدوم لأن التغير  
(٢)  
لا بد من أن يكون قبله ليفعل فيه التغير ، وتثبت الفعل يشهد بنفسه  
الحكمة واخلاال الرأي ، والظلم يشهد بالحاجة والجهل بقية  
القيح ، والقدرة تشهد بصحة الفعل وان القادر بها يصح أن يفعل  
ويصح أن لا يفعل ، ومتى لم يكن كذلك لم تكن قدرة وخرجت عن معنى  
القدرة ، والمعاقب يشهد باساءة المعاقب .

---

(١) كذا والصواب ( لأنه لاشئ الا . . ) .

(٢) من التشبيط وهو : التصويق والشغل عن المراد — اللسان



## فصل

في

الاستدلال الذي يستخرج بالمعنى

=====

اعلم ان الاستدلال الذي يستخرج بالمعنى هو الاستدلال الذي يستحضر به المعنى ، فاذا حضر المعنى وأردت أن تعلم أحق هو أم باطل ؟ فلا بد لك أن تستحضر ما يشهد به وينتج عنه ، لأنك من جهة غيره تعلم أصحيح هو أم فاسد ؟ فترتيب الاستخراج الذي هو : الاستحضار الذي تحتاج / اليه في الجسم أن تبدأ فتستخرج هــل للجسم حقيقة ؟ ثم تستخرج ما حقيقته ؟ فاذا حضر الجواب بأنـه : جوهر عريض عميق ، ثم احتجت أن تعلم أحق هو الجواب أم باطل<sup>(١)</sup> ؟ فلا بد أن تستخرج : ما الدليل على صحته ؟ فاذا حضر الجواب اذا كان هذا أجسم من هذا معناه : أكثر أخذاً في الجهات الست ، فهذا جسم معناه : أخذاً في الجهات ، وإذا كان الجسم آخذاً في الجهات<sup>(٢)</sup> فلا بد من أن يكون جوهرًا طويلًا عريضًا عميقًا .

---

(١) لعل الصواب ( هذا ) .

(٢) كذا في الأصل ويظهر أن الصواب ( آخذ ) .

فصل

مم

في

الاستدلال الذي يحقق به المعنى

=====

اعلم أن الاستدلال الذي يحقق به المعنى هو : الاستدلال الذي  
يستشهد فيه على المعنى بالأصل على الفرع ليعلم أحق هو أم باطل ؟

فإذا شهد الأصل بفرع وكان الأصل حقا وأنه يشهد بحق أنتج  
(١)  
عن ذلك أن شهادته حق ، وإذا كان الأصل باطلا وأنه يشهد بحقوق  
أنتج عن ذلك أن شهادته تلزم منه أنه يجب على القائل به أن لا يفرق بين  
الأصل والفرع فيقول بأحدهما ولا يقول بالآخر ، لأن الأصل إذا كان  
عنده حقا وكان الحق لا يشهد إلا بحق لم يجز له انكار شهادته مع  
الاقرار بعد الله ، وذلك أنه لو أعطى الخصم : أن كل فاعل جسم وكل  
جسم مؤلف ، ثم منع من فرع هذا الأصل فقال : وليس كل فاعل مؤلفا  
كان مناقضا ولم يصح له اعتلال في التفرقة بين الأمرين أصلا .

فصل

مم

في

الاستدلال بالمثال الذي يرد إليه المعنى

=====

اعلم أن الاستدلال بالمثال الذي يرد إليه المعنى على ضربين :-  
أحدهما : صورة دائرة في جميع التصاريف يستدل بها على بحث  
ما فيها مما كان خارجا عنها ، وهي التي تضبط الباب حتى لا يدخل  
فيه ما ليس منه ولا يخرج عنه ما هو منه .

---

( ١ ) كذا في الأصل ، والظاهر من سياق الكلام أن الصواب ( لا يشهد )

(١)

والضرب الآخر : صورة يستشهد بها وينتج عنها في سائر أنواع القياس

فالأول : كالجوهر ، يبحث عنه من وجوه كثيرة كلها معقودة به ، فمن ذلك : جنس واحد هو الجوهر أم أجناس مختلفة ؟ وهل يحتمل جزء من الجوهر ما يحتمله الآخر من الأعراض ؟ وهل لأشئ من الجواهر إلا ويجوز عليه ما جاز على الآخر ؟ وهل يرى الجوهر ويلس ؟ وهل يبقى الجوهر بقاء ؟ وهل يصح خلو الجوهر من العرض في الوجود ؟ وهل الجوهر غير العرض ؟ وهل ينتهي الجوهر إلى جزء لا يتجزأ ؟ وكم يلقي الجزء من الجواهر ؟ وهل يفنى الجوهر ؟ وهل يفنى بقاء ؟ وهل تجوز الاعادة على الجوهر ؟ / وهل يجوز أن يفنى جوهر دون جوهر ؟ وهل يجوز أن ينقلب الجوهر عرضا ؟

هذا كله بحث في الجوهر ، والصورة المنتجة الدائرة في جميع

(٢)

القياس كصورة : كل انسان حيوان ، وكل حيوان جسم ، يلزم منه : كل انسان جسم . ويوضح لك فصل ما ينتج بالصورة من غيره أن ترده إلى حروف المعجم فتجده يفتح<sup>(٣)</sup> . كقولك : كل أ : ب ، وكل ب : ج ، فتجده ينتج أن كل أ : ج . فتأمل هذا الفصل فان الفائدة فيه كثيرة .

### فصل

في

الاستدلال الذي يعتمد عليه في الطريقة

=====

اعلم أن الاستدلال الذي يعتمد عليه في الطريقة على ضربين : —

( ١ ) كررت كلمة ( صورة ) في الأصل مرتين .

( ٢ ) وهو الضرب الثاني الذي ذكره المصنف .

( ٣ ) كذا في الأصل والصواب ( ينتج ) .

أحدهما : أن يشهد الأول بالثاني ، والثاني بالثالث ، والثالث  
بالرابع ، الى آخر مرتبة .

والضرب الآخر : أن يحضر الأول الثاني ، والثاني الثالث ، والثالث  
الرابع الى حيث تنتهي مراتبه .

والاعتماد في هذا الاستدلال على أن يعمل في الثاني على نحو  
العزل في الأول .

مثال ذلك : التغير يشهد بحدوث الجوهر ، وحدوث الجوهر  
يشهد بأنه لا بد من صانع غير مصنوع ، وأنه لا بد من صانع غير مصنوع  
يشهد بأنه قديم ، وأنه قديم يشهد بأن الحاجة لا تجوز عليه ، وأن الحاجة  
لا تجوز عليه يشهد بأنه لا يجوز عليه الظلم وأنه لا يجوز أن يؤيد كذاها  
بمعجز .

ومثال الطريقة للاحضار : ما الدليل على المعجزة ؟ فإذا حضر  
الجواب بأنه الخروج عن العادة ، اقتضى السؤال الثالث (١) . . . الدليل  
على الخروج من العادة ؟ فإذا حضر الجواب بأنه ترك المعارضة مع  
التحدى للكافة ، كان على السائل أن يتأمل ، فإن علم فقد وصل الى  
الفرض ، وإن اعترضت عليه شبهة سأل عنها حتى تكشف له حقيقتها .

---

( ١ ) في الأصل كلمة غير واضحة رسمها شبهه بكلمة ( بعد ) غير أنه  
لا يتضح المراد بهذا التقدير ويمكن تصحيح العبارة على الوجه  
الآتي :-

( اقتضى السؤال الثالث : وما الدليل على الخروج من  
العادة ) بدلالة ما قبلها وما بعدها .

### فصل

مم

فى

الاستدلال الذى يقع فيه منازعة

=====

اعلم أن الاستدلال الذى تقع فيه منازعة لا يخلو من أن يكون فى نفس  
الشاهد المستدل به ، أو فى أنه يشهد ، أو فيهما .

والمنازعة تطرق على ذلك متى لم يكن معلوماً بهدیهة العقل ، وإذا  
وقع التسليم للشاهد أنه حق فى نفسه فانه يشهد بطلب المنازعة فى  
الاستدلال ، لانه يلزم أن الشهادة صحيحة لا محالة .

### فصل

مم

فى

الاستدلال بالنقيض

===

اعلم أن الاستدلال / بالنقيض يكون من جهة أنه اذا صح أحد  
النقيضين فسد الآخر لا محالة .

مثال ذلك : اذا صح أن كل جسم مؤلف فسد أنه ليس كل جسم  
مؤلف وكذلك سبيل الموجبة مع السالبة لا يصدقان جميعاً البتة فيفسد أيضاً  
أنه ليس واحد من الاجسام مؤلف ، وكذلك اذا صح كل جوهر داخل  
تحت المقدور فسد ليس كل جوهر بداخل تحت المقدور ، وكذلك يفسد  
ليس واحد من الجواهر داخل تحت المقدور .

والنقيض يجرى على طريقين : —

أحدهما : طريقة الضد ، والأخرى طريقة السلب .

فطريقة الضد كقولك : اذا صح أنه ساكن فليس يتحرك ، واذا صح أنه موجود فليس يمدوم . واذا صح أنه محدث فليس يقدم وان لم يكن هناك ضد في الحقيقة .

فأما طريقة السلب ، فكقولك : اذا صح أنه محدث لم يصح أنه ليس بمحدث .

ويستدل بالنقيض على الفرق ، وذلك أن كل فرق بين شيئين فلا بد من أن يكون أحدهما على الموجبة وهي العثبة والآخر على السالبة وهي النافية كالفرق بين الدلالة والعلة ، وذلك أن كل علة فلو بطلت لبطلت أن يكون ما شهدت به على ما هو عليه <sup>(١)</sup> ، وذلك أن الفعل يشهد بأن فاعله قادر فلو بطل فلم يكن وجد أصلا لم يبطل أن يكون القادر على ما هو عليه قادرا ، وكذلك لو لم توجد الدلالة على القديم لم يبطل أن يكون قديما <sup>(٢)</sup> فأما الحركة ، فلو لم توجد لم يصح متحرك ، وكذلك السواد وسائر العلل فهذا بيان فرق ما بين بطلان الدلالة والعلة وهو كاشف عن الفرق بينهما في أنفسهما .

- 
- (١) يظهر أن الجملة من قوله ( وذلك أن كل علة ) الى قوله ( على ما هو عليه ) مضطربة لا تؤدي معنى ، وقد قصد المصنف الى بيان الفرق بين الدلالة والعلة ويمكن تصحيح الجملة على النحو التالي :
- ( وذلك أن كل علة لو بطلت لبطل أن يكون ما شهدت به على ما هو عليه وليس كذلك الدلالة ) .
- (٢) هذان مثالان للدلالة في أنها اذا بطلت لم يبطل ما شهدت به عكس العلة .

وقد مثل للعلة بالحركة والسواد .

## فصل

في

الاستدلال بالشاهد على الغائب

=====

اعلم أن الاستدلال بالشاهد على الغائب يجري على وجهين :-

أحدهما : الاستدلال بالشاهد على ما يحتاج إلى علمه مما لا يشاهد

والآخر : الاستدلال بما له شهادة على ما يحتاج إلى علمه ممن

جهة الدلالة .

مثال الأول : الاستدلال بالمشاهدة الفرق بين المتحرك والساكن

من جهة الرؤية على أن الحركة ترى ، وكذلك الاستدلال بمشاهدة

الشجرة المورقة بعد أن كانت يابسة أن لها صانعا جعلها على تلك

الصفة ، كما أنك إذا شاهدت الدار مبنية بعد أن كانت مهدومة فلا بد من

بان جعلها على تلك الصفة .

ومثال الثاني : استحقاق الذم يشهد بأنه لا يستحقه إلا مسيء

وأن المسيء صار مسيئا بعد أن لم يكن / مسيئا يشهد بأنه لابد من ١٠٦/ب

إساءة لأجلها كان مسيئا ، كما أنه إذا صار موجودا بعد أن لم يكن

موجودا فلا بد من موجدة ، وإذا حدث فلا بد من محدث ، وأحكام الفعل

يشهد بأن فاعله عالم .

## فصل

في

الاستدلال بالأصل على الفرع

=====

اعلم أن الاستدلال بالأصل على الفرع يكون على وجهين :-

أحدهما : تصحيح الفرع بالأصل .

(١)

والآخر : نقض بما يشهد به من الفرع الفاسد .

وهذا الوجه الثاني إنما يكون في الزام المظلمين على أصولهم بما يدل على بطلانها ، وسواء كان الأصل أولاً أو ثانياً في أنه إذا شهد بمعنى فذلك المعنى فرع له ، فالمعجزة تشهد بالنبوة إذ كانت تدل على الخلافة ، والمعجزة أصل يدل على أنها حق في نفسها وهو حكمة الفاعل لها والدال بها هو الله عز وجل ، ولولم يثبت أنها حق في نفسها لسم يلتفت إلى شهادتها .

(٢)

فأما أصل نفاة الأعراض من أنه لا حركة ولا سكون ولا اجتماع ولا افتراق

على الحقيقة فيشهد بأنه لا يصح أن يتحرك شيء بعد أن كان ساكناً .

ولا يجتمع شيء بعد أن كان مفترقاً ، لأنه في كلا الحالين موجود غير حادث ، ولا حدث شيء لأجله صار على تلك الصفة بعد أن لم يكن عليها ، فيجب أن يكون على ما كان ، ففرع ذلك الأصل أن لا يصير الجسم متحركاً بعد أن كان ساكناً ولا مجتمعاً بعد أن كان متفرقاً .

---

(١) لو قال ( نقض الأصل بما يشهد به من الفرع الفاسد ) لكان أوضح

(٢) نفاة الأعراض هم طوائف من الدهرية والسمنية والأصم من المعتزلة

راجع تفصيل ذلك في أصول الدين ص ٣٦ ، الفرق بين الفرق

ص ١١٥ ، شرح الأصول الخمسة ص ٩٦ .

(٣) كذا في الأصل ، والصواب ( ولا افتراق ) .



مثال في الفروع على الوجه الثاني من الاستدلال بالاصل على الفرع وهو نقض الاصل بما يشهد به الفرع على من جعل الجد كأحد الاخوة ممن حيث ادائه بالأب وهم أصحابنا وأصحاب الشافعي<sup>(١)</sup> . وفرعوا على ذلك أن حرسوا له تارة ثلث المال وتارة السدس وهذا منهم عناية بحراسة فرض الأبوة ، ان ليس للاخوة ذلك فظهر بحراسة الفرض أنه ليس كأحد الاخوة<sup>(٢)</sup> .

وعلى أصحاب أبي حنيفة حيث جعلوه وارثا بالايلا والابوة ولم<sup>(٣)</sup> يحطوا ميراث الأم معه في مسألة زوج وأم وجد ، وزوجة وأم وجد من فرضها الذي هو ثلث الأصل الى ثلث الباقي بخلاف الأب<sup>(٤)</sup> .

---

(١) مذهب الشافعي وأصح الروايتين عن الامام أحمد أن الجد كالأخ فلا يحجب الاخوة لغير أم ، بل يرثون معه .

وهو قول جمهور الصحابة والتابعين .  
ومذهب أبو حنيفة الى أن الجد مثل الأب يحجب الاخوة كيف كانوا حجب حرمان فلا يرثون معه شيئا .

وهذا القول يروى أيضا عن الامام أحمد .  
راجع تفصيل المسألة في العذب الفاضل ١/٥٠٥ وما بعدها ،  
والمغنى ٣٠٦/٦ .

(٢) أي انهم جعلوا الجد كالأخ ولكنهم فرضوا له تارة ثلث المال وتارة السدس ، وهذا مناقض لأصلهم في أن الجد كالأخ ، لأن الأخ ليس له من الفرض ما جعلوه للجد ، بل ان ما جعلوه للجد يناسب أن يكون كالأب .

(٣) كذا في الأصل ، والصواب ( وغلا ) .

(٤) فجعلوا الجد كالأب وصحبوا به الاخوة حجب حرمان فلا يرثون معه كما سبق بيانه .

(٥) أي أن الأحناف جعلوا الجد كالأب ولكنهم ناقضوا ذلك في فروعهم

و (١) وأبدأ يقول الفقهاء : هذا انتقال من كلام فى أصل الى الكلام فى

( = ) فانهم لم ينزلوا ميراث الأم مع الجد فى مسألة زوج وأم وجد أو زوجة وأم وجد لم ينزلوا ميراثها من ثلث الأصل الى ثلث الباقي مع أنهم نزلوها من ثلث الأصل الى ثلث الباقي مع الأب فى مسألة زوج وأم ، وأب وزوجة وأم وجد .

فعلى ما ذكره المصنف من مذهب الأحناف تكون مسألة زوج وأم وجد من سنة للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان وللجد الباقي واحد وتكون مسألة زوجة وأم وجد من اثني عشر للزوجة الربع ثلاثة وللأم الثلث أربعة ، وللجد الباقي خمسة .

أما مسألة زوج وأم وأب وزوجة وأم وأب فان الأم ترث ثلث الباقي باتفاق الاثمة الأربعة وه قال جمهور الصحابة وتسمى هاتان صورتان بالفراوية لشهرتهما كالكوكب الأغر أى المعنى ، والفريتين لأن كلا من الزوجين كالفرهم صاحب الدين والأبوين كالورثة يأخذان مفضل بحسب ميراثهما ، والفريتين لفرابتها بين مسائل الفرائض أى لا نظير لهما ، والممرتين لأن امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه أول من قضى فيهما للأم بثلث الباقي ووافقهما جمهور الصحابة ومن بعدهم .

وتكون قسمة زوج وأم وأب من ستة للزوج النصف ثلاثة ، وللأم ثلث الباقي واحد ، وللأب الباقي اثنان .

وتكون قسمة زوجة وأم وأب من أربعة للزوجة الربع واحد ، وللأم ثلث الباقي واحد وللأب الباقي اثنان — راجع المذهب الفاضل

٥٤/١ ، ٥٥ .

( ١ ) كذا فى الأصل ولم يملأه ( ولهذا يقول الفقهاء ) .

كيفية ، وليس هذا انتقالا لكنه استدلال صحيح لأنه لو صح الأصل —  
 يتكرر تفريعه على مآصله فان الصحيح لا يثمر الفاسد / والمحكم من الأصول ١٠٢  
 . . . . (٢) فروعه ، ألا ترى أن الله سبحانه استدل على صحة كون القرآن من  
 عند الله بنفى الاختلاف فيه فقال " ولو كان من عند غير الله لوجدنا  
 فيه اختلافا كثيرا " (٣)

### فصل

#### في

#### الاستدلال بالقرينة على النتيجة

=====

اعلم أن الاستدلال بالقرينة على النتيجة تنقسم أبوابه على ثلاث —  
 أقسام ، الكلية ، والقسمية ، والشرطية .  
 فباب الكلية على ثلاثة أضرب : —  
 (٤) المضرب الأول له أربعة أنواع وهي : الأول — كل انسان مصنوع ، وكل  
 (٥)

- 
- ( ١ ) كذا في الأصل ولعل الصواب ( لم ينكر ) .
  - ( ٢ ) كلمة غير واضحة في الأصل ، لعلها ( لا تسقط ) .
  - ( ٣ ) سورة النساء ، آية رقم ٨٢ .
  - ( ٤ ) ما يسميه المصنف هنا بالأضرب يسميه المناطقة بالأشكال ، وما يسميه  
 المصنف بالأنواع يسميه المناطقة بالأضرب ، وسنجرى في تعليقنا على  
 ما جرى عليه المصنف .
  - فالمضرب الأول هو : ما كان الحد الأوسط فيه محمولا فـ في  
 الصفري موضوعا في الكبرى .
  - وشرط انتاجه أن تكون المقدمة الصفري فيه موجبة والكبرى كلية
  - ( ٥ ) ليست في الأصل ، وهي لازمة لوضوح التقسيم .

مصنوع مقدور ، فكل انسان مقدور<sup>(١)</sup> .

الثاني : كل انسان جسم ، وليس شئ من الاجسام بمقدوم ، فليس شئ من الناس بمقدوم<sup>(٢)</sup> .

الثالث : بعض الناس مكلف ، وكل مكلف مجازي ، فبعض الناس مجازي<sup>(٣)</sup> .

الرابع : بعض الناس مؤمن ، وليس واحد من المؤمنين مخلدا في النار فبعض الناس ليس بمخلد في النار<sup>(٤)</sup> .

الضرب الثاني<sup>(٥)</sup> : وله أربعة أنواع ، الأول - كل جسم مؤلف ، وليس

---

( ١ ) هذا هو النوع الأول وهو أن تكون المقدمة الصفري كلية موجبة والكبرى كلية موجبة فتكون النتيجة كلية موجبة ، ومثاله ما ذكره المصنف .

( ٢ ) النوع الثاني وهو أن تكون الصفري كلية موجبة والكبرى كلية سالبة فتكون النتيجة كلية سالبة ، ومثاله ما ذكره المصنف .

( ٣ ) النوع الثالث وهو أن تكون الصفري جزئية موجبة والكبرى كلية موجبة فتكون النتيجة جزئية موجبة كما ذكر مثاله .

( ٤ ) النوع الرابع وهو أن تكون الصفري جزئية موجبة والكبرى كلية سالبة فتكون النتيجة جزئية سالبة كما هو في المثال .

راجع في هذه الأضرب والأنواع معيار العلم ص ، السلم وشرحه ص ، البرهان وحواشيه ص ٣١٩ وما بعدها ، ضوابط المعرفة ص ٢٤٤ وما بعدها .

( ٥ ) وهو ما يكون الحد الأوسط فيه محمولا في الصفري محمولا في الكبرى وشرط انتاجه أن تختلف مقدماه في الكيف فتكون أحدهما موجبة والأخرى سالبة ، وأن تكون المقدمة الكبرى فيه كلية .

( ٦ ) هذه الزيادة ضرورية ليستقيم الكلام ويتضح التقسيم .

قديم بمؤلف ، فليس جسم بقديم <sup>(١)</sup>

والثاني : ليس واحد من المؤمنين بمخلد في النار ، وكل كافر مخلد في النار فليس واحد من المؤمنين بكافر . <sup>(٢)</sup>

الثالث : بعض الموحدين شهيد ، وليس واحد من الضالين شهيدا فبعض الموحدين ليس بضال . <sup>(٣)</sup>

الرابع : ليس كل مكلف بمهتد ، وكل عالم مهتد ، فليس كل مكلف بمعالم . <sup>(٤)</sup>

<sup>(٥)</sup>الضرب الثالث : وله ستة أنواع :-

الأول : كل مؤمن محمود ، وكل مؤمن مثاب ، فبعض المحمودين مثاب . <sup>(٦)</sup>

---

( ١ ) هذا هو النوع الأول من الضرب الثاني. وهو أن تكون الصفرة كلية موجبة والكبرى كلية سالبة فينتج كلية سالبة .

( ٢ ) النوع الثاني من الضرب الثاني أن تكون الصفرة جزئية سالبة والكبرى كلية موجبة فينتج جزئية سالبة .

( ٣ ) النوع الثالث من الضرب الثاني أن تكون الصفرة جزئية موجبة والكبرى كلية سالبة فينتج جزئية سالبة .

( ٤ ) النوع الرابع من الضرب الثاني أن تكون الصفرة كلية سالبة والكبرى كلية موجبة فينتج كلية سالبة .

( ٥ ) وهو ما يكون الحد الأوسط فيه موضعا في الصفرة موضعا في الكبرى وشرط انتاجه أن تكون المقدمة الصفرة فيه موجبة ، وأن تكون إحدى المقدمتين فيه كلية .

( ٦ ) هذا هو النوع الأول من الضرب الثالث وهو أن تكون الصفرة كلية موجبة والكبرى كلية موجبة ، فينتج جزئية موجبة .

الثاني : كل مؤمن محسن ، وليس واحد من المؤمنين بتقديم ،  
فبعض المحسنين ليس بتقديم (١) .

الثالث : بعض المتقين أمين ، وكل متق شهيد ، فبعض الأنبياء  
شهيدا (٢) .

الرابع : كل مؤمن موحد ، وبعض المؤمنين امام ، فبعض الموحدين  
امام (٣) .

الخامس : كل منعم مشكور ، وليس كل منعم بمثاب ، فليس كل  
مشكور بمثاب (٤) .

السادس : بعض الاعراض موجود ، وليس شيء من الاعراض بجوهر  
فبعض الموجودات ليس بجوهر (٥) .

( ١ ) النوع الثاني من الضرب الثالث أن تكون الصفري كلية موجبة والكبرى  
جزئية سالبة فينتج جزئية سالبة .

( ٢ ) النوع الثالث من الضرب الثالث أن تكون الصفري جزئية موجبة  
والكبرى كلية موجبة فينتج جزئية موجبة .

( ٣ ) النوع الرابع أن تكون الصفري كلية موجبة والكبرى جزئية موجبة ،  
فينتج جزئية موجبة .

( ٤ ) النوع الخامس أن تكون الصفري كلية موجبة والكبرى كلية سالبة فينتج  
جزئية سالبة ويمثل له أهل الفن بقولهم : كل مؤلف جسم ، ولا شيء  
من المؤلف يقدم ، فبعض الجسم ليس بتقديم .

والسؤال الذي ذكره المصنف هنا لا ينطبق على القاعدة لأن  
النتيجة فيه كلية سالبة فيقتضى أن يكون صفة المثال الذي ذكره  
المصنف كما يلي :-

( كل منعم مشكور ، وليس كل منعم بمثاب ، فبعض المشكورين  
ليس بمثاب ) .

( ٥ ) النوع السادس أن تكون الصفري جزئية موجبة والكبرى كلية سالبة ،

## فصل

كثر فيه غلط الأصوليين حتى قال فيه بعض المشايخ

=====

الأصوليين : لا أعرف أحدا من مضي من المتكلمين الا وقد غلط فيه لدقة مسلكه وغموض مأخذه ، وهو : الاستدلال بفساد الشيء على صحة غيره . وسأوضح منه بهاية وسمى ما أضعك فيه على الواضحة بـ  
الله تعالى ولطفه وحسن توفيقه .

وهقد الباب فيه : أن كل دليل على صحة شيء فهو يدل على فساد ضده . فكذا اذا دل على فساد شيء دل أيضا على صحة / ضده . وضد المذهب الذي عيناه هاهنا هو اعتقاد فساد ونفيه وإبطاله .

وقد قال قوم : ليس هذا هكذا ، ولكن في بداهة العقول أن كل ما صححه الدليل أبطل ضده أو قالوا أفسد ضده ، وكلما أفسده صححه ضده . والتحقيق في ذلك : أن الدليل اذا أفسد شيئا أو صححه رجع في الآخر - اعني بالآخر ضده - الى العقل فأفتى العقل في أسرع من لمح البصر بحقيقة واجبة .

والدليل على هذا التحقيق : أنك اذا دلت على صحة شيء ، فقل لك : ما الذي يفسد ضده ؟ قلت : ما في العقل من استحالة اجتماع الشيء وضده في الصحة .

---

( = ) فينتج جزئية سالبة .

ولم يذكر المصنف الضرب الرابع من اضرب القياس الاقتران الذي سماه بالكلية وله خمسة أنواع ذكرها المناطقة انظرها في المراجع السابقة .

ولو قلت : ما دل على صحته هو الذي يدل على فساد ضده ، لساغ  
لناقل أن يقول لك : ومن أي وجه دل على ذلك ؟ أرايت ان عارضك  
معارض فقال : بل الدليل على صحته دال على صحة ضده فمأذا يفصل  
بينك وبينه في هذه المعارضة ؟ فلاتجديدا عند التحصيل من الرجوع  
الى ما في العقل ما وصفناه ، وذلك لأن الدلالة اذا دلت على أن زيدا  
مسيء ، لم تكن بنفسها دلالة على نفى الاحسان الذي هو ضد الاساءة  
عنه من حيث أنه قد يمكن أن يكون محسنا من وجه وهو برأبيه ، مسيء من  
وجه وهو عقوق أمه .

وانما يصح ذلك فيما لا يكون ثابتا من وجه ومعه ضده من وجه آخر  
كالدلالة على أن الشيء محدث تدل على بطلان قدمه فانه لا يصح أن يكون  
قدما من وجه ، فانهقد الباب على أن كل ذلك دلت على صحة حكم أو<sup>(١)</sup>  
مذهب أو حال أو حقيقة لم يمكن أن يكون ضدها من وجه من الوجوه  
مجامعا لها ، فان الدليل الدال على صحتها هو المفسد لضدها ومتى  
كان من قبيل الأول لم تدل الا على صحة ما دل عليه دون أن يدل على<sup>(٢)</sup>  
فساد ضده أو بطلان ضده ، وكل ذلك يقتضيه العقل في ذلك ونفسي  
الضد لضده فقد أفتى العقل وسبقت فتواه بذلك .

---

( ١ ) كذا في الأصل والصواب ( دلالة ) .

( ٢ ) أي ما يمكن أن يكون ثابتا من وجه ومعه ضده من وجه آخر كما مثل له  
بقوله ان زيدا مسيء لا يدل بنفسه على نفى الاحسان عنه لأنه يمكن أن  
يكون محسنا من وجه مسيئا من وجه آخر .



وأعلم أن المعتقد لشيء ليس له ضد يفسد أو يصلح معتقد<sup>(١)</sup> ، وليس  
تقف صحة معتقد الشيء على العلم بأن له ضدا . ولو كان للمعتقد ضد  
لفسد الحقائق ، وهذا موضع لم يتقدم تحصيله فلا تستوحش من وحدتك  
فيه ولا تعتبر بكثرة ما يورد عليك فيه فان لكل شيء أولا ولكل أول وقفة من  
المستوحش منه فلا يترك ذلك .

وأعلم أن الضدين المذكورين في هذا الباب هما الاعتقادان ، فأما  
المعتقد للواحد لا ضد له فيفسد / أو يصلح .

١٠٨ /

والدليل على ذلك : أنك لا تجد قديما هو ضد للمحدث الصحيح  
ولا اثنين قديمين هما ضد للواحد القديم ، ولا متحركا لا بهركة هو ضد  
للمتحرك بهركة .

فان قلت : فما الدليل على صحة الأول دون ما حكيت من هؤلاء القوم؟  
فالدليل عليه ما ذكره المحققون من العلماء بهذا الشأن ، وهو : أن الدليل  
لا يخلو من أن يكون هو المعروف السمين الهادي ، أو ما يستشهر <sup>(٢)</sup> لك  
المعروف عند دلالة منهبك على ما فيه ، فان كان هو المعروف فقد  
اجتمع له الأمران لأنه هو الذي عرفك صحة المذهب وهو الذي عرفك  
بهدية العقل فساد ضده ، ومخاطبته اياك بالخواطر كمخاطبة اياك  
بهدية العقل ، فان كان المذكور ما فيه من الآثار ونحوها عند الدلالة  
والهداية ، والهداية هو الدليل ، فالصنعة انما دلت على أن لها <sup>(٣)</sup>

(١) قوله معتقد : خبر أن .

(٢) هكذا تكررت هذه الكلمة في الأصل والظاهر أن صوابها ( المعروف )

لأن الدليل هو المعروف لا المعروف .

(٣) ليست في الأصل ، وهي زيادة لاتستقيم المباشرة الا بها .

صانعا فقط ، والمقل هو الذى دل على صحة اعتقاده من حيث دل على أن كل ما أثبتته الدليل يصح اعتقاده وهو أيضا اقرارهم بما دل على فساد ما أثبتته الدليل يصح اعتقاده وهو أيضا اقرارهم بما دل على فساد ضده فقد اجتمع له الأمران وشروطهم التى تقدمت توجب ما قلنا ، لأن قائلنا لو قال : من أين تجب صحة اعتقاد الصانع اذا دلت عليه الدلائل ؟ فقلت : من حيث وجب أن صانعا للمصنوع ، فقال لك : كذلك فانا لانرى فيها أكثر من تثبيت صانع فقط ، لم تجد بدا من الرجوع الى ما فى العقل بما وصفنا ، ورجوعك الى ما فى العقل رجوع الى من وضعه فيه ، فاذا كان للمذهبيين ثالث يكون ما يدخل فى احدهما من الفساد دليلا على صحة واحد من الثلاثة بعمينه <sup>(١)</sup> ، وان لم يكن لهما ثالث فهذا المذهب فى الاستدلال فيهما أجود .

ونظير هذا : اذا لم يكن فى العالم الاثلاثة اماكن لم تكن غيبوبة زيد عن أحدهما دالة على كونه فى واحد من الاثنين بعمينه ، وان لم يكن <sup>(٢)</sup>

---

( ١ ) الظاهر أن الصواب ( لاعمينه ) بدليل المثال الذى أورده المصنف ان قال انه اذا لم يكن فى العالم الاثلاثة اماكن لم تكن غيبوبة زيد عن أحدها دالة على كونه فى واحد من الاثنين بعمينه .  
وحتى ينطبق المثال لا بد من تصحيح النص بما ذكرناه  
أو بالوجه الآتى :-

( فاذا كان للمذهبيين ثالث لم يكن ما يدخل فى أحدهما من الفساد دليلا على صحة واحد من الثلاثة بعمينه ) .

فنضع ( لم يكن ) بدلا من ( يكون ) وتبقى ( بعمينه ) كما

هى .

( ٢ ) الصواب ( أحدها ) أى الثلاثة اماكن .

فيه الا مكانات استدلت بغيريته عن أحدهما على كونه في الآخر .

وقد يستخف المتكلمون بالثالث كثيرا وهو ثالث التقى والاشتمالات  
والثالث اما الوقف أو الشك الذي يبينه بعض الناس مذهباً (٢) أو يخرجهم قوم عن  
كونه مذهباً ، ويثبتون على ضعفه عندهم فيستدلون بفساد أحد الاثنتين  
على صحة الآخر ، ووجود ضد الثالث ضعيفا كان أو قويا يمنع من هذا .

(٤)

والدليل على ذلك : أن محصلا لو اعترض عليهم فقال لهم : أستم

/ تعلمون أن لهذين المذهبين ثالثا ؟ فقالوا له : بلى ، فقال لهم : ١٠٨ ب /  
فكيف صار بفساد أحد هذين الاثنتين يوجب صحة ما صحتموه دونه ؟ لم  
يجدوا بدا من ذكر ما أضعفه عندهم . وللمحصل أن يقول لهم : فانما كان

(١) كذا في الأصل ، من البيان : الذي هو الوضوح والظهور - اللسان

٦٧/١٣ .

مظهر لى أن الصواب ( يشته ) .

(٢) نسب المصنف في أول الكتاب القول بأن الشك مذهب الى الامامين

أبي حنيفة وأحمد بن حنبل رحمهما الله - أنظر ٧/ ب .

(٣) وذلك قال المصنف تبعا للقاضي أبي يعلى - انظر المدة ٨٣/١ ،

وانظر كلام المصنف في أول الكتاب ٧/ ب .

وذكر أيضا هناك الخلاف في الوقف هل هو مذهب أم لا ؟

وأختار أنه مذهب .

(٤) يطلق المحصل في الأصل على من يخلص الذهب أو الفضة من الحجارة

والتراب - معجم المقاييس ٦٨/٢ ، اللسان ١٥٤/١١ .

فكانه استعير للمستدل الذي يعز بين صحيح الأدلة من

زديتها وما يصلح أن يكون دليلا وما لا يصلح .

ينبغي أن تذكروا فساد المذهبين ثم تستدلوا بذلك على صحة الثالث  
إن لا رابع له بالضرورة ، فاما الاقتصار على أفساد واحد فلا يلحق ، لأن  
معارضاً لو عارضكم بذكر ما يفسد به الذي صححتكم ، ثم جعل أفساده دليلاً  
على صحة الذي أفسدتموه ، فالذي تفصلون به عن معارضته ؟ ولا محيص  
لهم عن ذلك .

فإن قال <sup>(١)</sup> : الذي أفسدناه يدخل فيه كذا وكذا فيفسد ، وإذا فسد  
فلا بد من صحة الثاني .

فيقال له <sup>(٢)</sup> : فالذي صححتموه يدخل فيه كذا وكذا فيفسد ، وإذا فسد  
فلا بد من صحة الأول .

وهمد : فلم كان الأول صحيحاً لما دخل في الثاني دون أن يكون  
الثاني هو الصحيح لما دخل في الأول ؟ وكيف صار ذكر ما يدخل في  
الثاني دليلاً على صحة الثاني ؟ .

### فصل

معم

في

### القسمية

===

وذلك كقولك لا يخلو المعاقب أن يكون مسيئاً أو محسناً أو لا مسيئاً  
ولا محسناً ، فإذا بطل أن يكون لا محسناً ولا مسيئاً كما بطل أن يكون  
محسناً لم يبق إلا أنه مسيئ .

( ١ ) الصواب ( فإن قالوا ) .

( ٢ ) الصواب ( فيقال لهم ) .

وكذلك المستحق للذم ، وكذلك المستحق للحمد لا يخلو من أن يكون  
محسنا أو ليس بمحسن ، فإذا بطل أن يستحق الحمد من ليس بمحسن  
وجب أن لا يستحقه المحسن .

وما استوفيت القسمة بأحسن من قوله سبحانه " لله ملك السموات والأرض  
يخلق ما يشاء يهب لمن يشاء <sup>(١)</sup> اناثا ويهب لمن يشاء <sup>(٢)</sup> الذكور ، أو يزوجهم  
ذكرا نانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما " فانظر كيف أحد الاناث ، وأحد  
الذكور ، وجمع ، وحرم ، ولا قسم بعد هذه الآية .

### فصل

مم

في

(٣) الشرطية

===

وهي اضافة الشيء الى غيره أو حمله على غيره من جهة صحة كونه  
لا من جهة الوجوب ، بخلاف وجود المعلوم عند علته .

مثاله : ان وافى زيد بالكفر فهو مستحق للتخليد في النار .

وان قلت : وليس بمستحق للتخليد في النار ، لأنّج : أنه لم  
يواف بالكفر . ومتى أوجبت الشروط وجب الجواب من حيث الامان واللفظة  
وان سلبت الجواب وجب سلب الشرط ، ويسمى الشرط والجواب لفظا أهل

(١) سورة الشورى ، آية رقم (٤٩) .

(٢) أحد : أى أفر - اللسان ٧٠/٣ ، ترتيب القاموس ١١٩/١ .

قال ابن فارس ان أصله الواو أى وحد - انظر معجم المقاييس

٩٠/٦٤٦٧/١

(٣) انظر الكلام في الشرطية في : البرهان وشروحه ص ١٣٧ ، ضوابط

المصرفة ص ٨٣ .

الجدل المقدم والثالثي<sup>(١)</sup> .

### فصل

١/١٠٩

/ من الرد الفاسد في الجدل  
===

ان يقال للانسان المتمذهب بمذهب : دل على صحة مذهبك .

فيقول : لا أدل ، ولكن دلوا أنتم على فساد مذهبي .

لأن عجزه عن الدلالة على صحة مذهبه يمنعه من التذهب به لأنه يعطى أنه مقلدا ، انه لو كان مستدلا لدل السائل بما استدل به على المذهب وذكر الدليل الذي لأجله تذهب بذلك المذهب ، ولما عجز عن الدلالة خرج عن أهل المذاهب وعلم أنه مقلد هو شيئا فقال به ، وعجز السائل عن افساده لا يصحح مذهب المسؤول ، كما أن مدعى النبوة ليسو طلب منه طالب محجزة دالة على صدقه فرد على الطالب طلبه بأن قال فدل أنت على كذبي فليس عجزى إقامة الدلالة على صدقى بأوفى<sup>(٢)</sup> من عجزك عن إقامة الدليل على كذبي لم يك هكذا القول صحيحا لاثبات<sup>(٣)</sup>

---

( ١ ) فالجزء الأول وهو المحكوم عليه يسمى مقدما ، والجزء الثاني وهو المحكوم به يسمى تاليا .

ففى قولنا اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود .

المقدم هو : كانت الشمس طالعة ، والثاني : النهار موجود وأداة الشرط هي التى عقدت الاتصال بين المقدم والثاني فـان أوجبت الشرط وجب الجواب كقولك : اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود .

وان سلبت الجواب وجب سلب الشرط كقولك : فان لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة .

( ٢ ) الصواب ( بأولى ) ( ٣ ) الصواب ( هذا ) .

دعواه كذا لك ههنا (١)

فصل

من العلل (٢)  
=====

اعلم انه اذا قال القائل : انما كان الجسم متحركا لأن فيه حركة ،  
فقد جعل الحركة علة لكون الشيء متحركا ، وجعل علة كون الشيء متحركا  
وعلة استحقاقه للوصف بالتحرك الحركة ، فيلزمه على هذا القياس أن يجعل  
علة حركة وجدت في شيء علة لتحركه ، وكل متحرك ذا حركة لأنه قد جعل  
علة كونه متحركا الحركة .

فان أبى هذا وزعم أن الواجب أحد الاكسرين وهو أن يكون كل من  
فيه الحركة متحركا ، وجوز كون متحرك بلا حركة فلخصمه أن يقلب عليه  
القضية فيجعل الواجب ما أسقطه والساقط ما أوجبه فقال : بل المتحرك فيه  
حركة ومن فيه الحركة ليس بمتحرك ، فلا يجد انفصالا عن القلب عليه .

والأصل في هذا أنا لما وجدنا حركة واحدة تحدث في الشيء فيكون  
متحركا بحدوثها فيه وجب القضاء على كل حركة بمثل ما شوهد فيها .

---

(١) قال امام الحرمين في من هذا حاله ( فهل يكون من هذا وصفه  
مقيما للحجة يلزم الخصم الكلام عليه .

فجمهور العلماء على أنه لا يكون مقيما للحجة ، فان أصر عليه  
أعرض عن مناظرته وشك قوم فقالوا : يكون مقيما للحجة ( راجع الكافية  
ص ٣٨٦ .

(٢) الأظهر ( في العلل ) .

(٣) كذا في الأصل ولا يظهر المعنى الا اذا أهدلنا لفظة ( علة ) بلفظة  
( كل ) فتكون الجملة ( أن يجعل كل حركة وجدت في شيء علة  
لتحركه ) .  
(٤) السياق يقتضي أن تكون الكلمة ( فيقول ) .  
(٥) الصواب ( مافيه ) .

وعلى هذا القياس أنا متى وجدنا شيئا واحدا لا يتحرك الا بحدوث  
الحركة فيه وجب على كل متحرك غائب أو حاضرمثل ما شوهد منها فان لم  
يستحل وجود متحرك لا حركة فيه فكان هذا الحكم انما يقع على الجسم  
المشاهد دون ما لا يحتمل الحركة ولا بد من أن يكون متحركا فقد صارت  
هذه القضية مانعة من القضاء على الغائب بما أوجبه العلة في الشاهد ولم  
تتكر أن يكون في قدرة الله سبحانه حركة / يحدثها في شيء لا يجوز عليه  
التحرك فلا يكون يحدثها فيه متحركا ، وليس حكم الغائب من المحدثات  
حكم الشاهد فيما وجدنا من علله ، فان وجدنا دلالة تثبت شيئا لا يجوز  
عليه التحرك ولا بد من حلول الحركة فيه متى يكون هذا نظرا لتولهم عندنا  
دلالة تثبت شيئا لا بد من وصفه بالتحرك ونفي الحركة عنه ، والافاصل  
ما يجب تجهيزه ، ان ليس يمكن القطع على كل غائب بحكم ما شوهد فيكون  
ذلك مانعا من اثباته وتجهيزه ، والشيء اذا لم يمنع منه مانع وجب تجهيزه  
الا أن تمنعه بديهية العقل فيكون دفعها اكثر الموانع منها .

( وأعلم أن من نفى شيئا فادعى أنه نفيه دليل ظاهر وحجة واضحة  
يمكن غيره معرفة انكاره ) (٢)

ومن أصول هذه الابواب العظام : أنهم انما جعلوا الشيء متحركا  
لأن فيه حركة فأوجبوا لذلك أن يكون كلما فيه الحركة متحركا لأنهم لم

(١) الصواب ( كان ) بدون الفاء .

(٢) ما بين القوسين أجنبي من هذا البحث ، والظاهر أنه مقم هنا ،  
وانما هو من الفصل الآتي الخاص بمسألة النافي هل يلزمه الدليل ؟  
وقد وردت نفس الجملة هناك .



يجدوا الحركة فيه قط الا وهو متحرك ، ولم يجدوه متحركا الا وفيه الحركة  
ولأنهم رأوا وصف لفظة في العقل على حقيقة يستقان منها <sup>(١)</sup> ، وذلك أن  
عقدك على أنه متحرك كقولك : هو متحرك لأنك اعتقدته من جهتها كذا  
وصفنا من جهتها ولفظها ، وهذا يوجب أن يكون كل متحرك اذا للحركة  
فيه لأنهم لم يجدوا متحركا قط الا بحركة ، وقد وجدوا متحركا بغيرها أو  
بنفسه محالا كما وجدوا قيام الحركة بنفسها ووجدوها فيما ليس بمتحرك <sup>(٢)</sup>  
بحركة أو بنفسه ووجودها فيما ليس بمتحرك محالا ، والا فلم يعضوا بأن  
من فيه الحركة متحرك ؟ ، وما أنكروا من وجود حركة تخالف الحركات في  
هذا الباب ، ان قد جاز وجود متحرك يخالف المتحركين فمهم —  
استشهدوا به في الحركتين رجع عليهم في المتحركين .

### فصل في

الكلام على جهال منتحلي الجدل في قولهم : ليس

=====

على النافي دليل ولا على المنكر حجة لنفيه وانكاره وانما ذلك على  
المثبت خاصة فهو المدعى <sup>(٣)</sup> .

---

(١) من اليقين وهو العلم وازاحة الشك - اللسان ٤٥٧/١٣ .

(٢) الصواب ( ووجودها ) .

(٣) حاصل الخلاف في مسألة النافي هل يلزمه الدليل ثلاثة أقوال :

الأول : أنه يلزمه الدليل كالمثبت .

وهذا قال جمهور العلماء من الفقهاء والمتكلمين ، واختاره  
الشيرازي والفرزالي من الشافعية ، وابن الحاجب من المالكية

اعلم أن من نفى شيئا وانكره وأدعى أنه نفاه بدليل ظاهر وحجة

---

( = ) وابن حزم الظاهري ، واختاره من الحنابلة أبو الحسن التميمي والقاضي أبو يعلى وأبو الخطاب والمصنف .

وقال الشوكاني في إرشاد الفحول ص ٢٤٥ ( نقله الاستاذ أبو منصور عن طوائف أهل الحق ، ونقله ابن القطان عن أكثر أصحاب الشافعي وهزم به القفال والصيرفي . وقال الماوردي : انه مذهب الشافعي وجمهور الفقهاء والمتكلمين ، وقال القاضي في التقريب : انه الصحيح وهو قال الجمهور ) .

الثاني : أنه لا يلزمه الدليل ،

قال الشيرازي : ( وهو قال بعض أصحابنا ) ، وهو قول أهل الظاهر إلا ابن حزم . وجاء في المسودة ص ٤٩٤ ( ذكره الحلواني عن بعض الشافعية ) .

الثالث : أنه يلزمه الدليل في العقليات دون الشرعيات ، قال الشوكاني : حكاه القاضي في التقريب وابن فورك ، وقد ذكر الأمدى وابن السبكي في المسألة تفصيلا واختاراه وحاصله : أن النافي إما أن يكون نافيا بمعنى ادعائه عدم علمه بها بنفيه أو يكون نافيا بمعنى ادعائه علما ضروريا بنفيه أو يكون نفيه عن نظر ودليل ، فلا يلزمه الدليل في الحالتين الأوليين ويلزمه في الثالثة راجع الأحكام ١٩٠ / ٤ ، جمع الجوامع ٣٩٢ / ٢ .

قلت : وهذا لا طائل تحته سوى تحديد محل النزاع وقولهم عائد إلى القول الأول ، وقد ذكر ابن قدامة في المسألة قولا رابعا لم يذكره أحد سواه وهو عكس القول الثالث - أي أنه يلزمه الدليل في الشرعيات دون العقليات - انظر الروضة ص ١٥٨ . وأوصل الشوكاني الأقوال إلى تسعة - انظرها في إرشاد الفحول ص ٢٤٥ وما بعدها .

واضحة يمكن غيره موافقته له في ذلك النفي والانكار ومعرفته وانه لم ينفه  
بالحدس والتخمين ولا يحسن تفرد به عن ذوي الاحاس<sup>(١)</sup> ، كان عليه اقامة  
الدليل على صحة نفيه والبينة على انكاره / وليس بين اثباته ونفيه فرق ١١٠/٤  
البتة بحجته التي ادعى وجودها وظهورها ، كما أن من أثبت شيئاً  
بحجة ظاهرة كان عليه اثباته بحجته التي ادعاها ولزمه من الدلالة على  
صحة انكاره ما عليه من الدلالة لصحة اثباته ، وليس بين الادعاءات والنفي  
فرق البتة في كونهما مذهباً واعتقاداً يصدران عن دلالة أوجه، نهما وحجة  
ساقط اليهما .

فأما تعليلهم وتمثيلهم مانحن فيه من نفي الحقائق ذوات الدلائل  
الظاهرة بحكم الله سبحانه في باب الشرع فانه فاسد ، وذلك أن من  
ادعى عليه مال فأنكره لا يزعم أن المقول والدلائل الظاهرة تدل على  
فساد ادعائه عليه ، وانما غاية ما يدعى أنه عرفه بمعرفة تخصة اذا لم يجد

---

( = ) وراجع تفصيل المسألة في اللمع ص ٧٠ ، الوصول ص ٣٩٢ ، التبصرة  
ص ٥٣٠ ، المستصفى ١/ ١٣٠ ، الاحكام ٤/ ١٩٠ ، جمع  
الجوامع ٢/ ٣٩٢ ، مختصر ابن الحاجب ٢/ ٣٠٤ ، شرح الاسنوى  
٣/ ١٣٢ ، الاحكام لابن حزم ١/ ٦٨ ، ارشاد الفحول ص ٢٤٥ ،  
المدة ص ١٩١ ب ، التمهيد ٢/ ٢٢٤ ، المسودة ص ٤٩٤ ،  
الروضة ص ١٥٨ ، شرح الكوكب ص ٤٠٨ .

( ١ ) كلمة لم استطع فهمها ورسمها كما اثبتته ويظهر لي أن الصواب  
( الاحساس ) أي العلم بالحواس - اللسان ٦/ ٤٩ .  
( ٢ ) وذلك أن القائلين بأن النافي لا يلزمه الدليل احتجوا بأن الشرع  
لم يجعل على النافي دليلاً في مسألة الدعوى فانه جعل على  
المدعى البينة دون المدعى عليه والمدعى مثبت والمدعى عليه نافي .

نفسه آخذة لذلك المال المدعى عليه ، وذلك أمر لا يظهر لغيره في حال انكاره ، والسكر للحقائق القائمة دلائلها ، الظاهرة حججها يزعم أن له دليلا على انكاره وحجة على تخطئه خصمه اياه فيما نفاه <sup>(١)</sup> وأنه لستسبو استدلال خصمه لأدرك مثل الذي أدركه من النفي لما نفاه ولعرف من صحة انكاره ما عرفه هو فهو في هذا القول مثبت لدليل انكاره ، وخصمه مخالف له فيه وعلى من أثبت شيئا يخالف فيه أن يأتي بدليله اذا ادعى ظهوره .

فأما مدعى المال فانه يدعى أن له هيئة على صحة ادعائه اياه فلذلك طوبى باحضاها ، ولولا أن العقول لا تبطل دعواه لفرق الناس بينهما ولكن لما كان ادعاء احدهما وانكار الآخر يستحيلان في العقول على كل واحد وصاحبه وان كان منكرا لمذهب يزعم أنه منكر المال فقد ينفي أن يزعم أن الذي اسقطه عند اقامة البرهان على انكاره أنه لا سهيل الى اقامته من المقل والحس الا بأحد من لا سهيل له الى معرفته من خصوصه بتصححه له ان ليس لهم عليه دليل ظاهر ولا يدعوه الى مثل ما هو عليه منه وهذا ما لا يقول ( به ) <sup>(٢)</sup> المتعلقون بهذا الجهل . على أن المنكر للمال ما خلى وصجرد انكاره ، ان لو كان مخلى وانكاره لكان مجرد قوله في جواب المدعى استحق عليه مائة درهم : لا يستحق على شيئا

/ ما ادعى ، كافيا في الرد للدعوى استنادا الى براءة الذمة في الأصل ١١٠/ب عقلا وشرعا لكن لما أوجبت الشريعة اليمين بالله سبحانه وهي نوع حجة في الشرع على مذهب العارفين بالسنن كهي مع الشاهد ومعددة في

---

( ١ ) جواب المصنف بالفرق بين منكر دعوى المال ومنكر الحقائق القائمة دلائلها الظاهرة حججها ، وذلك أن منكر دعوى المال لا يظهر الدليل لغيره في حال انكاره بمكس الحقائق التي لها دلائل ظاهرة فانها كما تظهر للمنكر تظهر لغيره .

( ٢ ) زيادة يقتضيها المقام .

إيمان القسامة علم أنه لم يعر المنكر من دلالة وإنما كانت دلالة دلالة  
مخصوصة وليس الكلام في كيفية الدلالة لكن كلاماً في أصل الدلالة وما قنع  
من المنكر لا بد لالة وحجة على صحة إنكاره<sup>(١)</sup>.

---

(١) رد الجمهور على استدلال القائلين بأن النافي لا يلزمه الدليل  
بمسألة المنكر في الدعوى بعدة ردود جمعها الفزالي في أربعة  
أوجه :-

الأول : أن سقوط الدليل عن المدعى عليه إنما كان بحكم  
الشرع لقوله صلى الله عليه وسلم ( البينة على المدعى واليمين على من  
أنكر ) ولا يجوز أن يقاس عليه غيره لأن الشرع إنما قضى به للضرورة ،  
إذ لا سبيل إلى إقامة دليل على النفي فإن ذلك إنما يعرف بأن  
يلزمه عدد التواتر من أول وجوده إلى وقت الدعوى .

الثاني : أن المدعى عليه يدعى علم الضرورة بمראה ذمة نفسه  
وذلك أمر لا يعلمه من الخلق إلا هو فلا يطالب بإقامة الدليل عليه .

الثالث : عدم التسليم بأنه لا يلزمه الدليل فإن اليمين  
الواجبة عليه دليل كما أن على المدعى دليل هي البينة .

الرابع : أن يد المدعى عليه دليل ظاهر على نفي ملك  
المدعى إذ الظاهر أن ما في يد الإنسان ملكه .

وقد أشار المصنف في مناقشته للثلاثة الأوجه الأولى .

وقد ضعف الفزالي الجواب الثالث والرابع .

راجع المناقشة بتوسع في التبصرة ص ٥٣٠ ، الوصول ص ٣٩٢

المستقصى ١/ ١٣٠ ، المدة ص ١٩١/ب ، التصهيد ٢/ ٢٢٤ ،

روضة الناظر ص ١٥٨ .

يقال لصاحب هذه المقالة : انك مقابل فيما تعلقت به من الانكار للمال بما أجمع عليه العلماء من وجوب الدليل على مدعى التوحيد ومثبتة وليس حقيقة التوحيد الا نفى التثنية والتثليث ، فان اثبات الصانع أصل والتوحيد مبنى عليه فلا فرق بين قول القائل : دل على اثبات الواحد ، وبين قوله : دل على نفى ما زاد عليه ، ومن أراد أصل الاثبات قال : دل على الصانع وليس اثبات الصانع من التوحيد في شيء لأنه ليس ممن ضرورة الصنعة أن تصدر عن واحد لكن وجهت الوحدة للقديم سبحانه حيث كان التمانع دالا على وحدته من حيث كونه قديما كامل الذات والصفات واستحال الكمال يلزوم العجز عند اثبات الثاني فوجب كونه واحدا فبما بهذه الجملة أن التوحيد نفى في الحقيقة لما زاد على الواحد وقد وجبت الدلالة عليه .

يقال له أيضا : هل بين انكارك لما أنكرته وبين اقرار خصمك به فرق ظاهر للحس أو للعقل ؟ فان قال : لا ، فقد صار الى أنه لا فرق بين الحق والباطل . وأن قال : نعم ، قيل له : فهل يلزم دليل الفرق بينهما ، فان قال : لا ، فقد صار قائلا بالفرق بين مذهبين لا المفرق ، وذلك باطل أيضا ، وان قال : بلى يلزمني دليل الفرق ، فقد أقرب بأنه يلزمه اقامة الدلالة عليه وفي هذا بطلان حيلته .

(١)  
ويدخل على أصحاب هذه المقالة أن يسقطوا اقامة الحجة عنا في الرب والرسل والكتب والشرائع لأنهم منكرون والسكر لا بينة عليه في أن نفيه أولى بالحق من اثبات خصمه ، وانما يجب هذا على المقر ، ومن صار الى هذا

---

(١) كذا في الأصل والصواب ( عن نافي ) .

أبطل مسأله الموحدين على الملحدين / وان كان المتعلق بهذا ملحدًا /  
 بطلت مسأله على أصحاب الحدث لأنهم منكرون القدم وهو مقره والمنكر  
 لا بينة عليه إنما البينة على من أقربه ، فان قال : اذا ادعيت فلمصرى أن  
 على اقامة البينة عليه ، فأما انكارى للحدث فليس على فيه بينة ، قلنا له :  
 حدثنا هل بين الحدث والقدم منزلة ؟ فاذا قال : لا ، قلنا له :  
 فهل يجوز أن يجتمعا ؟ وانما يستل عن الاجتماع الذى ينكره ، فاذا قال :  
 لا ، قلنا له : فاذا لم يكن بينهما منزلة واستحال اجتماعهما أفليس قد  
 يجب أن يكون دليل صحة أحدهما دليلا على فساد الآخر والا فكيف يعلم  
 فساد الثانى اذا علمت صحة الأول ، واذا كان هذا كذا فقد وجب أن  
 دليل الانكار فانما تجب الاشارة اليه والدلالة به لأنه هو دليل الاقرار  
 بعمينه .

ويقال أيضا لصاحب هذا الاعتلال : هل على فساد انكار مذاهبهم  
 دليل ظاهر ؟ وهل لمن أنكرها سبيل الى معرفة خطأه فى انكارها ؟  
 فان قال : نعم ، قلنا لهم : فكيف لا تجب عليهم الاشارة اليه والدلالة به  
 ثم نقول لهم : فهل على فساد انكار المال والدين دليل ظاهر ؟ فان  
 قالوا : لا ، قلنا لهم : فقد فرقتم بين الانكار هلزمكم أن توجبوا على  
 صاحب أحدهما الدلالة بدليله الظاهر ، وان أسقطوا<sup>(١)</sup> ذلك عن الآخر  
 بعمينه دليله والا فما الفرق بين حضور الدليل وغييبته ؟ وما وجه المنفعة

---

( ١ ) حتى يتسق الكلام ينهى أن تكون الكلمة ( تسقطوا ) كما فسـى  
 ( توجبوا ) .

( ٢ ) كذا فى الاصل والصواب ( بغيبة ) لقوله بعمد ( والا فما الفرق بين  
 حضور الدليل وغييبته .

فى حضوره ووجه الضرر فى هيئته ؟

واعلم أن المدعى اذا لم يكن على صحة ادعاءه دليل ظاهر لم تلزمه إقامة الدليل عليهما ، وهذا يدل على أنه ليس من أجل الإنكار والاقرار ما وقع الاختلاف فى هذا الباب ولكن من أجل حضور الدليل وغيبته .

ألا ترى أن ما تمكن الاحتاطة به من النفى صحضر دليله تسمع البينة عليه مثل قول المدعى ان هذا قتل أبانا أمس فى عرصة الكرخ <sup>(١)</sup> ، فيفهم المدعى عليه القتل بينة تشهد بأنه أمس جسيمه كان فى جيش الحاكم فان قالوا : ولم حكم الله بإقامة الدليل على من يدعى المال دون من ينكره ؟ قلنا لهم : هو أعلم به منا وليس جهلنا لعل هذا التعبد مانعا من افساد هذا الاعتلال ان كان الدليل على فساد ظاهر ، وقد يمكن من غير قطع بذلك أن يكون سبحانه لما علم أن زوال / المال عن ١١١ ب/ الانسان دائم فى كل حال وأنه لا سبيل له الى ملازمة البينة فى جميع أوقاته ليصرفوا ذلك أنه لم يشهد فى شئ منها فيشهدوا له بصحة انكار ما ادعى عليه من الدين ، فلذلك كلف المدعى إقامة البينة على ادعائه ان لا ضرر عليه فى اثبات الشهود فى وقت دفع المال ولا على الشهود فى تصددهم لأمره فيه ، وقد تقوم البينة على المنكر فيدعى أن له بينة أخرى تشهد به وأنه مكلف احضارها ، وهذا أيضا يؤكد ما قلنا فى لزوم البينة على من ادعى دعوى مقرا كان فيها أو منكرا والله أعلم .

---

(١) الكرخ : عدة مواضع كلها بالعراق ، ومنها كرخ بغداد .

ولعله هو الذى عناه المصنف - انظر معجم البلدان ٤/٤٤٧ ، ٤٤٨ ، مراد الاطلاع ٣/١١٥٥ ، ١١٥٦ ، معجم ما استعجم ٢/١١٢٤ .

والعرضة : الموضع الواسع الذى لا بنا فيه ، أو البقعة الواسعة بين الدور وليس فيها بناء - اللسان ٧/٥٢ .



(١) فصول الانقطاع  
=====

اعلم ان الانقطاع هو المجز عن اقامة الحجة من الوجه الذي ابتدء  
للمقالة (٢).

والانقطاع في الأصل هو : الانتفاء للشئ عن الشئ ، بل لك أنه  
لا بد من أن يكون انقطاع شئ عن شئ (٣).

---

(١) انظر الكلام على الانقطاع في الملخص في الجدول للشيرازي ٧٦/أ ،  
الكافية للجوهني ٥٥١ وما بعدها ، المدة لابي يعلى ٢١٥/ب ،  
الجدول في الأصول للمصنف ٨٨/ب ، التمهيد لابي الخطاب  
٦٣٤/٢ ، شرح الكوكب المنير ص ٣٧٥ .

(٢) عرف الباجي الانقطاع بأنه عجز أحد المتناظرين عن تصحيح قوله  
ورد على من عرفه بأنه المجز عن نصرته الدليل واعترض ما يمانقطع  
السائل فانه لم يعجز عن نصرته دليل وإنما عجز عن نصرته ما اعترض به -  
الحدود ص ٧٩ - ٨٠ .

وعرفه الشيرازي بأنه المجز عن نصرته ما شرع في نصرته أو تمام  
مادخل في إيراد - الملخص ٧٦/أ .

وعند الجوهني هو المجز عن بلوغ الفرض المقصود سواء كان  
عجزاً عن اقامة دلالة أو عن النقض عما ألزم أو بالانتقال - الكافية  
ص ٥٥٦ .

ومثل ذلك عرفه القاضي أبو يعلى وأبو الخطاب - المعتمد  
٢٣/ب ، التمهيد ٢/٢٢٠ .

وتعريف المصنف هذا نقله عنه الفتوح في شرح الديك المنير  
بالنص التالي : ( قال في الواضح : اعلم ان الانقطاع هو المجز عن  
اقامة الحجة من الوجه الذي ابتدأ منه المقالة ) شرح الكوكب ص ٣٧٥  
(٣) قال ابن فارس ( القاف والطاء والعين أصل صحيح واحد يدل على

وهو على ضربين :-

أحدهما : تباعد شئ عن شئ كانقطاع طرف الحبل عن جملته  
وانقطاع الماء عن مجراه .

والآخر : عدم شئ عن شئ كانقطاع ثاني الكلام عن ماضيه .

وتقدير الانقطاع في الجدل على انه انقطاع القوة عن النص  
للذهب الذي شرع في نصرته ، وذلك أن السألة قد تكون مراتبها خمسة  
فيكون مع المجادل قوة على المرتبة الأولى والثانية ثم ينقطع فلا يكون له قوة  
على المرتبة الثالثة وما بعدها من المراتب ، وانقطاع القوة عن الثالثة عجز  
عن الثالثة فلذلك قلنا الانقطاع في الجدل عجز عنه ، فكل انقطاع في  
الجدل عجز عنه وليس كل عجز عنه انقطاعا فيه وان كان عاجزا عنه .

والانتفاء قد يكون الاعدام وقد يكون التباعد <sup>(١)</sup> ، ألا ترى انهم يقولون .

(٢) ( ضم وبانة شئ من شئ ) معجم المقاييس ١٠١/٥ .

وقال امام الحرمين والقاضي أبو يعلى وهو الخطاب ان الانقطاع  
مأخوذ من قولهم انقطع في السفر أي اذا عجز عن السير وبلغ الفايضة  
المقصودة - انظر الكافية ص ٥٥٦ ، العدد ٢٣٥/ب ، التمهيد  
٦٣٤/٢ .

(١) استعمال الانتفاء بمعنى التباعد أمر معروف في اللغة ، أما  
استعماله بمعنى الاعدام فلم أجده عند أهل اللغة .

وما ذكره المصنف من امثلة كقولهم انتفى من أبيه ونفاه من أرضه  
فانما هو بمعنى التباعد لا الاعدام .

قال ابن فارس ( النون والفاء والحرف المعتل أصيل يدل  
على تعرية شئ من شئ وابعاده منه ) معجم المقاييس ٤٥٦/٥ .

انتفى من أبيه <sup>(١)</sup> وكذلك نفاه من أرضه <sup>(٢)</sup> كما قال سبحانه " أو ينفوا من الأرض <sup>(٣)</sup> " . إلا أن الفرق بين الانتفاء والانقطاع : أن كل انقطاع فهو لشيء عن شيء آخر وليس كل انتفاء فهو لشيء عن شيء آخر إذ كان قد ينتفى بأن يعدم لا عن شيء .

(٤)  
وكل انقطاع فهو انتفاء عن المقابلة ما ابتديت به من النصرة بالمعجز عن إقامة الحجة .

ولا يخلو أن يكون ذلك لنقصان علم بالجدل ، ولا يدري كيف يضيع الأشياء مواضعها في السؤال والجواب ، أو يكون لنقصان علم بالحجج فيكون الذي قصد به قلة علمه لا ضعف جدله ، أو يكون لفساد المذهب / فلا عيب ١١٢/

- 
- (١) قال في اللسان : انتفى فلان من ولده : إذا نفاه من أن يكون له ولدا ، وانتفى فلان من فلان وانتقل منه : إذا رغب منه أنفكا واستنكافا - اللسان ١٥ / ٣٣٧ .  
(٢) أي طرده - اللسان ١٥ / ٣٣٦ .  
(٣) الآية ٣٣ من سورة المائدة .

وقد اختلف المفسرون في المراد بالنتفى في الآية على ثلاثة أقوال :-

- الأول : أن يطلب حتى يقدر عليه أو يهرب من دار الاسلام .  
الثاني : أن الامام اذا قدر عليه نفاه من بلدته الى بلدة أخرى غيرها .  
الثالث : أن المراد به الحبس .

راجع تفسير الآية في تفسير الطبري ٦ / ٢١٦ - ٢١٩ ، ابن كثير ٣ / ٩٤ ، فتح القدير ٢ / ٣٦ ، تفسير أبي السمود ٣ / ٣١ .  
(٤) كذا في الأصل ، وصوابه ( المقالة ) كما سبق في تعريفه للانقطاع .

على صاحبه بالانقطاع فيه اذا كان لم يقصر عما يحتمله من الشبه ، وانما  
المعيب عليه في نصرته لأن من نصر المذاهب الباطلة معيب عند أهل العقل  
والمعرفة عاص لله سبحانه ان كان الله سبحانه قد أخذ على الناس أن يلازموا  
الحق في قولهم وفعلهم .<sup>(١)</sup>

وقال بعض أهل الجدل من أئمة المتكلمين : من علامات الانقطاع  
ثلاثة اشياء جحد الضرورة ، ونقض الجملة بالتفصيل ، وترك اجراء العلة  
في المملول . فمثال جحد الضرورة : أن يرى شيئا فيدعي أن هذا  
الشيخ لم يزل عما هو عليه دون أن تنتقل به الاحوال من طفولة السبي  
شبيبة الى كهولة .

فهذا المدعي قد جحد الضرورة .

واما مثال نقض الجملة بالتفصيل : أن يقول قائل : كل شتوة  
شديدة البرد فبعدها صيفية شديدة الحر ، وكل صيفية شديدة الحر  
فبعدها شتوة شديدة البرد ، ثم قال : وقد كانت شتوة شديدة البرد  
وهذه الصيفية قليلة الحر لكان قد نقض الجملة بالتفصيل .

واما مثال اجراء العلة في المملول : لو أن قائلا قال : ان هذا  
الفرس فاره لأنه جرى عشرة فراسخ ، ثم ألزم على ذلك البعير فامتنع من  
التزام البعير لم يكن مناقضا .

---

( ١ ) انظر هذه الثلاثة الأسباب للانقطاع في الكافية ص ٥٥٦ - ٥٥٧ ، وزاد  
سببا رابعا فقال بعد ايراد هذه الثلاثة : وقد يكون كاملا في الجميع  
غير أنه لا ينفك في كل ما يصير اليه عن رفع الجملة بالتفصيل فيظهر  
انقطاعه أبدا .

قال علي بن عيسى بن علي النحوي في كتابه الصغير : <sup>(١)</sup> فأنا أقول  
انه لو قاله في الفرس وامتنع في الحمار لكان مناقضا من جهة المعارضة لا من  
جهة اجراء الملة .

ونظير ذلك في الأمور الشرعية : المور في الأضحية لا يجوز لأنه أعور  
فالمعنى أولى أن لا يجوز في القياس لأن فيها ذاك المعنى وزيادة وان لم  
يجز عليها الاسم ، وانما قيل لنا احكموا بالنص فانما لم تجدوه فقيسوا عليه  
لم يكن بد من أن تجري العمياء مجرى الموراء في أنها لا تجوز ، لأننا  
انما أمرنا بالقياس فقد دللنا على هذا .

وكذلك سبيل الماء اذا نجس بالمنى فهو أولى أن ينجس بالبول فهو  
أولى أن ينجس بالفائط في القياس ، وليس اذا نجس بالبول فهو أولى  
أن ينجس بالمنى وان كان المنى يفتسل منه والبول لا يفتسل منه لأن مفهوم  
ذلك / في الشريعة ليس من أجل عظم نجاسته .

ب/١١٢

وانما رد المجيب جوابه الى أول في المقل تشهد بصحة الفرع السدى  
رده اليه لم يكن للسائل أن يطالبه بالرد الى ضرورة ، فان أقام على ذلك  
كان منقطعا في حكم الجدل - أعنى السائل - ، لأنه مطالب بما لا يلزم  
مصر على ما يقطع الوقت على غير الطريقة ، مستزيد في غير موضع الاستزادة ،  
فهو من الفروع بمثابة مانع علة الأصل ، فدل عليها المسؤول بظاهر السمع ،  
فقال : لا أقنع الا بنص فانه انقطاع من السائل ، كذلك ههنا لأن السدى  
عليه اذا رده الى أول في المقل يقتضى العقل صحته فمتى اعتقد السائل  
بعد هذا أن المسؤول على شبهة فقد اعتقد ما لا يلزم ازالته بحكم الجدل ،

---

(١) هو الرمانى ، وقد تقدمت ترجمته في ص

وان كانت شبهة لاتزول الا بضرورة كما قلنا في مسائل الفروع لا يلزم المسؤول أكثر من اقامة دلالة سالحة لاثبات علة الأصل وان كانت شبهة السائل لاتزول الا بالنص . وليس للسائل أن يتحكم على المستدل بقول : لا أقبل الا ما يرجع الى ضرورة ، لأن سبيل ما كان أولاً في العقل وما كان ضرورة فيه سبيل واحد في أنه كاف في العلم لأنه يعلم به صحة الأمر فليس لـه أن يتخير طرق العلم كما ليس له أن يتخير من الأصول الا ما يرجع الى علم المشاهدة ، لأن ذلك تحكم لا يستعمله المنصف كتخير الأم على الانبياء أعيان المعجزات مع كون ما أتوا به صلوات الله عليهم كاف في خرق العادات حتى قال في تخييرهم ما لم يقل فيما ابتدأ به من المعجز فشروط عليهم فسي انزال المائدة فقال " فمن يكفر بعد منكم فاني اعذبه عذاباً لا أعذبه أحداً من العالمين " (١) .

والفرق بين الأول في العقل وبين الضرورة : أن الضرورة لا يعترضها شبهة ، والأول قد تعترض عليه شبهة ، والأول يعلم بأدنى فكرة والضرورة تعلم بالبدئية من غير فكرة .

وطرق العلم وان اختلفت وكان بعضها أجلى من بعض فليس ذلك بمخرج لها من أن تؤدي الى العلوم بالمعلومات على ما هي بها ، كما أن ما يدرك بالحواس بعضه أجلى من بعض كالخط الدقيق والخط الواضح البين الجليل ، وكالصوت الضعيف والصوت الشديد .

/ واذا ادعى الخصم في شيء من الاشياء أنه أول فلا يخلو أن يكون ١١٣/أ على حجة أو شبهة وشغب .

---

(١) سورة المائدة ، آية رقم (١١٥) .

فان كان على حجة فالتأمل له يوجب العلم به ما لم تعترض آفة تصد  
عن ذلك يحتاج الى علاجها ، أو شبهة تعترض فيحتاج الى حلها .

ومن الآفات الالف لمقالة سلف أو السكون الى قول معظم في النفس  
لا بدليل فذلك من أعظم ما يمترض فيحول بين اصابة الحق فاذا عالج الآفة  
ودفع الشبهة عاد معتقاً من سكر الهوى الى التأمل ثانيا لتلك الحجة .

أو يكون ما ادعى انه أول على شبهة ، فلا بد من أن يكون في العقل  
ما يحل تلك الشبهة كما أنه ما خلا في العقل أولاً ما زال تلك الآفة  
المعتضة بينه وبين الحجة ، وانما المعتراضات بلاوى تجب معالجتها  
فينهى أن يقصد اليها السائل بالالزام حتى يبين أن ما اعتمد عليه خصمه  
اغترار لا يوجب ثقة فان عدل عن ذلك كان منقطعاً في حكم الجدل لأنه  
خرج عما يلزمه ان يأتي به الى غيره وهذا ضرب من ضروب الانقطاع .

أو يكون ما ادعى أنه أول على شغب ، وهو الايهام لطريق الحجة من  
غير حقيقة فهذا ليس فيه الا تكشيف ذلك الشغب حتى يتبين أنه ليس فيه  
متعلق وليس كل سكوت في الجدل انقطاعاً ، وانما الانقطاع السكوت للمعجز  
عن الاستتمام ، ولا بد للمسألة من نهاية يجب السكوت عندها ، وليس علامة  
ذلك اتفاق الخصمين على السكوت مع أن هذا الانكار يقع ولو وقع لم يكن به  
معتبر وانما النهاية للمسألة أن يقف كلام الخصم من غير زيادة حجة أو  
شبهة .

ولا يعتبر في ذلك بتكرير المعنى على اختلاف العبارة ، لأنه اذا مضى  
الجواب عن الزيادة فكرر السؤال بخلاف تلك العبارة ، قيل للسائل : قد

---

( ١ ) كذا في الأصل ، والظاهر أن الصواب ( الاتفاق ) .

مضى الجواب عن هذا وهو كيت وكيت ، فان كانت زيادة سمعت الجواب عنها  
وان لم يكن الا التكرار فقد مضى الجواب .

وكذلك يقال للمجيب : أين الجواب عما سئلت فانك لا تزال تكسر  
كلما خارجا عن حد الجواب عما سئلت ، فان كان عندك جواب والا فأفصح  
بالانظار فاني لا أتقبل منك ما ليس بجواب عن المسألة ولا يستحق بهذا  
زيادة وعلامة الخروج عن حد الكلام بينة في اكثر الأحوال فان أشكلت فسي  
بعضه كان على الخصم أن يوقف خصمه عليه فيقول له : خرجت / من جهة  
كذا وكذا .

مثال ذلك ، قول السائل : هل للفعل وجه لم يخلق منه ؟

فيقول المجيب : ان اردت وجه الاختراع فهو مخلوق فيه ، وان اردت  
وجه الكسب فلا يصح ذلك فيه .

فالسائل ان يضايق المجيب حتى يأتي بجوابه على التحقيق فيقول  
له : لم أسألك عن تفصيل الارادة وانما سألتك عما يقتضى الجواب بنعم أو  
لا ، لأنني اذا قلت : هل كان كذا أو كذا فانما يقتضى الجواب بنعم  
أولا فكلما يأتي به المسؤول عن نعم أو لا في جواب هل فهو خارج عن حد  
ما سئل عنه .

فان قال المجيب : ليس الأمر كذا ، قال السائل الزيادة على ليس  
(١)  
الأمر كذا بلى الأمر كذا فدع التشاغل بما لا فائدة فيه فأفصح الجواب عما  
سئلت عنه ليقع الكلام عليه ويظهر الحجاج فيه .

---

(١) كذا في الأصل ، والظاهر أن الصواب ( بلى ) لأن بلى لا تأتي  
للاضراب .



فان قال : ليس يلزمتي أن أجيب السائل بما يتخير علي وانما  
يلزمني أن أجيبه بما يصح عندي .

قال له : ولا لك أن تجيبه عما لم يسألك عنه ، والسائل في الحقيقة  
متخير لما يسأل عنه ، والمجيب تابع له ، لأنه عن مسألته يجيب لا عما يصح  
عنده ما لم يسأله عنه ، لأن ذلك خروج عن حد الكلام الذي يلزم فـ  
الجواب .

فان قال المسؤول : ليس عندي جواب اكثر مما سمعت . قال له  
السائل : قل ليس عندي جواب ، لئلا توهم أنك قد أجبت عن المسألة الا  
أنه ليس يزاد على جوابك ، وعلى أني أقول لك : ولا طابعتك الا بالسؤال  
الذي سمعت فـهـلـم الجواب عنه .

ويقال له : كيف تامل أنت بمن سألته عن مسألة فخرج عن جوابك  
وقال لك : عندي اكثر مما سمعت ويحد فما سمعت . فسؤال العجز  
الذي للسائل أن يحجز فيه على المجيب الا بأحد شيئين أو أشبه<sup>(١)</sup>  
محصورة لا يجوز غير واحد منها ، أو ما قولي لك كذا هو أم لا ، سؤال  
حجز لا يقتضي الا نعم أو لا ، فكل هذا الذي ذكرنا انقطاع من المجيب ،  
لأنه خروج عن حد الكلام الذي يلزم فيه وينبغي للسائل أن يبين انـ  
خروج على نحو ما ذكرنا .

مثال آخر : اذا قال السائل : هل يصح أن يعاقب الله العبد  
الا بذنب . فقال المجيب : في هذا السؤال ايها من ينهي أن يكشف لئلا  
يظن باطلاق الجواب غير المقصد ، فيقال : لا يصح أن يعاقب الله العبد  
الا بذنب كان منه أو بأنه لم يفعل / ماوجب عليه .

---

(١) يظهر أن كلمة ( الا ) زائدة يستقيم الكلام بدونها ويصح .

فقال السائل : وأى إيهام فى هذا السؤال ، أورايت لو ادعى كل خصم لك فى كل سؤال تسأله عنه أن فيه إيهاما وجعل ذلك ذريعة له الى جوابك عن غير ماسألته عنه ما كنت قائلًا له ؟ محمد : ان كان فيه إيهام فهات الجواب عنه ثم فسرره ، أو فسر السؤال بما يزيل الإيهام ثم أجب عنه ، فأما أن تدعى أن فيه إيهاما ثم تعدل عن الجواب عنه رأسا وليس ذلك لك <sup>(١)</sup> محمد : فكيف حال من لم يفعل ماوجب عندك أنه ذنب أم لا ذنب له ؟ فان كان له ذنب استقام الجواب لك ، فلا يصح أن يعاقب الله العبد من غير ذنب ، وان لم يكن له ذنب فالجواب على أصلك أنه قد يصح أن يعاقب الله العبد من غير ذنب اذا كان لم يفعل ماوجب عليه فلم تحم ، عمن الجواب وهو لك لازم ؟ الا ان فى القول بأنه يصح أن يعاقب الله العبد من غير ذنب شذوذة فى المقول فليس المصيب اذا فى السؤال وانما المصيب فى هذا المذهب فترك ما فيه المصيب .

محمد : فما السؤال عن هذا المعنى بما لا يكون فيه إيهام ؟ أرايت لو قيل لك : أيجوز أن يعاقب الله العبد من غير قبيح كان منه ؟ هل كنتقول فى هذا إيهام أيضا ؟ وكذلك لو قيل لك : أيجوز أن يعاقب الله العبد من غير فعل كان منه أصلا ؟ هل كان فى هذا إيهام ؟ فكيف السؤال عن هذا المعنى بما ليس فيه إيهام ، وكل هذا الذى ذكرنا انقطاع من المجيب ، لأنه عجز عما ضمنه من الانتصار لمذهبه فادعى الإيهام لما لا إيهام فيه وعدل الى الجواب عما لم يسئل عنه ، فالمسألة واقعة عليه لم يجب عنها ، وذلك انقطاع فى حكم الجدل ، وقد بينا أن الانقطاع فى الجملة هو المعجز عن استتمام ما ابتدأ به المتكلم من نصرة

---

(١) الأفصح ( فليس ) .

المقالة ، وأنه إنما سمي انقطاعاً لأن صاحبه وقف قبل بلوغه الغاية التي أمها بالمجزع عن البلوغ اليها فتى وجدت العجز في كلام فأحكم على صاحبه بالانقطاع ، وليس في الانقطاع دليل على فساد المذهب لامحالة ولكن فيه دليل على أحد شيئين ، أما تقصير الخصم عما يحتمله المذهب من الحجج فيه . وأما استثنائه ما يحتمله مع تقصيره عما تضمنه له أن كان قد تضمن استشهاده الأصول الثابتة على صحته فوقف دون ذلك لفساد مذهبـــــــــــــــــه ، ولا يكون سبيله بعد الانقطاع فيه كسبيله / قبل ذلك هل يجب عليه أن ينظر هل إلى التخلص مما وجب عليه حكم الانقطاع سبيل ، ويجب عليه إذا غلب بنفسه أن يتطلب هل يجد سبيلاً إلى التخلص منه فإن وجد ، والا اتهم مذهب وفكره في مذهب مخالفة فانه لا يثبت أن يظهر له الحق متى طلبه وجعله غرضه وإنما الانقطاع زاجر عن الاعتقاد حتى ينظر فيكشف لـــــــــــــــــه الصواب .

### فصل

م

في

#### (١) الانقطاع بالمكابرة =====

---

(١) قال الجرجاني في التعريفات ( المكابرة هي المنازعة في المسألة العلمية لا لإظهار الصواب بل لإلزام الخصم .

وقيل : المكابرة هي مدافعة الحق بعد العلم به ( التعريفات

ص ٢٢٧ .

وقيل في تعريفها : هي المنازعة لا لإظهار الصواب ولإلزام

الخصم ولكن لإظهار الفضل - ضوابط المعرفة ص ٤٦٩ .

=

اعلم أن الانقطاع بالمكابرة عجز عن الاستتمام بالحجة الى المكابرة ،  
وهو شر وجوه الانقطاع وأقبحها وأدلها على سخف صاحبه وقلة مهالاته بما  
يظهر من فضيحته وتخليطه في ديانته ، وليس ينتفع بكلام من كانت عادته  
أن يحمل نفسه على المكابرة .

---

( = ) ويهدو لى أن هذا أصح ما ذكره الجرجاني في تعريفه الأول لأن الزام  
الخصم ليس من المكابرة بل هو أسلوب من أساليب الجدل صحيح  
والله أعلم .

والمكابرة أحد وجوه الانقطاع وقد حصرها المصنف في تسعة  
أوجه :-

- الأول : الانقطاع بالمكابرة .
  - الثاني : الانقطاع بالمناقضة .
  - الثالث : الانقطاع بترك اجراء العلة .
  - الرابع : الانقطاع بالانتقال .
  - الخامس : الانقطاع بالمشاغبة .
  - السادس : الانقطاع بالاستفسار .
  - السابع : الانقطاع بالرجوع الى التسليم .
  - الثامن : الانقطاع بجحد المذهب .
  - التاسع : الانقطاع بالمسابهة .
- وسياتى الكلام عن كل وجه بالتفصيل .

وقد ذكر القاضى أبو يملى أن انقطاع المسؤول يكون بسبعة  
أشياء :

- أحدها : المجز عن بيان المذهب .
- الثاني : المجز عن بيان الدليل .
- الثالث : المجز عن الانفصال عن المعارضة .
- الرابع : الانقطاع بجحد مذهب

والمكابرة تعرض للخصم في أمور : منها :  
أن يقول شيئاً فإذا رأى ما يلزم عليه جحد أن يكون قاله وصمم على ذلك  
وكأبرفيه .

- ( = )
- الخامس : الانقطاع بجحد ماثت باجماع أو نص .
  - السادس : الانقطاع بالانتقال .
  - السابع : الانقطاع بتخليط كلامه بما لا يفهم .
- وهذه الوجوه ذكرها المصنف في كتابه الجدل في الأصول على  
أنها وجوه انقطاع السائل ، والظاهر أنها ليست كذلك بل هي وجوه  
انقطاع المسؤول .
- ثم ذكر القاضي أبو يعلى أن انقطاع السائل يكون بثانية أشياء : =
- أحدها : المعجز عن بيان السؤال .
  - الثاني : المعجز عن المطالبة بالدليل .
  - الثالث : المعجز عن المطالبة بتقرير الدليل .
  - الرابع : المعجز عن المعارضة .
  - الخامس : المعجز عن المنع من الترجيح .
  - السادس : الانقطاع بالانتقال عما شرع فيه قبل اتعانه .
  - السابع : الانقطاع بجحد ماثت بنص أو اجماع .
  - الثامن : الانقطاع بتخليط كلامه على وجه لا يفهم - المسند
- ٢٣٥/ب ، ٢٣٦/أ .

وذكر أبو الخطاب أنه يعرف انقطاع السائل خاصة بخمسة أشياء :

- الأول : أن يعجز عن بيان السؤال .
- الثاني : أن يعجز عن طلب الدليل .
- الثالث : أن يعجز عن طلب وجه الدليل .
- الرابع : أن يعجز عن الطعن في دليل المستدل .
- الخامس : أن يعجز عن المعارضة للدليل .

وهذا الضرب من المكابرة يقع كثيرا بين الخصوم ، ولقد التجأت من مكالمة بعض من هذه سبيله الى شهادة من حضر على ما قاله قبل أن أظهر ما يلزمه عليه خوفا من جحد ه اياه ومكابرتة فيه .

ومنها : أن يجحد مذهبا له أو الرئيس الذي ينتحل قوله .  
ومنها : أن يجحد ضرورة يشترك أهل العقول فيها ويدعى أن الحقيقة معه في جحد ه ، وانما يطلقون ما أطلقوا من اثباتها على جهة المجاز دون الحقيقة .

---

( = ) صمرف انقطاع المسؤول خاصة بخمسة أشياء :-

- الأول : أن يعجز عن بيان الجواب .
- الثاني : أن يعجز عن اقامة الدليل .
- الثالث : أن يعجز عن تقرير وجه الدليل .
- الرابع : أن يعجز عن دفع ما اعترض به على الدليل .
- الخامس : أن يعجز عن اسقاط ما قهله به من المعارضة .

صمرف انقطاع السائل والمسؤول بتسعة أشياء :-

- الأول : جحد ما عرف من مذهبه .
- الثاني : المعجز عن اتمام ما شرع فيه من دليل أو جواباً ترجيح أو بيان .
- الثالث : جحد ما ثبت بنص أو اجماع .
- الرابع : تخليط الكلام على وجه لا يفهم .
- الخامس : سلوكات الحيرة من غير عذر .
- السادس : التشاغل بحدث أو شعر أو قصص لا يتعلق بالنظر ولا يفيد .

- السابع : الغضب في غير موضع الغضب .
- الثامن : القيام في غير موضع القيام .
- التاسع : السفه على الخصم - التمهيد ٢ / ٦٣٤ .

فصل  
متم  
في  
الانقطاع بالمناقضة  
=====

اعلم أن الانقطاع بالمناقضة عجز عن الاستتمام بالحجة الى المناقضة .  
وهو دون المكابرة ، ان قد يرى ما يلزمه على القول الأول فيرجع الى نقيضه  
ولا يكابر فيه .

وانما كان انقطاعا لانه لما ضمن النصره لشيء فلم يمكنه حتى عدل الى  
خلافه كان ذلك عجزا عن استتمام الحجة به ، وذلك كابتداء بعض الخصوم  
النصرة القول بالرؤية من جهة أن ادراك البصر هو احاطة البصر<sup>(١)</sup> ، فلما رأى

---

(١) من مسائل المقيدة المقررة عند أهل السنة والجماعة اثبات رؤية  
المؤمنين لهم عز وجل في الآخرة ، ودلوا على ذلك بأدلة من القرآن  
الكريم والسنة المطهرة وأقوال الصحابة والتابعين وسلف الأمة ، وذهب  
المعتزلة الى نفى الرؤية لأنها تقتضي التحيز على حد زعمهم .  
واستدلوا على مقالتهم هذه بقوله تعالى " لا تدركه الأبصار " .  
سورة الانعام ، آية رقم ١٠٣ .

وقد أجاب أهل السنة على هذا بأجوبة كثيرة منها ما أشار اليه  
المصنف من أن الادراك هو الاحاطة وهو غير الرؤية فالله عز وجل  
يرى ، ولكن لا يحاط به .

انظر المسألة في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٢/٤٤١ ، الايمان  
لابن مند ٣/٧٥٨ ، شرح الطحاوية ص ٢٠٤ .

ما يلزمه على ذلك قال : ليس ادراك البصر بمعنى الاحاطة في الحقيقة  
ولكنه بمعنى الاتصال والمخالطة .

فهذا منقطع عن استتمام النظرة من الوجه الأول ، وان كان ماصار  
اليه ظاهر الفساد لأنى قد ادرك به السماء وان لم يكن على الاتصال  
والمخالطة وعلى أن سهيل رؤية البصر كسهيل ادراك البصر فان وجب أن  
ادراك البصر لا يكون الا باتصال ومخالطة فرؤية البصر لا تكون الا باتصال  
ومخالطة .

/ وصاحب المذهب الفاسد متحير كالفریق يتشبه بكل ما يجده وان ١٥  
كان فيه حتفه ونعوذ بالله من ملكة الهوى وما تكسب من الحيرة والمعنى .

### فصل في

الانقطاع بترك اجراء الملة عن الاستتمام بالحاق الحكم لكل  
ما فيه الملة  
=====

وذلك أن الملة اذا أوجبت حكما من الاحكام بكونها للشئ فكل  
ما كانت له فواجب له مثل ذلك الحكم .

مثال ذلك : قول الحنبلى والخارجى اذا سئل عن عذاب الطفل فسى<sup>(١)</sup>

---

(١) نسبة الى الخوارج ، قال الشهرستانى : كل من خرج على الامام  
الحق الذى اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجيا سواء كان الخروج فسى  
أمام الصحابة على الائمة الراشدين أو كان بعدهم على التابعين  
بأحسن والائمة فى كل زمان - الملل والنحل ١/ ١١٤ .



النار لم جاز ؟ فقال : لأنهم ملكه ، فقال له مخالفة : فقل انه يجوز عذاب الانبياء بالنار لأنهم ملكه ، فان امتنع من ذلك ناقض ، وان قال يجوز عندى ثمذيب الانبياء بالنار ، فقل له : مع وعد الله لهم بالجنة والنجاة أم مع عدم وعده ، فان قال مع وعده تحقق من مقالته اخلاف وعده الله ، وان قال فالوعد فى حق الانبياء منعى من تجوز عذابهم بالنار ، فقل : فليمنعك ههنا التمدح بالعدل وهو قوله تعالى " وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا " (١) (وقوله) " ولو أنا أهلكناهم بمذاب من قبله لقالوا ربنا لولا أرسلت إلينا رسولا فنتبع آياتك من قبل أن نذل ونخزى " (٢) ومعلوم أنه لم يرد بعثة رسول الى غير المعذب لكن ما كنا معذبين حتى نبعث رسولا الى من نمذبه اقامة للحجة عليه وهذا ما أرسل اليه فكيف يعذب .

### فصل

فى

### الانقطاع بالانتقال (٣)

=====

(=) وأول ظهور الخوارج كان فى زمن على رضى الله عنه فى حرب صفين حين رضى بالتحكيم ، وحاربهم على رضى الله عنه لما ظهر من فساد نحلتهم واشتهر عنهم القول بتكفير مرتكب الكبيرة ووجوب الخروج على الامام الجائر وهم طوائف كثيرة - انظر الطل والنحل ١١٤/١ وما بعدها ، الفرق بين الفرق ص ٧٢ ، أصول الدين ج ٣ ص ٣٣٢ ، الارشاد ص ٣٨٥ ، شرح الطحاوية ص ٤١٧ ، ٣٥٥ .

(١) سورة الاسراء ، آية رقم ١٥ .

(٢) سورة طه ، آية رقم ١٣٤ .

(٣) ذكر الشيرازى انه ان انتقل من دليل الى دليل أوزاد فيه وصفا

وهو عجز عن الاتمام للأول للخروج الى الثانى وذلك فى الانتقال  
عن الاعتلال الى الاعتلال قبل الاستتمام ، أو الانتقال عن مسألة الى  
مسألة أخرى قبل تمام الأولى .

مثال ذلك : قول المجيب اذا سئل عن جواز الرؤية على الله  
سبحانه بالابصار فقال : تجوز لأنها لا تسلبه معنى ولا تحله معنى ، ف قيل  
له : فقل بجواز السمع لصوت لذاته بالأذن لأن السمع له لا يسلبه معنى  
ولا يحله معنى ، فقال : قال الله تعالى " وجوه يومئذ ناضرة الى ربها  
ناظرة " <sup>(١)</sup> فأوجب الرؤية ولم يوجب السمع ، فقد انتقل من الاعتلال بجواز  
الرؤية بالعقل الى الاحتجاج بدلالة من دلائل السمع .

---

( = ) قبل التمام لم يكن ذلك انقطاعا .

وان كان بعد ما فرغ انتقل ، فان كان ذلك من السائل فقد  
قيل انه ليس بانقطاع ، وقيل هو انقطاع .

وان كان ذلك من المسؤول فهو منقطع ،  
وان انتقل من أصل الى أصل فان كان مثل الفراغ فهو غير  
منقطع .

وان كان بعد الفراغ فهو منقطع .  
وان انتقل من مثال الى مثال جاز .  
وان انتقل من ترجيح الى ترجيح ففيه خلاف منهم من يجعله  
انقطاعا ، ومنهم من لم يجعل ذلك انقطاعا - راجع الملخص فسى  
الجدل ٢٦/ب .

وقسم الجهنى الانتقال الى محمود ليس بانقطاع ، ومذموم هو  
انقطاع ثم ذكر أنواع كل قسم - راجع الكافية ص ٥٥١ .

( ١ ) سورة القيامة ، آية رقم ٢٣ .

فاما الانتقال من سؤال الى سؤال فكقول السائل : ما الدليل على القول بجزء لا يتجزأ ؟ / فقال المجيب : أن الجسم اذا انتفى كل اجتماع ١١٥/ب فيه صار الى جزء لا يتجزأ .

فقال السائل وما حد الجسم ؟ فقد انتقل الى سؤال آخر عن مقالة أخرى وانما حكمه أن يسأل : وما الدليل على أنه يصح أن ينتفى كـل اجتماع في الجسم وهو موجود ؟ فيطالب من جهة لم ، أو من جهة الالتزام .

### فصل

مم

في

#### (١) الانقطاع بالمشاغبة

=====

اعلم ان الانقطاع بالمشاغبة عجز عن الاستتمام لما تضمن من نصير  
المقالة الى المشانعة بالايهام من غير حجة ولا شبهة .<sup>(٢)</sup>  
وحق مثل هذا اذا وقع أن يفصح فيه بأنه شغب وأن المشغب  
لا يستحق زيادة .

---

(١) قال الجرجاني : المشاغبة هي مقدمات متشابهات بالمشهورات -  
التمريفات ص ٢١٥ .

وقال ابن حزم : الشغب : تمويه بحجة باطل بقضية أو قضايا  
فاسدة تمود الى الباطل وهي السفسطة - الاحكام ٣٧/١ .  
(٢) صوابه ( الممانعة ) كما نقله في شرح الكوكب عن المصنف ص ٣٧٦ .

فان كان المشغب مسؤولا قيل له : ان أجبت عن المسألة زدنا عليك وان لم تجب عنها اسكتنا عنك .

(١)

فان كان سائلا قيل له : ان حصلت سؤالا سمعت جوابا والا فسان الشغب لا يستحق جوابا ، فان لجج وتبادى فى غية اعرض عنه ، لأن أهل الملم انما يتكلمون على ما فيه حجة أو شبهة فاذا عرى الجدل عن الأمرين الى الشغب لم تكن فيه فائدة وكان الأولى بذى الرأى الأصبل والعقل الرصين أن يصون نفسه عنه ويرغب بوقته عن التضييع معه ولا سيما اذا كان فى الاشتغال به مايوهم الحاضرين أن صاحبه سالك لطريق الحجة فأنسه ربما كان فى ذلك تشبه بما يرى منه من حسن العبارة واقتدارها بقبال خصمه عليه فى المناظرة فحق مثل هذا أن يبين أنه على جهة المشاهدة دون طريق الحجة أو الشبهة .

(٢)

فصل

فى

الانقطاع بالاستفسار (٤)

=====

اعلم ان الانقطاع بالاستفسار عجز عن الاستتمام يطلب الاستفسار فى

( ١ ) صوابه ( وان ) كما نقله فى شرح الكوكب عن المصنف ص ٢٧٦ .

( ٢ ) فى شرح الكوكب ( والا فلا ، فان المشغب ) وهو أوضح ما هنا .

( ٣ ) هذا الفصل نقله الفتوحى عن المصنف فى شرح الكوكب باختلاف يسير

انظر شرح الكوكب ص ٢٧٦ .

( ٤ ) ذكر العلماء الاستفسار فى الاعتراضات الواردة على القياس وبعضهم

قدمه على الاعتراضات وجعله طليعة لها وليس من جنسها ، قالوا :

الاعتراض عبارة عما يחדش به كلام المستدل ، والاستفسار ليس

=

غير موضعه ؛ وذلك اذا ضاق على الخصم الكلام مال الى استفهام ما لا يستفهم عن مثله واستفسار ما لا يستفسر في حال المناظرة فقال : ما معنى كذا ؟ وما معنى كذا ؟ وهو استرواح الى حرى عبارته بدلا من سكتة يخجل بها ويتضح بها انقطاعه فيبدل السكوت بالاستفسار ايها ما للحاضرين انه اذا فسر لى معنى هذا تكلمت عليه وانما العميق لى عن الكلام عدم فهم معناه ، أو يحير عن النظر ويتعلق بذلك تعلق المتحير .

مثال ذلك ان يقول فى مسألة ينجر الكلام فيها الى الأصلح ، فيقول السائل : وما الأصلح ؟ فيقول المجيب : هو الأحكم الأتقن الأصوب ، فيقول : وما الأصوب الأحكم ؟ فهذا ما لا ينهض للمجيب أن يدخل فيه

---

( = ) من هذا القبيل لأنه كيس فيه خدش ومعناه : طلب شرح معنى اللفظ ، أو يقال : طلب بيان معنى بلفظ ورد فى كلام الخصم أو طلب بيان المراد من جملة قالها .

ولا يصح الاستفسار الا اذا كان اللفظ محملا مترددا بين محامل أو غيرها لا يعرفه السامع المخاطب .

أما فى غير ذلك فلا يقبل الاستفسار لأن الاستفسار عن الواضح عنادا أو جهلا ، ولذلك قال القاضى أبو بكر : ما يمكن فيه الاستبهام حسن فيه الاستفهام وعلى السائل أن يبين الاجمال أو الغرابة .

وهو سؤال مقبول معمول عليه عند الجمهور ، ولم يقبله بعض الفقهاء والجدليين - راجع الاحكام للامدى ٤ / ٦٠ ، مختصر ابن الحاجب وشرح المضد ٢ / ٢٥٨ ، جمع الجوامع ٢ / ٣٢٤ ، روضة الناصر ص ٣٣٩ ، شرح الكوكب ص ٣٣١ ، ارشاد الفحول ص ٢٢٩ ضوابط المعرفة ص ٤٢٠ .

ولا يتقبله لأنه / متى ماتقبل ذلك وشرع في تفسير الواضح لزمه أن يجيب عن ١١٦/أ  
الأوضح فلا يتناهى السؤال والجواب وانما مسوغ الاستفسار والمراجعة فيما  
يتردد المعنى فيه ويشترك فاما مع عدم التردد والاشتراك فلا وجب  
للاستفسار أو يكون في المبرارة نوع تغيير واغماض فيطلب تفسيرها بالاكشف  
وما خرج عن هذه الأقسام فالاستفسار عنه بطلالة واطالة .

### فصل

م

في

### الانقطاع بالرجوع الى التسليم

=====

اعلم ان الانقطاع بالرجوع الى التسليم عجز عن الاستتمام ، ما سلم  
الى الرجوع عنه ، وسواء كان ذلك تسليم جدل أو تسليم اعتراف ، لأن الخصم  
انما يسلم تسليم الجدل ليوقع المنازعة في التفريع عن الأصل دون الأصل ،  
وذلك أنه لما كان له أن ينازع في صحة الأصل قبل التسليم وله أن ينازع  
في شهادة الأصل بالفرع اذا أثر الكلام في احدهما دون الآخر وتضمن  
أن يكسر المقالة من جهته دون كسرها من الوجه الآخر فكان عليه استتمام  
ذلك والافقد ظهر عجز عما تضمنه وانقطاعه عما ظن انه يهلفه .

مثال ذلك : التسليم أن النشأة الأولى لو أنها كانت بالطبيعة  
لا تشهد بأنه لا يكون نشأة ثانية بالطبيعة بل يجوز ذلك ولا يمنع منه ، فاذا  
وقع التسليم لأصل الدهري في هذا فينبغي أن يقصد الى الكلام في وقوعه  
وهستقصى القول فيه حتى يتبين أن ذلك الأصل لا يشهد به بل يجوز أن  
يكون معه ويجوز أن لا يكون معه .

فضيل

مم

في

الانقطاع بجهد المذهب

=====

اعلم أن الانقطاع بجهد المذهب مجز عن نصره المقالة لا بالانتفا  
عن مقالة أخرى .

والمثل في ذلك والمثل له من طريق الصورة : رجل ضمن على نفسه  
بناء بيت لمسلم مع بنائه أبنية مجاوريه فلم يمكنه أن يبنيه الا بهدم بيت يليه  
لبعض مجاوريه ، فهو لا محالة منقطع عن بلوغ ما قدر ، فكذلك الخصم انما  
يكلم خصمه على سلامة مذاهيه عنده ، واذا جهد شيئا اما على جهسه  
الرجوع ، واما على جهة المكابرة فيه كان منقطعا في حكم الجدول .

مثاله في المسائل : استدلال البخاري<sup>(١)</sup> على أن كل فعل محكم متقن  
فانه لا يكون الا من عالم بأن الكتابة لا يفعلها في الشاهد الا عالم بها .

---

( ١ ) نسبة الى فرقة النجارية اتباع الحسين بن محمد النجار ويطلق عليهم  
أيضا الحسينية مذهبهم الشهرستاني من الجبرية وقال ان اكثر  
معتزلة الرى على هذا المذهب وهم زهاء عشر فرق بالرمي ككل  
فرقة منها تكفر سائرهما ويجمعها القول بحدوث كلام الله تعالى ونفى  
صفاته الأزلية واحالة رتبته .

والمشهور منهم ثلاث فرق البرغوثية والزعفرانية والمستدركية ،  
راجع آراءهم في مقالات الاسلاميين ٣٠٥ / ١ ، أصول الديـــــ  
ص ٣٣٤ ، الفرق بين الفرق ص ٢٠٧ ، الملل والنحل ١ / ٨٨

فهذا يهدم أصله في انكار التولد ، فاذا طوّل بالحجة فجهد  
كان منقّطاً لأن هذا من الأصول المشهورة التي يطبق عليها أصحابه  
/ وكل من وافقه في أصله .

ب/١١٦

### فصل

صحة

في

### الانقطاع بالمسابقة

=====

اعلم أنه اذا انتهى الجدل الى المسابقة دل على أن الذي حطّبه  
على ذلك ضيق عطنه وانقطاعه عن حجته ، وليس السب أن يظهر فيه انكار  
المذهب الذي قصد الى الطعن عليه واقامة الحجة على افساده لأنه لا بد  
له من ذلك والدلالة على صحة ما يقوله فيه ، وانما المنكر الطعن على  
الخصم أو على أسلافه بما ليس من اعتقاد المذاهب والاختلاف فيها في  
شيء ، واذا فعل أحد الخصمين شيئاً من ذلك بين له أن ما أتى به خارج  
عن حد السؤال والجواب الى السباب ولم يكن الاجتماع للمسابقة وانما كان  
لاقامة الحجة وحل الشبهة ، وما عدا ذلك مما ليس بسبب لا يحسن  
ادخاله على ما اجتمعنا لأجله فكيف بادخال ما لا يحل للماقل اعتماد به حال  
وهو السب الذي يجب صيانة النفس عنه .

---

(١) يصح بالبناء للمجهول والمعلوم .



### فصل

أوردته في تقسيم الانقطاع مختصرا بعد البسط

=====

اعلم أن الانقطاع على أربعة أضرب :-

أحدها : السكوت للمجز .

الثاني : جحد الضرورات ودفع المشاهدات والمكابرة والبهت  
والدليل على أن هذا من الانقطاع أن المجيب إنما يبنى جوابه على تصحيح  
المشاهد واستشهاد بالمعقول ، وهذا هو المفهوم عند اجابته ، فإذا  
لم يجد في المعقول والضرورات شيئا يحقق به مذهبه ويتم به جوابه فقد  
عجز عما ضمنه على نفسه بخروجه عن المعقول والضرورات الى المكابرة  
والبهت ، وإنما تمام الشرط أن يكون مادته من هذين الموضعين اعني  
المعقل والضرورة دون ما صار اليه .

وهذا الضرب شق من الأول اعني السكوت ، لأن أحسن الأسس  
إذا لم يجد حقا يتكلم به أن يمسك عن الباطل ، وأقبح ما ينطق به من  
الباطل بهت المعقول والطهائع والحواس ومكابرتها .

والضرب الثالث : المناقضة ، وهو : أن ينفي بآخر كلامه ما أثبتته  
بأوله أو يثبت بآخره ما نفاه في أوله .

والدليل على أن هذا الضرب انقطاع أيضا : أن المجيب لما ابتدأ  
بالاثبات كان قد ضمن على نفسه تحقيقه والدلالة على صحته هنا سائر  
الجواب عليه وملاءمة ما يورده بعده له ، فإذا نفاه فقد عجز / عن تصحيح ١١٧ /  
ما ضمنه من ذلك على نفسه واقتصر الى نقضه عند الإياس من صحته .

وصاحب هذا الضرب أحسن حالا من المباحث ، لأن الرجوع عن الباطل عند انكشافه أحسن من المكابرة ، والرجوع الى الحق حسن جميل ، ولا عيب في المجز عن نصره الباطل كما لا عيب في الرجوع عنه ، بل شائنة المييب الشرع في نصرته .

والضرب الرابع : الانتقال عن الاعتلال بشئ الى الاعتلال بفسيره ، والدلالة على أن هذا الضرب انقطاع أن المعتل اذا ابتدأ بحلة فقد ضمن على نفسه تصحيح مذهبه بها وبما تفرع منها .

وذلك أنه لم يعتل بها الا وهو عند ، صحيحة مصححة لما اعتل لا فاذا انتقل عنها الى غيرها فقد عجز عن الوفاء بما وعد ، والايضا لما ضمن وافترق الى غيرها لتقصيره عما ظنه بها .

فان قيل : فقد انتقل ابراهيم عليه السلام عن علة الى غيرها وكان في مقام المحاجة كما اخبر الله سبحانه عنه ، وهذا تعلق من رأى أن الانتقال من دليل الى غيره ليس بانقطاع ولا خروج عن مقتضى الجدال والحجج<sup>(٢)</sup>

---

( ١ ) وذلك في قوله تعالى " ألم تر الى الذي حاج ابراهيم في ربه أن آتاه الملك ان قال ابراهيم ربي الذي يحيى ويميت ، قال أنا أحيى وأميت ، قال ابراهيم فان الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب فبهت الذي كفر والله لا يهدي القوم الظالمين " سورة البقرة ، آية رقم ٢٥٨ .

( ٢ ) وقد فصل ذلك امام الحرمين بأنه اذا كان الانتقال من دليل الى آخر ليس بسبب المجز من قبل السائل فانه يكون انقطاعا سواء كان هذا الانتقال قبل القدح من السائل فيه أو بعد القدح أما اذا كان الانتقال بسبب عجز السائل عن فهم ما استدل به المستدل فلا يمد

في هذا القول على ما ذهب اليه الجمهور من أن الانتقال من دليل الى دليل هو الانتقال الحقيقي

والانتقال من دليل الى دليل هو الانتقال الحقيقي والانتقال من دليل الى دليل هو الانتقال الحقيقي

والانتقال من دليل الى دليل هو الانتقال الحقيقي والانتقال من دليل الى دليل هو الانتقال الحقيقي

قيل : لم يك انتقاله للمعجز ، لأنه قد كان مقدرا أن يحقق مع نمـرود حقيقة الأحياء الذى أراد ، وهو إعادة الروح الى جسد الميت وإنشاء حى من موات ، وأن الامانة التى أرادها هى ازهاق النفس من غير ممارسة بالسة ولا مباشرة ويقول له فاذا فعلت ذلك كنت محييا ميتا أو فأفعل ذلك أن كنت صادقا ، ومعان الله أن يظن بذلك الكرم أنه أنشأ الزاما مع تأييد بالوحي والرسالة وما كان عليه من قوة الاستدلال الذى اخبر الله به عنه لما جبن عليه الليل وبحث عن النجوم وما أفضى به الاستدلال بالتفسير والأقول من (١)

---

( = ) انقطاعا ، هل للمستدل أن ينتقل الى دليل آخر يفهمه السائل كما حصل فى قصة ابراهيم عليه السلام مع نمروود اللعين . انظر الكافية ص ٥٥٢ .

وقال الفتوحى : ( ولا ينقطع مسؤول بترك الدليل لمعجز فهم السامع ) الذى هو السائل ( وانتقاله ) أى المسؤول ( الى ) دليل ( أوضح منه ) أى من الدليل الأول ( لقصة ابراهيم عليه السلام ) مع نمروود - شرح الكوكب ص ٣٧٦ ، وانظر المسبودة ص ٤٤٣ ، وهذا هو ما سيذكره المصنف فى الرد على من تعلسق بقصة ابراهيم عليه السلام .

( ١ ) وذلك فى قوله تعالى " فلما جن عليه الليل رءا كوكبا ، قال هذا رى ، فلما أفل ، قال لأحب الأفلين ، فلما رءا القمر بازغا ، قال هذا رى ، فلما أفل ، قال لئن لم يهدنى رى لأكونن من القوم الضالين ، فلما رءا الشمس بازغة ، قال هذا رى ، هذا أكبر ، فلما أفلت ، قال يا قوم انى برئ ما تشركون " سورة الأنعام ، الآيات رقم ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ .

الحكم عليها بالحدث وإثبات محدثها ثم يترك ما أنشأه ويعدل عما ابتدأ به إلى غيره عجزاً عن استتمام النصرة ، لكنه لما رأى نمرود غيباً أو متفاهياً بما كشفه عن نفسه من الأحياء وهو المعفوع مستحق القتل ، والاماتة وهي القتل الذي يساويه فيه كل أهل مملكته وأصغر رعيته انتقل إلى الدليل الأوضح في باب تمجيز عن دعواه فيه المشاركة لهائه بحكم ما رأى من الحال فلم يوجد في حقه العجز عن اتمام ما بدأ به بخلاف ما نحن فيه (١) .

/ وإنما سمي انقطاعاً لأن صاحبه وقف قبل بلوغ الغاية التي ضمن ١١٢/ب على نفسه أو رام البلوغ اليها ، ومنه قالوا في العاجز عن السير مع القافلة منقطع فمتى وجدت العجز في كلام فاحكم على صاحبه بالانقطاع (٢) .

---

( ١ ) نقل الفتوحى هذا النص عن المصنف باختلاف طفيف لا يضر ونقل في السألة عن المصنف من كتاب الفنون ما يلي :-

( قال ابن عقيل في الفنون : لما قابل نمرود الحيمة الحقيقية بالحياة المجازية انتقل الخليل إلى دليل لا يمكنه مقابلة الحقيقة ! فيه بالمجاز ، ومن انتقل من دليل غامض إلى دليل واضح فذلك طلب للبيان وليس انقطاعاً ) شرح الكوكب ص ٣٧٦ ، ٣٧٧ .  
( ٢ ) قال إمام الحرمين : ( فان قيل : ولم سمي الانقطاع في الجسد انقطاعاً ؟ وما معناه ؟

قيل : لأنه عجز عن بلوغ الغرض المقصود ، كما يقال للمسافر : منقطع إذا صار عاجزاً عن بلوغ مقصده بسفره ، كذلك إذا صار عاجزاً عن إقامة دلالة ، أو عن النقض عما ألزم ، أو انتقل انتقالاً مذموماً سمي منقطعاً ، ولحال انقطاعاً ) الكافية ص ٥٥٦ .

وللسائل انقطاع أيضا منه السكوت ، ومنه الانتقال من مسألة السـ  
مسألة وهو نظير انتقال المجيب من اعتلال الى غيره .

وقد يكون أيضا بحمل المجيب على المكابرة من غير أن يلزمه ذلك وهو  
نظير بهت المجيب .

وههنا ضرب أذكره لك ان شئت أن تجعله خامسا وان شئت فاجعله  
مركبا وممزوجا وهو تخليط السائل والمجيب ، اعنى اذا أتى السائل بمسـ  
ليس له ودخل معه المجيب فى ذلك وشرع فى اجابته عما لا يلزمه بحكمـ  
الجدل ، وكل من ألجأ مجادلة الى التخليط فقد ظفر به سواء ألجأه  
الى الانتقال أو الامساك أو الشغب الى شئ ما ذكرنا انقطاعا والله أعلم .<sup>(١)</sup>

### فصل

فى

بيان الأمور التى كثر غلط أهل الحجاج والجدال

فيها

===

وهو تمثيلهم الحق بباطل غيرهم واستشهادهم على صوابهم بخطأ  
غيرهم ، وهو قول الواحد منهم لصاحبه : قلت كذا ولم أقل كذا كما قلت  
أنت كذا ولم تقل كذا ، ومخالفة عندة فحط فى امتناعه ما امتنع منه مع  
اطلاقه لما أطلقه ، قريبا استعملوا هذا فى المعانى ، فقال متخذ لكهم :

---

( ١ ) يظهر أن كلمة ( انقطاعا ) لا معنى لها ، بل يضطرب الكلام بوجودها  
فحذفها هو الصواب .

أعتقد كذا وكذا ولا ألزم نفسي كذا كما اعتقدت أيها الخصم كذا وان لم تلزم نفسك كذا ، هذا والخصم عنده قد ترك باعتناعه ما يلزمه نفسه نظير ما اعتقده فكأنه يقول : قد أخطأت وتركت الواجب كما فعلت أنت من ذلك ، وكأنه أيضا يقول : الدليل على صوابي فيما أصبت فيه خطأك فيما أخطأت فيه ، وكأنه أيضا يقول من وجه آخر : صوابي في ترك ما تركته واجتنابي ما اجتنبته مثل خطأك في ترك ما تركته مع اجتنابك لنظيره ، وكأنه أيضا قال : الدليل على صوابي في جنائتي خطأ فلان في سرقته ، وكأنه سبه ساب باللوواط فقال له : وأنت أيضا زان ، وانما هو اخبار بأن المفسير مشارك في مثل ما عير به وليس بحجة في صواب ما عيب أو عيب عليه .

### فصل م

#### من آداب الجدل =====

/ اعلم أن تسليم الشيء يقوم مقام الاقرار به في ما يوجب الاقرار من البناء عليه واستشهاده على غيره ، لأن المنكر ما حال انكاره بينه وبين السؤال في فرعه سلمه المقرب به بتوهمه بذلك الى ما اتصل اليه المقر من المسألة في الفرع الذي أقربأصله ، وليس لتسليمه وجه غير هذا فعامله معاملة المقر .

وما يبين ما قلنا : أنه لما سأل في الفرع فمنع الجواب ، وقيل له : الكلام بيننا وبينك في الأصل ، فاذا صح الأصل دللتك على صحة فرعه ، ونظرنك حينئذ فيه ، قال عند ذلك : فاذا أسلمه ولا أظعن فيسه

---

(١) أنظر آداب الجدل في الكافية ص ٥٢٩ ، شرح الكوكب المنير

فناظرى الآن فى فرعه ليصل بالتسليم الى ما منعه منك بالانكار، والتسليم  
اقراراً<sup>(١)</sup> ، لأنه أقر على شرط فى الظاهر . وتتبع قول خصمك : يجوز  
ويمكن ، ويتوهم ، ويقدر عليه ، ويراد ، ونكره ، ويجوز لك ما يتعلق  
بغيره .

فان كان توقفه على غيره وثملقه به والا فامنه وعرفه أنه لا يجوز  
الاشياء بتوهمه ، وربما ما قال أحدهم : يجوز الا أن يكون كذا ، وليس  
من عقده أن ذلك المذكور ما يقع التمويل عليه ، فيصير بمنزلة من قال :  
يجوز لاشئ ، وهذا فاسد . ويعتقد ما يتكلم به ويلفظه تسليماً للتعبد  
والاجماع وما يقوله لصحة معناه فى القياس اذا لم يمنع من العبارة عنسه  
وعملت على اجماعهم على صحة العبارة الدالة على المعانى الحقيقية وما  
يصح معناه وقد جاء التعبد بالمنع منه . ولا تخطئ بعض ذلك ببعض وارد  
كل شئ الى أصله فاذا ألزمت نظير القول الذى تطلبه للتعبد فى دلالته  
ومعناه وعلى أوضاع اللغة وفى قياسها فلا تهن عليه ، وقل : ليس اطلاقى  
لما أطلقت لما شاركه فيه القول الذى قابلتموه به ولو كان كذلك لكسان  
الأمر أهم ولكن التعبد فقط فان أوجدتمونى هذه الملة فى الآخر سميت  
بينهما فى الاطلاق ، فان افترقا فى علة الاطلاق لأحدهما لم تجب  
التسوية بينهما فى منع ولا اطلاق ، وان كانا قد استويا من وجه آخر ، فأما  
الآخران فان القياس انما يعمل فى ايجاب اعتقاد المعانى / فقط ، وانما ١١٨ ب/  
معناها فى القياس وجب اعتقادها واللغة والعبارة لا يعمل فيها القياس<sup>(٢)</sup>

---

(١) الصواب ( اقرار ) بالرفع لانه خبر .

(٢) هذا عند من يمنع القياس فى اللغات .

لأنها أوضاع وعلامات لا تقع مواضعها لأعيانها كما تقع المعاني مواضعها  
لأنفسها ولكن بالرضا والتخير والاصطلاح<sup>(١)</sup> ولو قلبت ذلك في باب الاسماء  
لا تقلبت العلامات ودلالاتها .

---

(١) أي أن اللغات أمور اصطلاحية .



فصول

وصايا في الجسد<sup>(١)</sup>

=====

قال العلماء : واحذر الكلام في مجالس الخوف فان الخوف يذهل  
المقل الذي منه يستمد المناظر حجته ويستقى منه الرأي في دفع شبهات  
الخصم ، وانما يذهله ويشغله بطلبه حراسة نفسه التي هي أهم من مذهبه  
ودليل مذهبه ، واجتنب مكالمه من تخاف فانها مهيئة للخواطر مانعة من  
التثبيت .<sup>(٢)</sup>

(٣)

واحذر كلام من اشتد بغضك اياه فانه داعية الى الضجر والغضب من  
قليل ما يكون منه ، والضجر والغضب مضيق للصدر ومضعف لقوى العقول .<sup>(٤)</sup>

---

( ١ ) انظر هذا الفصل في شرح الكوكب المنير ص ٣٧٨ وتحريه المنقول

٠٥٣٤/٢

( ٢ ) قال الجويني : واياك والكلام في مجالس الخوف والهيبة فانك عند  
ذلك في حراسة الروح على شغل من حراسة المذهب ونصر الدين -  
الكافية ص ٥٣٠ .

( ٣ ) في شرح الكوكب ( مكالمه ) .

( ٤ ) قال الجويني : ولا تسرع في مكالمه من يستشعر في نفسه منـــــــــــــــــه  
العداوة والبهض اذا لم يأمن على نفسه بقدر الحد والرسم فـــــــــي  
النظر باشتداد الغضب فيورثه تشوش خاطر والعــــــــي - الكافية

ص ٥٣٠ .

واحذر المحافل التي لانصاف فيها في التسمية بينك وبين خصمك  
في الاقبال والاستماع ، ولا أدب لهم ينضمهم من التسرع الى الحكم عليك  
ومن اظهار المصيبة لخصمك .<sup>(١)</sup>

والاعتراض يخلق الكلام ويذهب بهجة المعاني بما يلجئ اليه من  
كثرة الترداد ، ومن ترك الترداد مع الاعتراض انقطع كلامه وطلت معانيه .  
(٢)  
واحذر استصغار الخصم ، فانه يمنع من التحفظ ويثبط من المبالغة ،  
ولعل الكلام يحكى فيمتد عليك بالتقصير . واحذر كلام من لا ينهم عنك ،  
فانه يضجرك ويغضبك ،<sup>(٣)</sup> الا أن يكون له غريزة صحيحة ويكون الذي يبطأ  
به عن الفهم فقد الاعتياذ ، فهذا خليل سترشد تعلمه ،<sup>(٤)</sup> وليس بخصم  
فتجادله وتنازعه .

وقدر في نفسك الصبر والحلم لئلا تستفزك لفتات الاغضب ، فلو لم  
يكن في الحلم خاصة لها تجتلب لك انت ممونة على المناظرة توجب اضافته  
اليها ، ومع هذا فليس يسلم أحد من الانقطاع الا من قرنه الله جلست

---

(١) قال الجهني : وتجنب مجلس صدر لا يسوى بين الخصوم في الاقبال  
والاستماع وانزال كل منزلته ورتبته فان الكلام بين يدي مثله سخف  
ودناءة واحتمال الذل والصفار اذا رضيت به ، وفورت الفهم  
والغضب اذا لم ترض - الكافية ص ٥٣١ .

(٢) في شرح الكوكب ( المبالغة ) وهو الصواب .

(٣) انظر هذه الفقرة في الكافية ص ٥٣١ .

(٤) في شرح الكوكب ( فعمله ) .

عظمته بالمصصة من الزلل<sup>(١)</sup> ، وليس حد العالم بأن يكون حاداً بالجدل ،  
فالملم صناعة ، والجدل صناعة ، إلا أن مادة الجدل والمجادل تحتاج  
إلى العالم ، والعالم / لا يحتاج في علمه إلى المجادل ، كما يحتاج  
المجادل في جدله إلى العالم . وليس حد الجدل بالمجادلة : أن  
لا ينقطع المجادل أبداً ، ولا يكون<sup>(٢)</sup> منه انقطاع كثير إذا كثرت مجادلاته ، ولكن  
المجادل من كان طريقه في الجدل محموداً ، وإن ناله الانقطاع لبعض  
الآفات التي تمرض .

واعلم أني لم أرد بقولي أهل النظر المتكلمين في عصرنا هذا فأنمنا  
الكلام على صفة متقدمة ولئن حفظت وصيتي في ترك استعمال ما وصفت لك في  
هذا الباب إلا مع أهله ، بل وصية المسيح عليه السلام السابقة لوصيتي أن  
يقول ( لا تبذلوا الحكمة لغير أهلها فتظلموها ولا تنعموها من أهلها  
فتظلموها ) ليطولن صمتك حتى تضاف إليه ، ويهزل عنك اسم الكلام ،  
اللهم إلا أن تحدث قوم سوء من غلب على الكلام في هذا العصر .

## فصل

جامع لقوانين الجدل وآدابه

=====

اعلم أن الجدل هو : القتل للخصم عن المذهب بالمحاجة فيه .  
ولا يخلوا أن يقتل عنه بحجة أو شبهة ، فأما الشغب فليس مما يعتد به  
مذهب .

---

( ١ ) وليس ذلك لاحد إلا للرسول صلوات الله وسلامه عليهم .

( ٢ ) في شرح الكوكب ( ولا يكون ) .

ولا يخلو من أن يكون فتلاً على طريقة السؤال ، أو على طريقة الجواب .  
وطريقة السؤال الهدم للمذهب ، كما أن طريقة الجواب البناء للمذهب ،  
لأن على المجيب أن يبنى مذهبه على الأصول الصحيحة ، وعلى السائل أن  
يمجزه عن ذلك أو عن الانفصال عما يلزمه عليه من الأمور القاسية ،  
فأحد هما ممجز عن قيام الحجة على المذهب والآخر مبين لقيام الحجة عليه  
وذلك ما يدعيه كل واحد إلى أن يظهر ما يوجب استعمالاً أحدهما على  
الآخر بالحجة .

وكل جدل فانما يحتاج إليه لأجل الخلاف في المذهب ، ولو ارتفع  
الخلاف لم يصح جدل . وذلك أن السائل إذا لم يكن غرضه قتل المجيب  
عن مذهبه فليس سؤاله بسؤال جدل . وكذلك المجيب إذا لم يكن غرضه  
قتل السائل عن مذهبه لم يكن جوابه جدلاً . ولا بد من مذهب يختلفان  
فيه فيكون أحدهما فيه على الإيجاب والآخر على السلب ، كاختلاف اثنين  
في الاستطاعة هل هي قبل الفعل أو مع الفعل . فإذا اتكفاً الخصمان في  
قوة المذهب ، لأنه لا يبقى للرجحان وجه من طريق القوة إذ قد فرضنا  
تساويهما فيهما ، فلا يبقى للرجحان وجه سوى قوة تعود / إلى المذهب ١١٩ ب/  
لأنهما قد استويا في كل شيء إلا أن أحدهما ينصر المذهب والآخر يطعن  
عليه فلا ترجح <sup>(١)</sup> الحال من جهة قوة المذهب لأحدهما وضعفه من جهة  
الآخر لتكافئاً في ذلك ، وما ذلك إلا بمثابة ميزان سوى كفتيه وعدل  
عموده ولم يبق فيه عين ولا قيل متى وزن به فرجح أحد كفتيه لم يبق للرجحان <sup>(٢)</sup>

(١) في الأصل ( قلوا لو ترجح ) والصواب ما أثبتناه .

(٢) قال ابن منظور : ( والميزان في الميزان : الميل .

قيل : هو أن ترجح أحدي كفتيه على الأخرى ) اللسان ٣٠٥ / ١٣

وجه سوى ثقل الموزون الذى رجح على المقابل له ، وعلى هذا جميع المتكافئات لا وجه للترجيح بينها ، حتى سمعت بعض الائمة فى الأصول والحقائق يقول : لو أن شمعة بين اثنين يتجاذبانها بيد كل واحد طرف منها وقواهما متكافئة وانقطعت ولا ينهضى انقطاعها الا اذا كان احدهما أرجح قوة .

وقال آخر : لو أن طبقا فيه رطب خلقه الله تعالى متساويا من كسل وجه ، لونا ، ومنظرا ، ونوحا ، ونضحا ، فانه لا تمتد اليد الى واحدة من الرطب مع يقظة الدواعى والارادة ، وانما تمتد اليد الى واحدة مع الغفلة بما يجرى مجرى العبت ، فان الفاعل لا يمين الا لعلة ، والعلّة لا تكون الا ميزة ، وهما لا يبقى الا القرب ، فياخذ ما قرب منه لعلة التقرب ، ان لا يد ان يكون الرطب على وجه يكون بعضه اليه أقرب من بعض وانما كانت المتكافئات بهذه الصورة لم يبق أن يكون لترجح كلام أحد المتساويين المفروضين فى الجدل الا لترجح المذهب الذى ينصره لاغير .

وأصلح ما سمعته من ذكر الشمرة والرطب ما تأملته من نفى وهو اذا خرجت قاصدا لأمر فاعترضنى القصد لأمر آخر فلا أزال أخلو ونحو الأرجح عندي فتعرض لى مساواة الأمرين فتوقفتى جيرا عن الدركسة ، أصابنى ذلك عدة دفعات وهذا يؤيد أن لا ترجيح مع التكافؤ والمساواة .

فأما اذا كان أحد الخصمين أقوى فى الجدل من الآخر ام يكن فى استعلاء الأقوى دليل على قوة مذهبه ، ولكن لو استعمل الأضعف على الأقوى لاقتضى ذلك قوة مذهبه لاغير ، ان كان ظهوره وترجحه أقوى فى بيان قوة مذهب من ظهور المساوى . وكل متجادلين فلا بد من أن يكون

الحق مع أحدهما دون الآخر ، إذ لا يجوز أن يكون الحق في إيجاب الشيء وسلبه ، ولا في أن القول عليه صدق والقول عليه كذب ، لأن ذلك متناقض ولا يصح أحد النقيضين دون الآخر ، إلا أنه يجوز أن يكونا جميعا قد عدلا عن طريق الحجة ويجوز أن يكون عليها أحدهما ، ولا يجوز أن يكونا عليها جميعا لأنه لا حجة على الباطل .

وكل جدل فانه ينهى أن يتحرز فيه من حيلة الخصم باخراج /السائل ١٢٠/أ  
عن سؤاله والمجيب عن جوابه ،<sup>(١)</sup> فان لذلك وجوها تطف ، متى لم يتقدم  
في التحرز منها حصلت المسألة من غير جواب والجواب من غير زيادة  
إلا الإيهام .

ومن التحرز في ذلك : أن ينظر السائل ، فان كان السؤال قد أتى بمعنى الجواب محققا أو غير محقق كان له أن يكلمه عليه ويحاجه فيه وان لم يكن أتى بمعنى الجواب طالبه بذلك ويبين له أنه ليس بصح أن يشرع في المحااجة دون أن يظهر الجواب . فأما المسؤول يأتي بحديث آخر ليس فيه معنى الجواب فلا يصح حجاج .

فأما المجيب فينهى له أن يتأمل ما يمترض به السائل عن جوابه ، فان كان فيه شبهة تتعلق بالمسألة وتتصل بها أجاب عنها ، وان أورد - شبهة وافقه على ذلك ويبين له انه لم يأت بمتملق يستحق جوابا .

وكل ما يحتال به الخصم من غير جهة اخراج السائل عن سؤاله والمجيب عن جوابه فالتحرز منه أسهل من التحرز عن هذين الوجهين .  
وكل جدل فانه لا بد فيه من علم الاختلاف في المقالة وما يعتمد عليه المخالف للحق من الشبهة .

---

(١) راجع حيل المتناظرين في الكافية ص ٥٤٢ .

أما المقالة ، فلتتمكن من كسرهما ولا سبيل لك الى ذلك من غير أن تعلم ما أثبتتها .

وأما الشبهة ، فلتداوى صاحبها من الوجه الذى قد دخلت عليه  
البلية فيها ، لأن مثلك فى ذلك مثل الطبيب الذى يعالج بما يصلح من  
الدواء .

وأول كل جدل الاختلاف فى المقالة ،

وتحقيقه : أن يكون أحد الخصمين فيه على الموجهة والآخر على  
السالبة .

فإذا ظهر الخلاف وقع الحجاج بعده على طريقة السؤال والجواب .  
والسائل مخير أن يلزم خصمه ليمجزع عن الانفصال ، أو يسأله  
ليمجزع عن اقامة البرهان .

وكل جدل فان الجواب فيه لا يخلو أن يكون ما يقع فى مثله الخلاف ،  
أو يكون ليس ما يقع فى مثله الخلاف .

فان كان ليس ما يقع فى مثله الخلاف سقطت المطالبة بلم ؟ وبالا لزام  
من الوجه الذى لا يقع فى مثله الخلاف .

وان كان ما يقع فى مثله الاختلاف ، ولا يخلو أن يكون ما يقتضيه  
المقل ، أو ليس ما يقتضيه المقل . فان كان ما يقتضيه المقل سقطت  
المطالبة فيه بلم ؟ وصحت المطالبة بالا لزام .

وان كان ما يقع فيه الاختلاف / وليس يقتضيه المقل ساغت المطالبة .  
فيه بلم ؟ وبالا لزام ، فقد بر هذا فان علت مدار الأمر فى الجدل .

وكل جدل يقع فيه ظلم الخصم فانه يختل بحسب قوة ذلك وضمغه .

وذلك أن ظلم الخصم يكسر من نفسه أو يزيله عن طريقه فينبغي أن يحترز منه ، ان كان انكسار النفس يمهت الخاطر ويقطع عن بلوغ الآخر ، والزوال عن الطريق يخرج عن الاعتماد . ومن عرف من عادته ظلم خصمه فليس ينبغي أن يكلم الا أن يرجع الى الانصاف أو يدفع الى ذلك حال فيحترز منه غاية الاحتراز .

وأدب الجدل استعمال ما يحسن فيه ، أما في السؤال والجواب فيضبط حد ود كل واحد منهما وتبين وجوهه ولزوم سنته ، وقد مضى ذلك في أبوابه وأما في معاملة الخصم فبالتوفية لحقه والتجنب لظلمه ، لا بد في ذلك من علم الأبواب التي تقدمت وما يجب استعماله فيها وما لا يحسن مما لا يحسن وما يحسن وآداب الجدل تزين صاحبها وترك الأدب يشينه .

وليس ينبغي أن ينظر الى ما يتفق لبعض من تركه من الحظوة في الدنيا فانه ان كان رفيها عند الجهال فانه ساقط عند ذوى الألباب .

(١)

وكل حال فانه لا يصلح الاستبقاء على الخصم اذا ابتدأ بما يتموه أنه سؤال أو جواب ، وأما ان أتى بما لا يتموه مثله فليس على خصمه استماعه وذلك اذا أخذ في السباب وما جرى مجرى ذلك من التخليط الذي لا يشكل على عاقل أنه ليس من السؤال والجواب في شيء ، ومثله في ذلك مثل من ابتدأ في انشاد الشعر على طريق الاستشهاد وابتدأ في شيء —

---

(١) كذا في الأصل ويظهر أن الصواب ( وعلى كل حال ) أو ( وكل

جدل ) .



أخبار الزمان وتصرف الأحوال الذي لا يشتبه على عاقل انه ليس من السؤال  
والجواب في شيء .

وكل جدل لم يكن الفرض فيه نصرة الحق فانه هال على صاحبه ،  
والمضرة فيه اكثر من المنفعة لأن المخالفة توحش ، ولولا ما يلزم من انكار  
الباطل واستتقان الهالك بالاجتهاد في رده عما يمتدحه من الضلالة  
وينطوي عليه من الجهالة لما حسنت المجادلة لما فيها من الايحاش في  
غالب الحال ولكن فيها اعظم المنفعة واكثر الفائدة اذا قصد بها نصرة  
الحق وانكار ما جر عنه الشرع والمقل بالحجة الواضحة والطريقة الحسنة .

فصل (١) / ١٢١ أ

ومن آداب الجدل أن يجعل السائل والمسؤول معاً كلامه حمد الله  
والثناء عليه فان كل أمر ذي بال لم يبد فيه باسم الله فهو أبتر (٢).

---

(١) راجع ذلك في الكافية ص ٥٢٩ ، شرح الكوكب ص ٣٧٣ ، تحرير  
المنقول ٥٣٢/٢ .

(٢) روى أبو داود من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ( كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو  
أجذم ) .

قال : ورواه الزهري مرسل .

سنن أبي داود ، ٣٥ - كتاب الادب ، ٢١ - باب الهدى في  
الكلام ، حديث رقم ٤٨٤٠ .

ورواه ابن ماجه بلفظ ( كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد  
أقطع ) ٩ - كتاب النكاح ، ١٩ - باب خطبة النكاح ، حديث رقم

وجعلا قصدهما أحد أمرين وجهتهدا في اجتناب الثالث . فأعلى  
الثلاثة من المقاصد : نصرة الحق ببيان الحجة ، ودحض الباطل بإبطال  
الشبهة لتكون كلمة الله هي العليا .

والثاني : الايمان للثقوى على الاجتهاد ، والاجتهاد من مراتب  
الدين المحمود وهي رتبة

فالأولى كالجهاد ، والثانية كالمناظرة التي يقصد بها لتقوى على  
الجهاد ، ونموذ بالله من الثالث وهو المغالبة هيان الفراهة على الخصم  
والترجع عليه في الطريقة ، ومن الله نستمد الاغاثة على طلبه . يوافق  
الشرع ويطابق الحق وهو حسبى ونعم الوكيل .

### فصل

وانا كان أحد الخصمين في الجدل حسن العبارة والآخر مقصرا عنه  
في البلاغة فربما أدخل ذلك الضيم على المعاني الصحيحة .  
والتدبير في ذلك : أن يقصد الى المعنى الذي قد رتبته صاحبه  
بعبارته عنه فيمهر عنه بعبارة أخرى تدل عليه من غير تزيين له فانه يظهر

---

( = ) ورواه أحمد بلفظ ( كل كلام أو أمر ندى بال لا يفتح بذكر الله عز وجل  
فهو أبترا أو قال أقطع ) المسند ٣٥٩/٢ .

وقال المنذرى : أخرجه النسائي مسندا ومرسلا - مختصرا  
السنن ١٨٩/٢ ، وانظر الجامع الصغير للسيوطي ٩٢/٢ ، وضميف  
الجامع الصغير ٤٧/٤ رقم ٤٢٢١ - ٤٢٢٣ ، وآراء الفايصل  
٢٩/١ رقم ١ ، ٢ .

فى نفسه وبين الموارد الذى فيه وينكشف عند الحاضرين التوجيه الذى  
وقع به .

وكذلك اذا أردت أن تحتج معنى قد أتى به بليغ ، فانقله الى  
غير تلك العبارة ثم تأمله فان كان حسنا فى نفسه فانه لا يبطل حسنه نقله  
من عبارة الى عبارة كما لا يبطل حسنه نقله من الفارسية الى العربية .<sup>(١)</sup>

واذا كانت عبارة السائل المستدل تقصره عن تحقيق الحجة والشبهة  
وكان خصمه قادرا على اخراجها الى عبارة تنكشف بها قوة كلامه فينبغى أن  
يخرجها بعبارة الى الايضاح فان اتضح فيها الحق اتبعه وان كان ذلك  
شبهة بعد ايضاحها زيفه وأبطله .

واذا كان احد الخصمين فى الجدل قد أخطأ فى بعض المذاهب  
فأحذر الاغترار بذلك فانه ليس فى خطأه فى مذهب دليل على أنه قد  
أخطأ فى مذهب آخر ، كما ليس فى كذبه فى خبر دليل على انه قد  
كذب فى خبر آخر أخبر به ، فلا تلتفت الى التوجيه بان بعض مذاهب  
فلان يتعلق ببعض فان فسد واحدا منهما فسد جميعها فان ذلك يحملك<sup>(٢)</sup>  
على التخطئة بغير بصيرة لمن لعله ان يكون مصيبا فيما أتى به فاعتبر ذلك  
/ ولا تتكل على مثل هذا المعنى ، ولكن اذا اكثر خطأه أوجب ذلك تهمة ١٢١ ب  
لمذهبه وقلة سكون الى اختياره من غير أن يحصل ذلك دليلا على فساده  
لا محالة .

---

(١) كررت فى الأصل كلمة حسنه مرتين وهو سهو .

(٢) الأفصح ( منها ) بالجمع لا التثنية .

وإذا كان الخصم معروفاً بالمجون في الجدل وقلة الاكتراث بما يقول ، وما يقال له ، ليس غرضه إقامة حجة ، ولا نصرة ديانة ، وإنما يريد المغالبة والمباهاة ، وأن يقال : علا قرنه ، وغلب خصمه ، أو قطع خصمه ، فينبغي أن يجتنب وتحذر مكالمته ، فليس يحصل بضارته دين ولا دنيا ، وربما أورد على خصمه ما يخلجه ولا يستحسن مكافأته عليه فينقطع في يده ويكون في انقطاعه فتنة لمن حضره .

وإذا كان الغرض بالجدل ادراك الحق به وكان السبيل الى ذلك التثبت والتأمل وجب على كل واحد من الخصمين استعمالهما والا حصل على مجرد الطلب مع حرمان الظفر ، وحاجة وكل واحد من الخصمين الى التنبيه على ما يأتي به صاحبه كحاجة الآخر الى ذلك .

قال بعض العلماء في هذا الشأن ( العقل أطول رقدة من العين وأحوج الى الشحذ من السيف ) .

وقد أحسن التشبيه ، لأن العقل يحصل به درك الحق كما يدرك بالعين الشخص ، إلا أن حاجة العقل الى التنبيه على الحق أشد من حاجة العين الى التنبيه على الشخص ، ولربما أيقظ العين من رقدتها لكثرة أو كلمة توجب اليقظة بسرعة والعقل يحتاج في تنبيهه الى عمل وهو تخليص نظيره (١) من آفات النظر المعترضة .

فالجدل يشحذ بهرف ويثير الخواطر ويخرج الدقائق ، وكل ذلك آلة لا يدرك العقل للحق ، فإذا كان لاسبيل الى حل شبهة الخصم في الجدل

---

(١) كذا في الأصل ، والصواب ( نظره ) .

الا بعد ادراكها فلا بد لخصمه من التأمل لما يأتي به ، فان وقع له ممسنى  
الشبهة تمكن من كسرها بما يدخل عليها من الفساد الطاهر والبيان القاهر ،  
وان لم يقع له راجعه في ذلك الى أن يستقر الأمر على اظهار أنه قد أورد ما  
يحتاج الى حل أو لم يورد ذلك فيكون كلامه أو أمساكه بحسب ما يظهر من  
الحال .

(١)

فهذا طريقة الانصاف والتي يحصل له ولخصمه بها الانتفاع . واذا كان  
الصبر على شغب السائل في الجدل فضيلة / والحلم عن بادرة<sup>(٢)</sup> ان كانت منه  
رفعة ، فينبغي لمن أحب اكتساب الفضائل أن يستعمل ذلك بحسب علمه بماله  
فيه من الحظ الجزيل والمحل الجليل ، وليس ينقصه الحلم الا عند جاهل ،  
ولا يضع منه الصبر على شغب السائل الا عند غبي يمتقد أن ذلك من السذ  
والركاكة وانخساص النفس . وقصور اللسان في الشغب هو الفصل فان من  
خاض فيه تموده ، ومن تموده حرم الاصابة واستروح اليه ، ومن عرف بذلك  
سقط سقوط الذرة ، ومن صبر على ذلك وخلم عنه ارتفع في نفوس العلماء ونبل  
عند أهل الجدل وبانت منه القوة على نفسه حيث منحها المقابلة على الجفاء  
بمثله ، والقوة على خصمه حيث أحوجبه الى الشغب ، لاسيما اذا ظهر منه  
أنه فعل ذلك حرصا على الارشاد الى الحق ومحبة للاستنقاذ من الباطل  
الذي أثارته الشبهة من الضلال المؤدى بصاحبه الى العطب والهلاك ، فله  
بهذه النية الجميلة الثواب من ربه والمدحة من كل منصف حضره وسمع به .

واذا كان المجلس مجلس عصبية على أحد الخصمين بالتخليط عليه ،  
وقل فيه التمكن من الانصاف ، فينبغي أن يحذر من الكلام فيه ، فانما ذلك

(١) كذا في الأصل ، والصواب ( فهذه ) .

(٢) البادرة : الحدة ، وهو ما يدر من حدة الرجل عند غضبه من قول أو

فعل - انظر اللسان ٤٨/٤ .

اثارة للطباع وجلب للأفحاش وهففى الى انقطاع القوى المنصف بما يتداخله  
من الغضب والهم المانع له من صحة النظر والصادق له عن طريق العلم .

وكل صناعة فان العلم بها غير الجدول فيها .

وذلك ، أن العلم بها هو : المعرفة بجواب مسائل الفتيا فيها —  
التي ترد الى المصادرة لها .

وأما الجدول ، فانما هو : الحجاج فى مسائل الخلاف منها .

فالعلم صناعة والجدول صناعة ، الا أن العلم مادة الجدول ، لأن  
الجدول بغير علم بالحجة والشبهة فانما هو شغب ، وانما الاعتماد فى  
الجدول على اقامة الحجة أو حل الشبهة فيما وقعت فيه مخالفة .

وانا كان الجدول قد صد عنه آفة عرضت ليمض من هو محتاج اليه  
فينبغى أن يعمل فى ازالة تلك الآفة ليرتفع الصاد عنه ويظهر للنفس  
الحاجة اليه ومقدار المنفعة به .

فمن الآفات فيه : الشبهة الداخلة على النفس فى تقبيحه أو أنه  
لا يؤدى الى حق ولا يحصل به نفع .

ومنها التقليد والالف والمادة ، أو النظر فيما عليه الأسلاف أو الآباء  
والأجداد .

ومنها المحبة للرئاسة / والميل الى الدنيا والمفاخرة والمباهاة ١٢٢/ب  
بها والتشاغل بما فيه اللذة وما يدعو الى الشهوة دون ما توجيه الحجة  
ويقضى به العقل والمعرفة ، فملى نحو هذا من الاسباب تكون الآفة  
الصارفة عنه والموجبة منه .

ينبغي لمن عرف هذه الآفات أن يجتهد في نفيها وما شاكلهم  
ويتحرز منها ومن أمثالها ، فان المضرة بها عظيمة ، فمن عرفها وتحرز  
منها بصر رشده وأمن الزيف ، نسأل الله أن يوفقنا لصواب القول والمعمل  
برحمته .

### فصل

فيما يجب على الخصمين في الجدل<sup>(١)</sup>

=====

اعلم أنه يجب لكل واحد منهما على صاحبه مثل الذي يجب للآخر  
عليه من الاجمال في خطابه ، وترك التقطيع للكلامه والاقبال عليه ، وترك  
الصياح في وجهه ، والتأمل لما يأتي به ، والتجنب للحدة والضجر عليه ،  
وترك الحمل له على جحد الضرورة الا من حيث يلزمه ذاك بمذهبه ،  
وترك الاخراج له عن الحد الذي ينبغي أن يكون عليه في السؤال أو  
الجواب ، وترك الاستصفار له والاحتقار لما يأتي به الا من حيث يلزمه  
الحجة اياه ، والتنبيه له عن ذلك ان بدر منه<sup>(٢)</sup> ، أو مناقضته ان ظهرت فسي  
كلامه وألا تمنعه الصبارة اذا أردت<sup>(٣)</sup> المعنى وكان الفرض انما هو فسي

---

(١) انظر هذا الفصل في شرح الكوكب المنير ص ٣٢٨ .

(٢) في شرح الكوكب ( والتنبيه له على ذلك ان بدر منه ) وهو أظهر  
في المعنى مما في الأصل .

(٣) كذا في الأصل ، والصواب ( أدت ) كما في شرح الكوكب .

المعنى دون الميابة ، وأن لا يخرج في عبارته عن المادة ، وأن لا يدخل في كلامه ما ليس منه ، ولا يستعمل ما يقتضى التمدي على خصمه ، والتمدي خروجه عما يقتضيه السؤال والجواب . ولا يمنعه البناء على أصله ، ولا يشنع ما ليس يشنع من مذهبه وما يعود عليه من الشناعة مثله ، ولا يأخذ عليه شرف المجلس للاستظهار عليه ، ولا يستعمل الإبهام بما يخرج عن حدود الكلام .

### فصل

م

في

### الغضب الذي يمتري في الجدل

===

اعلم أنه اذا دخل المجادل على توطين النفس على الحلم عن بادرة ان كانت من الخصم سلم من سورة الغضب . وأعلم أن تلك البادرة لا يخلو : أن تكون من رئيس تعرف له فضله ، أو نظير تغفر له زلله ، أو وضع ترفع النفس عن مشاغبه ومقابلته .

فإذا عرفت ذلك وطنت النفس عليه سلمت من سورة الغضب .<sup>(١)</sup>

واعلم أن في الغضب ظفر الخصم اذا كان سفيها ، والغالب فسي

السفه هو الأسفه ، كما أن الغالب بالملم هو الأعلم ، ولو لم يكن من شؤم الغضب إلا أنه عزل به عن القضاء فقال الشارع عليه السلام ( لا يقتضى

---

(١) الصواب ( ووطنت ) .



(١) القاضى حين يقضى وهو غضبان .

وكما أن القاضى يحتاج الى صحو من سكر الغضب يحتاج المناظر الى ذلك لأنها سواء فى الاحتياج الى الاجتهاد ، وأداة الاجتهاد المقل ، ولا رأى لفضبان فيعود الهال عليه عند الغضب بارتجاج طرق النظر فى وجهه وضلال رأيه عن قصد .

فمن أولى الاشياء التحفظ من الغضب فى النظر والجدل لما فيه من المصيب ، ولأنه يقطع عن استيفاء الحجة والبيان عن حل الشبهة .

### فصل مم

فى التقطيع على الخصم فى الجدل خروج عن حكم الجدل ، اذ كان لاسبيل له الى فهم الشبهة ليحلها والحجة ليصير اليها الا بالفهم ، والتقطيع مانع من الفهم والتفهم فلا ينبغي أن يشغله عما لاغنى به عنه ، كما لا يجوز له أن يشمت عليه أداؤه من ادوات كلامه وهو دون الفهم فأولى (٢) أن لا يشمت أداة الفهم .

---

(١) أخرجه البخارى فى ٩٣ - كتاب الاحكام ، ١٣ - باب هل يقضى الحاكم أم يفتى وهو غضبان ، حديث رقم ٧١٥٨ ، ولفظه : ( لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان ) .

وأخرجه مسلم فى ٣٠ - كتاب الاقضية ، ٧ - باب كراهة قضا القاضى وهو غضبان ، حديث رقم ١٦ .

ولفظه ( لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان ) .

(٢) التشميت : التفريق ، يقال : تشمت الشئ أى تفرق - انظر اللسان ١٦٠ / ٢ .

## فصل

مم

فى

### المجيب الكلام بحضرته

====

اعلم أنه لا ينبغي أن يتكلم فى الجدل بحضرة من دأبه التلهى  
والهزء والتشفى لمدادوة بينه وبين الخصم ، ولا اذا كان متحفظا للمساوئ  
مترصدا لها ، والتحريف للقول والتزهد فيه بما يفسده والمباهنة ، فان  
الكلام مع هذا همحض منه تمرض للهجنة والخروج عن الطريقة والديانة .  
(١)  
ومتى لم تكن المجالس متحشمة تقضى سفه السفه وادغال المدغل ،  
(٢)  
كثر الشغب والتمدى واستطال السفه وتضائل العالم وزالت الفائدة  
ولم يتحصل المقصود .

## فصل

مم

فى

### الريضة والتذليل للجدل

=====

أعلم أنه اذا كان فى الريضة للبيان عن الحق استدعاء اليه ،  
وفى التعميد وسوء المباراة تنفير عنه ، فواجب على كل حليم أراد البيان  
عن الذى يأتى به من الحق والتنفير عن الباطل الذى يأتى به الخصم أن

---

(١) الهجنة من الكلام : ما يعيب - اللسان ٤٣١/١٣ .

وتهجين الأمر : تقبيحه .

(٢) الدغل : بالتحريك : الفساد ، والمدغل : المفسد - اللسان

يستعمل الرياضة حتى تتدلل له العبارة وتسهل له المستوعر منها .  
وحصول الرياضة بكثرة الدرس والمذاكرة ، فهما الفاتحان لأبواب  
القرائح ، والنافعين عن الأسرار ، والمقربين للدلالة على المعنى  
بالألفاظ الوجيزة والعبارة البليغة .

## فصل

صم

في

ترتيب الخصوم في الجدل<sup>(١)</sup>  
=====

اعلم أنه لا يخلو الخصم في الجدل من أن يكون في طبقة خصمه

/ أو أعلى ، أو أدون .

١٢٣

فان كان في طبقة كان قوله له : الحق في هذا كذا دون كذا  
من قبل كيت وكيت ولا جل كذا ، وعلى الآخر أن يتحرى له الموازنة في  
الخطاب ، فذلك اسلم للقلوب ، وأنقى<sup>(٢)</sup> لشغلها عن ترتيب النظر فان  
التطفيف في الخطاب يعمى القلب عن فهم السؤال والجواب . وان كان  
أعلى منه فليتحرر أو يجتنب القول له : هذا خطأ ، أو غلط ، وليس كما<sup>(٣)</sup>  
تقول ، بل يكون قوله له : رأيك ان قال قائل : يلزم على ما ذكرت كذا ،

(١) انظر هذا الفصل في شرح الكوكب المنير ص ٣٢٩ .

(٢) في شرح الكوكب ( وأبقى ) .

(٣) كذا في الأصل ، والصواب ( صحتب ) كما في شرح الكوكب .

(٤) كذا في الأصل ، والصواب ( أوليس ) كما في شرح الكوكب .

(١) ان اعترض على ما ذكرت معترض بكذا ، فان نفوس الكرام الرؤساء المقدمين تأبى خشونة الكلام ان لاعادة لهم بذلك ، واذا نفرت النفوس عيبت القلوب وجمدت الخواطر وانسدت ابواب الفوائد فحرم الكل الفوائد بسفسه السفیه وتقصير الجاهل فى حقوق الصدور ، وقد أدب الله انبياءه للرؤساء من اعدائه فقال لموسى وهرون فى حق فرعون ( فقولاً له قولاً لينا ) (٢)

سمعت بعض المشايخ المقدمين فى علوم القرآن يقول صيغة هذا القول اللين فى قوله سبحانه " اذهب الى فرعون انه طغى فقل هل لك الى أن تزكى " (٤) وما ذلك الامراة لقلبه حتى لا ينفربا القول الخشن عن فهم الخطاب فكيف برئيس يقدم فى العلم تطلب فوائده ويرجى الخير من ايراده وما تسنح به خواطره ؟ فأحرى بنا أن ندلل له المبالغة ونوطى له لسانه جانب الجدال لتنهال فوائده انهيالا .

وفى الجملة والتفصيل : الأدب مصيار المقول وصناعة الكرام ، سبوه (٥) الادب مقطعة للخير ومدمة للجاهل ، فلا تتأخر اهانتة ولو لم يكن الا هجرانه وحرمانه .

- 
- ( ١ ) كذا فى الأصل ، والصواب ( وان اعترض ) كما فى شرح الكوكب .  
( ٢ ) فى شرح الكوكب ( وقد أدب الله تعالى انبياءه فى خطابهم للرؤساء من اعدائه ) .  
( ٣ ) سورة طه ، آية رقم ٤٤ .  
( ٤ ) سورة النازعات ، الآيات رقم ١٧ ، ١٨ .  
( ٥ ) فى شرح الكوكب ( تتحر ) .

وأما الأدون فيكم بكلام اللطف والتفهم ، الا أنه يجوز أن يقال له  
إذا أتى بالخطأ : هذا خطأ ، وهذا غلط من قبل كذا ، ليدوق مرارة  
سلوك الخطأ فيجتنبه ، وحلاوة الصواب فيتبعه ، ورياضة هذا واجبة على  
العلماء وتركه سدى مضرة له ، فان عود الاكرام الذي يستحقه الأعلى  
طبقة أخذ الى خطأه ولم يزعه عن الفلظ وازع ، ومقام التعليل والتأديب  
تارة بالمنف وتارة باللطف ، وسلوك أحدهما يفوت فائدة الآخر . قال  
الله تعالى " وأما السائل فلا تنهر " (١) .

/ وقيل في التفسير : انه السائل عن المعلوم دون سؤال المسال ، ١٢٤/أ  
وقيل : هو عام فيها . (٢)

### فصل م في

التحرز من المغالطة في الجدل

=====

وهي على ضربين :

أحدهما : الاخراج عن السؤال أو الجواب .

---

(١) سورة الضحى ، آية رقم (١٠) .

(٢) في شرح الكوكب ( فيها ) .

وانظر القولين في تفسير السائل في تفسير ابن السكيت

١٢١/٩ ، وتفسير القاسمى ١٧/٦١٨٥ .

وانظر ابن كثير ٨/٤٤٩ .

والآخر : الايقاع للاشتراك فى الكلام على خلاف مايسبق السـ

الافهام .

وفى التحرز عن ذلك السلامة منه .

وينبغى اذا عرف الخصم تحقق الجواب المطابق للسؤال ثم رأى صاحبه قد زال عنه دله على أنه قد قصد لاخراجه من سؤاله وأنه عدل لجهله بطريقة جوابه . ولا بد للسائل من المطالبة بجوابه اذا رام المجيب اخراجه عن سؤاله ، ومتى لم يضبط ذلك كان بمنزلة من طلب شيئا فأعطى غيره فلم يحسن أن يقول : ليس هذا طلبت وانما طلبت كيت وكيت .

وأما المشترك فينبغى أن يؤتى بمباراة توضحه وتكشف عن المراد

به .

وقال بعض علماء الأوائل : آفة الناس فى الفلظ المشترك ، واذا كان أحد الممنيين فيه أظهر وأسبق الى النفس فهذا الذى لا يكاد يسلم فيه من الفلظ اذا كان المراد انما هو المعنى الذى ليس بأسبق .

ولا يخلو المشترك من أن يكون عارضا أو لازما .

فالماضى هو : الذى يقع من أجل التفسير الجائز فى الكلام لأن كل مترف للمعنى فيه عبارتان : أحدهما على جهة التحقيق ، والأخرى على جهة التفسير ، واحدهما على جهة الأصل ، والأخرى على جهة الفرع ، ولذلك كان كل مفسر مشتركا ، والمشارك على جهة احد الشئيين أو الاشياء لا يحتاج الى تفسير ، كلون : فانه واحد من جملة الألوان على ذلك وضع ، وانما يحتاج الى التفسير ما كان من المشترك على جهة البدل ، كجارية : اذا أريد بها السفينة ، أو المرأة ، فهذا جنس ، وهذا جنس . واللون



أجتهد رأيي ، ثم لا آلوا ، <sup>(١)</sup> فحمد الله على توفيقه لذلك ، ولو سكت عنه

---

(١) هذا الحديث كما يعتمد عليه الأصوليين في اثبات القياس والتعميد به

قال أبو الحسين البصري ( وخبر معاذ وان قيل انه مرسل  
رواه جماعة من أهل حمص مذكورون عن معاذ ، وقد تاقى بالقبول )  
المستند ٧٣٦/٢ .

وقال الشيرازي ( لنا ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم  
لما بعث معاذاً إلى اليمن قال له : بم تحكم ؟ . . . . فدل ذلك  
على جواز الاجتهاد وصحة الرأي .

فان قيل : هذا من اخبار الآحاد فلا يجوز أن يثبت به أصل  
من الأصول .

قيل : هو وان كان من أخبار الآحاد الا أن الأمة تلتقت  
بالقبول فبعضهم يعمل به وبعضهم يتأوله ، فهو كالخبر المتواتر (   
التبصرة ص ٤٢٥ .

وقال امام الحرمين ( وهو مدون في الصحاح ، وهو متفق على  
صحته لا يتطرق اليه التأويل ) البرهان ٧٧٢/٢ .

وقال أبو الخطاب ( فان فصل هذا حديث غير ثابت ، لأنه  
رواية الحارث بن عمرو بن أخي المقيرة بن شعبة عن أناس من أهل  
حمص من أصحاب معاذ عن معاذ وهم مجاهيل .

قلنا : أصحاب معاذ مشتهرون باتباعه في دينه وزهد وورعه  
وذلك يثبت صحته .

على أنه قد رواه عبادة بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم  
عن معاذ ، وابن غنم ثقة مشهور .



لكان كافيا من حيث كونه اقرارا .

( = ) فان قيل : فهو خبر واحد فلا يثبت به أصل من الأصول .

قلنا : حديث معاذ تلقته الامة بالقبول فمنهم من أخذ به  
ومنهم من تأوله ( التمهيد ٣/٣٢٩ ، وانظر المدة ٩٦ / ١ ) ،  
وروضة الناظر ص ٢٨٦ .

وعلى هذا جرى أهل الأصول المثبتون للقياس .

وقد رد هذا الحديث منكروا القياس من أهل الأصول وهم  
أهل الظاهر ، قال ابن حزم ( وأما خبر معاذ فانه لا يحلل  
الاحتجاج به لسقوطه ، وذلك أنه لم يرو قط الا من طريق الحارث  
ابن عمرو وهو مجهول لا يدري أحد من هو . . . ثم هو عن رجال  
من أهل حمص لا يدري من هم ، ثم لم يعرف قط في عصر الصحابة  
ولانكره أحد منهم . ثم لم يعرفه أحد قط في عصر التابعين حتى  
أخذه أبو عون وحده عن لا يدري من هو فلما وجد أصحاب الرأي  
عند شعبة طاروا به كل مطار وأشاعوه في الدنيا وهو باطل لأصل  
له ( الاحكام ٦/٧٧٣ .

وحكم في موضع آخر بأنه حديث ساقط ظاهر الكذب والوضع )

الاحكام ٧/٩٧٦ .

قلت : قد روى هذا الحديث أبو داود في سننه قال : حدثنا  
حفص بن عمر عن شعبة عن أبي عون عن الحارث بن عمر وابن أخى  
المغيرة بن شعبة عن اناس من أهل حمص من أصحاب معاذ بن  
جبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يبعث معاذاً  
الى اليمن قال : كيف تقضى اذا عرض لك قضاء ؟ قال : أقضى  
بكتاب الله ، قال : فان لم تجد في كتاب الله ؟ قال : فبسنة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فان لم تجد في سنة

وانما ابتدئ بكتاب الله تعالى لأنه قطعى من جهة النقل المصوم ومن

(=) رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : أجتهد رأيي ولا آلو  
فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره وقال : الحمد لله  
الذى وفق رسول الله لما يرضى رسول الله .

وفى رواية عن الحارث بن عمرو عن ناس من أصحاب صفاء عن  
صفاء بن جهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعثه إلى  
اليمن فذكر معناه ، ١٨ - كتاب الأفضية ، ١١ - باب اجتهد الرأي  
فى القضاء ، حديث رقم ٣٥٩٢ - ٣٥٩٣ .

ورواه الترمذى بسنده وقال ( هذا حديث لانصره إلا من  
هذا الوجه ، وليس اسناده عندى بم متصل ، وأبو عون الثقفى  
اسمه محمد بن عبيد الله ) ١٣ - أبواب الأحكام ، ٣ - باب ما  
جاء فى القاضى كيف يقضى ، حديث رقم ١٣٤٢ - ١٣٤٣ ، ٢/٣٩٤  
ورواه الامام أحمد فى مسنده ٢٣٠/٥ ، ٢٣٦ ، ٢٤٢ .

ورواه البيهقى فى سننه ١١٤/١٠ -

وأخرجه ابن الاثير فى جامع الأصول ١٠/١٧٧ حديث رقم

٢٦٧٣ .

وقد تكلم أهل العلم غير من ذكرنا فى هذا الحديث وأعلوه  
بأن فى سنده الحارث بن عمرو وهو مجهول ، والحارث يرويه عن  
ناس من أصحاب صفاء وهم غير معروفين .

فقد قال البخارى ( الحارث بن عمرو ابن اخى المفيرة بن  
شعبة الثقفى عن أصحاب صفاء عن صفاء روى عنه أبو عون ، ولا يصح  
ولا يعرف الا بهذا ، مرسل ) التاريخ الكبير ٢/٢٧٧ .

جهة الاعجاز المأمون معه التحريف والزيادة والنقصان اذ لا يقبل غيره من

( = ) وقال ابن الجوزى ( هذا حديث لا يصح وان كان الفقهاء كلهم يذكرونه فى كتبهم ويمتمدون عليه ولعمري ان كان معناه صحيحا انما ثبوته لا يصرف لأن الحارث بن عمرو مجهول ، وأصحاب ممان من أهل حمص لا يعرفون ، وما هذا طريقه فلا وجه لثبوته ) الملل المتناهية ٢٧٣/٢ .

وقال الذهبي ( الحارث بن عمرو عن رجال عن ممان بهديث الاجتهاد ، قال البخارى : لا يصح حديثه .

قلت : تفرد به أبو عون محمد بن عبيد الله الثقفى عن الحارث ابن عمرو الثقفى ابن اخى المغيرة ، وما روى عن الحارث غير ابى عون فهو مجهول ، وقال الترمذى : ليس اسناده عذى بم متصل ) الميزان ٤٣٩/١ .

ومثل هذا أبطله ابن حزم - ابطال القياس ص ١٤ ، النبذ ص ٦٠ بل حكم بوضعه كما ذكرناه سابقا .

وضعه أيضا محمد بن طاهر المقدسى فى تصنيف له مفرد عن هذا الحديث التلخيص الحبير ١٨٣/٤ ،

وقد صحح هذا الحديث جماعة من أهل العلم ذكر بعضهم الزركشى فقال :-

( قلت الحارث بن عمرو هذا وثقه أبو حاتم وابن حبان ، وقد رواه الحافظ أبو بكر بن الخطيب فى كتاب الفقيه والمتفقه وسمى بعض الناس فقال عن عبد الرحمن بن غنم عن ممان فزالته جهالة الراوى عن ممان ، وقال القاضى أبو الطيب فى شرح الجدل : هو حديث صحيح لأن قوله ناس من أصحاب ممان يدل على =

الكلام ولا يختلط به شيء من القول المتضمن للأحكام وغير الأحكام .

( = ) شهرتهم وكثرتهم وقد عرف زهد ممان والظاهر من أصحابه الثقة والمدالة على أنه قد سمي رجل منهم وهو ثقة معروف فروى عبادة ابن نسي عن عبد الرحمن بن غنم وهو ثقة ، وقال أبو العباس بن القاص في كتابه رياضة المتعلمين : فان قيل هو مضطرب لأن شعبة وصله مرة وأرسله أخرى وفي أسناده من لا نصرف اسمه ، قيل له في شهرة قصة ممان عند أهل العلم وتلقى جميع حكام المسلمين هذا الحديث بالاستعمال كفاية عن الرواية ( المختبر ١٢ - ١٤ .

ومن صحح هذا الحديث الخطيب البغدادي في كتابه الفقيه والمتفقه وقال : فان اعترض المخالف بأن قال لا يصح هذا الخبر لأنه لا يروى الا عن اناس من أهل حمص لم يسموا فهم مجاهيل ، فالجواب ان قول الحارث بن عمرو ( عن اناس من أصحاب ممان ) يدل على شهرة الحديث وكثرة روايته ، وقد عرف فضل ممان وزهده ، والظاهر من حال أصحابه الدين والتفقه والزهد والصلاح ، وقد قيل : ان عبادة بن نسي يرواه عن عبيد الرحمن بن غنم عن ممان وهذا اسناد متصل ورجاله معروفون بالثقة ، على أن أهل العلم قد قبلوه واحتجوا به فوقفنا بذلك على صحته عندهم ( الفقيه والمتفقه .

وقال ابن القيم ( فهذا حديث وان كان عن غير مسمين فهم أصحاب ممان فلا يضره ذلك لأنه يدل على شهرة الحديث ، وأن الذي حدث به الحارث بن عمرو عن جماعة من أصحاب ممان لا واحد منهم وهذا ابلغ في الشهرة من ان يكون عن واحد منهم لو سمي كيف وشهرة أصحاب ممان بالعلم والدين والفضل والصدق بالصحل الذي لا يخفى ، ولا يصرف في أصحابه متهم ولا كساذاب ولا مجروح ، بل أصحابه من افاضل المسلمين وخيارهم لا يشك أهل العلم بالنقل في ذلك ، كيف وشعبة حامل لواء هذا الحديث ؟



(١) بالقرينة .

(٢) وعد ه قوم وجهها ثالثا .

( = ) تلك الصيغ ، وانما تثبتت ماسلكه الفقهاء من قولهم : للعموم ، لما قدمت في الأمر والنهي ، وأن من قال بأن الكلام هو عيسى المعروف المؤلفة لا يحسن به ان يقول : للعموم صيغة ، لأن الصيغة هي العموم ، فكأنه يقول : للعموم عموم .

وانما يحسن ذلك ما قال : الكلام قائم في النفس فالصيغة له لا هو - الواضح ٢ / ٧٤ ب .

( ١ ) وهو منسوب الى أبي الحسن الأشعري وأصحابه سواء على القول بالتوقف أو الاشتراك فانه لا بد من قرينة تدل على أن المراد العموم أو الخصوص - انظر المراجع السابقة في رقم ( ١ ) وانظر الأحكام للآمدى ٢ / ١٨٦ .

( ٢ ) وقد ذكر القاضي أبو يعلى الفرق بين العموم والظاهر فقال : أن العموم ليس بعض ما تناوله اللفظ بأظهر من بعض وتناولته للجميع تناول واحد فيجب حمله على عمومه الا أن يخصه دليل أقوى .

وأما الظاهر فانه يحتمل معنيين الا أن أحدهما أظهر وأحق باللفظ من الآخر فيجب حمله على أظهرهما ، ولا يجوز صرفه عنه الا بما هو أقوى منه ، وكل عموم ظاهر وليس كل ظاهر عموما ، لأن العموم يحتمل الهمض الا أن الكل أظهر - انظر العدة ١ / ١٤٠

ولا وجه لذلك عندى ، ان كان المصوم انما يدل بظاهره ، ولذلك  
يصرف عن شموله واستفراقه الى الخصوص بالدلالة التى يصرف بها عن  
وجوهه الى النذب ، والنهى عن حظره الى التنزيه .

### فصل

مصمم

فى

( تعريف النص )  
===

(١) فأما النص فهو : النطق الذى انتهى الى غاية البيان .

(٢) مأخوذ من منصة العروس .

وقيل : ما أستوى ظاهره وباطنه .

وقيل : ما عرف معناه من نطقه .

(٣) وقيل : ما لا يحتمل التأويل .

وأما عين النص فقوله تعالى " ولا تقتلوا النفس التى حرم الله  
الا بالحق " وبينت السنة المستثنى بقوله صلى الله عليه وسلم ( لا يحل  
دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث : كفر بعد ايمان ، أو زنا بعد احسان ،

---

(١) سبق تعريف المصنف للنص فى ص

وانظر العدة ١/١٣٧ ، التمهيد ١/٩٢ ، المسودة ص ٥٧٤

روضة الناظر ٢/١٧٧ ، تحرير المنقول ٢/٤٠٨ ، الحدود ص ٤٢

(٢) لأن العروس ترتفع عليها على سائر النساء وتكشف لهن بذلك -

١/١٣٧ ، الحدود ص ٤٢ .

(٣) التأويل الناشئ عن دليل ، أما ما لم يكن ناشئاً عن دليل فلا عبرة

به .

(٤) الآية رقم ١٥١ من سورة الانعام ، والاية رقم ٣٣ من سورة الاسراء .

أو قتل نفس بغير نفس (١)

(١) هذا الحديث رواه البخاري عن حديث عبد الله بن مسعود بلفظ ( لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا باحدى ثلاث : النفس بالنفس والشيب الزاني والمفارق لدينه التارك للجماعة ) ٨٧- كتاب الديات ، ٦- باب قول الله تعالى ان النفس بالنفس ، حديث رقم ٦٨٧٨ ،

وأخرجه مسلم بلفظه وقدّم الشيب الزاني على النفس بالنفس ٢٨- كتاب القسامة ، ٦- باب ما يباح به دم المسلم ، حديث رقم ٢٥٠٠ .

وأخرجه أبو داود من حديث طویل من حديث عثمان رضي الله عنه بلفظ ( لا يحل دم امرئ مسلم إلا باحدى ثلاث : كفر بملة اسلام أو زنا بحد احصان أو قتل نفس بغير نفس ) ٣٣- كتاب الديات ، ٣- باب الامام يأمر بالمعروف في الدم حديث رقم ٤٥٠٢ .  
وأخرجه الترمذي من حديث ابن مسعود بلفظ مسلم وقال : وفي الباب عن عثمان وعائشة وابن عباس ، حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح ، أبواب الديات ، ١٠- باب ما جاء لا يحل دم امرئ مسلم إلا باحدى ثلاث ، حديث رقم ١٤٢٣ ، ٢٤/٢ ، ٤٢٩٠ .

وأخرجه من حديث عثمان رضي الله عنه وقال ( هذا حديث حسن ) أبواب الفتن ، ١- باب ما جاء لا يحل دم امرئ مسلم إلا باحدى ثلاث ، حديث رقم ٢٢٤٧ ، ٣١٢/٣ .

وأخرجه ابن ماجه من حديث عثمان وابن مسعود رضي الله عنهما ، ٢٠- كتاب الحدود ، ١- باب لا يحل دم امرئ مسلم إلا في ثلاث ، حديث رقم ٢٥٣٣ ، ٢٥٣٤ .



ومن النص أيضا قوله تعالى " الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة " (١).

### فصل

مم

في

### حكم النص

=====

وأما حكم النص فتلقيه بالاعتقاد له والمعمل به ، ولا يترك الا بنص يعارضه .

### فصل

مم

وهو أعلى مراتب أدلة الكتاب ، كما أن الكتاب أعلى مراتب الأدلة في الجملة .

---

(=) وأخرجه الدارمي من حديثهما أيضا في كتاب الحدود ، باب ما يحل به دم المسلم ١٧١ / ٢ .

وأخرجه النسائي من حديث ابن مسعود في باب القسود ١٣ / ٨ ، ومن حديث عائشة في باب سقوط القود من المسلم للكافر ٢٣ / ٨ ، ومن حديث ابن مسعود وعثمان وعائشة في كتاب تحريم الدم ، باب ما يحل به دم المسلم ٩٠ / ٧ ، ومن حديث عثمان في باب الحكم في المرتد ١٠٣ / ٧ .

وأخرجه الامام أحمد في مواضع كثيرة ذكرها صاحب مفتاح كنوز السنة ص ٢٤١ ، وانظر نصب الراية ٣٢٣ / ٤ ، والتلخيص ١٤ / ٤ ، والارواء ٢٥٣ / ٧ ، حديث رقم ٢١٩٦ .

(١) الآية رقم ٢ من سورة النور .

فصل

(١) في الظاهر  
==

(٢) وهين الظاهر على ضرين :-

ظاهر بوضع اللفظة كالأمر يترجح الى الإيجاب مع احتمال النـدب  
وكالنهى يحتمل التحريم والكراهة والتنزيه وهو في التحريم أظهر واليه أميل ،  
وكسائر الألفاظ المجتمعة لمعنيين وهو في أحدهما أظهر .  
(٣)

فصل

مم

في

حكمه  
==

ان يحمل على أظهر المعنيين ولا يحمل على غيره الا بدليل .

---

( ١ ) عرف المصنف الظاهر بأنه ما تردد بين أمرين ، وقيل ما احتمل

أمرين وهو في أحدهما أظهر - راجع الواضح ص

وانظر في تعريف الظاهر المدة ١ / ١٤٠ ، التمهيد

١ / ٩٢ ، المسودة ص ٥٧٤ ، روضة الناظر ٢ / ١٧٨ ، الحدود

ص ٤٣ ، شرح الكوكب ٣ / ٤٥٩ ، تحرير المنقول ٢ / ٤٠٣ .

( ٢ ) راجع تقسيمات الظاهر في أول الكتاب ص

( ٣ ) كذا في الأصل والصواب ( المحتطة ) .

/ وأما الظاهر بوضع الشرع كالاسماء المنقولة من اللفظة الى الشرع ١٢٥/أ  
عند من أثبت النقل ، كالصلاة نقلت من الدعاء في اللفظة الى هذه الأفعال<sup>(١)</sup>  
المخصوصة ، والحج في اللفظة القصد ونقل الى هذه الأنساك المخصوصة .  
والأشبه عندي : أنها مزيدة غير منقولة ، لأن في الصلاة الشرعية  
دعاء مشروط على أصلنا وهو ما تتضمنه الفاتحة التي لا تتم الصلاة الا بها من  
قوله اهدنا الصراط المستقيم ، وما تتضمنه من دعاء التشهد ، وهو واجب  
عندنا بما ثبت من الآثار<sup>(٢)</sup> .

والحج<sup>(٣)</sup> وإن كان أفعالا وأنساكا لكن لا بد لكل نسك من قصد الى  
مكانه ، حتى المكي لا يزال يقصد بها بين عرفات الى منى الى محل الطواف  
والسمى .

فهيئ الصلاة دعاء في أفعال ، والحج قصد الى محال أنساك<sup>(٤)</sup>  
فما خرج الدعاء والقصد عن أصلهما ، ولا استحالا عن معنهما ، وكذلك  
النكاح الجمع ، وهو على الجمع في الوطاء لجمع الذاتين ، وفي العقد  
لجمع الشمل المفضى الى الجمع بين الزوجين فأين النقل مع هذه الحال ؟

---

( ١ ) سبقت الإشارة الى الخلاف في هذه المسألة في أول الكتاب ص  
فتراجع .

( ٢ ) انظر المفنى ٣٨٢/١ ، الأم ١٠١/١ ففيهما ذكر الآثار الدالة  
على الوجوب .

( ٣ ) في الأصل ( والحج ) وهو غلط والصواب ما اثبتناه .

( ٤ ) الصواب ( قصدا ) بالنصب .

فإن قيل : مع ما ذكرت من الإبقاء على حقائق الاسماء فيما ذكرت فلا بد من نقل ، لأن اسم الصلاة كان لمحضى الدعاء وهو الرغبة الى الله سبحانه والسؤال له وصار واقما على ركوع وسجود وليس بدعاء فقد نقل .

ألا ترى أننا كما نسلب الاسم عن القراءة والقيام والركوع اذا سئلنا عنه : هل هو دعاء ؟ فنقول لا .

وان قيل لنا : هل هو صلاة ؟ قلنا لا .

فلما جاء الشرع قلنا : انه صلاة وليس بدعاء وخصصنا قوله : رب اغفر لى اللهم صل على محمد وآل محمد بانه صلاة شرعية ودعاء فقد تحقق النقل فى الأفعال حيث صار فى الشرع صلاة وليس بدعاء بمد أن لم يكن صلاة فى اللفظة ولا دعاء .

قيل : يجوز أن يكون الاسم اقتصر على الأفعال لأنها أحوال للراغب الطالب والخضوع بهذه الأفعال المخصوصة من ركوع وسجود انما يثبت على طلب الاثابة من الله والرحمة فقلب فيها اسم القصد بها واقتصر على الأفعال التابعة للطلب والرغبة وهو الدعاء لفظا ومعنى ، كما أن المحارب يسمى بالحرب حال محاولته فى الكر والفر ، والواطئ يسمى مجامعا حال الايلاج والنزع ، وبين الكر والفر تضاد / وبين الايلاج والنزع تضاد ، ١٢٥/ب لكن لما كان معتادا فى الفعلين اقتصر عليه حكم الاسمين ، كذلك الخضوع من الراغب الداعى تابع لدعائه ان لا مقصود له فى ذلك الا طلب ثمر ذلك الخضوع وهو الاثابة والجزاء على التضرع ، والدعاء عنوان قصده وهكايمة ما فى نفسه .

فصل  
مم

( في حكمه )  
===

وحكم هذا المختلف في نقله وتبقيته أن يحمل على ما نقل اليه أو ضم اليه على الخلاف المعروف ، ولا يحمل على غيره ولا يبقى على مجرد أصله من غير الزيادة الا بدلالة . ولأصحاب الشافعي رحمة الله عليه في النقل وجهان <sup>(١)</sup> ، وسأذكرها في الخلاف ان شاء الله .

---

(١) أحدهما : القول بأن هذه الأسماء منقولة من اللفظة الى الشرع فصارت حقيقة فيما يغلب عليه الشرع فاذا اطلق حمل على ما ثبت له من عرف الشرع .

وهذا قال الشيخ أبو اسحاق الشيرازي .

الثاني : انها ليست منقولة الى الشرع بل كلها مضافة على موضوعها في اللفظة .

وهذا قال أبو حامد المروزي وأبو الحسن الأشعري وأبو بكر الباقلاني .

قال الباقلاني وانما ورد الشرع بشرائط وأحكام مضافة الى ما وضع له اللفظ في اللفظة .

انظر المسألة في اللمع ص ٦ ، وشرحها ص ٥٨ ، التبصرة ص ١٩٥ ، البرهان ١/١٢٤ ، المنقول ص ٧٣ .

## فصل مم

والمموم على قول من اثبتته صيغة من جملة الظاهر ، وقد قد مننا  
خده (١) ، فأما عينه في الاثبات فكقوله سبحانه " اقتلوا المشركين " وقول  
وقول النبي صلى الله عليه وسلم ( من بدل دينه فاقتلوه ) (٢) ، وسائر اسماء  
الجموع .

وفي النفي في النكرات ( لا يقتل مسلم بكافر ) (٤) ( لا نذر في معصية  
الله ) (٥) فحكم هذا اعتقاده حكم عمومته اثباتا ونفيا ، ولا يخص شيء منه  
الا بدلالة صالحة لتخصيص المموم على الخلاف الذي تذكره ان شاء الله .

## فصل مم

وأما الاسم المفرد اذا عرف بالألف واللام كالرجل والمرأة والمسلم  
والمشرك ، فقد اختلف فيه أهل الجدل .

- 
- ( ١ ) راجع تعريف المصنف للمموم في أول الكتاب ص  
( ٢ ) الآية رقم ٥ من سورة التوبة وهي قوله تعالى " فاذا انسلخ الأشهر  
الحرام فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم " .  
( ٣ ) أخرجه البخاري ، ٥٦ - كتاب الجهاد ، ١٤٩ - باب لا يمسك  
بمذاب الله ، حديث رقم ٣٠١٧ .  
( ٤ ) أخرجه البخاري ، ٨٧ - كتاب الديات ، ٣١ - باب لا يقتل المسلم  
بالكافر ، حديث رقم ٦٩١٥ .  
( ٥ ) أخرجه مسلم ، ٢٦ - كتاب النذر ، ٣ - باب لا وفاء لنذر في معصية  
الله حديث رقم ٨ .

(١) فمنهم من جعله من ألفاظ المموم ، ومنهم من أخرجه من المموم .  
والأشبه أنه من ألفاظ المموم ، ان كان دخولها لاعادة التسمية السـ  
مذكور ، مثل قولنا : دخلت السوق فرأيت رجلا ، ثم عدت فرأيت الرجل ،  
وليس ذلك في الابتداء فلم يعمل دخولها الا اعادة الاسم الى جنس  
الرجال والنساء .

### فصل م

ومن أعيان ألفاظ المموم الاسماء المبهمة كمن فيمن يعقل وما فيما  
لا يعقل ، وأى في الجميع ، وأين في المكان ، ومتى في الزمان فذلك كله  
من ألفاظ المموم .  
وحكمه أن يحمل على عمومه الا أن يخصه دليل فيخرج عنه ماخصه  
الدليل .

### فصل م في

المرتبة الثانية من أدلة الاحكام الشرعية

=====

وهي السنة .

(٢)  
وهي ثلاث مراتب :-

---

(١) سبقت الاشارة الى الخلاف في هذا في أول الكتاب ص

(٢) سبق كلام المصنف في السنة وأقسامها في اول الكتاب فتراجع هناك

ص

وانظر أيضا المدة ١/١١٢ ، والتمهيد ١/٩٦ ، شرح

الكوكب ٣/٤٤١ .

فالأولى منها : القول . وهو منقسم قسمين : مبتدأ وخارج على سبب . فالأول المبتدأ ، وهو منقسم قسمين : نص ، وظاهر ، ومن جملة الظاهر العموم على ما بينا / في الكتاب .

أ/١٢٦

### فصل م

فأما النص ، فكقوله صلى الله عليه وسلم : ( في الرقة ربع المشر )<sup>(١)</sup>  
( فيما سقت السماء المشر )<sup>(٢)</sup> ( في أربعين شاة شاة )<sup>(٣)</sup> .

وحكم ذلك : إيجاب تلقيه باعتقاد وجهه والممل به ، ولا يتترك إلا بنص يمارضه ، ونسخ يرفع حكمه .

---

(١) هذا جزء من حديث طويل في كتاب أبي بكر رضى الله عنه لأنس لما وجهه إلى البحرين ، ٣٨- باب زكاة الفهم ، حديث رقم ١٤٥٤ .  
والرقة بكسر الراء وتخفيف القاف : الفضة سواء كانت مضروبة أو غير مضروبة ، قيل أصلها الورق فحذفت الواو وعوضت الهاء وقيل : يطلق على الذهب والفضة بخلاف الورق - انظر فتح الهارى ٣/ ٣٢١ .

(٢) أخرجه البخارى من حديث ابن عمر ولفظه فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا المشر وما سقى بالنضج نصف العشر ، ٢٤- كتاب الزكاة ، ٥٥- باب العشر فيما يسقى من ماء السماء ، حديث رقم ١٤٨٣ .

(٣) هذا اللفظ الذى ذكره المصنف أخرجه ابن ماجه ، ٨- كتاب الزكاة ١٣- باب صدقة الفهم ، حديث رقم ١٨٠٥ .

وعند البخارى بلفظ ( وفى صدقة الفهم سائمتها اذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة ) راجع موضع الهامش رقم (١) .



(١) والظاهر ، كقوله صلى الله عليه وسلم لأسماء في دم الحيض : ( حتىه  
ثم اقرصيه ثم اغسله بالماء )<sup>(٢)</sup> يحصل على الوجوب ولا يصرف الى الاستحباب  
الا بدليل .

والعموم كقوله صلى الله عليه وسلم ( ليس في المال حق سوى  
الزكاة )<sup>(٣)</sup> ليس له الا ما طابت به نفس امامه<sup>(٤)</sup> فيصم سائر الحقوق الا ما  
خصه الدليل من الفرائض والكفارات والديات .

---

(=) وعند أبي داود بلفظ ( وفي الفتم في كل أربعين شاة شاة )  
٣ - كتاب الزكاة ، ٤ - باب في زكاة السائمة ، حديث رقم  
١٥٦٨ ، وانظر نصب الراية ٣٥٥/٢ .

(١) أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما ، صاحبة جليسة  
أسلمت قديما وعمرت طويلا لها ترجمة في الاصابة ٢٢٩/٤ رقم ٤٦  
وأسد الغاية ٩/٧ رقم ٦٦٩٨ .

(٢٢) سبق تخريجه في ص

(٣) أخرجه ابن ماجه ، ٨ . كتاب الزكاة ، ٣ - باب ما دى زكاته ليس  
بكنز ، حديث رقم ١٧٨٩ .

ضمفه ابن حجر في التلخيص ١٦٠/٢ حديث رقم ٨٢٨ ،  
والسيوطي في الجامع الصغير ١٣٧/٢ ، والالهاني في ضعيف  
الجامع الصغير ٦٢/٥ حديث رقم ٤٩١٢ .

(٤)

## فصل مم

وأما القسم الثاني ، وهو : الخارج على سبب ، فنقسم قسمين :-  
مستقل دون السبب ، كما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه لما قيل له  
( انك تتوضأ من بئر بضاعة وهي تطرح فيها السحايض ولحوم الكلاب وما  
ينجس الناس قال الماء طهور لا ينجسه شيء الا ما غير طعمه أو ريحه )<sup>(١)</sup> .  
فحكم هذا في استقلاله بنفسه حكم القول المبتدأ ، وقد سبق بيانه  
وانقسامه .

وقد ذهب بعض الفقهاء من أصحاب الشافعي الى أنه يقصر على  
السبب الذي ورد فيه .<sup>(٢)</sup>

وليس بصحيح ، لأنه سئل صلى الله عليه وسلم عن بئر يعينهم—  
فعدل عن ذكر مائها المخصوص بها وأجاب عن الماء الذي هو أصل ،  
فدل ذلك على أنه أراد بيان حكم الماء ولم يرد بيان حكم يختص البئر ،  
لأن السؤال مخصوص وجوابه عام وكان الاعتبار بمنطقة العام دون سؤال  
السائل الخاص لاسيما والنبى صلى الله عليه وسلم خرج جوابه بخلاف

---

( ١ ) سبق تخريجه في ص

( ٢ ) ذهب الى هذا القول المزنى وأبو ثور وأبو بكر الدقاق وأبو بكر  
القفال .

ونسب الشيرازي هذا القول للإمام مالك رضي الله عنه ونسبه  
إمام الحرمين للإمام الشافعي رضي الله عنه - انظر اللمع ص ٢١ ،  
التبصرة ص ١٤٥ ، البرهان ٣٧٢/١ ، الاحكام للأمدى ٢١٩/٢

سؤال السائل ولا يفعل ذلك الا لغرض صحيح ، وهو : افادة حكم  
ما سأل عنه وما لم يسأل عنه ، ولا تسقط فائدة لفظ الشارع نظرا الى اقتصار  
السائل في سؤاله على بعض المساء ، والشارع عليه السلام عمم بالحكم جميع  
المساء .

والقسم الثاني من الخارج على السبب : ما لا يستقل بنفسه دون السبب  
مثل : ماروى عن السائل عن قتل أمته الراعية حيث أكل الذئب شاة من غنمه  
وأنه اخذها ما يأخذ الرجل على تلف ماله .<sup>(١)</sup>

---

(١) هذا الذى ذكره المصنف من السؤال عن قتل أمته الراعية وأمره  
بمقتضاها لم أجده فى كتب الحديث ، وإنما الذى فى كتب الحديث  
ماروى عن معاوية بن الحكم السلى من حديث طويل فى أسئلته  
للمرسول صلى الله عليه وسلم ومنها قال : وكانت لى جارية ترعى غنما  
لى قبل أحد والجوانية فاطلمت ذات يوم فاذا الذئب قد ذهب  
بشاة من غنمها وأنا رجل من بنى آدم أسف كما بأسفون لكنى صككتها  
صكة فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعمم ذلك على ، قلت :  
يا رسول الله أفلا أعتقها ؟ قال : ائتنى بها ، فأتيتها بها ،  
فقال لها : أين الله ؟ قالت : فى السماء ، قال : من أنا ؟  
قالت : أنت رسول الله ، قال : أعتقها فانها مؤمنة ، رواه مسلم فى  
هـ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، ٧ - باب تحريم الكلام فى الصلاة  
ونسخ ما كان من إباحته حديث رقم ٣٣ .

ويظهر أن المصنف أراد هذا الحديث ولكنه لم يضبظها كما هو  
حاله فى عدم الدقة فى رواية الأحاديث .

(١)  
وما روى أن اعرابيا قال له : جامعت امرأتى فى نهار رمضان فقال  
لكل واحد منهما : اعتق رقبة .

فيصير قوله صلى الله عليه وسلم مع سؤال السائل / كالقول الواحد ١٢٦٤ ب  
فتقديره : اعتق رقبة اذا قتلت أمتك ، واعتق رقبة اذا جامعت فى نهار  
رمضان زوجتك .

### فصل

ومن جملة أقسام السنة فعل النبی صلى الله عليه وسلم ،  
وهو منقسم قسمين : أحدهما مفعله على غير وجه القرية كالأكل  
والشرب والمشى ، فذلك ذلك على الإباحة والجواز لأنه لا يفعل ما نهى  
عنه ، وهذا يصفو دليلا على الإباحة ويخلص دليلا على الجواز فى حق  
من قال بمعصيته صلى الله عليه وسلم من الخطأ فتقع أفعاله كلها من هذا  
القبيل مباحة وصحيحة لأمره وهم المعتزلة والامامية فأما على قول أهل السنة  
(٢)  
(٣)

---

( ١ ) سبق تخريجه ص

( ٢ ) الأوضح أن يقال ( فيدل ) .

( ٣ ) ههنا مسألتان خلط بينهما المصنف هما :-

الأولى : الكلام فى عصمة الانبياء عليهم السلام وهل تقع منهم  
المعصية ؟ .

الثانية : تجويز الخطأ على النبی صلى الله عليه وسلم فى  
اجتهاده ، وسنتكم على كل واحدة منها .

فأما الأولى فقد حرر الامام الرازى الخلاف فيها وموقع الخلاف  
فقسمها الى أربعة أقسام :-

وهو مذهبا فانه لا تقع منه هذه الأفعال دالة على الاباحة الا مشروطة بأن

(=) الأول : ما يتعلق بالمسائل الاعتقادية وقد اجمعت الأمة على أن الانبياء معصومون عن الكفر والبدعة الا الفضلية من الخوارج فانهم يجوزون الكفر على الانبياء عليهم الصلاة والسلام .

الثاني : ما يتعلق بتبليغ الشرائع والأحكام والأمة مطهرة على أنه لا يجوز عليهم التحريف والخيانة لا بالعمد ولا بالسهو ، فهم معصومون من كتمان الرسالة والتقصير في التبليغ .

الثالث : ما يتعلق بالفتوى واجمعوا على أنه لا يجوز تعمّد الخطأ فأما على سبيل السهو فقد اختلفوا فيه .

الرابع : ما يتعلق بأفعالهم وأحوالهم وفي ذلك خمسة مذاهب المذهب الأول - جواز المعصية منهم في الكبائر والصغائر ، وهذا القول نسبته الرازي للحشرية ونسبه ابن حزم للكرامية ومعه الأشاعرة .

المذهب الثاني - أنه لا تجوز منهم الكبيرة أما الصغيرة فإن كانت منفرة فلا تجوز ، وان لم تكن منفرة جازت وهو قول الممتزلة .  
المذهب الثالث - جواز صدور الذنب منهم على سبيل الخطأ في التأويل ولا يجوز عليهم تعمّد الكبيرة ولا الصغيرة وهو قول ابي على الجبائي من الممتزلة .

المذهب الرابع - جواز ذلك عليهم سهوا ونسيانا وهو قول النظام .

النظام الخامس - عدم جواز ذلك عليهم مطلقا وهو قول الشيعة ومذهب جمهور أهل السنة أنه لا تجوز منهم وقوع المعصية بالعمد سواء كانت صغيرة أو كبيرة .

لا تتمقبها معتبة من الله أو استغفار منه واستدراك حيث كان لا يقر على

( = ) ولمراجعة القول في هذه المسألة انظر الكتب التالية :-

عصمة الانبياء للرازي ص ٢ وما بعدها ، المحصول ٣/٣٣٩ ،  
الارشاد ص ٣٥٦ ، اصول الدين ص ١٦٧ ، الفصل ٢/٤ وما  
بعدها ، شرح الاصول الخمسة ص ٥٧٣ ، البرهان ٢/٤٨٣ ،  
الممتد ١/٣٧١ ، المنحول ص ٢٢٣ ، الاحكام للأمدى ١/١٥٦ ،  
المنهاج للبيضاوي وشرحه للأسنوي ٢/١٩٦ ، مختصر ابن الحاجب  
وشرح المضد ٢/٢٢ ، مسلم الثبوت وشرحه ٢/٩٧ ، تيسر التحرير  
٣/٢٠ ، ارشاد الفحول ص ٣٣ ، افعال الرسول صلى الله عليه  
وسلم ص ٢٥ وما بعدها ، وأنظر آيات عتاب المصطفى صلى الله عليه  
وسلم ص ٣٢ وما بعدها .

المسألة الثانية تجوز الخطأ على النبي صلى الله عليه وسلم في  
اجتهاده ، وفيها قولان :-

القول الأول : أنه يجوز عليه الخطأ الا أنه لا يقر عليه ، وهو  
مذهب الحنابلة والحنفية واكثر الشافعية وأهل الحديث وجماعة من  
المعتزلة واختاره الشيرازي والآمدى .

القول الثاني : انه لا يجوز منه الخطأ .

واليه ذهب بعض الشافعية .

وقال الرازي والحلي انه الحق وقال ابن السبكي انه الصواب  
ونص عليه الشافعي في الأم .

ولمراجعة المسألة انظر اللمع ص ٧٦ ، التبصرة ص ٥٢٤ ،  
المستصفى ٢/١٠٤ ، الاحكام للأمدى ٤/١٨٧ ، مختصر ابن  
الحاجب ٢/٣٠٣ ، مسلم الثبوت وشرحه ٢/٣٧٢ ، تيسر التحرير  
٤/١٩٠ ، المسودة ص ٥٠٩ ، مختصر ابن اللحام ص ١٦٤ ، تحرير  
المنقول ٢/٥٧٥ ، نزهة المشتاق ص ٨٢٤ .

الخطأ على قول من جوز عليه الخطأ وهذا ملحوظ في هذا الفصل على من أغفله مستدرك على من أهمله بل أطلق القول اطلاقاً ونكشف ذلك بمثال قد كان منه صلى الله عليه وسلم وهو أنه استغفر للمشركين وقام على قبرهم المنافقين حتى قال الله سبحانه " ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره " (١) وقال " ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين " (٢).

فلو ان قاتلاً قال بباحة ما قتله من الاستغفار للمشركين والصلاة والقيام على قبور المنافقين لكان مبادراً بباحة ما لم يكن مباحاً فلا بد من هذا القيد مع تجهيز الخطأ عليه صلى الله عليه وسلم وأنه إنما يدل على الاباحة إذا أقر عليه ولم يأت لائمة من الله سبحانه على ما قتله أو فعله فحيثئذ يصير دلالة على الجواز .

وأما القسم الثاني من فعله صلى الله عليه وسلم وهو ما فعله على وجه القرية فهو على ثلاثة أضرب :

أحدها : أن يكون امتثالاً لأمر ، فانظر في ذلك الأمر ، فان كان أمراً مطلقاً أو مقيداً بالإيجاب فذلك الفعل منه واجب ، وإنما كان كذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يهمل أمراً اتجه نحوه من الله سبحانه فإلظاهر من فعله أنه امتثال للأمر بتلك القرية على الوجه الذي أمر بها ، وإن كان الأمر ندباً كان فعله ندباً لأن الظاهر من حاله صلى الله عليه وسلم امتثال الأمر بحسبه على الوجه الذي أمر به ، لأن إيجاب اتباعنا منى على اتباعه لما أمر به وأوحى إليه .

---

(١) الآية رقم ١١٣ من سورة التوبة .

(٢) الآية رقم ٨٤ من سورة التوبة .

أ/١٢٧

### فصل

وان كان فعله بياناً لمجمل فيمتد بالبين فان كان واجبا فهو واجب وان كان ندبا فهو ندب .

وانما كان كذلك لأن البيان لا يمد ورتبة البين ومثى عداه لم يسك بياناً لأن البيان ما انطبق على البين كالتفسير ينطبق على المفسر والتمبير بحسب المعبر .

وحكمه أن يعمل به ويصار اليه ولا يترك ظاهره الا بدلالة .

### فصل

وان كان مبتدأ ففيه ثلاثة مذاهب :-

أحدها : يقتضى الوجوب . وهو مذهب اصحابنا <sup>(١)</sup> ، وبعض اصحاب الشافعى <sup>(٢)</sup> . وسيجى ذكره مستوفى فى مسائل الخلاف ان شاء الله . ولا يصرف عن ظاهره الا بدليل ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم القدوة وفى فملة الأسوة وهو المأمور باتباعه لقوله تعالى " لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة " <sup>(٣)</sup> ، وقال : " فلما قضى زيد منها وطر زوجناكمها لكيلا

---

(١) قال فى المسودة انها احدى الروايتين عند الحنابلة واختارهما الحلوانى والقاضى فى مقدمة المجرى وهو قول جماعة من اصحابنا وحكاها فى القولين عن ابن حامد وقطع بذلك ابن أبى موسى فى الارشاد من غير خلاف - المسودة ص ١٨٧ .

(٢) كأبى المباس بن سريج وأبى سعيد الاصطخرى وأبى على بن أبى هريرة وابن خيران ، اللع ص ٣٧ ، البرهان ١/٤٨٩ ، الاحكام للآمدى ١/١٦٠ ، المحصول ٣/٣٤٥ ، قالوا : وهو مذهب مالك وأكثر اهل العراق وطوائف من المعتزلة ، وانظر شرح تنقيح الفصول ص ٢٨٨ . (٣) الآية رقم ٢١ من سورة الأحزاب .



يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم <sup>(١)</sup> ، فلو لم يكن فعله دليلاً لنا لما زال الحرج بفعله عنا <sup>(٢)</sup> ، وكذلك لما سئل عن الفضل فقال ( أما أنا فيكفيني أن أحشو على رأسي ثلاث حثيات من ماء ) <sup>(٣)</sup> وقال ( إنما أنحسني

( ١ ) الآية رقم ٣٧ من سورة الأحزاب .

( ٢ ) هذه هي أدلة القائلين بالوجوب من الكتاب أما من السنة فما أورده المصنف من الأحاديث ، وذكر الآتي أدلة لهم من جهة الاجماع ومن جهة المصقول ، انظرها في الاحكام للآتي ١٦٣/١ والمحمول . ٣٤٧/٣

( ٣ ) قال ابن حجر : رواه أحمد من حديث جبير بن مطعم ، وقال : وهو في المتفق عليه باختصار - التلخيص ٥٩/١ حديث رقم ٦١ .

قلت : أما لفظ أحمد في مسنده عن جبير بن مطعم قال : تذاكرنا غسل الجنابة عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( أما أنا فأخذ ملء كفي ثلاثاً فأصب على رأسي ثم أفيضه بعد على سائر جسدي ) ٨١/٤ .

وعنده أيضاً بلفظ ( أما أنا فأفيض على رأسي ثلاثاً )

٨٤/٤ ، ٨٥ .

وعند البخاري بلفظ ( أما أنا فأفيض على رأسي ثلاثاً )

٥ - كتاب الغسل ، ٤ - باب من أفاض على رأسه ثلاثاً ، حديث رقم ٢٥٤ .

وعند مسلم بلفظ ( أما أنا فأني أفيض على رأسي ثلاث أكف )

وفي رواية له ( أما أنا فأفرغ على رأسي ثلاثاً ) ٣ - كتاب الحيض ١١ - باب استحباب افاضة الماء على الرأس وغيره ثلاثاً ، حديث رقم

٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ .

لاسن (١) ، ولما خلع النعل خلعوا (٢)

وإذا ثبت هذا فلا يصرف عن الوجوب الابدالية ثوجب تخصيصه بذلك

---

(=) وعند ابن ماجه من حديث جابر ( أما أنا فأحثو على رأس ثلاثا )  
١ - كتاب الطهارة وسننها ، ٩٥ - باب في الفصل من الجنابة ،  
حديث رقم ٥٧٧ .

(١) رواه مالك في الموطأ ، ٤ - كتاب السهو ، ١ - باب العمل في السهو  
حديث رقم ٢ ، ولفظه ( الى أنسى أو أنسى لاسن ) .

قال ابن عبد البر : لأعلم هذا الحديث روى عن النبي صلى  
الله عليه وسلم مسنداً ولا مقطوعاً من غير هذا الوجه ، وهو أحد  
الاحاديث الاربعة التي في التي لا توجد في غيره مسندة ولا مرسله ،  
ومصناه صحيح في الأصول .

(٢) رواه أبو داود من حديث أبي سعيد الخدري قال : بينما رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يمشي باصحابه إذ خلع نعليه فوضعهما عن يساره  
فلما رأى ذلك القوم القوا نعالهم فلما قضى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم صلاته قال : ما حملكم على القاء نعالكم ؟ قالوا : رأيناك القيت  
نعليك فألقينا نعالنا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن  
جبريل صلى الله عليه وسلم أتاني فأخبرني أن فيهما قدراً ، ٢ - كتاب  
الصلاة ، ٨٩ - باب الصلاة في النعل ، حديث رقم ٦٥٠ .

ورواه أحمد في مسنده ٢٠ / ٣ ، والبيهقي في سننه ٤٣١ / ٢

قال ابن حجر : واختلف في وصله وارساله ورجح أبو هاتم  
في الملل الموصول .

وللحديث طرق أخرى انظرها في التلخيص ٢٧٨ / ١ حديث

رقم ٤٣٦ ، والارواء ٣١٤ / ١ ، حديث رقم ٢٨٤ .

والثاني من المذاهب : يقتضى النذب <sup>(١)</sup> ، لأنه قد بلغ مبلغ القسرب  
وتردد بين أن يكون خاصا له وبين أن يكون عاما لنا فاعطيناه أدنى مراتب  
القرب وهو النذب ولم نرتقى الى ما أعلى منه الا بدليل <sup>(٢)</sup> .

---

(١) قال فى المسودة انها احدى روايات المذهب فيما ذكر القاضى  
ونقلها اسحاق بن ابراهيم والأثرم وجماعة بالفاظ صريحة ، واختارها  
أبو الحسن التميمى والفخر اسماعيل والقاضى فى مقدمة المجرد ،  
وبها قالت الحنفية فيما حكاه أبو سفيان السرخسى وأهل الظاهر  
وأبو بكر الصيرفى والقفال - المسودة ص ١٨٧ .

وهو اختيار امام الحرمين ونسبه للشافعى - البرهان ٤٨٩/١  
قلت : والذي ذكره السرخسى من مذهب الحنفية انما هو  
الاباحة لا النذب - انظر أصول السرخسى ٨٧/٢ ، ٨٨ .

وأىضا فالمنسوب الى الصيرفى انما هو القول بالوقف لا النذب  
انظر الاحكام للامدى ١/١٦٠ ، اللع ص ٣٧ .

والقول بالنذب اختيار ابن حزم - انظر الاحكام لابن حزم  
٤٢٣/١ .

(٢) راجع أدلة القائلين بالنذب فى الاحكام للامدى وابن حزم فى المواضع  
السابقة المشار اليها .

والثالث : أنه على الوقف <sup>(١)</sup> ، لتردده بين تخصيصه صلى الله عليه وسلم  
وبين تشريمه فوقتنا حتى يتبين من أى القبيلين هو وليس له صيغة تقتضى  
إيجاباً ولا نكهاً .

### فصل

مم

فى

### الثالث من مراتب السنة وأقسامها

=====

الاقرار من النهى صلى الله عليه وسلم لآحاد أمته على قول يسمعه فلا  
ينكره ، أو فصل يراه فلا ينهى عنه . فيكون اقراره عنه فى حكم جوازه لـه  
بصريح القول ، لأنه كما لا يقر على الخطأ لا يجوز له اقرار أمته على الخطأ .

---

( ١ ) وهو قول أكثر الممتزلة ، ومذهب جماعة من أصحاب الشافعى  
كالصيرفى والفضالى ، واختاره الامام أبى اسحاق الشيرازى والامام  
الرازى وأبى الحسن البصرى .

انظر اللمع ص ٣٢ ، البرهان ٤٨٩/١ ، الاحكام ١٦٠/١ ،  
المحصول ٣٤٦/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٨٨ ، المعتمد  
٣٢٢/١ .

قال فى المسودة : والقول بالوقف اختيار ابن برهان وأبى  
الطيب الطبرى وحكاه عن أبى بكر الدقاق وأبى القاسم بن كج .

وذكر أن عن أحمد ما يقضى الوقف .

انظر المسودة ص ١٨٨ .

فالاقرار على القول مثل قول أبي بكر بمحض منه لماعز<sup>(١)</sup> ( ان أقسرت  
أريما رجمك رسول الله ) فهو كقوله لماعز<sup>(٢)</sup> : ان اقررت اريما رجمتك . ألا تراه  
لم يتجاوز عن قول الخطيب : من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما  
فقد غوى بل له ( يئس الخطيب أنت أسيان هما قل ومن / يعص الله<sup>٣٧</sup>  
ورسوله فقد غوى<sup>(٣)</sup> ) فأقر على الجمع بين اسم الله واسمه بالواو وهى للجمع  
ولم يقره على التثنية فى يعصهما حسب ما جاء به الكتاب المميز<sup>(٤)</sup> والله  
ورسوله أحق أن يرضوه<sup>(٤)</sup> " ولم يقل يرضوهما . وكذلك لما سمع رجلا يقول  
( الرجل يجد مع امرأته رجلا ، ان قتل قتلتموه ، وان تكلم جلدتموه ، وان  
سكت سكت على غيظ أم كيف يصنع ؟<sup>(٥)</sup> ) فلم ينكر عليه ذلك فكان اقرارا له

- 
- ( ١ ) ماعز بن مالك الأسلمى رضى الله عنه له صحبة وهو صاحب القصص  
المشهورة فى مجيئه للرسول صلى الله عليه وسلم واعترافه بالزنا .  
وفى بعض طرق الحديث ان النبى صلى الله عليه وسلم قال :  
لقد تاب توبة لو تابها طائفة من أمتى لأجزأت عنهم - انظر ترجمته  
فى الاصابة ٣/ ٣٢٧ رقم ٧٥٨٧ ، وأسد الغابة ٥/ ٨ رقم ٤٥٥٠ .  
( ٢ ) أى كقول رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
( ٣ ) رواه مسلم ، وليس فيه ( أسيان هما ) . ٧٠ - كتاب الجمعة ،  
١٣ - باب تخفيف الصلاة والخطبة حديث رقم ٤٨ .  
( ٤ ) الآية رقم ٦٢ من سورة التوبة .  
( ٥ ) سبق تخريجه فى ص

على ذلك ، فكأنه قال : ان قتلت قتلتك ، وان تكلمت بالقذف جلدتك ،  
وان سكت فاسكت على غيظ منك ، والى امثال ذلك من اقراره له على  
اعتراضاتهم عليه صلى الله عليه وسلم فى أقصاه كقولهم ( نهيتنا عن الوصال  
وواصلت )<sup>(١)</sup> ( ما بالنا نقصر وقد أمنا )<sup>(٢)</sup> ( دعاك قوم فأجبت ودعاك قوم فلم  
تجب )<sup>(٣)</sup> ( أمرتنا بالفسخ ولم تفسخ )<sup>(٤)</sup> فاعتذر عن كل اعتراض منهم بمعذر .  
فقال فى الوصال : ( لست كأحدكم )<sup>(١)</sup> . وقال فى القصر : ( صدقة  
تصدق بها الله عليكم فاقبلوا صدقته )<sup>(٢)</sup> . وقال فى الفسخ : ( انى قللت  
هدرسى ولهدت رأسى فلا أحل حتى أنحر )<sup>(٤)</sup> . وقال فى الزيارة : ( ان فى  
فلان كلبا ، فقالوا له : ان فى بيت فلان هرا فقال : الهرسه ليمت بنجس )<sup>(٣)</sup>

( ١ ) متفق عليه من حديث ابن عمر وأبى هريرة وعائشة وأنس ، وانفرد به  
البخارى من حديث أبى سعيد ، صحيح البخارى ، ٣٠- كتاب الصوم  
٢٠- باب بركة السجود من غير ايجاب حديث رقم ١٩٢٢ .

٤٨- باب الوصال ، حديث رقم ١٩٦١ - ١٩٦٤ ،

٤٩- باب التنكيل عن اكثر الوصال ، حديث رقم ١٩٦٥ - ١٩٦٦

صحيح مسلم ، ١٣- كتاب الصيام ، ١١- باب النهى عن الوصال

فى الصوم من حديث ٥٥ - ٦١ .

( ٢ ) رواه مسلم ، ٦- كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، ١- باب صلاة

المسافرين وقصرها ، حديث رقم ٤ .

( ٣ ) رواه الدارقطنى فى سننه فى باب الآسار ، حديث رقم ٥ ، ٦٣/١ ،

وانظر نصب الراية ١٣٤/١ - ١٣٥ ، والتلخيص ٢٥/١ ، حديث رقم

١٠ .

( ٤ ) رواه البخارى من حديث حفصة رضى الله عنها أنها قالت : يا رسول

الله ما شأن الناس حلوا بحمرة ولم تحلل أنت من عمرتك ؟ قال : انى

لهدت رأسى وقلدت هدلى فلا أحل حتى انحر .

وهذا كله يدل على جواز الاعتراض لاستعلام الملل ، ولو لم يجز لنهاهم  
عن أصل الاعتراض .

وحكم القول قد بيناه فكل لك اقراره الجارى مجراه .

### فصل

وأما اقراره على الفعل فمثل ما روى ( أنه رأى قيس بن قهر يصلى  
ركعتى الفجر بعد الصبح فلم ينكر عليه )<sup>(١)</sup> فكان اقراره لقيس حكم فعله  
للكمتين ، وقد سبق الكلام فى فعله صلى الله عليه وسلم .

### فصل

فى

الدلالة الثالثة بعد الكتاب والسنة

=====

وهى الاجماع ، وقد مضى تحديده بما أغنى عن اعادته ، وهو —————<sup>(٢)</sup>

ضريان :

أحدهما : ما ثبت بقول جميعهم ، كاتفاقهم على جواز البيع والشركة  
والمضاربة وغير ذلك من أحكام الشرع التى لم يختلف الناس فى جوازها<sup>(٣)</sup> .

---

( ١ ) سبق تخريجه فى ص

( ٢ ) وقد حده المصنف فى أول الكتاب بأنه اتفاق فقهاء المصر على حكم

الحادثة - الواضح ص

( ٣ ) وهو ما يسمى بالاجماع العام .

انظر التمهيد ١٠١/١ .

فحكمه : أن يمار اليه ويحمل به ولا يجوز تركه بحال ، إذ لا يتسلط  
على حكمه بعد ثبوته نسخ ، لأنه لا طريق إلى النسخ بعد انقطاع الوحي ،  
ولا نص يعارضه ، ولا لنا اجماع يعارضه ، بخلاف ما قلنا في النص الذي  
يعارضه نص آخر لاجتماع نصين في زمن واحد ، لأن النصين مصدران / عن ١٢٨  
عصر يجتمع فيه النصان وهو عصر النبوة والاجماع لا يتحقق في عصر النبوة ،  
ونص لا يبقى لنا محدد في زمن الاجماع فلذلك لم يتصور معارضته بنص  
والاجماع ، وامتناع اجماعين في عصر واحد ، ولأن الأمة معصية في اتفاقها  
عن أن تجمع على حكم ثبت فيه نص عن الله سبحانه أو عن رسوله بخلاف  
اتفاقهم .

### فصل

فأما ما ثبت بقول بعضهم أو فعله وسكوت الباقيين <sup>(١)</sup> مع انتشار ذلك  
بينهم من غير انكار له ولا ظهور ما يدل على أنهم في مهلة النظر فيه كقولهم  
حتى أنظر في هذا ، أو دلالة حال تدل على توقفه توقف الناظر فيـه

---

(١) وهو الاجماع الخاص - انظر التمهيد ١/١٠١ ، ومعه الاصوليون  
الاجماع السكوتي .

انظر الكلام فيه في اللمع ص ٤٩ ، التبصرة ص ٣٩١ ، الممتد  
٤٧٩/٢ ، المستصفى ١/١٢١ ، المنحول ص ٣١٨ ، الاحكام  
للأمدى ١/٢٢٨ ، الاحكام لابن حزم ١/٥٦٦ ، وأرشاد الفحول  
ص ٨٤ ، وانظر المدة ١٧٣/ب ، التمهيد ٢/٩١ ، المسودة  
ص ٣٣٥ ، روضة الناظر ١٥١ ، شرح الكوكب المنير ٢/٢١٢ ، أصول  
السرخسي ١/٣٠٣ ، كشف الأسرار ٣/٢٢٨ .



لا المصحح له فذلك حجة ، ومهما ظهر نكير أو توقف فليس ذلك الحكم  
والفتوى الا قول لقائله ومذهب للناطق فيه دون الساكت ، وانما كان كذلك  
لأن الانكار مخالفة فلا اجماع ، وظهور الارتياح والنظر عدم موافقة فلا يكون  
اجماعا مع عدم الاتفاق ، ان ليس الاجماع الا الاتفاق .

وأما السكوت فقد جملة قوم اجماعا<sup>(١)</sup> ، ومنع منه آخرون ، مع قولهم  
انه حجة<sup>(٢)</sup> ، ومن منع أن يكون قول الصحابي حجة ومنع أن يكون السكوت

---

(١) قال في شرح الكوكب وهو قول الجمهور .

وهو مذهب الحنابلة وأكثر الحنفية وبعض الشافعية والمعتزلة  
وهو اختيار أبي اسحق الشيرازي والاسفرائيني وأبو الحسن البصري .  
وقد قيده بعضهم بانقراض العصر ، نقل ذلك عن الجبائي  
أبي علي وصرح به القاضي أبو يعلى - انظر اللع والتهصرة والمتمد  
والاحكام للامدي والعدة والتمهيد والمسودة وأصول السرخسي في  
المواضع السابقة في رقم (١) .

(٢) أي انه يكون حجة ولكن لا يسمى اجماعا .

قال بهذا بعض الحنفية وبعض الشافعية .

ومن قال به من الحنفية أبو الحسن الكرخي ، ومن الشافعية  
أبو بكر الصيرفي ، ومن المعتزلة أبو هاشم الجبائي - انظر اللع  
والتهصرة والاحكام للامدي والعدة والمسودة وكشف الأسرار وأرشاد  
الفحول في المواضع السابقة .

وهناك أقوال أخرى في المسألة غير القولين الذين ذكرهما  
المصنف نذكرها باختصار .

فأحدها : أنه ان كان فينا فقيه فهو حجة وان كان حكم امام  
أو حاكم لم يكن حجة .

وهذا القول لأبي علي بن أبي هريرة .

موافقة فلا يتحقق عنده حجة ولا موافقة<sup>(١)</sup> .

فوجه من قال ان سكوئهم الذى لا يظهر معه التوقف للنظر موافقة<sup>(٢)</sup>  
هو أن الأمة معصومة على مذهب القائلين بالاجماع ، والمعصوم كما لا ينطق  
بخطأ لا يقر على خطأ ، ألا ترى أن الرسول صلى الله عليه وسلم لما كان  
معصوما عن الخطأ بنفسه فى أحكام الشرع لم يقر على خطأ فجعل إقراره على  
الأقوال والأفعال كقوله وفعله المعصومين من الخطأ ، فان قال من لم يجعل

---

( = ) الثانى : انه ليس باجماع وليس بحجة .

وهو مذهب داود الظاهرى وابى بكر الأشعرى والامام  
الشافعى وأبو عبد الله البصرى من المعتزلة وبعض المتكلمين كأبى  
بكر الباقلانى والجهنى .

الثالث : انه ان وقع فى شئ يفوت استدراكه من اراقعة دم  
واستباحة فرج كان اجماعا والا فهو حجة .

الرابع : انه ان كان الساكتون أقل كان اجماعا والا فلا وأقوال  
غير ذلك أوصلها الشوكانى فى ارشاد الفحول الى اثنى عشر قولا .  
( ١ ) أى فلا يكون حجة ولا اجماعا ولعله بهذا يشير الى مذهب داود  
الظاهرى .

( ٢ ) أدلة القائلين بحجية الاجماع السكوتى وانه اجماع .

( ٣ ) بكسر القاف أى لم يقر غيره على الخطأ .

(١)  
السكوت موافقة ولم ينسب الى ساكتقولا ان الساكت منهم أمره في سكوتـــــــــــــــــه  
متروك بين النظر والارشاء في حكم القضية وبين حشمة القائل بأن يكون اماما  
صارما أو عالما مهيبا ، كما قال بعضهم : هبته وكان أمرا مهيبا (٢) ، وكما  
قال أبو هريرة (٣) لما اكثرت الرواية بعد موت عمر رضى الله عنهما ( انى لورويت

- ( ١ ) اعتراض من القائلين بأنه ليس حجة ولا اجماعا .  
( ٢ ) هذا من كلام ابن عباس رضى الله عنه في عمر بن الخطاب رضى الله  
عنه حيث قال ( أول من اعال الفرائض عمر - رضى الله عنه - وايم الله  
لو قدم من قدمه الله وأخر من أخره الله لما عالت فريضة تط ، فقال  
له زفر بن قيس ما منكم أن تشير بهذا على عمر ؟ فقال : هبته  
وكان أمرا مهيبا ) وكان ابن عباس رضى الله عنه أظهر اخلاف لعمر  
رضى الله عنه بعد وفاته وكان عمر رضى الله عنه يقول بالمول ، والمسألة  
مفصلة في كتب المواريث - انظر المذهب الفاضل ١/١٦٤ ، ١٦٥ ،  
المصنفى ٦/٢٨٢ - ٢٨٣ .

وقول المباس هذا رواه البيهقي في سننه ، ولفظه : هبته  
والله ، ٦/٢٥٣ ، وابن حزم في الاحكام ١/٥٣٦ ، وانظر التلخيص  
٣/٩٠ ، الارواء ٦/١٤٥ ،

وذكره ابن قدامة في المصنفى بمثل لفظ المصنف ( هبته وكان  
أمرا مهيبا ) .

- ( ٣ ) أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر الدوسى صحابى جليل وردت اختلافات  
كثيرة في اسمه وهذا أرجحها ، روى كثيرا من أحاديث الرسول صلى الله  
عليه وسلم وأجمع أهل الحديث على أنه اكثر الصحابة حديثا وروى عنه  
كثير من الصحابة والتابعين ، كابن عمر وابن عباس وسميد بن المسيب  
وعروة بن الزبير .

لزم الرسول صلى الله عليه وسلم على شعب بطنه توفي سنة ٥٧ هـ  
وقيل سنة ٥٨ هـ وقيل سنة ٥٩ هـ .

(١)

ذلك في أيامه لرأيت الدرة تفعل وتصنع ( ويحتمل ان يكون السكوت للموافقة

وحجة لا يتحقق مع التردد<sup>(٢)</sup> لانه مقام اتباع هناك احكام الشرع الموجبة للأموال

والمريقة للدما والمبيحة للفروج فكيف يقدم عليها بأمر يتردد / هذا التردد ١٢٨

المتقابل الذي لا يرجع الى الموافقة دون المخالفة الذي لا يبنى عليه رضا

بنقل ملك ولا اتلاف مال حتى لو أمسك عن بيع ماله لم يك ذلك رضا ولا اذنا ،

ولو أمسك عن افساد مال لم يك ذلك اذنا مسقطا للضمان فكيف يبنى من

الامساك حجة هي أكد حجة لأهل الاسلام .

قيل : التردد المذكور يتصور في حق النبي صلى الله عليه وسلم بأن

يكون منتظرا للوحي ، وكما قضية وسؤال وحادثة ينتظر في حكمها الوحي

كقصة عائشة رضي الله عنها لما اتهمت أمسك حتى جاء الوحي فأقام الحد على<sup>(٣)</sup>

القاذف ، وقصة المتلاعنين مازال يقول الرجل ( البينة أو حد في ظهرك )<sup>(٤)</sup>

( = ) انظر ترجمته في الاصابة ٢٠٢/٤ رقم ١١٩٠ ، اسد الغابـــــــــــــــــة

٣١٨/٦ رقم ٦٣١٩ ، الأستيعاب ٢٠٢/٤ .

( ١ ) هذه الرواية ذكرها ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ١٢١/٢

والذهبي في تذكرة الحفاظ ٧/١ ، وابن كثير في البداية والنهاية

١٠٧/٨ ، وانظر السنة قبل التدوين ص ٩٦ .

ومعناها خلاف في اللفظ لا يحيل المعنى .

( ٢ ) أى وكونه حجة لا يتحقق مع التردد .

( ٣ ) جاء في البخارى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمسك في حادثة

الافك شهرا حتى جاءه الوحي ، ٥٢ - كتاب الشهادات ، ١٥ - باب

تعديل النساء بعضهم بعضا حديث رقم ٣٦٦١ .

٦٥ - كتاب التفسير ، ٦ - باب ( لولا ان سمعتموه ) حديث

رقم ٤٧٥٠ .

( ٤ ) قاله الرسول صلى الله عليه وسلم لهلال بن أمية عندما قذف امرأته

=

حتى نزلت آيات اللعان .

ويحتمل أن يكون سكوته لسهولة النظر على قول من يجوز في حقـــــــــــــــــه  
الاجتهاد في الحوادث ويرى الاجتهاد طريقاً لأحكامه في القضايا ، والنقل  
يشهد بصحة ذلك حيث عوتب على الفداء<sup>(١)</sup> ، ولو كان فعله عن وحي لما عيب  
عليه ، بل كان مانزلاً نسخاً للحكم في المستقبل لا عقاباً على الأول . ومثـل

---

(=) صحيح البخارى ، ٥٢ - كتاب الشهادات ، ٢١ - باب اذا دعى أو

قذف فله ان يلتصق البينة حديث رقم ٢٦٧١ .

٦٥ - كتاب التفسير ، ٣ - باب ويدراً عنها المذاب ، حديث

رقم ٤٧٤٧ .

(١) وهو قول الجمهور من الحنفية والشافعية وأوماً اليه أحمد خلافاً لأبي  
على الجبائى وابن أبى هاشم من المعتزلة ومضى الشافعية .

ومن العلماء من جوز له الاجتهاد في أمور الحرب دون غيرها  
انظر التبصرة ص ٥٢١ ، الاحكام للامدى ٤/ ١٣٤ ، المسبوبة

ص ٥٠٧ ، تيسير التحرير ٤/ ١٨٣ ، ارشاد الفحول ص ٢٥٥ .

(٢) أى فداء الأسرى في بدر وذلك في قوله تعالى ( ما كان لنبي أن يكون

له أسرى حتى يشهن في الأرض تريدون عرض الدنيا والله يريـــــــــــــــــسـد

الآخرة والله عزيز حكيم " الآية رقم ٦٧ من سورة الانفال .

وكان الرسول صلى الله عليه وسلم أخذ رأى أبى بكر الصديق

رضى الله عنه في المعفوعينهم وقبول الفداء منهم في حين كان يرى

عمر رضى الله عنه قتلهم فجاء الوحي موافقاً لقول عمر رضى الله عنـــــــــــــــــسـه

ومعاتباً للرسول صلى الله عليه وسلم - راجع تفسير الآية في تفسير

ابن كثير ٤/ ٣٢ .

عتقة على الاستغفار للمشركين <sup>(١)</sup> ، والصلاة والقيام على قبور المنافقين <sup>(٢)</sup> ثم مع كونه يجتهد تارة وينتظر الوحي تارة لم يخرج اصاكه عن الانكار للأقوال والأفعال <sup>(٣)</sup> عن كونه حجة متبعة وستة محتجا بها على أن القوم لم يكونوا ليسكوا عن لائح اعتراض عليه صلى الله عليه وسلم وعن ائمتهم ومتقدمهم في المعلوم طلبها لا إثارة الفائدة وعلم ما لم يعلموا والنبي صلى الله عليه وسلم يقرهم على اعتراضهم ويحييهم ، وكذلك المتقدمون من الائمة والخلفاء .

فاما اعتراضهم على النبي صلى الله عليه وسلم فقولهم ( ما بالانبياء نقصر وقد أمنا والله تعالى يقول " ان تقصروا من الصلاة ان خفتكم " <sup>(٤)</sup> . فلم يقل : ليس لكم الاعتراض بل أنتم مأخوذون بالاتباع من غير سؤال ، بل قال لهم : ( صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته ) وقالوا له في فسخ الحج ( أمرتنا بالفسخ ولم تفسخ فقال لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما سقت الهدى ولجعلتها عمرة ولكنى سقت هديى ولهدت رأسى فلا أهل حتى أنحر )

( ١ ) في قوله تعالى " ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قرى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم " الآية رقم ١١٣ من سورة التوبة ، وذلك عندما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعنه أبى طالب ( لا ستغفرن لك ما لم أنه عنك ) راجع تفسير الآية في تفسير ابن كثير ٤ / ١٥٨ .

( ٢ ) في قوله تعالى " ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره انهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون " سورة التوبة ، آية رقم ٨٤ وذلك حينما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على رأس النفاق عبد الله بن أبى بن سلول - راجع تفسير الآية في ابن كثير ٤ / ١٣٢ .

( ٣ ) أى التقرير بالسكوت .

( ٤ ) من قوله تعالى " واذا ضربتم فى الأرض فليس عليكم جناح ان تقصروا

وقالوا له ( نهيتنا عن الوصال وواصلت فقال لست كاحدكم انى اظل عند ربي  
فيطمئنى ويسقيني ) (١)

وكما قال فى شاة ميمونة (٢) حيث مروا بها عليه تجر كما يجز الحمار

( هلا أخذ أهل هذا / الشاة اهابها فدبفوه فانتقموا به ، قالوا : انها ١٢٩/أ  
ميتة ) (٣) . ومعلوم أنهم لا يجوز أن يظنوا فيه أنه لم يعلم أنها ميتة مع خبرهم (٤)  
لها ومع ذكر اهابها بالدبغ دون سائر أجزائها ، لكن كان قولهم لاثارة  
فائدة وازالة شبهة مع قول الله سبحانه ( حرمت عليكم الميتة ) (٥) فخرج جوابه  
مخرج ما علمه من شبههم بظاهر الآية فقال : انما حرم من الميتة أكلها ،  
فكانه أجابهم بتخصيص عموم الآية التى كان من عمومها الشبهة .

( = ) من الصلاة أن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا ان الكافرين كانوا لكم  
عدوا مبينا " سورة النساء ، آية رقم ١٠١ .

( ١ ) تقدم قريبا تخريج هذه الاحاديث .

( ٢ ) ميمونة بنت الحارث بن حزن الهلالية أم المؤمنين زوج النبي صلى الله  
عليه وسلم كان اسمها برة فسامها النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة .

انظر ترجمتها فى الاصابة ٤ / ١١١ رقم ١٠٢٦ ، وأسس

الفاهة ٢ / ٢٧٢ رقم ٧٢٩٧ .

( ٣ ) رواه أبو داود ، ٢٦ - كتاب اللباس ، ٤١ - باب فى أهب الميتة حديث  
رقم ٤١٢٦ .

والنسائي فى كتاب الفرع والممترة ، باب ما يدبغ به جلود

الميتة ٧ / ١٧٤ ، وأصل الحديث فى الصحيحين .

صحيح البخارى ، ٧٢ - كتاب الذبائح والصميد ، ٣٠ - باب

جلود الميتة حديث رقم ٥٥٣١ ، ومسلم ، ٣ - كتاب الحيض ، ٢٧ باب

طهارة جلود الميتة بالدباغ ، الاحاديث من ١٠٠ - ١٠٤ ، وانظر

التلخيص ١ / ٤٦ ، حديث رقم ٣٩ ، ٤٠ .

( ٤ ) كذا فى الأصل وجوابه ( جرهم ) .

( ٥ ) من الآية رقم ٣ من سورة المائدة .

ولما دعى الى دار قوم فأجاب ودعى الى دار قوم فلم يجب اعترضوا  
اعتراض المستعلمين للفرق ، فقال : ( ان فى بيت فلان كلبا ) يمنى الذى  
امتنع من قصده ، فاعترضوا عليه اعتراضا ثانيا يضاهاى الكسر لتعليقه صلى الله  
عليه وسلم فقالوا : ( فان فى بيت فلان هرا ) فلم يشكر ذلك وهو اتباع  
اعتراض باعتراض على الجواب بل عدل الى الفرق فقال : ( الهر سبع ليست  
بنجس ) .

وذلك باب متسع لكن فيما ذكرنا كفاية لمن عقل أن القوم لم يك من  
دأبهم وعادتهم الامساك عن أحد فى الأحكام الشرعية ولو سكتوا لأحد يوما  
ما لسكتوا لأفعال رسول الله .

وقد اعترضوا فيما هو أكبر من ذلك وهو يوم عمرة القضاء<sup>(١)</sup> ، فقالوا :

---

(١) عمرة القضاء كانت فى شهر ذى القعدة من السنة السابعة وكان  
المشركون قد صدوا النبى صلى الله عليه وسلم عن دخول الحرم فى  
ذى القعدة من السنة السادسة ، فجاء هو ومن صد معه من  
المسلمين فى السنة السابعة ، وتسمى أيضا عمرة القصاص .

وفيهما تزوج الرسول صلى الله عليه وسلم بعمونة رضى الله عنها  
وفى هذه العمرة نزل قوله تعالى " لقد صدق الله رسوله الرضا  
بالحق لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤوسكم  
ومقصرين لا تخافون فعلم ما لم تعلموا فجعل من دون ذلك فتحا  
قريبا " سورة الفتح ، آية رقم ٢٧ - انظر تهذيب السيرة ص ٢٤٨ ،  
سيرة ابن هشام ٢ / ٣٧٠ ، الروض الأنف ٧ / ٧ ، تاريخ الطبرى  
٢٣ / ٣ .



أليس قد قال ( لتدخلن المسجد الحرام ) وقد صدونا حتى قال صلى الله عليه وسلم : والله لتدخلن ، وقال أبو بكر : أقال لكم العام <sup>(١)</sup> . فالظاهر مع هذه الحال أن سكوتهم موافقة . وأما ما ذهب اليه المصترض من الحشمة والمحابة فقد انهدم الهنا في السير من اعتراضات لبعضهم على بعض ما يمتنع هذا التأويل ويبعد عنهم .

فمن ذلك : ما روى أن عمر رضي الله عنه لما نهى عن المفالات فسى صدقات النساء ، اعترضت عليه امرأة ، فقالت : لم تمنعنا ما عطاها الله ؟ والله سبحانه يقول : " وآتيتم أحداهن قطارا فلا تأخذوا منه شيئا " <sup>(٢)</sup> .

( ١ ) حادثة الاعتراض على الرسول صلى الله عليه وسلم لم تكن في عمرة القضاء وإنما كانت في عام الحديبية الذي صدوا فيه عن البيت الحرام قال ابن كثير : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أرى في المنام أنه دخل مكة وطاف بالبيت فأخبر أصحابه بذلك وهو بالمدينة ، فلما ساروا عام الحديبية لم يشك جماعة منهم أن هذه الرؤيا تتفسر بهذا العام ، فلما وقع ما وقع من قضية الصلح ورجعوا عامهم ذلك على أن يهودوا من قاهل وقع في نفوس بعض الصحابة من ذلك شيء حتى سأل عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ذلك ، فقال له فيما قال : أفلم تكن تخبرنا أنا سنأتى البيت ونطوف به ؟ قال : بلى أفأخبرتكم انك تأتية عامك هذا ؟ قال : لا ، قال : فانك أتية مصطفى به .

وهذا أجاب الصديق رضي الله عنه أيضا حذو القذة بالقذة -

انظر تفسير ابن كثير ٣٣٧/٧ .

( ٢ ) انظر القصة في الدر المنثور ١٣٣/٢ ، وتفسير ابن كثير ٢١٣/٢ .

مصنف عبد الرزاق ١٨٠/٦ رقم ١٠٤٢٠ .

ولما نفى نصر بن حجاج حيث سمع امرأة تشبه بذكره في شعرها ليلا وحلق وفرنه ، قالت له أمه : لم نفيت ولدي ، فقال : لأنه يفتن نساء المسلمين ، فقالت : فهل نفيت إلى بلاد الشرك <sup>(١)</sup> ، فهذا اعتراض النساء على إمام وقته مع شدته وبأسه .

وقول علي عليه السلام على من قال : الماء من الماء <sup>(٢)</sup> ، ولم يوجب <sup>(٣)</sup> الاغتسال عن الأكسال : تراني أرجمه ولا أوجب عليه صاعا من ماء ؟

وقول من نفى العول منهم : والذي أحصى رمل عالج ، عدد ١ ص ١٢٩ ب <sup>(٥)</sup>  
جعل الله في الفريضة نصفاً ونصفاً وثلاثاً ذهب المال بنصفه فأين موضع الثلث

(١) انظر هذه القصة في ذم اليهود ص ١٤٢ وشرح نهج البلاغة لابن

أبي الحديد ص ، الاعلام للزركلي ٣٣٩/٨ .

(٢) حديث رواه مسلم ولفظه ( انما الماء من الماء ) ٣- كتاب الحيض ،

٢١- باب انما الماء من الماء حديث رقم ٨٠ ، ٨١ .

(٣) الأكسال هو أن يجمع الرجل ثم يدلكه فتور فلا ينزل - النهاية

١٧٤/٤ ، الفائق ٢٥٩/٣ ، اللسان ٥٨٢/١١ .

(٤) روى البيهقي في سننه أن علياً كان يقول : ما أوجب الحد أوجب

الفصل ١٦٦/١ .

وفي مصنف عبد الرزاق أن علياً كان يقول : يوجب الحد

ولا يوجب قدحا من الماء ؟ ٢٤٦/١ رقم ٩٤٣ .

(٥) هذا قول ابن عباس رضي الله عنه ، وقد تقدمت الإشارة إليه

قريباً .

وقول الآخر : رحم الله زيدا جعل ابن الابن ابنا ولم يجعل أباً  
الأب أباً<sup>(١)</sup> .

والآخر يقول : يا أمير المؤمنين ان جعل الله لك على ظهر سبيلاً  
يمنى بالجد في حق الحامل فما جعل لك على ما في بطنها سبيلاً<sup>(٢)</sup> .

وقولهم لابي هريرة حيث روى غسل اليدين عند القيام من النوم : فما  
يصنع بالمهراس<sup>(٣)</sup> .

وكلام عائشة رضی الله عنها في روايات ابي هريرة بتحقيق الأحاديث

---

(١) هذا قول ابن عباس رضی الله عنه - انظر المصنف ٣٠٨/٦ ، وزيد

(٢) هو زيد بن ثابت رضی الله عنه .

(٢) قال ابن حجر : وقد كان عمر أراد أن يرحم الهلبي فقال لـ

معاذ : لا سبيل لك عليها حتى تضع ما في بطنها " أخرجه ابن

ابي شيبة ورجاله ثقات - الفتح ١٤٦/١٢ .

وقال ابن قدامة : وروى أن امرأة زنت في أيام عمر رضی الله

عنه فهم عمر يرحمها وهي حامل ، فقال له معاذ : ان كان لـ

سبيل عليها فليس لك سبيل على حملها ، فقال : عجز النساء ان

يلدن مثلك ولم يرحمها ، وعن علي مثله - المصنف ٤٦/٩ .

(٣) روى أحمد في مسنده عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم : اذا استيقظ احدكم من نومه فليفرغ على يديه من انائه

ثلاث مرات فانه لا يدري أين باتت يده ، فقال قيس الأشجعي :

يا أبا هريرة فكيف اذا جاء مهراسكم ؟ قال : أعوذ بالله من شرك

يا قيس ( المسند ٣٨٢/٢ .

والمهراس : صخرة منقورة تسع كثيرا من الماء ، وقد يعمل منها

حياض للماء - انظر النهاية ٢٥٩/٥ .

وقول عائشة في روايات ابن عباس . (١)

هذا ظاهر عنهم لمن عرف السيرة فابن دعوى الامساك ، وفي هذا  
كفاية الى أن يوضح في مسائل الخلاف ان شاء الله ،

### فصل م

فأما قول الواحد من الصحابة فقد عدّه قوم من الأدلة والحجج  
الشرعية . (٢)

(١) قال ابن كثير وقد روى أن عائشة تأولت أحاديث كثيرة من أبي هريرة  
ووهمت في بعضها وفي الصحيح أنها عابت عليه سرد الحديث ،  
أي الاكثار منه في الساعة الواحدة - انظر الهداية والنهاية ١٠٢/٨  
السنة قبل التدوين ص ٤٦٢ ،

وعائشة رضى الله عنها انما انكرت على أبي هريرة رضى الله  
عنه أنه يسرد الحديث ولم يكن انكارها موجهًا لما يحدث به - فتح  
البارى ٣٨٩/٢ ، ٣٩٠ ، السنة قبل التدوين ص ٤٦٢ .

وحديث السرد في مسلم ١٩٤٠/٤ .

(٢) هذا هو القول الأول في صحة قول الصحابي .

وقد نقل ذلك عن الشافعي في القديم واليه ذهب اكثر  
الحنفية ومنهم محمد بن الحسن وأبو بكر الرازي والبرنعي والجرجاني  
والسرخسي وقال به أبو علي الجبائي من المعتزلة وهو قول مالسك  
ورواية عن أحمد - انظر اللمع ص ٥٢ ، التبصرة ص ٣٩٥ ، الاحكام  
للإمدى ١٣٠/٤ .

وانظر أصول السرخسي ١٠٥/٢ ، ١٠٨ ، وتهسير التحريير  
١٣٢/٣ ، فواتح الرحموت ١٨٥/٢ ، وانظر شرح التنقيح  
ص ٤٤٥ .

(١)  
فملى قولهم يكون حجة رابعة للأدلة الثلاثة اعنى الكتاب والسنة  
والاجماع .

وتملقوا فى ذلك بقول النبى صلى الله عليه وسلم ( عليكم بسنتى  
وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى ) (٢) .

فلا يجوز أن يكف ذلك راجعا الى روايتهم عنه لأن ذلك قد دخل  
فى قوله سنتى .

ولأنهم عرفوا التنزيل والتأويل وشهدوا من أفعال النبى صلى الله  
عليه وسلم ما لم يشهده التابعون فكان قولهم حجة لهذه المزية . وقصد  
أشار النبى صلى الله عليه وسلم الى ذلك حيث قال : ( أصحابي كالنجوم  
بأيهم اقتديتم اهتديتم ) (٣) .

---

( = ) وانظر التمهيد ٢ / ٢٨٤ ، المسودة ص ٣٣٦ ، روضة الناظر ص ١٦٥  
اعلام الموقعين ٤ / ١٢٠ ، وانظر فى تحقيق المذاهب فى صحبة  
قول الصحابي رسالة حجية مذهب الصحابي .

وهذا الخلاف انما هو فى قول الصحابي اذا لم ينتشر بين  
الصحابة ولم ينقل خلاف فيه بينهم واشتهر بعد ذلك فى التابعين  
فهل هو حجة على غير الصحابي - انظر كشف الأسرار ٣ / ٢١٧ ،  
فواتح الرحموت ٢ / ١٨٦ ، حاشية المطار ٢ / ٣٩٧ ، تيسير التحرير  
٣ / ١٣٣ .

( ١ ) المفروض أن يكون القياس هو الحجة الرابعة بعد الكتاب والسنة  
والاجماع ، لكن لأن خبر الواحد نص فقدم هنا .

( ٢ ) سبق تخريجه فى ص

( ٣ ) سبق تخريجه فى ص

فملى هذا القول هو حجة يقدم على القياس كما تقدم سنة الرسول  
صلى الله عليه وسلم ، وذهب قوم الى أنه كأقوال المجتهدين ليس بحجة .<sup>(١)</sup>  
لأن قولهم الذى لا يصد ر عن رواية هو المختلف فيه ورأيهم لا وجه لترجيحه  
على رأينا وقياسنا . ولو ترجح رأيهم لقربهم لترجح الرأي بقرب الخلفاء  
والائمة ، ولترجح / على الائمة أقربهم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم : ١٣/أ  
ولو كان كذلك لكان قول أبى بكر حجة على من دونه ، وقول عمر حجة على من  
دونه ، وعلى هذا . ولا وجه لذلك لأن النبى صلى الله عليه وسلم لم يجمع  
الأفقه الأقرب بل قال للأقرب ( رحم الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها  
كما سمعها قرب حامل فقه الى من هو أفقه منه )<sup>(٢)</sup> .

---

( ١ ) هذا هو القول الثانى .

وهو قول الشافعى فى الجديد واختاره الشيرازى والجوينى  
والفزالى والرازى والآمدى وابن الحاجب واختاره أبو الحسين  
البصرى المعتزلى ،

وقال به جماعة من الحنفية منهم الكرخى وأبو زيد واحمدى  
الروايات عن أحمد .

وهو قول عامة المتكلمين من المعتزلة والاشاعرة - انظر اللمع  
ص ٥٢ ، التبصرة ص ٣٩٥ ، المصتمد ٣٥٩/٢ ، الاحكام للأمدى  
١٣٠/٤ ، المستصفى ١٣٥/١ ، مختصر ابن الحاجب .

أصول السرخسى ١٠٥/٢ ، تيسير التحرير ١٢٣/٣ التمهيد  
٢٨٤/٢ ، المسودة ص ٣٣٦ .

( ٢ ) أى : وعلى هذا فقس كل قريب على من هو أهد منه .

( ٣ ) سبق تخريجه فى ص

وقد يروى الصحابي للتابعي .

وقد أطلق النبي صلى الله عليه وسلم اسم الأفقه على الأبعد عنه ،  
وليس للقرب والمشاهدة الا منزلة التقدم فأما الآراء فانها صفات مخلوقة  
في الفطر فلا مزية فيها بالتقدم .

ولو كانت الآراء تتقاصر بالتأخر لما بقي للأواخر من الرأي ما يصلح  
للمعاش ولا للمعاد بل كانت الآراء تتلاشى . وذهب قوم الى أن قول  
الواحد من الصحابة حجة مع القياس الضميف <sup>(١)</sup> . وليس بصحيح ، لأنه  
مالم يكن حجة من نفسه لا يصير حجة بضم القياس اليه كقول التابعي .

ولأنه لو كان قول الصحابي لقوته حجة مع قياس ضميف لكان قول  
التابعي حجة مع قياس قوى وجلى .

ولأنهم ان اشاروا بالقياس الضميف الى الخفى وذهبوا الى أنه حجة  
في نفسه فبأنضمامه الى غيره ما تجد له في نفسه حجة فكيف تجد في  
غيره بأن صار حجة به .

---

#### ( ١ ) هذا قول ثالث في المسألة .

وقد قال الشوكاني : وهو ظاهر قول الشافعي في الرسالة  
ثم نقل نص الامام الشافعي ، وذكر أن هذا القول قال به عن  
الشافعي القاضي حسين والقفال الشافعي وابن القطان - انظر  
ارشاد الفحول ص ٢٤٣ ، وانظر الرسالة ص ٥٩٧ ، وعزاه الشيرازي  
للصيرفي - اللمع ص ٥٣ ، وفي المسألة أقول أخرى هي :-  
أ - أنه حجة اذا خالف القياس وهه قال أصحاب أبي حنيفة .  
ب - ان الحجة قول أبي بكر وهم رضى الله عنهما دون غيرهما .  
ج - ان الحجة قول الخلفاء الاربعة رضى الله عنهم دون غيرهم .

وان ذهبوا الى ان القياس الضعيف ليس بحجة فكيف جعلوا قول  
الصحابي بانضمام ما ليس بهجة حجة .

ولم خصوا ذلك بالقياس الضعيف دون أن يجعلوا انضمام صحابي آخر  
اليه شرطاً في كونه حجة ، والأشخاص الى الأشخاص حجة في الشريعة  
كالبيئة .

على أن هذا قول فاسد من وجه آهز وهو أنه لا يكون الاجماع مع كونه  
من أعظم الأدلة الا اذا صدر عن دلالة ولو قياس اسندوا الحكم اليه ولم  
يحتج أن نقول في الاجماع انه لا يكون حجة الا بانضمام قياس اليه كذلك  
لا يحتاج مع علنا بأنه لا يذهب الصحابي الى مذهب لا يكون مستنداً الى  
رواية الا بقياس ورأى ان يعتبر مع قوله ليكن حجة / قياساً ضعيفاً بسبيل ١٣٠/ب  
يكفي بعلمه انه ما قال ذلك الا عن قياس كما اكتفينا في الاجماع بذلك .

وقد ذهب الشافعي رحمة الله عليه في أحد قوليه الى أنه ليس بحجة  
فلا يحتاج به ولكن يرجح به الدليل .

### فصل

واختلف القائلون بانه حجة هل يخص به العموم <sup>(١)</sup> ؟ على مذهبين :

---

(١) انظر هذه المسألة في اللمع ص ٥٢، ٢٠ ، التبصرة ص ٤٩ المعتقد  
٥٣٩/٢ ، الاحكام للأمدى ٣٠٩/٢ ، المحصول ١٩١/٣ ، مختصر  
ابن الحاجب ، المستصفى ٢٩/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢١٩ ،  
المدة ٥٧٩/٢ ، التمهيد ٥٨٢/٢ ، المسودة ص ١٢٧ ، الواضح  
١١١/٢ ، روضة الناظر ص ٢٤٨ ، شرح الكوكب ٣٧٥/٣ ، تيسير  
التحرير ٣٢٦/١ ، فواتح الرحموت ٣٥٥/١ ، تمهيد الاسنوى  
ص ٥٠٠ ، ارشاد الفحول ص ١٦١ .



فقال قوم : يخص به المصوم <sup>(١)</sup> ، لأنه دليل ثبت به الحكم الشرعى  
فجاز أن يخص به المصوم ويصرف به الظاهر كالقياس .

والثانى : لا يخص به المصوم <sup>(٢)</sup> ، لأن المصوم ظاهر كلام صاحب الشريعة  
فلا يترك لقول من ليس بمشروع .

فقال من نصر المذهب الأول : اذا جاز أن يثبت به حكم شرعى  
وان لم يكن قولاً للشارع جاز أن يخص به المصوم ويصرف به الظاهر وان لم  
يكن قولاً للشارع .

### فصل

ويترتب على ذلك التنبيه وهو فحوى الخطاب <sup>(٣)</sup> .

---

( ١ ) وهو مذهب الحنابلة والحنفية والمالكية وأبو الحسين البصرى من  
الممتزلة .

واختاره من الحنابلة القاضى أبو يعلى وأبو الخطاب وقال  
انه المنصوص عن الامام أحمد .

وهو قول ابن حزم وعيسى بن أبان من الحنفية - انظر  
المراجع السابقة ،

واختاره المصنف وعزاه للحنابلة وأصحاب أبى حنيفة .

( ٢ ) وهو قول الشافعية وبعض المالكية .

واختاره الشيرازى والرازى وابن الحاجب ، وقال ابن الحاجب  
انه مذهب الجمهور - انظر المراجع السابقة .

( ٣ ) انظر الكلام على مسألة فحوى الخطاب فى المدة ١/١٥٣ ، التمهيد

٢/٧٠٧ ، الواضح ٢/٤٨ ، المسودة ص ٣٤٦ ، شرح الكوكب

٣/٤٨١ ، روضة الناظر ص ١٦٣ .

وهو الذى يسميه الحنفية دلالة النص .

وقد عده قوم من أدلة النطق<sup>(١)</sup> .

وعده آخرون من المعقول<sup>(٢)</sup> .

وصورته : نص على الأعلى بحكم ينبه به على الأدنى ، أو على الأدنى لينبه به على الأعلى .

كقوله سبحانه : ( ومن أهل الكتاب من ان تأمنه بقنطار يؤده اليك ومنهم من ان تأمنه بدينار لا يؤده اليك )<sup>(٣)</sup> . فنبه بأداة القنطار على أداء

---

( = ) انظر أصول السرخسي ٢٤١/١ ، كشف الأسرار ٧٣/١ ، تيسير التحرير ٩٠/١ .

وانظر الفرق بين منهج المتكلمين ومنهج الاحناف في أشر الاختلاف ص ١٤٥ .

( ١ ) أي ان دلالة لفظية وهذا القول حكاه المصنف عن الأصحاب - الواضح ٤٨/٢ .

ونص عليه الامام أحمد رضي الله عنه - شرح الكوكب ٤٨٣/٣ ، تحرير المنقول ٤١٠/٢ .

وهو قول الحنفية والمالكية ومض الشافعية وجماعة من المتكلمين راجع قول الحنفية في أصول السرخسي ٢٤١/١ ، كشف الأسرار ٧٣/١ ، تيسير التحرير ٩٤/١ ، فواتح الرحموت ٤٠٨/١ .

ونسبه للمالكية في شرح الكوكب وتحرير المنقول في المواضع المشار اليها سابقا .

وهو اختيار ابن الحاجب ١٧٣/٢ .

واختاره الأمدى - الاحكام ٦٤/٣ .

( ٢ ) أي ان دلالة قياسية - انظر الاحكام ٦٤/٣ ، المستصفى ٤٢/٢ ، شرح الكوكب ٤٨٤/٣ .

( ٣ ) سورة آل عمران آية رقم ٧٥ .

ونهى عن التأفيف في حق الأبوين<sup>(١)</sup> ، ونبه بذلك على ما هو أكثر منه من الأنايا .

ووجه قلة الأذية بالتأفيف أنه دال على التبرم والضجر وليس بصريح والصريح أكد في تأليم القلوب .

وقد سماه قوم قياساً جلياً<sup>(٢)</sup> .

وكمهي النبي صلى الله عليه وسلم عن التضحية بالموراء<sup>(٣)</sup> ، فكان ذلك منه تنبيهاً على العمياء ، إذ فقد الممين الواحدة أقل في التعميب والمضرة ، لأنها قد ترعى من أحد الجانبين ، والعمياء يعدمها الرعوى ورؤية المشب والمرعى ، ويعدم منها عضوان مستطابان ، ووجه من جعله قياساً : أنه ليس في نطق الناهي عن التأفيف نهى عن الشتم ، وليس في لفظ الناهي عن الموراء لفظ نهى عن العمياء لم يبق إلا أنه معقول من لفظة أنه لما كره المور وهو أقل تعميها كره العمى لكونه أكثر .

---

(١) في قوله تعالى " فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريماً "

الآية ٢٣ من سورة الاسراء .

(٢) وهذا القول منسوب للإمام الشافعي رحمه الله - انظر شرح الكوكب

٣ / ٤٨٥ ، تحرير المنقول ٢ / ٤١٠ ، المسودة ص ٣٤٦ ، ارشاد

الفحول ص ١٢٨ .

واختاره الشيرازي في اللمع ص ٢٥ .

وقال به من الحنابلة ابن أبي موسى وأبو الحسن الخريزي وأبو الخطاب والحلواني وأبو محمد البغدادي والفخر اسماعيل - انظر المسودة ص ٣٤٨ ، روضة الناظر ص ٢٦٣ ، تحرير المنقول ٢ / ٤١٠ .

(٣) سبق تخريجه في ص .

وأما صان قلب الوالد ين يذهب به عن التأليم بالتأفيف لكونه دالا على  
نوع تبرم وتضجر كان المعقول منه أنه مستدعي / لصيانة قلبيهما عن التأليم (١/٣١ أ)  
بالشتم الذي هو أوفى تأليهما وأنه من طريق الأولى .

ووجه من قال انه نطق : أن العرب وضعت هذا صالفة ، فإذا  
قالت : هذا الفرس لا يلحق غبار فرسي ، كان أفصح عندهم من قوله :  
سبقة فرسي .

(١)  
وإذا قال : فلان بأسف على شم قنار مطبخه ، كان أبلغ من قوله :  
لا تطعمني من طعامه ، ولا تسقني من شرابه (٢)  
المبنى عن معنى الى نطق موضوع هو أوفى في التفهيم كان ذلك نطقا ،  
ولا يكون قياسا ، لأن القياس ما احتاج الى نوع استنباط وتشبيه .

### فصل

م

ويتلو ذلك دليل الخطاب وفيه خلاف كثير بين أهل العلم الأصوليين  
(٣)  
والفقهاء في أصله هل هو دليل أم لا ؟

---

(١) القنار : بضم القاف ربح القدر والشواء = اللسان ٥ / ٧١ .  
(٢) الصواب ( ولا تسقني ) بالجزم .  
(٣) دليل الخطاب يسمى مفهوم المخالفة ، قال الدكتور مصطفى الخن :  
وقد وقع خلاف كبير في الاحتجاج به بين الأصوليين وكان لهذا  
الاختلاف أثر كبير في الاختلاف في الفروع فذهب جمهور الفقهاء  
والأصوليين من الشافعية والمالكية والحنابلة الى الأخذ بمفهوم  
المخالفة والاحتجاج بجميع أقسامها لا مفهوم اللقب فقد قال به  
الداق وقليل من الشافعية وبعض الحنابلة .

ثم في تفاصيله ، اذا علق الحكم على وصف أو شرط أو غاية أو

---

(=) ولم يشذ عن مذهب الجمهور الا بعض العلماء كالغزالي  
والأمدى في نفي الاحتجاج ببعض أنواع مفهوم المخالفة ومذهب  
الحنفية الى عدم الاحتجاج بمفهوم المخالفة بل جعلوه من  
الاستدلالات الفاسدة .

غير أن متأخريهم حضروا عدم الاحتجاج به في كلام الشارع فقط  
وأما في المصنفات الفقهية وفي كلام الناس في عقودهم وشروطهم  
وسائر عباراتهم فقد قالوا به نزولا على حكم المرف والمادة ان حرت  
عادتهم أنهم لا يقيدون كلامهم بقييد من هذه القيود الا الفائدة -  
اثر الاختلاف ص ١٧٣ ، ١٧٤ ، وبمثل قول الحنفية قال بعض  
المتكلمين .

وعلى هذا القول الظاهرية فهم لم يقولوا بمفهوم الموافقة حتى  
يقولوا بمفهوم المخالفة .

وقد ذكر المصنف الخلاف في هذه المسألة في الجزء الثاني  
ورقة ٥٣ فراجع هناك .

والقائلون بحجية دليل الخطاب شرطوا للعمل به شروطا  
وللتوسع في ذلك راجع ، المدة ٤٤٨/٢ وما بعدها ، التمهيد  
٦٦٧/٢ ، روضة الناظر ص ٢٦٤ ، المسودة ص ٣٥١ ، شرح  
الكوكب ٤٨٩/٣ ، تحرير المنقول ٤١١/٢ ، وانظر البرهان  
٤٤٩/١ ، اللع ص ٢٥ ، التبصرة ص ٢١٨ ، والاحكام  
٦٨/٣ ، المستصفى ٤٢/٢ .

وانظر مختصر ابن الحاجب وشرحه ١٧٣/٢ ، شرح تنقيح  
الفصول ص ٥٣ ، وانظر كشف الأسرار ٢٥٨/٢ ، أصول السرخسي  
٢٥٧/١ ، والاحكام لابن حزم ٨٨٧/٧ .

اسم هل يدل على نفى الحكم عما انتفى عنه ذلك الوصف وتلك الفايضة وذلك الشرط أو الاسم ، أو لا يدل على النفي بل يكون الحكم فيما علق عليه ويكون ما لم يعلق عليه على حكم الأصل إلى أن تقوم دلالة ، أو يكون دليلاً في تمليق الحكم بالغاية خاصة أو الشرط والغاية دون الوصف أو بالثلاثة دون الاسم أو بالجميع ، ذلك كله مستوفى في مسائل الخلاف إن شاء الله <sup>(١)</sup> . إلا أن من أثبتته جعله من أدلة الموقوف والمحققون أكثرهم على إسقاطه من الأصوليين ووافقهم ابن سريج <sup>(٢)</sup> والقاضي وأبو بكر <sup>(٣)</sup> ، وليس للخطاب عند من أثبتته كقوله تعالى " وإن كن أولاد حمل فأنفقوا عليهن حتى

(=) وهو أنواع كثيرة أوصلوها إلى عشرة أنواع - انظر ارشاد الفحول

ص ١٠٨ .

وانظر بعض الفروع الفقهية المترتبة على الخلاف في هذه المسألة في التمهيد للسنوى ص ٢٤٥ وما بعدها ، والقواعد والفوائد الأصوليين ص ٢٨٧ وما بعدها ، وتخريج الفروع على الأصول ص ١٦٢ وما بعدها ، وأثر الاختلاف ص ١٨٤ وما بعدها .

(١) هذه بعض أنواع مفهوم المخالفة .

(٢) انظرها في الجزء الثاني ورقة ٥٣ وما بعدها .

(٣) ابن سريج هو أبو المباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي شيخ الشافعية في عصره والمنتبى إليه في المذهب ، تولى القضاء ، وله مناظرات مع أبي بكر محمد بن داود الظاهري من شيوخه المزني والحسن الزعفراني وأبو داود السجستاني ، ومن تلاميذه الطبراني ولد سنة ٢٤٩ ببغداد وتوفي بها سنة ٣٠٦ ، وقد بلغت مؤلفاته أربعمائة مصنف ، انظر ترجمته في طبقات الشيرازي ص ١٠٨ ، البداية والنهاية ١١/١٢٩ ، تاريخ بغداد ٤/٢٨٧ ، طبقات ابن السبكي ٣/٢١ ، شذرات الذهب ٢/٢٤٧ ، النجوم الزاهرة ١/١٩٤ ، طبقات ابن هداية الله ص ٤١ ، الفتح المبين ١/١٦٥ .

(٤) هو أبو بكر القفال كما ورد مصرحاً به في المدة ٣/٤٥٤ ، والتبصرة ص ٢١٨ .

يضمن حملهن<sup>(١)</sup> \* وقول النبي صلى الله عليه وسلم ( في سائمة الفئسـم  
زكاة<sup>(٢)</sup> ) فدل ذلك على من جملة دليله على نفى ايجاب النفقة لغير  
الحوامل ونفى ايجاب الزكاة في غير السوائم .

### فصل

مما

مثل قوله صلى الله عليه وسلم ( المتبايعان كل واحد منهما  
بالخير ما لم يتفرقا<sup>(٤)</sup> ) ، و ( لزكاة في مال حتى يحول عليه

---

( = ) وهو أبو بكر محمد بن علي بن اسماعيل القفال الكبير الشافعي  
الشافعي ، كان أواخر عصره في الفقه والكلام والأصول واللغة  
والأدب ، شاعرا فصيحاً ، امتاز في الزهد والورع ، وعنه انتشار  
مذهب الشافعي فيما وراء نهر سيمون ، أخذ عن ابن خزيمة ومحمد  
ابن جرير وأبي القاسم البغوي وغيرهم ، وأخذ عنه أبو عبد الله  
ابن الحاكم وأبو عبد الله الحلبي وابن منده ، ولد بشاش سنة ٢٩١  
ومات بها سنة ٣٦٥ ، وكان له ميل الى الاعتزال ثم رجع عنه -  
انظر ترجمته في طبقات الشيرازي ص ١١٢ ، طبقات ابن السبكي  
٢٠٠ / ٣ ، شذرات الذهب ٥١ / ٣ ، النجوم الزاهرة ١١١ / ٢ ،  
طبقات ابن هداية الله ص ٨٨ ، الفتح المبين ٢٠١ / ١ .

( ١ ) سورة الطلاق ، آية رقم ( ٦ ) .

( ٢ ) سبق تخريجه في ص

( ٣ ) في الأصل تكررت جملة ( عند من جملة ) مرتين فحذفنا واحدة منها

( ٤ ) الحديث أخرجه الامام مسلم ، ٢١ - كتاب البيوع ، ١٠ - باب ثبوت

خيار المجلس للمتبايعين ، بالفاظ مختلفة أحدها حديث رقم ٤٣

ولفظه ( البيعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ، ما لم يتفرقا

الا بيع الخيار )

=

(١) (الحول) و (على اليد مأخذت حتى تؤديه) . (٢)

فيدل ذلك على أن ما بعد الفاية بخلاف ما قبلها .

---

(=) وأخرجه بنحو ذلك البخارى ، ٣٤- كتاب البيوع ، ٤٦ ، باب  
إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع ؟ حديث رقم ٢١١٣-٢١١٤  
(١) هذا النص الذى ذكره المصنف رواه ابن ماجه من حديث عائشة رضى  
الله عنها ، ٨- كتاب الزكاة ، ٥- باب من استفاد مالا حديث رقم  
١٧٩٢ .

ورواه البيهقى ٩٥/٤ ، والدارقطنى ٩١/٢ ، وأبو عبيد فى  
الأموال ص ٥٠٥ .

وللحديث طرق أخرى انظرها فى التلخيص ١٥٦/٢ رقم ٨٢٠  
نصب الراية ٣٢٨/٣ ، الارواء ٢٥٤/٣ رقم ٧٨٧ .

(٢) رواه أبو داود ، ١٧- كتاب البيوع والاجارات ، ٩٠- باب فى  
تضمن المارية حديث رقم ٣٥٦١ .

والترمذى فى كتاب البيوع ، ٣٩- باب ما جاء فى ان المارية  
مؤداة حديث رقم ١٢٨٤ ، ٣٦٨/٢ .

ولفظها (على اليد مأخذت حتى تؤدى) وقال الترمذى  
حديث حسن صحيح ، ورواه ابن ماجه باللفظ الذى ذكره المصنف  
١٥- كتاب الصدقات ، ٥- باب المارية ، حديث رقم ٢٤٠٠ .

وأحمد فى مسنده ٨/٥ ، ١٢ ، ١٣

وأنظر التلخيص ٥٣/٣ رقم ١٢٦٧ ، الارواء ٣٤٨/٥ رقم

١٥١٦ .



## فصل

فأما تعليق الحكم على الأسماء مثل قوله صلى الله عليه وسلم (جملت لى الأرض مسجداً وجعل ترابها طهوراً<sup>(١)</sup>) فيدل على أن غير التراب عندهم ليس بطهور .

واستقصى قوم الى أن جعلوا تعليق الاحكام على أسماء الألقاب يدل / على أن ماعداها بخلافه<sup>(٢)</sup> ب/١٣١

وترك المكاملة لهم أصوب لكن لا بد من ايضاح فضيحتهم فى ذلك فان المقالة الحميدة اذا لم يتكلم عليها بايضاح فسادها اشتاقت قلوب المتفقه اليها لتوهم أن القائلين بها على شيء ، هأتى شرح ذلك كله فى مسائل الخلاف ان شاء الله .

---

(١) هذا جزء من حديث أخرجه البخارى فى ٧- كتاب التيمم ، ١- بساب فى الخصوصيات التى اعطيت للنبي صلى الله عليه وسلم دون سائر الانبياء ، حديث رقم ٣٣٥ .

ولفظه ( وجملت لى الأرض مسجداً وطهوراً ) .

(٢) ينسب القول بحجية مفهوم اللقب للامام أحمد واكثر اصحابه ومالك وداود وأبو بكر الدقاق والصيرفى وابن فورك وابن خوير مقداد وابن القصار .

ومن نفى القول به القاضى أبويملى والمصنف وابن قدامة -  
انظر روضة الناظر ص ٢٦٩ ، السوداء ص ٣٥٢ ، شرح الكوكب  
٥٠٩/٣ ، تحرير المنقول ٤١٢/٢ .

فصل  
في  
معنى الخطاب  
=====

(١)  
وهو القياس ، وقد مضى تحديده في جدل الأصول ويذكر ههنا  
حدود المحققين من الفقهاء ،

فقال قوم : رد فرع إلى أصل بمعنى مجمعهما ،

وهذا حد حملي يشمل قياس العلة والدلالة والشبه والصحيح  
والفاسد ، وقياس العلة من ذلك هو : حمل فرع على أصل بعلة جامعة  
بينهما . (٢)

(٣)  
أو : اجراء حكم الأصل على الفرع .

---

(١) انظر ذلك في ص

(٢) قال أبو الخطاب ( فان قلنا : بمعنى جامع بينهما فانه يعم قياس  
العلة وقياس الشبه ، وقياس الدلالة .

وأن قلنا : بعلة ، فانه يختص بقياس العلة حسب ) انظر  
التمهيد ١٠٨/١ ، والتعريف الذي ذكره المصنف لقياس العلة من  
أنه حمل فرع على أصل بعلة جامعة بينهما هو الذي اختاره أبو  
أسحق الشيرازي - انظر الوصول ص ٢١١ ، وابن قدامة في الروضة  
ص ٢٧٥ .

وهرفه القاضي أبو يملح وأبو الخطاب بأنه : ( رد فرع إلى

أصل بعلة جامعة بينهما ) - العدد ١٧٤/١ ، التمهيد ١٠٨/١

(٣) هذا التعريف قريب مما حكاه أبو الحسين البصري عن أبي هاشم  
بأنه ( حمل الشيء على غيره واجراء حكمه عليه ) الممتد ٦٩٧/٢ .

وقيل ان قياس الملة الصحيح : اثبات حكم الأصل للفرع لاجتماعهما  
في علة الحكم<sup>(١)</sup> .

والعبارات في ذلك كثيرة وهذا أسد ما رأيت في كتب المحققين<sup>(٢)</sup>  
وسمعت من أفاضل الائمة المبرزين .

ومثال قياس الملة : قياس النبيذ على الخمر بملة أن فيه الشبهة<sup>(٣)</sup>  
المطربة ، وقياس الفأرة على الهر بملة الطياقة<sup>(٤)</sup> ، وقياس الأرز على الحنطة<sup>(٥)</sup>

( ١ ) قريب من هذا التعريف ما ذكره الغزالي في تعريف القياس في شفاء  
الغليل حيث قال : ( القياس عبارة عن اثبات حكم الأصل في الفرع  
لاشتراكهما في علة الحكم ) - شفاء الغليل ص ١٨ ،

وهو معنى تعريف أبي الحسين البصري للقياس بقوله : (تحصيل  
حكم الأصل في الفرع لاشتباهاهما في علة الحكم عند المجتهد)  
المتمم ٦٩٧/٢ ، ولذلك قال ابن مفلح بعد ذكره له : ( و مراده  
تحصيل مثل حكم الأصل ومعناه في الواضح ، وقال انه أسد ما رآه ) -  
أصول ابن مفلح ص

ثم اعترض عليه بقوله : ( لكنّ هو نتيجة القياس لانفسه ) أصول  
ابن مفلح ص

( ٢ ) وهي مذكورة في كتب الأصول ، والقياس فيها شهير لا يحتاج الى  
احالة وقد جمع كثيرا فيها وانتقدها بافاضة وتوسع الشيخ عيسى منون  
في كتابه نبراس الحقول في تحقيق القياس عند علماء الأصول فمن اراد  
ذلك فليراجعه .

والتصريفات كلها مجمعة على أن اركان القياس أربعة أصل وفرع  
وعلة وحكم .

( ٣ ) أي في التحريم .

( ٤ ) أي في طهارة سورها - راجع المصنف ٣٨/١ .

( ٥ ) أي في جريان الرها فيه ، والحنطة هي البر - اللسان ٢٧٨/٧ .

بعملة الطعم وأنه مطعموم جنسى .

### فصل

وقياس الدلالة وهو على ثلاثة أضرب :-(١)

(١) قياس الدلالة هو الجمع بين الأصل والفرع بدليل الملة فيـد ل اشتراكهما فيه على اشتراكهما فى الملة فيلزم اشتراكهما فى الحكم ظاهرا - انظر روضة الناظر ص ٣١٤ ، تحرير النقول ٢ / ٤٤٥ ، شرح الكوكب ص ٢٧٢ .

وقد عرفه أبو اسحاق الشيرازى بتمريفين :-

الأول : ذكره فى المخلص وهو أن يحمل الفرع على الأصل بخرب من الشبه فى غير الملة التى علق الحكم عليها فى الشرع - المخلص ٦ / أ .

الثانى : ذكره فى اللمع والوصول وهو أن يرد الفرع الى الأصل بغير الملة التى تعلق الحكم بها فى الشرع وانما يجمع بينهما المعنى يدل على الملة - اللمع ص ٥٦ ، الوصول ص ٢٤٧ .

وقد لخص الشيخ عيسى منون رحمه الله تعريف قياس الدلالة بأنه ما جمع فيه يلزم العلة أو بأثرها أو بحكمها لا بالملة .

وذكر مثالا لللازم الملة ومثالا لأثرها ومثالا لحكمها - راجع نبراس المقول ص ٣٣ .

(٢) انظر أضرب قياس الدلالة فى المخلص فى الجدول ص ٦ / أ ، اللمع ص ٥٦ ، الوصول ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، التمهيد ١ / ١١٢ .

وقد زاد أبو الخطاب ضربا رابعا سماه قياس الاسم الخاص على الاسم الخاص مثل قياسنا على رفع الحدث ازالة النجاسة وذلك أننا قلنا طهارة شرعية فلم يجوز بالخل كرفع الحدث فسوينا بينهما لأنهما قد اشتركا فى الاسم الخاص - انظر التمهيد ١ / ١١٣ .

أحدها : الاستدلال بخصيصة من خصائص الشيء عليه ، وذلك  
(١)  
مثل قولنا : ينبغي وجوب سجود التلاوة لما وجدنا فيه من خصيصة النافلة  
وهو جواز فعله مع عدم الضرورة على الراحلة ، فجواز الفعل مع عدم المذر  
على الراحلة من خصائص النوافل فيستدل به على كونه نافلة ،

والضرب الثاني : أن يستدل بالنظير على التنظير ، كاستدلالنا في  
وجوب الزكاة على مال الصبي وفي ماله بوجوب المشر ، وهو نوع زكاة فسي  
(٢)  
زرعه . فنقول : من وجب المشر في زرعه وجب ربع المشر في ماله ، وإن  
نموا قولنا في من قلنا وجب المشر لأجل زرعه فلا يبقى منع .

وإنما يحقق هذا القياس تحقيق النظارة إذا طولبت بالجمع أو ابتدأت  
به لتكفي مؤنة المنع أو المطالبة .

وتحقيق النظارة بينهما : أن كل واحد حق لأجل المال وجب  
مواساة على وجه القرية بدليل اعتبار النية وسماه الشرع زكاة حيث قال النبي  
صلى الله عليه وسلم ( يخرص الكرم فتؤخذ زكاته زبيبا ويخرص الرطب/فتؤخذ ١/١٣٢

( ١ ) وهو قول جمهور الأمة ومنهم أحمد ومالك والأوزاعي والليث والشافعي

وأوجهه أبو حنيفة وأصحابه - انظر المسألة في المفنى ٤٤٦/١ .

( ٢ ) وهو قول الجمهور ، منهم أحمد ومالك والشافعي وغيرهم .

وقال الحسن وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وأبو وائل

والنخعي وأبو حنيفة لا تجب الزكاة في قال الصبي إلا أن أبا حنيفة

قال يجب المشر في زرعه وثماره ، ومثل الصبي المجنون - راجع

المسألة في المفنى ٤٦٥/٢ .

زكاته تمرا <sup>(١)</sup> وينصرف كل واحد منهما مصرف الآخر ويجب طهارة المال وإنما خرج عن نظارته بالحول لأن الحول في سائر الأموال جعل لتكامل النماء وهذا تكامل نماؤه باستحصاده .

ومثال آخر لهذا القسم ، قولنا في ظهار الذي : من صح طلاقه صح ظهاره كالمسلم <sup>(٢)</sup> ، لأن الظهار نظير الطلاق حيث كان قولاً يختص الأزواج دال على الاعراض عن الزوجة ، وكل واحد منهما يؤثر في تحريم الأيضاع وحقيقته القول .

### فصل

والثالث من ضروب قياس الدلالة : قياس الشبه ، مثل : قياس <sup>(٣)</sup>

---

(١) أخرجه أبو داود ، ٣- كتاب الزكاة ، ١٣- باب في خرض المنب ، حديث رقم ١٦٥٣ من حديث عتاب بن أسيد قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخرص المنب كما يخرص النخل وتؤخذ زكاته زبيبا كما تؤخذ زكاة النخل تمرا ) .

ورواه الترمذي في كتاب الزكاة ، ١٧- باب ما جاء في الخرض ، حديث رقم ٦٣٩ ، ٢/ ٧٨ وقال : حديث حسن غريب ،

وانظر التلخيص ١٧١/ ٢ رقم ٨٤٦ .

(٢) والقول بصحة الظهار من الذي هو قول الحنابلة وهو قال الشافعي وقال مالك وأبو حنيفة لا يصح الظهار من الذي لأن الكفارة لا تصح منه وهي الرافعة للتحريم فلا يصح منه التحريم - راجع المسألة في المصنف ٤/ ٨ .

(٣) وقد قسمه الشيرازي إلى ضربين ضرب فيه نوع دلالة تدل على الحكم ، وضرب ليس فيه نوع دلالة وإنما هو مجرد شبه - الوصول ص ٢٥٠ .

الطهارة في ايجاب الترتيب والموالة على الصلاة من حيث اشتبهها في  
البطلان بالحدث وقد أخرجه قوم عن أن يكون دليلاً<sup>(١)</sup> ، وسنذكر ذلك في  
الخلاف ان شاء الله .

### فصل

وقد قسم بعض أئمة الفقهاء البغداديين القياس على ثلاثة أضرب ،  
فقال : قياس جلي ، وقياس واضح ، وقياس خفي<sup>(٢)</sup> .

قال : فالجلي ما لا يحتمل الا معنى واحداً ، فهو بين المقولات  
كالنص بين المفظوات ، الا أن بعض الأئمة الجليلة أجلى من بعض

---

(١) وهو قول اكثر الحنفية ، وذهب اليه القاضي أبو بكر والاستاذ أبو  
منصور البغدادى وأبو اسحق المروزي وأبو اسحق الشيرازى وأبو بكر  
الصيرفى وأبو الطيب الطبرى .

وهناك أقوال أخرى انظرها في ارشاد الفحول ص ٢٢٠ ، نهراس  
المقول ص ٣٤٣ وما بعدها .

وقد اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في قياس السنة - انظر  
ذلك في المدة ٢٠١ - ٢٠٢ مخطوط ، التمهيد ١١٤/١ ، روضة  
الناظر ص ٣١٤ ، المسودة ص ٣٧٤ ، شرح الكوكب ص ٣٢٠ ، مختصر  
ابن اللحام ص ١٤٩ ، أصول مذهب الامام أحمد ص ٥٩١ .  
(٢) انظر الكلام على هذه الاقسام في الطلخص في الجدل ص ٥/ب ، اللصع  
ص ٥٥ ، الوصول ص ٢٤٤ - ٢٤٧ ، المدة ص ٢٠١/ب ، الجدل  
في الأصول ص ١٦ - ١٧ ، التمهيد ١٠٩/١ ، تحرير المنقول  
٤٩٤/٢ ، شرح الكوكب ص ٣٢٥ ، مختصر ابن الحاجب ٢/٢٤٧ ،  
ارشاد الفحول ص ٢٢٢ .

(١) وجعل الشافعي رضي الله عنه التنبيه من قبيل القياس الجلي كقوله تعالى :  
 ﴿ وَلَا تَقْلُ لِهَٰمَآ أَفٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> لأن تحريم الضرب ليس بلفظه إذ ليس هو في لفظه  
 لكنه في معناه . وكذلك قوله تعالى ﴿ وَمَن أَهْلَ الْكِتَابِ مَن أَن تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ ﴾ <sup>(٣)</sup>  
 يؤداه اليك . ومن ذلك ( نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
 التضحية بالموا <sup>(٤)</sup> ) ليس في لفظه النهي عن المصيا لكن في معناه .  
 فهذا عند الشافعي من القياس الجلي . وامتنع جماعة من الأصوليين والفقهاء  
 من ادخال هذا في جملة القياس <sup>(٥)</sup> . فقالوا : أكثر ما غتر بهذا قوم ، وقالوا  
 انه قياس حيث لم يكن في لفظه نهى عن الضرب ولا ذكر المصيا إنما هو في

( ١ ) ذكر ذلك أبو اسحق الشيرازي واختره في اللع ص ٢٥ .

وقال في المسودة ( حكاه ابن برهان عن الشافعي . . . وكذلك  
 حكى أبو الطيب الطبري عن الشافعي انه سماه القياس الجلي )  
 المسودة ص ٣٤٦ .

وقد أشار الامام الشافعي الى ذلك في الرسالة فقال :-  
 ( فأقوى القياس أن يحرم الله في كتابه أو يحرم رسول الله  
 القليل من الشيء فنعلم أن قليله اذا حرم كان كثيره مثل قليله ففى  
 التحريم أو أكثر تفضيل القلة على الكثرة ) انظر الرسالة ص ٥١٣ .  
 ( ٢ ) الآية رقم ٢٣ من سورة الاسراء .  
 ( ٣ ) الآية ٧٥ من سورة آل عمران .  
 ( ٤ ) سبق تخريجه في ص  
 ( ٥ ) سبقت الإشارة الى هذا القول عند الكلام على فحوى الخطاب ففى  
 ص فليراجع .



معناه وليس كما ظنوا فان الوضع هو للمنع لظنًا وصار كقول المتهدد : افعل ما شئت واكرر ما نهيتك عنه ، قال الله سبحانه " اعطوا ما شئتم " <sup>(١)</sup> . وقال لا بليس " واستفز من استطعت منهم بصوتك واجلب عليهم بخيلك ورجلك وشاركهم في الاموال والاولاد وعدهم " <sup>(٢)</sup> هذا كله بلفظ الاستدعاء فهو اكثر من قولكم في التنبيه ليس فيه تكرر الضرب لكنها وضعت الصيغة التي هي بصورة صيغة الأمر تهديداً لصد ما وضعت صيغة الأمر ، فان التهديد زجر عن جميع ما ذكره سبحانه ، كذلك ذكر التأفيف والدينار / صيغة موضوعية ١٣٢/ب للنهي عن الأكثر فاذا جاز أن تضع افعل ما شئت زجراً عن فعل كان وضعها للنهي عن التأفيف نهياً عن الضرب بالصيغة لا بالمعنى وهذا واضح فسي هذا الباب .

وأدخل هذا المقسم في القياس الجلي قوله صلى الله عليه وسلم  
( لا يقضى القاضى حين يقضى وهو غضبان ) <sup>(٣)</sup> وهو دون الأول والأول أجلى

( ١ ) من قوله تعالى : " ان الذين يلحدون فى آياتنا لا يخفون علينا أفمن يلقى فى النار خيراً أم من يأتى آتنا يوم القيامة اعطوا ما شئتم انه بما تمطلون بصير " سورة فصلت ، آية رقم ٤٠ .

( ٢ ) سورة الاسراء ، آية رقم ٦٤ .

( ٣ ) رواه البخارى فى صحيحه ، ٩٣ - كتاب الاحكام ، ١٣ - باب هل يقضى القاضى أو يفتى وهو غضبان ، حديث رقم ٧١٥٩ ولفظه ( لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان ) .

ورواه مسلم ، ٣٠ - كتاب الأفضية ، ٧ - باب كراهة قضاء القاضى وهو غضبان حديث رقم ١٦ بلفظ ( لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان ) .

وانما ادخل هذا في باب الجلى ، لأن السابق الى الفهم أن الغضب  
يشغل القلب ويزعج الطبع ويحيل المزاج ويمس عن الرأى ، اذ منى الرأى  
على الاعتدال ، فيتمدى ذلك الى كل مزعج للطبع مزيل للاعتدال من  
الطرب والحزن والحقن والخوف والجوع المفرط والمطش .

ومن الجلى أيضا عنده وان كان دون الأول قول النبى صلى الله عليه  
وسلم في الفأرة تموت في السمن ( ان كان جامدا فألقوها وما حولها ) وان  
كان مائعا فأريقوه <sup>(١)</sup> فيسبق الى الفهم أن كل جامد

---

( ١ ) الحديث رواه البخارى عن ميمونة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
سئل عن فأرة سقطت في سمن ، فقال : " أنفوها ، وما حولها " فاطرهوه ، وكلوا سمنكم " ( ١ / ٣٤٢ - ٣٤٣ ، ٤ - كتاب الوضوء ،  
٦٧ - باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء ، حديث ٢٣٥ ، ٢٣٦  
وأخرجه البخارى أيضا في موضع آخر في ٩ / ٦٦٧ - ٦٦٨ ،  
٧٢ - كتاب الذبائح والصيد ، ٣٤ - باب اذا وقعت الفأرة في  
السمن الجامد أو الذائب ، حديث رقم ٥٥٣٨ ، ٥٥٣٩ ، ٥٥٤٠ .

وليس فيه تعرض للتفصيل فيما اذا كان السمن جامدا أو مائعا  
سوى ما في الحديث رقم ٥٥٣٩ ( عن يونس عن الزهرى عن الدابة  
تموت في الزيت والسمن ، وهو جامد أو غير جامد ، الفأرة أو غيرها ،  
قال : بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بفأرة ماتت في  
سمن فأمر بها قرب منها فطرح ، ثم أكل ) .

وانظر مجمع الزوائد ١ / ٢٨٧ ففيه روايات للحديث : احداها :  
( وعن ميمونة زوج النبى صلى الله عليه وسلم أنها استفتت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عن فأرة سقطت في سمن لهم جامد ، فقال :  
ألقوها وما حولها وكلوا سمنكم - قلت هو في الصحيح وغيره خلا أنها

دبس<sup>(١)</sup> وشحم كذلك يوجد<sup>(٢)</sup> ما حولها من جامده ويزاق مائعه لأن الجامد متماسك لا تتمدى نجاسة ملاقته الى ما وراء الملاقى منه والمائع بخلافه .

ومن الجلى عنده أيضا مانض عليه مثل قوله تعالى " ماأفأ الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى (٣) الى قوله ( كيلا يكون يكون دولة بين الأغنياء منكم )<sup>(٤)</sup> ومثل قوله صلى الله عليه وسلم ( كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحى لأجل الدافاة )<sup>(٥)</sup> .

القسم الثانى وهو : الواضح ، مثل قوله سبحانه ( فإذا أحصن فإن أتبن بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من الفذاب<sup>(٦)</sup> ) فالذى ظهر من

---

( = ) هى السائلة ، رواه أحمد عن محمد بن مصعب القرظانى وثقة أحمد

وروى عنه وضعفه يحيى بن معين وجماعة ( .

( ١ ) الدبس : عسل التمر وهمارته - اللسان ٦ / ٧٥ .

( ٢ ) كذا فى الأصل ، وصوابه ( يؤخذ ) .

( ٣ ) فى الأصل تكرر قوله ( الى قوله كيلا ) .

( ٤ ) سورة الحشر ، آية رقم ٧ .

( ٥ ) الحديث أخرجه مسلم فى صحيحه ، ٣٥ - كتاب الأضاحى ، ٥ - باب

بيان ما كان من النهى عن أكل لحوم الأضاحى بعد ثلاث فى أول

الاسلام وبيان نسخه ، حديث رقم ٢٨ ، ومن لفظه " انما كنيت

نهيتكم من أجل الدافاة التى دفت فكلوا ما ادخروا " .

( ٦ ) سورة النساء ، آية رقم ٢٥ .

ذلك ووضح أن نقصان الحد في حقها لأجل الرق الذي فيها لا لأجل الأنوثة إذ لو كان لأجل الأنوثة لأثرت في التنقيص ، ومعلوم أن الأنوثة لم تؤثر في تكميل الجلد ولا في احصان الرحم فلم يبق إلا محض الرق وذلك موجود في رق العبد فيمدى إليه تنقيص الحد .

وكل ما ثبت فيه علة الأصل يضرب من الدليل فهو واضح عند هذا المقسم ولا بأس بما ذكره .

قال : وأما الخفى فهو قياس الشبه وهو أن يتردد فرع بين أصلين له شبه بكل واحد منهما وشبهه بأحدهما / أكثر وأقرب شبها وأكد ١/٣٣ تأثيرا فإنه يرد إليه وهذا إنما يكون إذا لم يكن لأحد الأصلين علة مدلولاً على صحتها تمدى إلى الفرع .

ومثال ذلك : صحة ملك العبد فإن العبد يتردد بين أصلين ففى الشبه ، فيشبه الأحرار من وجه ، لأنه مكلف يجب عليه القصاص إذا قتل عبداً وملك الأمضاء هو وقع الطلاق بنفسه وتجب عليه الحدود والكفارات ويتمسك باقراره حكم الإلزام للمقوق في ذمته وإيجاب القود المفضى إلى قتله واسقاط حق سيده من رقه وماليته وتصح أمانه وأيمانه وردته ، وهذا حكم الآدمية فى الأصل ، وشبه البهائم من حيث أنه مملوك يباع ويباع ويوهب وتجيب قيمته عند الاتلاف ومضمن بالنصوب والأيدي المتعدية . فالى أى الأصلين كان أميل وأيهما كان أشبه وجب الحاقه به وهذا من أحسن الأقيسة ، فلا عبرة بقول من أسقطه ، وسنذكر ذلك فى مسائل الخلاف إن شاء الله ، ونشير إلى الدلالة ههنا وذلك أن الشرع قد ورد باعتبار الأشباه فقسمال النبى صلى الله عليه وسلم للذى سأله عن القبله فى الصوم ( أرأيت لو

تضمنت (١) وقال للعثميين حين سألته عن أدراك فريضة الحج لأبيها وهو شيخ لا يستمسك على الراحلة لتحج عنه ( أرأيت لو كان على أبيك دين فقضيته أكان ذلك يتغمده فدين الله أحق ) (٢) .

---

(١) الحديث أخرجه أبو داود في ( ٨ - كتاب الصوم ، ٣٣ - باب القبلة للصائم ، حديث رقم ٢٣٨٥ ، ٢ / ٧٧٩ - ٧٨٠ ) عن حماد بن الخطاب رضى الله عنه بلفظ : ( وحششت فقبلت وأنا صائم أفقلت : يا رسول الله ، صنعت اليوم أمرا عظيما ، فقبلت وأنا صائم - سم ، قال : " أرأيت لو تضمنت من الماء وأنت صائم ؟ " ( قال عيسى ابن حماد في حديثه : قلت : لا بأس به ، ثم اتفقا ) ، قال : فمه ؟ .

ورواه أحمد في المسند ٢١ / ١ ، بهذا اللفظ إلا أنه قال : " قصيم ؟ " وكرره في مواضع أخرى . وأخرجه الحاكم في المستدرک ٤٣١ / ١ وصححه .

وعزاه الشوكاني الى النسائي وأنه قال : منكر .

(٢) رواه البخارى في صحيحه ، ٣٠ - كتاب الصوم ، ٤٢ - باب من مات وعليه صوم ، حديث رقم ١٩٥٣ بالفاظ بينها خلاف في السائل هل هو رجل أم امرأة ، وفي نوع قرابة المسؤول عن الصيام عنه وفي نوع الصيام .

ورواه مسلم ١٣ - كتاب الصيام ، ٢٧ - باب قضاء الصيام عن الميت ، حديث ١٥٤ - ١٥٦ .

وقد كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه الى أبي موسى الأشعري<sup>(١)</sup>  
رحمة الله عليه ( الفهم الفهم فيما تلجلج في صدرك مما ليس في كتاب الله  
ولاسنة رسول الله ثم اعرف الاشباه والأمثال وقس بأشبههما بالحق )<sup>(٢)</sup> .

( ١ ) أبو موسى الأشعري اسمه عبد الله بن قيس بن سليم مشهور بكنيته  
واسمه مما صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وعامله على زبيد  
وعدن واستمطه عمر رضي الله عنه على البصرة وهاصر الخلفاء  
الأشعرية جميعا ، اشتهر بقضائه وحسن صوته بالقرآن ، وهو  
أحد الحكمين ، اختلف في وفاته وقيل انه مات سنة ٤٤ .  
انظر ترجمته في الاصابة ٢/٣٥٩ رقم ٤٨٩٨ ، أسد الغابة  
٢/٣٦٢ رقم ٣١٣٥ .

( ٢ ) أورد البيهقي في سننه بسنده كتاب عمر بن الخطاب الطويل  
الى أبي موسى الأشعري ، وفيه ما ذكره المؤلف هنا لكنه بلفظ :  
” ... ثم الفهم الفهم فيما أولى اليك مما ليس في قرآن ولاسنة ،  
ثم قاييس الأمور عند ذلك وأعرف الأمثال والأشباه ، ثم اعمد الى  
أحبها الى الله فيما ترى وأشبهها بالحق ... ” ( سنن البيهقي  
١٠/١٥٠ ) .

وقد أورد ابن القيم في ( اعلام الموقعين ) ١/٨٥ - ٨٦ ،  
بلفظ البيهقي ، ثم قال : ” وهذا كتاب جليل تلقاه العلماء  
بالقبول ، هنوا عليه أصول الحكم والشهادة . والحاكم والمفتي  
أحوج شيء اليه والى تأمله والتفقه فيه ” .

وشرحه ابن القيم بحد ذلك في نحو ٣٠٠ صفحة .

### فصل

#### من فصول قياس الشبه

==

واعلم أنه إذا ثبت في الأصل علة للحكم وكان الفرع يشبه الأصل في غير العلة فهل يجوز الحاق الفرع به بذلك الشبه وإن لم يشبهه في العلة؟  
اختلف في ذلك العلماء ولأصحاب الشافعي وجهان ~~حسب~~ الاختلاف .

فمنهم من قال : يجوز ذلك لأن شبهه به فيما أشبهه يوجب على الظن أنه بذلك الشبه مثله في جلب حكم الأصل إليه وموافقته في حكمه .  
ومنهم من قال : لا يجوز ذلك لأنه قد ثبت أن الحكم في الأصل لأجل العلة لا لما أشبهه فيه الفرع فيقتضي إشراكه في حكم الأصل بغير علة ، ومفارق هذا إذا لم يكن للأصل علة لأنه لا يفيض إلى / اثبات الحكم ١٣٣/ في الفرع بما لم يثبت به حكم الأصل لكنا لم نجد إلا الشبه فعلقنا الحكم في الفرع بما جلب على ظننا أنه هو الذي تعلق به حكم الأصل ويمكن أن يقال على هذا أن الأحكام الشرعية قد تثبت في الأصل المقيس عليه بعليتين ولا يمنع تعدية الحكم إلى الفرع باحداهما ومشاركة الفرع للأصل في تلك (١) الواحدة ، ومعلوم أن الشبه طريق لاثبات التعدية لحكم الأصل إلى الفرع فلا يمنع الحاق الفرع بالأصل لأجل اشتراكهما في الشبه وإن انفرد الأصل بالعلة التي لم يشاركه فيها الفرع فيصير الشبه كأحدى العليتين فلما لم يقف الحاق الفرع بالأصل أن يشاركه في العليتين بل جاز الحاقه به لمشاركته في احداهما كذلك لا يمنع الحاق لمشاركته له في الشبه وإن لم يشاركه في العلة .

---

(١) الصواب ( مشاركة ) بدون واو المطف .

ولمن نصر الأول وهو الضع أن يقول ان الملحقين متساويان وكسل  
واحدة صالحة لجلب الحكم فلذلك اكتفينا في الالتحاق للفرع بالأصل  
لاشتراكهما في احدى الملحقين وليس كذلك الشبه لأنه لا يساوي الملحق  
فاذا وجد الحكم في الأصل مع وجود الملحق فيه ولم يوجد في الفرع لم تأمن  
أن يكون الشبه الذي اشترك فيه الفرع والأصل خلوا عن جلب الحكم ، وإنما  
الجانب للحكم في الأصل الملحق لقوتها وضعف الشبه بخلاف ما اذا انفسره  
الشبه عن علة في الأصل لأنه لم يبق لنا ظاهر به يجلب الحكم الى الأصل  
الا الشبه وقد شاركه فيه الفرع فلذلك عدينا حكم الأصل الى الفرع .

---

(١) تكررت كلمة ( في الأصل ) مرتين فحذفنا منها واحدة .



## فصل

ممد

فيما يفتقر اليه القياس

=====

قال المحققون من العلماء ولا بد للقياس من أصل وفرع وعلّة وحكم .  
فالأصل ما تمدى حكمه الى غيره <sup>(١)</sup> . ومن الأصوليين من يقول ان الأصل <sup>(٢)</sup>

---

(١) اختلف أهل الأصول فيما يسمى من أركان القياس أصلا على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : وهو مذهب الفقهاء أن الأصل هو محل الحكم المشبه به وهو المقيس عليه كالخمر .

المذهب الثاني : وهو مذهب المتكلمين والمعتزلة أن الأصل هو النص الدال على حكم المقيس عليه كقوله تعالى في الخمـر " فاجتنبوه " .

المذهب الثالث : واختاره الامام الرازي ان الأصل هو الحكم الثابت في محل الوفاق كالتهريم في الخمر .

وقد قال جماعة من الأصوليين منهم الأمدى في الأحكام ، وابن برهان على ما حكاه الشوكاني ، وابن قاضي الجبل على ما ذكره الفتوحى أن الخلاف لفظي لصحة اطلاق الأصل على كل واحد منها .

وقد بين الأمدى والشوكاني وجه كونه لفظي - راجع المسألة في المدة ١/١٧٥ ، المسودة ص ٣٧٠ ، تحرير المنقول ٢/٤٤٦ شرح الكوكب ص ٢٧٤ ، اللع ص ٥٧ ، الوصول ص ٢٦٠ ، الممتد ٢/٧٠٠ ، الاحكام للأمدى ٣/١٧٥ ، مختصر ابن الحاجب ٢/٢٠٨ ، المحصول ٥/٢٤ ، نهاية السؤل ٣/٣٨ ، ارشاد الفحول ص ٢٠٤ ، نبراس المنقول ص ٢١٠ ، الحدود ص ٧٠ ، تيسير التحرير ٣/٢٧٥ ، مسلم الثبوت وشرحه ٢/٢٤٨ .

(٢) عبر عنه الشيرازي بقوله ( ما عرف به حكم غيره ) انظر اللع ص ٥٧ ،

هو النص الوارد فيما جملمتموه أصلاً مثل نص النبي صلى الله عليه وسلم على تحريم التفاضل في الأعيان الستة . وهذا وإن كان هو الأصل ففى اثبات الحكم فهو مختص بالأصول لا يتمدى عنها وأما الذى يتمدى ما فى المنصوص عليه من الملة فكانت هى الأصول ، إذ كان ثبوت الحكم فى الفرع بمناها دون النص .

ومن الفقهاء من قال : الأصل / ما ثبت حكمه بنفسه<sup>(١)</sup> ويريد بذلك ١/٣٤ أ ما ثبت حكمه بلفظ يخصه .

(٢)  
وقد اعترض هذا القائل على من قال بأن الأصل ما تمضى حكمه الى غيره بأن الذهب والفضة أصلاً ولم يثبت بهما حكم غيرهما عند أصحاب الشافعى .

فأجاب عن ذلك بأننا إن عللناهما بالوزن فقد تمضى حكمهما ، وإن قلنا الملة الثمنية على قول الشافعى رضى الله عنه لا<sup>(٣)</sup> ، فإن الذهب والفضة ليسا عند أصحاب الشافعى رحمة الله عليه وعليهم لأصلين ولا فرعين بل ثبت

(=) الوصول ص ٢٦٠ .

وعبر عنه القاضى أبو يعلى بقوله ( ما ثبت به حكم غيره ) انظر

العدة ١/ ١٢٥ .

(١) وهذا هو نص الشيرازى والقاضى أبى يعلى - انظر المراجع السابقة

فى رقم ٢ .

(٢) يشير بذلك الى أبى اسحاق الشيرازى فإنه قال فى اللمع رداً على

من قال بأن الأصل ما عرف به حكم غيره ( وهذا لا يصح لأن الأثمان

أصل فى الربا وإن لم يعرف بها حكم غيرها ) اللمع ص ٥٧ .

وقال فى الوصول أيضاً ( وهذا ليس بسديد لأن الأثمان

أصل الربا ولا يعرف بها حكم غيرها ) الوصول ص ٢٦٠ .

(٣) أى فلا يتمضى حكمهما .

حكهما بالنص من غير تمدى اليهما حكم غيرهما ولا تمدى حكمهما إلى غيرهما فلا يسميا بواحد من الاسمين لا يفرع ولا بأصل ،

وقد قال بعضهم : أن صارت الفلوس اثمانا تمدى حكمهما اليهما فحرم التفاضل فيها ، فعلى قول هذا القائل قد وجدت خصيصة الأصل فيهما . واعترض الحد الذي ذكره من قال : ما ثبت حكمه بنفسه ، فسان قيل ليس لنا شيء ثبت بنفسه من سائر الأحكام ، وما فسر به من قوله : أردت ما ثبت بلفظ يخصه ، فلا يخصه لفظه لأن اللفظ الذي يخصه إنما هو غيره وليس هو نفسه .

### فصل م

والفرع هو ما تمدى إليه حكم غيره .

ومن الأصوليين من يقول : أنه الحكم كما جعل الأصل النص فله حظ في ذلك أن الذي تفرع عن الأصل إنما هو الحكم فجعله فرعاً له . وقد بينا أن الأصل هو المنصوص على حكمه ، والفرع هو الذي ثبت بالعلة حكمه .

### فصل م

والعلة هي التي ثبت الحكم لأجلها ، أو تقول ما أوجبت الحكم ، أو تقول ما غيرت المعتل وهو المحكوم فيه على قول أبي علي الطبري كما تفسر<sup>(٢)</sup>

---

(١) كذا في الأصل ويظهر أن الصواب ( من غير أن يمدى اليهما ) .  
(٢) أبو علي الطبري هو الحسن بن القاسم الشافعي شيخ الشافعية بهنداء في وقته ، تتلمذ لأبي علي ابن أبي هريرة وجلس مجلسه =

علة المرض المريض الذي تقوم به .

### فصل صم

والمعلول هو : الحكم ، ولذلك يقول القائل : بم تعلل هذا الحكم ؟ ، يقال : اعتل فلان بكذا ، فيما ذهب اليه من الحكم .  
وقال أبو علي الطبري من أصحاب الشافعي رحمة الله عليه : انه المحكوم فيه <sup>(١)</sup> كما يسمى من حلت العلة وقام به المرض معلولا ،  
والأول أصح <sup>(٢)</sup> ، لأن معلول العلة هو ما أثارت ، وما أثارت سبب

---

(=) بعد وفاته ، برع في الفقه والجدل والأصول ، وصنف منها ، وهو أول من صنف في الخلاف من كتبه المحرر والمحرر والايضاح والمدة وغيرها ، والطبري نسبة الى طبرستان توفي سنة ٣٥٠ .

راجع مصادر ترجمته في الفتح المبين ١/١٩٦ ، طبقات الشافعية ٣/٢٨٠ .

(١) أي الذات التي حلها العلة مثل الخمر وسائر الأشربة والبر والشعير وسائر الكمالات والذهب والفضة - انظر المدة ١/٧٦ .

قال الزركشي : حكاه الشيخ أبو اسحاق وسليم عن أبي علي الطبري وغيره - البحر المحيط ٣/٦٧ ب .

(٢) قال الزركشي انه قول الجمهور وحكاه الشيخ أبو اسحاق وسليم - أي الرازي - عن أبي بكر النقال وصحاه ، وكذا الكيا، الطبري ونسبه القاضي عبد الوهاب في التلخيص للجمهور .

وقال ابن برهان الخلاف لفظي - انظر البحر المحيط  
٣/٦٧ ب .

الحكم دون ذات ما قامت به العلة بخلاف الجسم فان العلة تقوم به وتؤثر فيه  
فلهذا كان الجسم معلولا .

### فصل متمم

والمعلل : حكم الأصل ، لأنه المطلوب علة ، والمعلل هو :  
الناصب للملة . وقد يسمى ذلك المستدل بالملة لأنه بمنزلة الناصب لها .  
والممتل هو : المحتج بالملة .

### فصل متمم

(١)  
والحكم الذي هو من جملة ما احتاج اليه القياس وشرط له / هو ١٣٤ ب  
قضاء الشرع المستنبط .

وصورته : قول القائل فكان ، فوجب ، فلزم ، فلم يجز ، فابيح  
فاستحب ، فاستحق ، وما شاكل ذلك من عبارات بحسب المسألة المختلف  
فيها .

### فصل متمم

وهجوز أن تكون العلة صفة ذاتية أو شرعية واسما مشتقا أو علما  
أو حكما . (٢)

- 
- (١) الحكم ركن في القياس وليس شرطا ، وانما هذا تجوز .  
(٢) انظر ذلك في التمهيد ١٤٩/٢ ، روضة الناظر ص ٣١٩ ، الوصول  
ص ٢٢٠ ، شفاء الغليل ص ٤٥٦ ، أصول السرخسي ١٢٤/٢ ،  
أصول الهزدوي وشرحه ٣٤٤/٣ ، حاشية الازميري ٣٠٤/٢ ،  
التنقيح والتوضيح ٦٥/٢ .

فالصفة الذاتية ، كالطمع أو القوت في الأعيان المنصوص عليها .  
والشرعية ، كقولنا : عبادة ، أو كفارة ،  
والاسم المشتق ، كقولنا في النبش : شارق ، وفي واطئ الأجنبية  
بغير شبهة : زان .

والاسم الملة ، كقولنا : ماء أو تراب ،  
والحكم ، كقولنا : من صح طلاقه صح ظهاره ، ومن وجب العشر  
في زرعه أو لأجل زرعه وجب ربع العشر لأجل ماله ، وما لا تجب الزكاة ففى  
ذكوره لا تجب في انائه كغير الخيل من الوهوش والبنغال والحمير .<sup>(١)</sup>

---

(١) أما الخيل ففى وجوب الزكاة فيها خلاف .

فمند أكثر أهل العلم لا زكاة فيها .

ونذهب أبو حنيفة الى ان فيها الزكاة اذا كانت ذكورا واناثا  
أما ان كانت ذكورا منفردة أو اناثا منفردة ففيها روايتان .

ونذهب بعض العلماء الى التفرقة بين ما كان منها للتجارة  
وما لم يكن كذلك فأوجب الزكاة فى الأول دون الثانى وهو اختيار  
أبي عبيد فى الأموال .

قال : وهو قول سفيان بن سعيد ومالك بن انس وأهل العراق  
وأهل الحجاز وأهل الشام .

ونقل ابن حجر والشوكانى عن ابن المنذر الاجماع على زكاة  
ما كان للتجارة .

راجع المسألة فى المصنئ ٤٦٣/٢ ، الأموال ص ٥٦٢ ، فتح

البارئ ٣٢٧/٣ ، نيل الأوطار ١٥٣/٢ - ١٥٤ .

## فصل

م

وقال قوم من أهل الجدل أن الاسم العلم لا يجوز أن يكون علقة<sup>(١)</sup>  
لأن الملة ما أفادت معنى يتعلق به الحكم . والاسم إنما هو مواضة بين

---

(١) مذاهب العلماء في جواز التعليل بالاسم ثلاثة :-

الأول : جواز التعليل به مطلقا وهو اختيار المصنف والقاضى  
أبى يعلى وأبى الخطاب وأبى اسحاق الشيرازى ، وقال أبى يعلى  
أن الامام احمد رحمه الله نص عليه فى رواية الميمونى فى جواز  
الوضوء بماء الباقلاء والحمص لأنه ماء . وهه قال أصحاب أبى حنيفة  
فيما حكاه الجرجاني ، وأصحاب الشافعى فيما حكاه الاسفرائينى  
وعلى ذلك أكثر الفقهاء من الحنفية والشافعية ونص عليه  
السرخسى والبزدوى .

الثانى : عدم الجواز مطلقا .

وهو محلى عن بعض أهل العلم وصرح باختياره أبو الحسن  
البهصرى والامام الرازى وحكى الاتفاق على ذلك . وهو مردود .

الثالث : جواز التعليل بالاسم المشتق دون اللقب .

ذكره الشيرازى ، وحكى ابن السبكى الوفاق فى جواز المشتق  
وهو غير مسلم .

راجع المسألة فى المدة ص ٢٠٤ / أ ، التمهيد ١٥٠ / ٢ ،  
المسودة ص ٣٩٣ ، تحرير المنقول ٤٥٣ / ٢ ، شرح الكوكب  
ص ٢٨١ ، المعتمد ٧٨٩ / ٢ ، الوصول ص ٢٧١ ، التبصرة  
ص ٤٥٤ ، جمع الجوامع بشرح الجلال وحاشية المطار ٢٨٤ / ٢ ،  
وأصول السرخسى ١٧٤ / ٢ ، كشف الأسرار ٣٤٥ / ٣ ، حاشية  
الأزميرى ٣٠٤ / ٢ ، التوضيح والتنقيح ٦٦ / ٢ .

أهل اللغة للتعريف ، وما كان للتعريف لم يتضمن التعليل ، كقولنا : زيد وعمر ، ولهذا كان موجودا قبل الشرع . وهذا ليس بصحيح ، لأن الملل الشرعية أمارات من جهة صاحب الشرع جعلت علامات على الأحكام وصارت علة بجعل جاعل وكذلك لو ورد التعليل به من صاحب الشرع فقال : أنزلوا الحجاسة بالماء لا بغيره لأنه ماء ، وتيمموا بالتراب لأنه تراب كان تمليلا صحيحا ، وإذا جاز ورود الشرع لم يجز المنع من كونه علة ، ألا ترى أن المقلقة لما لم يجز أن تكون معللة بأحسن المحسن وطاعة المطيع لم يجز أن يرد الشرع بها فيقول : عاقبوا زيدا لأنه أحسن أهروالده أولأنه وحده الله وشكر أنعمه .

وأبدا يورودن على هذا أن صاحب الشريعة نفس قوله حجة فلذلك حسن منه ونحن لانجوز أن تعلل الإيماله شروط الملل . وهذا ليس بصحيح لأن صاحب الشريعة مع كونه حجة فانه اذا أخرج الكلام مخرج التعليل لم يخرجها الا بشروط التعليل ، وكذلك / لو قال في المقلقات ١/٣٥ من الملل : انما أوجب كون الجسم متحركا قيام السواد به لم يجز لما ثبت

---

( = ) ومثال اللقب ، قولهم في الكلب الاسود يمر بين يدي المصلي لا تفسد صلاته لأنه كلب ، فمروره بين يدي المصلي لا يقطع الصلاة عليه دليله الكلب الأبيض .

ومثال المشتق ، قولهم الصبي اذا قيل انه لا يرث لأنه قائل فلا يرث كالبالغ .

ذكر ذلك الشيرازي في المخلص في الجدول ورقة ٥٣ / أ .



من أن علة كون المتحرك متحركاً هو الحركة وقيام السواد به لا يوجب الاكونه  
أسود ، وكذلك لو قال : أحسنوا الى زيد لأنه سيء ، راقبوا عمراً لأنه  
محسن لم يكن هذا تعليلًا صحيحاً بل لا يجوز علة ذلك لما فيه من الاختلال  
والفساد لم يقدح صحيحاً لأنه ورد من جهة الشرع ، وكذلك القول بأن  
زيداً حى وهو ميت ، أو أبيض وهو أسود لما كان كذباً ممن وجد ولا يجوز  
وروده من صاحب الشرع ، كذلك اضافة المملول الى ما لا يليق بأن يكون علة  
له بل علة لظده .

فإذا ثبتت هذه القاعدة علم أن كل شيء علل به الشرع أو يحسن  
أن يملل به جاز أن يعلق الحكم عليه تعليق المملول على علقه .

### فصل

وقال قوم من أهل الجدل والفقهاء لا يجوز أن يكون الحكم علة  
للحكم (١) .

---

(١) حاصل الخلاف فى جواز التعليل بالحكم الشرعى على النحو  
التالى :-

القول الأول : جواز التعليل به وعلى ذلك جمهور الأصوليين  
من المتكلمين والفقهاء .

ذكره أبو الخطاب عند الحنابلة ونصره مع اختياره للمنع واختاره  
أبو الحسين البصرى والفضالى وابن الحاجب والرازى وأبو يونس  
وابن قدامة وغيرهم من المتكلمين .

واختاره من الحنفية السرخسى والبهزوى وابن الهمام وصدر  
الشرعية والازميرى وغيرهم .

وهذا القائل لا يرى أن يجعل المملول علة سؤالا صحيحا لأن المملول هو الحكم فلا يجوز أن يجعله علة من حيث إيراد سؤالا وهو لا يراه علة من حيث الاستدلال به .

---

(=) القول الثاني : عدم جواز التعليل به وإنما هو قياس دلالة لاطة فيه .

قال أبو الخطاب : وهو الصحيح عندى لكن ننصر قول اصحابنا وعزى هذا القول لبعض المتأخرين .

وهو اختيار المصنف وفخر الدين ابن المنى ومعض المتكلمين .  
القول الثالث : وهو مختار الأمدى انه يجوز أن يكون علة بمعنى الامارة في غير أصل القياس .

وأشار في جمع الجوامع الى قول رابع اختاره ابن السبكي وهو جواز التعليل به ان كان المملول حقيقيا لا شرعيا ، وذكر صاحب مسلم الثبوت قولاً خامسا وهو انه يجوز التعليل بالحكم الشرعى اذا كان لجلب مصلحة لا لدفع مفسدة . راجع المسألة في المصنف ص ٢٠٥ / ١ ، التمهيد ١٥٠ / ٢ ، المسودة ص ٤١١ ، روضة الناظر ص ٣١٩٠ ، تحرير المنقول ٤٦٥ / ٢ ، شرح الكوكب المنير ص ٢٩٦ ، المعتمد ٧٨٩ / ٢ ، المستصفى ٩٣ / ٢ ، شفاء الغليل ص ٤٥٦ ، مختصر ابن الحاجب ٢٣٠ / ٢ ، المحصول ٤٠٨ / ٥ ، جمع الجوامع ٢٧٦ / ٢ ، الاحكام للأمدى ١٩٣ / ٣ ، أصول السرخسى ١٧٥ / ٢ ، كشف الأسرار على أصول البزدوى ٣٤٧ / ٣ ، حاشية الأزميرى ٣٠٥ / ٢ ، تيسير التحرير ٣٤ / ٤ ، التوضيح على التنقيح ٦٦ / ٢ ، مسلم الثبوت وشرحه ٢٩٠ / ٢ .

قال : لأن الحكم معلول . علة لاثبات له الا بها فلا يكون له استقلال  
الا بالعلة فكيف يكون علة لحكم هو مثله ، وما ذلك الا بمشابهة من قال ان  
المتحرك الذي هو معلول الحركة علة لتحرك الجسم .

(١)  
وما يدل على أن الحكم لا يكون علة وانما يكون دلالة على الحكم أننا  
اذا قلنا : ما كان ربا في دار الاسلام كان ربا في دار الحرب لا يقتضى أنه  
انما كان ربا في دار الحرب لأنه في دار الاسلام ولكنه انما كان ربا فى  
الدارين جميعا لأجل التفاضل فيما حرم فيه التفاضل وذلك هو العلة  
فاذا جعله المخالف ربا في دار الاسلام علمنا أنه كان للعلة التى هى  
التفاضل فى الجنس وذلك موجود فى دار الحرب فكان ربا فيها ~~بوجوب~~  
علته .

(٢)  
قال بعض أئمة الأصول : وهذا . . . فرق استصحاب حال بصورة  
قياس ، ومعناه : أنه قد ثبت كونه ربا فى دارنا فمن ادعى انه ليس بربا  
فى دار الحرب فعليه الدليل . فيقال : ان أردت أن ذلك ليس بعلة  
موجبة ، فهذا حكم جميع علل الشرع / وانما الموجبة الملل المظلمة وان ١٣٥/ب  
أردت أنها ليست أمانة ، فليس بصحيح لأنك اقررت بانها دلالة ،  
والدلالة أمانة . ويدل على ذلك أنه قد توجد فى ذلك احدى الدلائل  
(٤)

---

( ١ ) استدلال من المصنف على عدم جواز جعل الحكم الشرعى علة وهو  
اختياره كما ذكر ذلك فى المسودة وتحرير المنقول وشرح الكوكب .

( ٢ ) كلمة لم استطع قراءتها .

( ٣ ) هذا الاعتراض والجواب عليه ذكره أبو الخطاب فى التمهيد ١٥١/٢

( ٤ ) ليست العبارة بكون الدلالة أمانة بل العبارة بكونها مؤثرة .

التي تثبت العلة ، ألا ترى أنه يجوز أن يقول صاحب الشرع : ما كان ربا في دار الاسلام يكون ربا في دار الحرب كما قال ( ومن بدل دين فاقتلوه ) فيكون علة ؟ وعلى ان ما كان ربا في دار الاسلام فقد تضمن العلة الموجبة للربا فصح وصفه بأنه علة لكونه ربا في دار الحرب ، ولعل هذا القائل افترق في نفسه ما كان غرض الحكم وما لم يكن غرضه وليس العلة موقوفة على ذلك وانما هي ما جعلت بدليل شرعي ، وكل علة يطالب بصحتها فان مستندها يعطى أنها لم تثم بنفسها فيجب أن لا يصح لنا علة ان لم ينف أن يكون الحكم علة الا لكونه يستند الى غيره .

### فصل

مم

(١)

وقد تكون العلة وجود صفة أو أسم وقد يكون نغيا كقولنا ليس بمطعموم

---

( ١ ) القول بالجواز هو قول الحنابلة واختاره أبو يعلى وأبو الخطاب ، وهو اختيار المصنف .

وقال أبو يعلى نص عليه الامام أحمد في رواية الميموني وأبى الحارث واختاره ابن قدامة .

ومن الشافعية اختاره الشيرازي والفرزالي وبه قالت الشافعية حكى ذلك عن ابن برهان .

والقول بعدم الجواز هو قول بعض الشافعية .

وممن حكى ذلك عنه من الشافعية القاضي أبو حامد الاسفرائيني .

وحكاه في المسودة عن الحنفية .

انظر المسألة في المدة ص ٢٠٥ / أ ، التمهيد ١٥٢ / ٢ ،

روضة الناظر ص ٣١٩ ، المسودة ص ٤١٨ ، الوصول ص ٢٢٢ ،

المستصفى ٩٣ / ٢ ، شفاء الفليل ص ٤٥٦ .

ولا ثمن أوليس بموزون وليس بخراب<sup>(١)</sup> ، وكذلك في الحكم مالا يجوز بيعه ولا يجوز  
بيعه فيكون النفي نافيا للحكم ، ألا ترى أنه يحسن أن تقول لا تحسن عقوبته  
لأنه لم يسيء ؟ .

### فصل م

ويجوز اثبات كل حكم شرعي طريقة الظن بالقياس سواء كان كفارة  
أوحدا أو مقدرا من المقدرات .  
(٢)  
ومنع اصحاب أبي حنيفة من اثبات ذلك بالقياس واستدلوا في ذلك  
بأن الحدود شرعت ردعا وذلك لا يدرك بالقياس ، وكذلك الكفارات لا سقاط  
المأثم .

---

(١) كذا في الأصل ، والظاهر أن الصواب ( يفوت ) لأن السياق فسي  
علل الربا .

(٢) هذا القول ينسب للإمام أبي حنيفة وأصحابه ونص عليه السرخسي وابن  
الهيثم وابن عهـد الشكور واستثنى من الحنفية أبو يوسف رحمه الله .  
نص على ذلك أبو الخطاب ونقله في المسودة .

ويقول الحنفية قال الجبائي ، ذكر ذلك الشيرازي في اللمع .

راجع المسألة في التمهيد ١٣٢/٢ ، المسودة ص ٣٩٨ ،  
الروضة ص ٣٣٨ ، تحرير المنقول ٤٩٨/٢ ، اللمع ص ٥٤ ، الوصول  
ص ٢٣٧ ، التبصرة ص ٤٤٠ ، البرهان ٨٩٥/٢ ، الاحكام  
للأمدى ٥٤/٤ ، المنحول ص ٣٨٥ ، المحصول ٤٧١/٥ ، نبراس  
المقول ص ١٢٣ ، أصول السرخسي ١٦٤/٢ ، تيسير التحرير  
١٠٧/٤ ، مسلم الثبوت ٣١٧/٢ .

قال امام الحرمين : ردا على الحنفية وتتبع الشافعي  
مذاهبهم وإبان أنهم لم يفوا بشيء من ذلك ثم سرد كلام الشافعي  
رحمه الله في إلزامهم بالقياس في الحدود والكفارات والتقدرات  
والرخص .

وربما قالوا : ان القياس هو رد الذفرع الى أشبه الأصلين به والشبه الآخر شبهة فيه والحدود تسقط بالشبهة بل لا يجب مع نوع شبهة .

وهذا لا يصح <sup>(١)</sup> لأن ذلك حكم شرعي ثبت بخبر الواحد فيثبت بالقياس كسائر الأحكام . يوضع ذلك أن سائر الأحكام الطاف ومضالج وكما لا يعلم مقادير الأجرام ومقالاتها إلا الله ينبغي أن لا يعلم مقدار مصالح الآدميين والطفاهم بالآراء والقياس ، وما عتل نفاة القياس إلا بهذا في سائر أحكام الشرع ، ولو جاز أن لا يثبت حد ولا كفارة لما فذكروا من كون الشبه الآخر الذي لا تشهد به شبهة لكان الخلاف المسوغ شبهة / حتى لا يجب حد مع ١/٣٦ أ

خلاف بل لا يجب مع الاجماع . على أننا لا نشيت حدا ولا كفارة الا بقياس <sup>(٢)</sup> دل دليل شرعي على اثبات علة الحكم به فصار ثابتا من جهة صاحب الشرع وقد ناقضوا بقياسهم كفارة الأكل على الجماع بما جمعوا بينهما به من أنه أفطر بمنوع جنسه ويقصود . <sup>(٣)</sup>

## فصل

مم

في

## استصحاب الحال

===

وهو ضربان :

استصحاب حال العقل في براءة الذم من الحقوق ، وهي العبادات والفراغات ، كقول القائل في اسقاط دية المسلم اذا قتل في دار الحرب

(١) رد من المصنف .

(٢) حيث قالوا بوجوب الكفارة على من أفطر عامدا بالأكل قياسا على

الافطار بالجماع - راجع حاشية ابن عابدين ٢ / ٤١١ .

(٣) كذا في الأصل ، وصواب العبارة ( بل لا يجب الا مع الاجماع ) .

أو في اسقاط ما زاد على ثلث الدية في قتل الكتابي خطأ : الأصل براءة  
الذمة وفراغ الساحة فمن ادعى شغلها فعليه الدليل ، ولسنا نجد فسخ  
الشرع ما يشغلها بدية المسلم المقتول في دار الحرب ولا بما زاد على  
الثلث في قتل الكتابي فيبقى على حكم الأصل .

فهذا دليل يفزع إليه المجتهد عند عدم الأدلة ،

والثاني : استصحاب حال الاجماع وهذا مختلف فيه ، وهو مشىل  
قول الشافعي في حق المتهم اذا وجد الماء في صلاته : أن صلاته  
أنعقدت بالاجماع فلا يزول عن ذلك الا بدليل ، وسيأتي الكلام على ذلك  
ان شاء الله .

### فصول

تجمع أنواعا من الأقيسة وبيان الأحسن  
والأقوى منها والأرك وتحقق ما أهمله كثير من الفقهاء

### فصل

فى التقسيم وقد سبق تحديد ، وتقريبه ههنا أن نذكر  
المستند لكل قسم يتوهم أن الحكم معلق

عليه  
===

ونبطله سوى القسم الذى تعلق به الحكم وأكثر ما يتفق هذا ويكون  
مثله فى الموضع الذى يتفق الخصماء أو الخصوم على أن للحكم علة واحدة .<sup>(١)</sup>

---

(١) هذا هو ما يسميه الأصوليون بالسبر والتقسيم وهو أحد الطرق الدالة  
على العملية ، وهو حصر الأوصاف فى الأصل المقيس عليه وإبطال  
ما لا يصلح بدليل فيتمين أن يكون الباقي علة وهو مكون من جزئين  
أولهما السبر وهو الاختبار والثانى التقسيم وهو الجزئة ثم أطلق  
مجموع هذين اللفظين فى الاصطلاح على مسلك خاص من مسالك  
الملة .

وهذا المسلك لم يخالف فى اثباته أحد إلا ما ذكره الزركشى  
فى البحر المحيط من منازعة جماعة من المتأخرين منهم أبو العباس  
القرطبى فى جدله - انظر البحر المحيط ، وراجع كلام الحنابلة  
فيه فى العدة ص ٢١٧/أ ، التمهيد ١٢٤/٢ ، روضة الناظر  
ص ٣٠٦ ، المسودة ص ٤٤٦ ، تحرير المنقول ٤٧٦/٢ ، شرح  
الكوكب ص ٣٠٨ .



مثاله : ما يقال في أن الشفيع في حد الشقص بالثمن الذي وقع  
 المقدر عليه . فيقول المستدل على ذلك : قد دل على ثبوت الشفعة  
 للشفيع بعد تمام الشراء وأنه يأخذ بموضع ، فلا يخلو ذلك الموضع إما أن  
 يكون قدره ما يرضى به الشفيع أو ما يرضى به المشتري للشقص أو يتراضيا به  
 أو بقيمة الشقص أو بالثمن الذي وقع عليه المقدر إذ ليس ههنا قسم آخر له  
 تعلق به ، ثم ندرج في أعماد كل قسم سوى القسم الذي يتعلق به الحكم  
 فنقول : ولا يجوز أن يكون القدر هو ما يرضى به الشفيع لأنه / قد يكون ١٣٦/ب  
 رضاه بالأقل الذي يستتضر به المشتري والضرر لا يزال بالضرر . ولا يجوز  
 أن يكون ما يرضى به المشتري فإنه قد يرضى الأكثر الذي ان أخذ به  
 الشفيع استضر ، وان لم يأخذ لما يرى من كثرته استضر باسقاط شفيعته .  
 ولا يجوز أن يكون ما يتراضى به الشفيع والمشتري مما لأنه يؤخذ من غير رضى  
 وربما لا يتراضيان على شيء فيؤدي الى اسقاط الشفعة . ولا يجوز بقيمة  
 الشقص لأنها قد تزيد على الثمن فيستضر به الشفيع وقد تنقص عن الثمن  
 فيستضر المشتري . فلم يبق الا الثمن الذي وقع المقدر عليه ، وفي الأخذ  
 بالثمن إزالة الضرر عنها فوجب الأخذ به دون ما سبق من الأقسام .

### فصل م

ومنها الاستدلال بالعكس . وهو : رد آخر الى الأمر الى أوليه  
 أو أوله الى آخره . وأصله في اللفظة : شد رأس البعير بخطاة الى ذراعه<sup>(١)</sup>

(١) انظر المعنى اللغوي في معجم المقاييس ١٠٧/٤ ، لسان

وعند أهل الجدل : أن يتبدل ترتيب الكلام ويحفظ معه أركان الصفة والصدق <sup>(١)</sup> . ومثال ذلك ، قولك : رجل قائم ، فإذا عكست قلت : قائم رجل ، فتجمل المبتدأ خبراً والخبر مبتدأ ، ويتم ذلك عندهم في النفس العام أبداً ولا يتم في النفس الخاص أبداً <sup>(٢)</sup> . والاثبات الخاص يتم فيه أبداً . وأما الاثبات العام فلا يتم فيه إلا إذا جعلته خاصاً ، فإذا قلت : كل مسكر حرام ، كان هذا صدقاً ، وإذا عكست فقلت كل حرام مسكر لا يصدق إلا إذا خصصت ، فقلت : وحرام ما يسكر .

وأما صورته عند الفقهاء ، فقول الحنفى في الماء إذا تغير بالخل أو الزعفران : أنه لو كان تغير الماء بالزعفران يمنع الوضوء به لكان وقوعه فيه يمنع كالنجاسة إذا جمعت في ماء قليل لما منع تغير الماء بها من الوضوء منع وقوعها فيه ، وذلك أنه يدعى أن التغير والوقوع يفترقان وينعكسان ، ما يمنع وقوعه يمنع تغيره ، ثم يبدل فيقول : ما يمنع تغيره يمنع وقوعه على

---

(١) وعرفوه بأنه تبدل أحد جزئى القصة بالآخر مع بقاء كيف الأصل وصدقه في جميع المواد - انظر البرهان للكنهوى ص ٢٧٠ وهو من أقسام الاستدلال المباشر عندهم ، وذلك بأن يجرى التبدل بين هدى القضية فيضع المحمول بدل الموضوع والموضوع بدل المحمول في القضايا الحطية .

ويضع الثالى بدل المقدم والمقدم بدل التالى في القضايا

الشرطية - راجع ضوابط المصرفة ص ٢٧٩ .

(٢) فيمكن السالبة الكلية أما السالبة الجزئية فلا تقبل العكس .

ترتيب أهل الجدل ، الا انه ينقله الى الزعفران فيقول : ثم وجدت/الزعفران ١٣٧/أ وقوعه لا يمنع فتغيره لا يمنع فحقيقة العكس عند أهل الجدل : ما يمنع وقوعه يمنع تغيره وما يمنع تغيره يمنع وقوعه ، الا أنه لا يتم له الا اذا أتى بهما خاصين منكرين .

(١)  
والفقهاء يريدون بعكس العلة عدم الحكم عند عدم العلة بكل حال وهو هذا لأنهما لا يفترقان أبدا .

ومثال آخر : من صح طلاقه صح ظهاره ، عكسه عند أهل الجدل من صح ظهاره صح طلاقه ، ويمتض ذلك : لو لم يصح ظهاره الذي لم يصح طلاقه كالصبي والمجنون .

#### فصل م

وقد اختلف أهل العلم في صحة الاستدلال بهذا أعني العكس الذي ذكرناه ومثله .

(٢)  
فمنهم من قال لا يصح لأن عدم العلة لا يدل على عدم الحكم ففى الشرعيات لأن الحكم قد ثبت بعكس فاذا زال احدى العلتين جازان نحلفها علة أخرى ، وكذلك عدم أحد الحكمين لا يدل على عدم الحكم الآخر لجواز أن نختلف طريقهما .

- 
- (١) انظر هذا التصریف فی المدة ١/١٧٧ ، الحدود ص ٧٥ ، كشف الألفاظ ص ٢٦٦ ، حدود الألفاظ ص ٥٧٨ ، التصریفات ص ١٥٣  
(٢) يحكى هذا القول عن الشافعية ، والصحيح ما قاله الشيرازى من أن من الشافعية من قال بأنه لا يصح .

وقد اختار الشيرازى القول به - انظر اللمع ص ٥٧ ، الوصول

ومضهم من قال يصح الاستدلال به ، وهم الاكثرون من الفقهاء وأهل الجدل <sup>(١)</sup> . وهو أصح ، لأن الحكمين اذا كان طريقتهما واحدا وثبتا مما جاز أن يستدل بوجود أحدهما على وجود الآخر وعدم أحدهما على عدم الآخر ، لأن القرآن الكريم تضمن الاستدلال بالعكس قال سبحانه " لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا " <sup>(٢)</sup> . والمراد بقوله : الله : غير ، وهي صفة فوصف الآلهة التي ادعوها بأنها غير الله ولم يتمرض لذكر الواحد في هذا الموضع البتة فكأنه قال سبحانه لو كان فيهما الآلهة التي تدعون لفسدتا فلما لم تفسد اعلنا أنها ليست آلهة وهذا استدلال بالعكس <sup>(٣)</sup>

( = ) وذكر أبو الخطاب أن العكس لا يسمى قياسا وقد سماه بعض

الحنفية قياسا مجازا - التمهيد ١٠٣/٢ .

قال تقى الدين بن تيمية : ومنه قول ابن الباقلاني -

المسودة ص ٤٢٥ .

( ١ ) وهو اختيار المصنف ، واختاره القاضي أبو يعلى في المسودة

ص ٢١٢ / أ ،

قال تقى الدين بن تيمية : والاستدلال به قول المالكية فيما

ذكره عبد الوهاب - المسودة ص ٤٢٥ .

وهو قول القاضي أبي الطيب الطبري الشافعي - الوصول

ص ٢٥٢ .

( ٢ ) سورة النساء ، الآية رقم ٢٢ .

( ٣ ) قال الشيرازي مانعه : ( وقال القاضي أبو الطيب وهو - أي قياس

العكس - من محاسن الشرع وقد ورد به القرآن في اثبات الربوبية

والوحدانية ، قال تعالى : " لو كان فيهما آلهة الا الله

لفسدتا " فدل على الوحدانية بهذا ، واخذ المتكلمون هذا

وجملوا منه أنواعا كثيرة من الأدلة على الوحدانية وسموها أدلة

### فصل

مممم

(١) ومن جملة المنكس ما يقوله الفقهاء "جمل العلة معلولا والمعلول علة" وهو : أن يقدم المؤخر ويؤخر المقدم ، والمعلول هو حكم الفرع .

مثاله ، قول / أصحابنا وأصحاب الشافعي في الصداق : ما جاز أن / ١٣٧ ب يكون ثمننا جاز أن يكون صداقا كالمشرة ، فيقول الحنفي : أنا أقول ما جاز أن يكون صداقا جاز أن يكون ثمننا كالمشرة وذلك أنك تقول المشرة جازت في الصداق لأنها جازت في الثمن فعلتك الثمن وحكمك جواز الصداق ، وأنا أقول بل المشرة جازت ثمننا لأنها تجوز صداقا فأجمل العلة جوازها صداقا والحكم جوازها ثمننا فلا يكون أحدنا أولى به من الآخر فيقف الدليل .

وهل يصح هذا السؤال أم لا ؟ على مذهبين :  
(٢) أحدهما : يصح لأنه يقف معه الدليل .

---

( = ) التمانع ، وقال في موضع آخر " ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا " - الوصول ص ٢٥٧ .  
( ١ ) جمل الأصوليون هذا النوع قسما من أقسام القلب صرح بذلك القاضي أبو يعلى وأبو الخطاب ، وذكره في المسودة وشرح الكوكب وتحريير المنقول .

وجعله الجوهني من الاعتراضات الفاسدة .  
راجع المسألة في المدة ٢٣٤ / أ ، التمهيد ٢ / ٢٠٧ ، المسودة ص ٤٤٦ ، تحرير المنقول ٢ / ٥٢٥ ، شرح الكوكب ص ٣٦٣ ، التبصرة ص ٤٧٩ ، البرهان ٢ / ١٠٩٥ .  
( ٢ ) أي فيكون سؤالا مفسدا للعلة .

وهذا هو قول الحنفية ويمض المتكلمين منهم القاضي أبو بكر الباقلاني .

والمذهب الثاني : أنه لا يصح ولا يقدم (١) في الدليل ، لأن الحكمين إذا أوجبهما دليل واحد فلا يفترقان فوجود أحدهما يدل على وجود الآخر فإذا كان النكاح الصحيح يوجب الطلاق والظهار فصحة الظهار تدل على صحة الطلاق وتدل على صحة الظهار ، كما أن وجوب نفقة الزوجة يدل على وجوب السكنى والكسوة ووجوب الكسوة يدل على وجوب النفقة ، ولأنه يصير بمنزلة منع علة وإدعاء علة ، ولأن علتك قاصرة وعلة المستدل متعمدية ، والمتعمدية أولى .

### فصل

(٣)

ومن ذلك الاستدلال بالاستقراء في لغة الجدليين ويسميه الفقهاء

---

( = ) انظر هذا في المراجع السابقة في رقم ٢ ، وانظر مذهب الأحناف في أصول السرخسي ٢/٢٣٨ ، تيسير التحرير ٤/١٦١ .

( ١ ) أي فلا يكون سؤالا مفسدا للملة ، وهو قول الحنابلة واكثر الشافعية ومنهم الشيرازي والجهيني .

انظر المراجع السابقة في رقم ١ في الصفحة السابقة .

( ٢ ) كذا في الأصل ، ومعناه غير ظاهر ، والصواب ( ولا يقدم ) .

( ٣ ) الاستقراء عند أهل الجدل هو الاستدلال على الحكم الكلي بتتبع اكثر جزئياته .

وهو عندهم طريق من طرق الاستدلال غير المباشر ، وهو قسمان تام وناقص ، فان كان تتبع قطعيا أي لكل الجزئيات فهو التام ويسمونه قياسا مقسما وان كان لاكثر الجزئيات فهو الناقص .

وانا أطلق الأصوليون الاستقراء فانهم يريدون الناقص

هاشية المطار ٢/٣٨٥ .

شهادة الأصول : وهو : أن يستقر حكم في أصول الشريعة على صفة واحدة ثم يتنازع المجتهدان في فروع حكم توافق تلك الأصول فالحاق—<sup>(١)</sup> بتلك الأصول أولى كما تقول في نواقض الوضوء كالنوم والبول والغائط

---

(=) وهو المسمى عند الفقهاء بالحاق الفرد بالأغلب - جمع الجوامع ٣٨٦/٢ ، تحرير المنقول ٥٤٦/٢ ، البرهان للكنهى ص ٢٩٨ التبريفات ص ١١ ، ضوابط المعرفة ص ١٨٩ وما بعدها .  
(١) وهو طريق من الطرق الدالة على صحة العلة .

ذكر ذلك القاضي أبو يعلى والمصنف وأبو الخطاب وأبو اسحاق الشيرازي .

وجمله الشيرازي وجها من وجوه الدلالة على العلة بالاستنباط وقد ذكر أبو الخطاب أن في كونه دليلا على صحة العلة خلاف وان القاضي أبا يعلى يعض الشافعية قالوا انه يدل على صحة العلة .

ولم يذكر المخالفين وانما قال : احتج المخالف ، وأورد صحته راجع المدة ص ٢٢١/أ ، التمهيد ١٤٥/٢ ، المسودة ص ٤٠٩ ، وقال المرادوى ان الاستقراء التام قطعى عند الأكثر وهو حجة بلانزاع .

أما الناقص فظنى وهو دليل عند بعض اصحاب الاكثر  
لأفادته الظن - تحرير المنقول ٥٤٥/٢ .

وانظر أيضا روضة الناظر ص ٢٥ ، نهاية السؤل ١٣٣/٣ ،  
شرح تنقيح الفصول ص ٤٤٨ .





من ذلك قولنا وأصحاب الشافعي في إيجاب القصاص على المشتركين في القتل أو إيجابه في القتل بالمشغل أن القول بإسقاط القود يفضي إلى إهدار الدماء .

ومنه قول أصحابنا وأصحاب الشافعي في اعتبار الولي لمقد النكاح أننا لو لم نعتبر الولي لأفضى إلى تضييع الأبضاع وإسقاط حقوق الأولياء لأن الغالب من حالها انخداعها وميلها إلى من تشبهه دون من يكافئها .

ومنه : القول بأننا لو صححنا القراض على العرّوض لأدى إلى أن يأخذ رب المال جميع الربح لحاجة العامل أن يشتري منه العرّوض برأس المال والربح الذي اجتهد في تحصيله فيقع عطفه ضياعاً ، أو يأخذ العامل بعض رأس المال لتحصيله لمثل العرّوض بأقل ما يباعه .

ومنه : أننا منمنا تزوج المسلم بالأمّة الكافرة لئلا يؤدي إلى استرقاق الكافر ولد المسلم .

---

(=) ومعنى سد الذريعة أي جسم مادة وسائل الفساد دفعاً له، فمتى كان الفعل السالم عن المفسدة وسيلة إلى المفسدة منع ذلك الفعل - شرح تنقيح الفصول ص ٤٤٨ ، راجع الكلام في سبب الذرائع في الحدود ص ٦٨ ، الفروق ٢٦٦/٣ ، تهذيب الفروق ٢٧٤/٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٤٨ ، الفتاوى الكبرى ٢٥٦/٣ وما بعدها ، اعلام الموقعين ١٤٧/٣ ، الموافقات ١٣٠/٤ ، شرح مختصر الروضة للطوفي ورقة ٢٠٣ ، تحرير المنقول ٥٥١/٢ ، المدخل ص ١٣٨ ، ارشاد الفحول ص ٢٤٦ ، نظرية المصلحة ص ٢٠٠ وما بعدها ، أصول مذهب الامام أحمد ص ٤٤٧ وما بعدها .

والاعتراض على هذه الدلالة من وجهين :

أحدهما : أن يقال ان الشريعة كما حسمت المضار ثبت جواز التوصل الى الأعراض واسقاط المقوّهات بالشبهات ولم يحطنا على القتل لمن قتل بالمصا الصغيرة ان قامت بقتله بينة هي شاهد وامرأتان أو شهد بذلك الفساق وغير ذلك من الأسباب التي تسقط وإذا أشترك من يجب عليه ومن لا يجب أو عفى أحد الأولياء عن الخارج كل ذلك اسقط به الاستيفاء ولو كان القصد الاحتياط لما بناه الشرع على الدرء والاسقاط لأنهما ضدان ، وتمليل الولي بما ذكروا يزول باذن الأولياء لها في النكاح فتزول الذريعة ، وانفراد أحد المتضارين غير ممتنع في المضاربة كما أفرد رب المال بالخسارة وجبر المال بالريح ويخرج عمل المامل ضياعا ، وتملك الكافر المسلم حكما جائز غير ممنوع منه شرعا بدليل الارث .

والوجه الثاني : أن يقال ما ذكرتموه يفضى الى ما احتزتم عنه ويقرر

الوجه/ التي تحصل منها الذريعة وهو أن قتل الجماعة بالواحد يفضى ١٣٨/ب الى اخراج القتل عن بابه لأنه مما يسقط بالشبهة اجماعا ، والشركة شبهة من حيث أن كل واحد من الجراحات يتغضى حكم شرايته بالجراحة الأخرى ولا يدري لعله مات من فعل واحد دون الباقيين أو من فعل اثنين أو ما شاكل ذلك فنكون بقتلنا الجميع قاتلين غير قاتل في طي قاتل ، والدماء على أصل الحقن في حق الظالم والمظلوم ويتبع كل مسألة بمثل هذا .

## فصل م

لا يختلف أهل الجدل في الاثبات أنه يجوز أن يجعل علة للأحكام الشرعية ، مثل قولنا : مضموم فلا يجوز التفاضل في بيع بعضه ببعض ، ومشتد فحرم ، ورقيق فيضمن باليد ، ومسلم فلا يقتل بالكافر ، وكافر فلا يقتل به المسلم ، وأب وعد وفاسق فلا تقبل شهادته .

واختلفوا في النفي هل يصح أن يحمل به الحكم الشرعي ؟  
(١) فقال أصحابنا والمحققون من أصحاب الشافعي وكثير من أهل  
(٢) الجدل يصح ، وقد تمت النكرة بالنفي في المبرية ، قال سبحانه  
(٣) " أنها بقرة لا فارض " " أنها بقرة لا ذلول تثير الأرض ولا تسقى الحرث " (٤)  
(٥) " يوم لا بيع فيه ولا خلة " " يوم لا ينفع مال ولا بنوه " كما وصف ونعمت  
(٦) بالاثبات ، فقال سبحانه " أنها بقرة صفراء فاقع لونها تسر الناظرين " . (٧)

(١) انظر قول الحنابلة في المدة ٢٠٥/أ ، التصهيد ١٥٢/٢ ، المسودة  
ص ٤١٨ ، روضة الناظر ص ٣٣٠ ، تحرير المنقول ٤٥٤/٢ ، شرح  
الكوكب المنير ص ٢٨٣ .

(٢) منهم الشيرازي والفضالي والرازي والبيهاقوي ، انظر ذلك في  
الوصول ص ٢٧٢ ، التبصرة ص ٤٥٦ ، المستصفى ٩٣/٢ ، شفاء  
الغليل ص ٤٥٦ ، المحصول ٤٠٠/٥ ، منهاج الوصول  
١٠٧/٣ .

(٣) الآية رقم ٦٨ من سورة البقرة .

(٤) الآية رقم ٧١ من سورة البقرة .

(٥) الآية رقم ٢٥٤ من سورة البقرة .

(٦) الآية رقم ٨٨ من سورة الشعراء .

(٧) الآية رقم ٦٥ من سورة البقرة .

واستدل من نص ذلك بأن الدلالة قد تكون بنفى على نفى ما دل  
اثباته على الاثبات . مثاله : أن العلم والقدرة دليلان على حياة من قاما  
به واتصف بهما فلا عالم قادر الا حى . وكما دل اثبات القدرة والعلم على  
اثبات الحياة دل نفى الحياة من المحل على نفى العلم والقدرة . وتقول  
فى الفقه : ليس بماء فلا يجوز الوضوء به ، ليس بتراب فلا يجوز التيمم به  
ليس بمعدل فلا تقبل شهادته ، ليس من جنس الأثمان ولا مطموم فلا ربا  
فيه ، لا يجوز الانتفاع به فلا يجوز بيعه ، أو غير منتفع به فلا يجوز بيعه<sup>(١)</sup> .  
والمقالات لا ينكرون قول القائل : زيد ليس فى الدار لأنه لاجبة ففى داره  
ولا دابته على باب داره ، كما لا ينكرون قول القائل : انه فى الدار لضجة  
غلمانه ووقوف فرسه .

/ وقال قوم : لا يصح أن يستدل به لأن النفى غير شئ ، وما ليس ١٣٩/أ  
بشئ لا يدل ، لأن الدلالة زيادة على كون الشئ شيئا ، لأن لنا أشياء

---

(١) فى الأصل تكرار قوله ( أو غير منتفع به فلا يجوز بيعه ) فاشتتبا  
واحدة منها .

(٢) وهم الحنفية وبعض الشافعية .

وممن حكى عنه ذلك من الشافعية أبو حامد الاسفرائينى  
واختاره الآمدى وابن الحاجب وتبعهما على ذلك ابن السبكي .

راجع رأى الحنفية فى تيسير التحرير ٢/٤ .

وانظر آراء بعض الشافعية فى التبصرة ص ٤٥٦ ، الاحكام  
للأمدى ١٨٩/٣ ، مختصر ابن الحاجب ٢١٤/٢ ، جمع الجوامع  
٢٨٠/٢ .

لا تدل فلا يدل الاشياء ،

وهذا لا يصح لأن المدعى وأن لم يك شيئاً فإنه يدل لقول العقلاء  
لأرواح في الشجر لأنه لا حس فيه .

فان قيل : فهذا ليس باستدلال بالنفي لكنه قول بالنفي لعدم  
الدليل فكان قولهم : لأرواح فيه لأنه لا حس فيه ، معناه : لا أثبت فيه  
روحاً إذ لا أجد فيه دلالة الروح ، فهذا عدم الدليل لأنه دليل . وكذلك  
قولهم : لاضحة في داره فليس هو في داره ، تقديره : لا أجد دليل كونه  
في الدار فلا اثبت في الدار ، وكل ما جاء من هذا القبيل فهذا معناه ،  
فأما أن يكون النفي دليلاً فكلًا .

قيل : بل قد يكون دليلاً للنطق ويرجع إلى أحد أصليين :-

أما دليل الخطاب فيكون قول القائل من أصحابنا أو أصحاب  
الشافعي في النور ليست تراباً ، وفي الخل ليس بماء ، وفي المعلوفة  
ليست سائمة اعتماداً على قول النبي صلى الله عليه وسلم ( جعلت لسي  
الأرض مسجداً وجعل ترابها لي طهوراً <sup>(١)</sup> ) وقوله ( الماء طهور ) <sup>(٢)</sup> فيكون  
الحكم المعلق على الاسم دل على نفيه عن غيره فيكون دليلاً فيما هذا

---

(١) سبق تخريجه في ص

(٢) أخرجه أبو داود ، ١ - كتاب الطهارة ، ٣٤ - باب ما جاء في بثر  
بضاعة ، حديث رقم ٦٦ .

والترمذي في أبواب الطهارة ، ٤٩ - باب ما جاء أن الماء  
لا ينجسه شيء ، حديث رقم ٦٦ ، وقال : حديث حسن (١/٤٥) .  
والنسائي في كتاب المياه ، باب ذكر بثر بضاعة (١/١٢٤) .

سبيله من الاسماء والأوصاف ، فإذا علق نفى الحكم على نفيها كان ذلك بدليل الخطاب . أو يكون اعتمادا على أصل آخر وهو : أن الأصل نفى الأحكام من إيجاب زكاة في المال ومن طهورية في الجمادات والمائعات سوى الماء فإذا علق الشرع حكم الطهورية على التراب والزكاة على السائمة وقال القائل فنفى الجص ليس بتراب وفي المملوكة ليست سائمة كان ممتدا في نفى الحكم على الأصل حيث انتفى المسمى الذي علق الحكم عليه في الشرع وهو الترابية في الطهارة والسوم في الزكاة فهذا وجه من وجوه الدلائل لعدم الدليل الذي عولت عليه .

ويقال : ان النفي وان لم يكن شيئا فانه يجوز أن يجمل دليلا على نفى مثله فان الشرع والعقل لا يمنح من ذلك ، ألا ترى أنه قد علق الشرع جواز التهم بالتراب على عدم الماء ، والانتقال الى الاطعام أو الصوم عند عدم الرقبة ، والعدم ليس بشيء فلاجله أحدث / حكما آخر ونقل اليه ١٣٩/ ب ويحسن أن يقال : من أساء فمعاقبه ولا تماقب من لم يسيء ، وعدم الاساءة ليست شيئا . ويحسن أن يملل بالنفي فيقول : انما لم يعاقب لأنه لم يسيء ويقال : انما لم استودعه المال لأنه ليس بثقة .

ويستدلون بالاثبات على النفي فيقال : انه فاسق فلا تقبل شهادته ومحسن فلا تحسن عقوبته ، ومطموم فلا يجوز التفاضل فيه ولا يستنكر أن يكون الاثبات جلب نفي ، والنفي ليس بشيء فكما لا يقال ذلك في الحكم كذلك لا يقال في دلالة الحكم ، وأصل التماثيل الشرعية امارات ودلائل ، وقد يقع النفي امارا ودلالة ، فيقال : لاعقل لهذا التشبث أفعاله ، ولا حياة (١)

---

(١) كذا في الأصل والصواب ( لتحبط ) .

فيه لأنه لا حس فيه ولا ثناء .

وعلى هذا أبدا فلا يفتخر بقول مهول يقول لك المدم ليس بشيء  
وكيف يدل ما ليس بشيء على حكم أو حال ، فان هذا وأشباهه كلام خلص  
من معنى يمس ما ذكرناه ..

### فصل مم

وانا كان القياس استثناء فقد اختلف العلماء في صحته فقال قوم :  
يجوز الاستدلال به ، وقال قوم : لا يجوز ، وذلك مثل قول اصحاب الشافعي  
في السباع حيوان ليس بكلب ولا غنزير فكأن طاهرا أصله الشاه فجعل  
الحيوان علة واستثنى منه الكلب والخنزير .

وهذا عندى بينى على أصل وهو القول بتخصيص العلة ، فمن قال  
بجوزا التخصيص ساغ الاستثناء عنده في هذه العلة ، والكلام فيها فرع  
على ذلك الأصل فنشير ههنا الى ما يليق بالفصل وهو أن الحيوانية لسو  
(١)  
كانت علة لسافت في سائر الاحياء ولا يعرف كون العلة علة الا بهجربانها  
وسلامتها ولأن من اعتمد على التخصيص اغناه ذلك عن وصف هو سلب  
واستثناء .

فان قيل : لو كان السلب والاستثناء يفيد التخصيص أو يمتطى  
ما ذكرتم لكانت العلة ذات الوصفين مخصوصة ، فاذا قال الشافعي مطموم  
جنس خص تحريم التفاضل في الجنسية ألا تراه لو قال مطموم وأمسك عن

---

(١) كذا في الأصل والصواب ( لشاعت ) .

(١)

الجنس لساغ في كل مطعوم يبيع بمطعوم .

قيل : لا يلزم هذا لأن الطمعة في تحريم التفاضل أين ما وجد

لكن بشرط ملاقاته جنسيه الهر للهر / والشعير للشعير ولا نقول انه علة ١٤٠/أ

في الهر وليس بعله في الشعير والمستثنى في العلة ينفي الكلب والخنزير

مخرج لهما من الحيوانية فقد تخصصت الحيوانية وهي العلة فوقف على

محل دون محل فالحياة توجب طهارة الشاة ولا توجب طهارة الكلب والخنزير

لتردد السبع بينهما لأنه لا يمكن أن يقاس عليهما جميعا مع تضاد

الحكم فيهما .



## فصل

مم

في

غير هل تدخل على العلة

=====

أما من قال بالاستثناء في الملل فجوز ذلك من غير تفضيل ومن منعه ولم يسوغه في الملل فقد اختلف هذا القيل بحسب الاختلاف حال غير فانها قد تجي بمعنى الصفة وتجي بمعنى الاستثناء<sup>(١)</sup> . فاذا جاءت بمعنى الصفة أجازها الفريقان واذا جاءت بمعنى الاستثناء كانت على ما ذكرنا من الخلاف ، وقد جاءت في قوله تعالى " لا يستوى القاعدون من المؤمنين<sup>(٢)</sup> " على الوجهين فقرئ " غير أولى الضرر<sup>(٢)</sup> " بالنصب فكانت استثناء<sup>(٣)</sup> ، وجاءت بالرفع فكانت صفة<sup>(٤)</sup> ، كانه قال : لا يستوى القاعدون من المؤمنين السليمون ،

---

(١) والأصل في غير أن تكون صفة .

راجع معنى اللبيب ١/ ١٥٨ ، الساعد ١/ ٥٩٠ ، التبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٢ ، وانظر أصول السرخسي ١/ ٢٢٧ ، كشف الاسرار ٢/ ١٩١ ، تفسير التحرير ٢/ ١٢٧ .

(٢) الآية رقم ٩٥ من سورة النساء .

(٣) وهي قراءة الكسائي ونافع وابن عامر ، وعامة قراء أهل المدينة ومكة والشام ، اما استثناء من القاعدين أو من المؤمنين أو حالا .

(٤) وهي قراءة ابن كثير وابو عمرو وحمزة ، وعامة قراء أهل العراق والكوفة والبصرة .

اما صفة للقاعدين أو بدلا منه .

وقرأ الأعمش وابو حيوة بالجر على أنه يدل من المؤمنين أو وصف

لهم .

أنظر في وجوه قراءات غير ، معاني القرآن ١/ ٢٤٤ ، تفسير الطبري ٥/ ٢٢٨ ، اعراب القرآن ١/ ٤٤٧ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٣٩٦ ، التبيان ١/ ٣٨٣ .

فالسلمة وصف له نطقان ان شئت قلت : سليما ، وان شئت قلت : بلا  
ضربه ، تقول في الصفة جائئ القوم غير زيد بالرفع ، وتقول جاء القوم  
غير زيد بالنصب استثناء ، فأثبت المجيء للقوم ونفيته عن زيد ، وإذا جعلتها  
وصفا وصفت القوم الجائين بانهم غير زيد ، نقول : المائة غير الواحد  
والواحد غير المائة ، فالمائة وصف للجماعة من العدد المخصوص والواحد  
صفة لزيد ولا تتعرض لزيد بنفى ولا اثبات .

### فصل

مممم

في

(١) العلة اذا كانت ذات وصف واحد وصحت كانت أولى

ونلك مثل قولنا في العبد : مقوم فضمن بقيمته بالغ ما بلغ كالبهيمة  
قاتل فلايرث كالبالغ والكماد ، وارث فلاوصية له .

وذات الوصفين ، مثل قولنا : هر سلم ، مطعم جنس ، شراب  
مشتد ، وذات الثلاثة أوصاف والأربعة والخسة ، مثل قولنا : ماتغـير

---

(١) انظر الكلام على مسألة تعدد أوصاف العلة في المسودة ص ٣٩٩ ،  
روضة الناظر ص ٣١٩ ، تحرير المنقول ٢ / ٤٥١ ، شرح الكوكب  
المنير ص ٢٩٦ .

وانظر اللع ص ٦٠ ، الوصول ص ٢٧٠ ، المحصول ٥ / ٤١٨ ،  
الاحكام للامدى ٣ / ١٩٦ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ٢٣٠ ، جمع  
الجوامع ٢ / ٢٧٦ ، البحر المحيط ٣ / ٨١ ب .

وانظر كشف الاسرار ٣ / ٣٤٨ ، تيسير التحرير ٤ / ٣٥ ، سلم  
الثبوت وشرحه ٢ / ٢٩١ .

بمخالطة ، ما ليس بمظهر ، والماء يستفن عنه ، حرة سليمة ، موطوءة  
في القبل ، ولا حصر في هذا على معلل ولا عبرة بقول من قال انه لا يزداد  
القياس / على خمسة أوصاف فان هذا بحسب اجتماع الفرع والأصل فليس ١٤٠ ب  
العلة مهما بلغت أوصافها . وقد قال اصحابنا واصحاب الشافعي فليس  
مسألة من كان بقرب مصر يجب عليه الحضور : اذا سمع النداء ثم سلك  
صحيح مقيم في موطن يبلغه النداء من موضع تصح فيه الجمعة فهو كالمقيم  
في مصر ، وهذا القياس يتضمن سبعة أوصاف .

---

( ١ ) حكى الشيرازي هذا القول عن بعض الفقهاء ولم يسمه - انظر اللمع  
ص ٦٠ ، والوصول ص ٢٧٠ .

الا أن الزركشي ذكر أن الشيخ أبا اسحاق حكى هذا القول  
عن أبي عبد الله الجرجاني الحنفي - انظر البحر المحيط  
٣ / ٨١ ب .

قلت : ولعل هذا فيما لم أطلع عليه من كتب الشيخ أبي اسحاق  
ثم قال الزركشي : ( ونصره - أي الاقتصار على خمسة أوصاف -  
الاستاذ أبو اسحاق الاسفرائيني في كتاب شرح الترتيب ) انظر  
البحر المحيط ٣ / ٨١ ب .

وأجاز بعضهم زيادة الأوصاف الى سبعة وهي الرازي عن  
الشيخ أبي اسحاق الشيرازي انه حكى عن بعضهم أنه قال لا يجوز  
أن تزيد الأوصاف على سبعة - انظر المحصول ٥ / ٤١٨ .

قلت : والصواب أن الذي حكاه الشيرازي عن بعضهم انها  
لا تزيد عن خمسة كما بيناه .

وقد حكى الزركشي عن ابن الفارض أنه حكى عن جماعة أن  
لا تزيد على سبعة أوصاف - انظر البحر المحيط ٣ / ٨١ ب .

(١)

فوجه من جمل الأولى من القياس ما قل أوصافه ان قال ان ذلك مؤذن بقلة دخول الفساد كمدينة شكفتى فى الحراسة بسور واحد وحارس واحد .

(٢)

ومن الناس من قال : الكثيرة الأوصاف أولى ، لأن ذلك مؤذن بكثرة شبه الفرع بالأصل وخاصة على أصل من يقول بأن التسوية بين الأصل والفرع دافع للنقيض .

واعترض بعض أهل الجدل على اعتلال القائل الأول وقوله : أقل لدخول الفساد ، وقال : هذا قول من يظن أن الأوصاف موضوعة للاحتراز ولذلك شبهها بالأسوار والحصون وليس الأمر على ذلك لأن الأوصاف إنما تدخل فى التعليل بحسب تأثيرها فى جلب الحكم للسلامة من النقيض ولذلك لا يعتمد بوصف هو حشو خلو من معنى وان كان دافعا للنقض وما هو الابحاث الشبه فى باب الضيافة وكلما كثر الشبه تأكد الظن فى الحاق الولد بالشبه به .

---

(١) عزى أبو الخطاب هذا القول الى الشافعية - التمهيد ٢/٢١٨ ،

واختاره الشيرازى وامام الحرمين والرازى - انظر التبصرة ص ٤٨٩ ،

والوصول ص ٣٦٠ ، الكافية ص ٥١٠ ، المحصول ٥/٥٩٨ .

غير ان امام الحرمين لم يرتض هذا الصلح فى الترجيح ، ذكر ذلك فى البرهان ٢/١٢٨٦ ، وسار على ذلك الغزالى فى المنحول ص ٤٤٦ .

(٢) حكى الشيرازى هذا القول عن بعض أصحابه - اللمع ص ٧٩ .

وفى المسألة قول ثالث هو أنهما سواء .

ذكره الشيرازى فى التبصرة ص ٤٨٩ ، والوصول ص ٣٦٠ ، واختاره

أبو الخطاب فى التمهيد ٢/٢١٩ .

ومن نسب اليه هذا القول بعض الشافعية - السوداء ص ٣٧٨

شرح الكوكب المنير ص ٣٥٢ .

### فصل مم

وقد تضم الى أوصاف العلة الشرائط ، كقول القائل : زان محصن ،  
وقولنا : ملك أربعين من الغنم سائمة حولاً ، وسرق نصاباً من حرز مثله  
لا شبهة له فيه ، أم حرة سليمة صحيحة مقيمة رشيدة خالية عن الأزواج راضية  
بأجرة المثل فكانت أحق بولدها ، فإن هذه الملل تجمع أوصافاً وشروطاً  
كالحول والسوم مع ذكر النصاب من الغنم ، وذكر الوطن مع الحرية والاسلام  
والذكورية ، فعمل العلة الجلب وعمل الشرط انه مصحح لعمل العلة .

### فصل مم

وينفصل الشرط عن العلة بأن العلة تلحق بتعليق الحكم عليها  
والشرط لا يلحق بتعليق الحكم عليه .<sup>(١)</sup>

---

(١) وقد فرق الغزالي بينهما بأن كل وصف يناسب الحكم أو يتضمن  
المعنى المناسب تيقناً أو توهما فهو العلة وما لم يكن مناسباً بنفسه  
ولا متضمناً للمناسب فهو الشرط - انظر شفا\* الفليل ص ٥٥٣ .

وبذلك فرق بينهما القرافي فما كان مناسباً في ذاته فهو  
العلة وما كان مناسباً في غيره فهو الشرط - انظر الفروق ١/١٠٩ ،  
تهذيب الفروق ١/١٢٠ .

وفرق بينهما الحنفية بالتأثير وعدمه فما كان مؤثراً فهو العلة  
وما كان غير مؤثر فهو الشرط .

حكاه الزركشى عن القفال الشاشي ، وحكاه البزدوى عن  
السيد الامام الشهيد ابو القاسم السمرقندي ، وحكاه ابن  
عبد الشكور عن الحنفية - انظر البحر المحيط ٣/٦٦/أ ، كشف  
الاسرار ٤/١٢٣ ، سلم الشبوت وشرحه ٢/٣٠٤ ، ٣٠٩ .

بيان ذلك : أنه لا يحسن أن تعلق على الا حصان وهو نوع فصل  
مكسب ايجاب الرحم ، ولا على السوم أو الحول ايجاب / الزكاة ، وانما ١/١٤١ أ  
الذى يليق العقوبة بالجريمة وهى الزنا وسرقة النصاب ، والمواساة بالمقدار  
من المال وهو الغنى لا بالأهل وقلة المؤونة ، وهما مرفقان بزب السال  
ليتكامل النماء وتقل المؤونة فتسهل المواساة .

### فصل م

واختلف أهل الجدل فى العلة التى تكون صورة المسألة ، مثل قولنا  
(١)  
فى حجة رهن المشاع : انه رهن مشاع فصح كما لو رهند من الشريك ،  
(٢)  
وهبة مشاع فصحت كما لو كانت ما لا ينقسم وفى الطهارة بأنها طهارة بالماء  
(٣)  
فصحت بغير نية كازالة النجاسة وفى بيع اللحم

---

( ١ ) يصح رهن المشاع عند أحمد ومالك والشافعى وغيرهم .

وقال أصحاب الرأى : لا يصح رهنه الا أن يرهنه من شريكه  
أو يرهنها الشريكان من رجل واحد - انظر المسألة فى المفنى  
٢٥٣/٤ .

( ٢ ) تصح هبة المشاع عند أحمد ومالك والشافعى سواء ما أمكن قسمته  
أو لم يمكن .

وقال أصحاب الرأى : لا تصح هبة المشاع الذى يمكن قسمته -  
انظر المسألة فى المفنى ٤٥/٦ .

( ٣ ) مذهب الحنابلة أن النية شرط لطهارة الحدث كله وضوءاً وغسلاً  
وتيمماً فلا تصح الطهارة بغير نية .

قال المرداوى : وهذا المذهب المجزوم به عند جماهير  
الأصحاب - الانصاف ١/١٤٢ .

(١)

بالحيوان انه بيع لحم بحيوان فلم يصح كبيع اللحم بالمدير وبيع اللحم  
بالبصير المنكسر .

فقال بعضهم : لا يصح ، لأن ذلك يفضى الى أن يكون نفس العلة  
هو المصلل له . ولأنه يؤدي الى التناقض لأنه يفضى الى كون المسألة  
معللة لا معللة ، لأنك اذا قلت : حرمت الخمر لأنها خمر فقد ظلت وسينت  
أنها معللة الا أن معنى قولك لأنها غير معللة وهذا يدل على أنها غير  
معللة .<sup>(٢)</sup>

---

( = ) وبه قال مالك والشافعي والليث واسحاق وابن المنذر .

وقال الثوري وأصحاب الرأي لا يشترط النية في طهارة الماء وانما  
تشتري في التيمم - انظر المصنف ٨٢/١ .

ومن حججهم انها طهارة بالماء فلم تفتقر الى النية كغسل  
النجاسة - المصنف ٨٢/١ .

وعلى هذا المذهب جرى المصنف خلافا للحنابلة .

قال المرداوي : وذكر ابن الزاغوني وجها في المذهب أن النية  
لا تشتري في طهارة الحدث ، قال في القواعد الأصولية وهو شاذ -  
الانصاف ١٤٢/١ .

( ١ ) لا يجوز بيع اللحم بحيوان من جنسه عند أحمد ومالك والشافعي وهو  
قول فقهاء المدينة السبعة .

وحكى عن مالك أنه لا يجوز بيع اللحم بحيوان معد اللحم ويجوز  
بغيره .

وقال أبو حنيفة يجوز مطلقا .

انظر المسألة في المصنف ٢٧/٤

( ٢ ) بين الشيرازي صورة هذا الاعتراض والجواب عليه فقال :-

فيقول المخالف هذا صورة المسألة ونفس المسألة فلا يجوز أن  
يجعل علة ، لأن علة المسألة معنى المسألة ومعنى الشيء يجب  
=

ومنهم من قال بصحتها ، وهو عندى أصح <sup>(١)</sup> ، إذا دلت الدلالة على صحة الملة . ألا ترى أنك تعملل لوجوب الحد على الزانى بأنسه زان والقطع على السارق بأنه سارق فنفس السؤال يجعل علة لصلاحيته علة فلا تنتظر الى أعداد التسميات كما ينظر بعض المتفقهة فيقول : ههذه المسألة فأين العلة ؟ طلبا لأعداد أركان الملة التى قد عدوها من وصف وحكم وأصل وانما المعبرة بما يدل على أنه علة وما يصلح لجلب الحكم فلا فرق بين أن يكون عين المسألة أو غيرها .

وقد اشبهت الكلام فى ذلك فى الأسئلة على القياس فى سؤال يكثّر من المتفقهة وقولهم : ان هذه المسألة فأين الملة ؟ أو هذه الملة فأين المسألة ؟ بما فيه كفاية وبينت أنه سؤال باطل .

---

( = ) أن يكون غير الشئ ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال فى البر : حرم فيه الربا لأنه للمعنى الذى ذكرناه فكذلك ههنا ، والجواب : أن يقال يجوز أن تجعل صورة المسألة علة لأن كل ما جاز أن يعمل بسسه صاحب الشرع جاز أن يستنبط بالدليل ويجعل علة .

وأما قولهم ان معنى المسألة يجب أن يكون غيرها دعوى ، بل يجوز أن تجعل عين المسألة علة للحكم ، وأما تحليل البر بأنه بر فلو دل الدليل عليه لجاز أن يجعل علة ولكن الدليل لم يدل عليه فسقط ما قالوه - انظر الملخص فى الجدل ٥٣/أ ، البرهان

١٠٩٨/٢ .

( ١ ) انظر تحرير المنقول ٤٦٧/٢ ، شرح الكوكب المنير ص ٥٠٦ .



## فصل

مم

(١)

واختلفوا في العلة الواقعة التي لا يتعدى أصلها ، مثل قولنا في  
تعلي غير الماء لازالة النجاسة ؛ لأنه مافع لا يرفع الحدث .

وقول أصحاب الشافعي رحمة الله عليه ان علة الريا في الذهب والفضة  
كونهما ثمينين للأشياء غالبا . وقد حكى عن أبي بكر البقال من أصحابهم  
أنه عللها بالاسم ، وذلك غير صحيح ، لأنه قد أجمع القائلون أن لهما  
علة واحدة ، ومتى علل بالاسم مع كون اسمها اثنان فيصير خرقا لأجماع

القائسين / حيث يكون تعليلهما بعلمتين .

١٤١/ب

(٢)

وذهب جماعة من الفقهاء وأهل الجدل الى ابطالها كإبي الحسن

(١) أي القاصرة .

وقد ذكر الأصوليون أن محل الخلاف إنما هو في العلة  
القاصرة المستنبطة ، أما اذا كانت العلة القاصرة ثابتة بالنص أو  
الاجماع فقد وقع الاتفاق على جواز التعليل بها .

الا ما حكى عن القاضي عبد الوهاب انه نقل عن قوم انه لا يصح  
التعليل بالعلة القاصرة على الاطلاق سواء كانت منصوصة أو مستنبطة

وقال أنه قول أكثر أهل المراق .

انظر الاحكام للأمدى ٢٠٠/٣ ، مختصر ابن الحاجب

٢١٧/٢ ، المحصول ٤٢٣/٥ ، نهاية السؤل ١١٠/٣ ، البحر

الصحي ٢٨٨/٣ ، تحرير المنقول ٤٥٥/٢ ، شرح الكوكب

النير ص ٢٨٤ ، التمهيد ١٥٦/٢ ، السوداء ص ٤١١ .

(٢) القول بابطال العلة القاصرة قال به الحنفية .

قال السرخسي والهمدوي انه المذهب - أصول السرخسي

١٥٨/٢ ، كشف الاسرار ٣١٥/٣ .

الكرخي<sup>(١)</sup> ومن تذكره في صائل الخلاف ان شاء الله .

(=) وقال في سلم الثبوت انه مذهب جمهور الحنفية ٢٧٦/٢ .

وقال في التحرير وشرحه انه مفزول جمع من الحنفية منهم  
الكرخي من المتقدمين وأبو زيد من المتأخرين - تيسير التحرير  
٥/٤ .

وهذا قال بعض الشافعية ، نقل ذلك عن أبي بكر القفال  
وابن السمعاني ونقله امام الحرمين عن الحلبي .

وقال الشيرازي وهو قول بعض اصحابنا - انظر التبصرة ص ٤٥٢  
البرهان ١٠٨٨/٢ ، البحر المحيط ٢٨/٣ ب ، ارشاد الفحول  
ص ٢٠٩ .

وقال به من المعتزلة ابو عبد الله البصري - انظر المعتمد  
٨٠١/٢ ، الاحكام للامدي ٢٠٠/٣ .

أما الحنابلة فقد ذهب القاضي أبو يعلى الى ابطالها -  
المدة ٢١٠ ب . وبه قال أكثر الأصحاب - التمهيد ١٥٦/٢ ،  
المسودة ص ٤١١ ، تحرير المنقول ٤٥٥/٢ ، الروضة ص ٣١٩ ،  
وهي احدى الروايتين عن الامام احمد - شرح الكوكب ص ٢٨٤ .

(١) أبو الحسن الكرخي عبيد الله بن الحسن بن دلال بن دلهيم  
الحنفي المصنعي .

أخذ عن اسماعيل بن اسحاق القاضي واحمد بن يحيى الحلواني  
ومحمد بن عبد الله بن سليمان المصري .

وأخذ عنه كثيرون منهم : أبو بكر الرازي الجصاص ، وأبو  
عبد الله البرامقاني ، وابو علي الشاشي انتهت اليه رئاسة الحنفية  
في عصره وعد من طبقة المجتهدين في المسائل ، ورفعهم بعضهم  
على هذه الطبقة .

(١)

واعتل من صحتها بأنها يجوز أن تكون علة بالنص كذلك جاز أن تكون علة بالاستنباط .

قالوا ؛ ولأنه إذا دل الدليل على صحتها ووجد الحكم بوجودها وعدم بعد منها ظهر أن الحكم ثبت لأجلها فصارت كالمتعدية ولم يضر عدم

---

( = ) من كتبه ؛ المختصر في الفقه وشرح الجامعين لمحمد بن الحسن الحسن ورسالة في أصول الحنفية ،

ولد سنة ٢٦١ ، وتوفي سنة ٣٤١ - راجع مصادر ترجمته في الفتح المبين ١/ ١٨٦ ، والجواهر المضيئة ٢/ ٤٩٣ ، وانظر الفوائد البهية ص ١٠٨ - ١٠٩ .

( ١ ) القول بصحة التعليل بالعلة القاصرة هو مذهب جمهور أصحاب الشافعي ومنهم الشيرازي في اللع ص ٦٠ ، الوصول ص ٢٧٣ ، التبصرة ص ٤٥٢ ، وامام الحرمين في البرهان ٢/ ١٠٨٠ وعزاه للامام الشافعي ، واختاره الفزالي في المستصفى ٢/ ٩٨ وعزاه في شفاء الغليل للامام الشافعي ص ٥٣٧ .

وكذا الأمدى في الاحكام ٣/ ٢٠٠ ، والرازي في المحصول ٥/ ٤٢٣ ، واختاره ابن الحاجب ٢/ ٢١٧ .

وقال به القاضي عبد الوهاب من المالكية ، ذكر ذلك القرافي وقال انه قول الاصحاب - شرح تنقيح الفصول ص ٤٠٩ .

وقال به من المعتزلة أبو الحسين البصري وحكاه عن القاضي عبد الجبار - المعتمد ٢/ ٨٠١ .

أما الحنابلة فقد اختار القول بصحتها أبو الخطاب وابن قدامة والمجد بن تيمية ، وقال : وقد ثبت ذلك مذهب لأحمد - انظر التمهيد ٢/ ١٥٦ ، الروضة ص ٣٢٣ ، السودة ص ٤١١ ، تحرير المنقول ٢/ ٤٥٥ .

تمدّيتها واعتل من ذهب الى ابطالها أنها لا تفيد الا ما أفاده النص وفي  
النص غنية عنها في تعليق الحكم عليه دونها .

ولأصحاب الشافعي أن يضموا عدم الفائدة لأن العلم بعملة الحكم  
علم زائد على العلم بالحكم والشمدي فائدة أخرى فلا شجعة فائدة مظفـور  
بها لفائدة لم تتحصل ، فالنص أفاد منع التفاضل والنساء ، والمصلحة  
كونهما ثنا ، وقد أوقف من خالفهم تحريم التفرق قبل القبض في بيع  
الأثمان بعضها ببعض ، وعللوا ذلك بكونه صرفاً وذلك غير متمد .

وعلل القائلون كلهم عدم نفوذ اعتاق الصغير والمجنون بأنه غير  
مكلف وليس بمتمد .

### فصل

م

في

#### (١) التعليل بأن الشيء مختلف فيـه

=====

مثل قول القائل في اباحة الخيل بأنه حيوان مختلف في وجوب  
الزكاة فيه فجاز أكله كالمملوكة من الماشية ، أو حيوان مختلف في أكله

---

(١) جمع الأصوليون الحنابلة بين مسألة التعليل بالمختلف فيه ومسألة  
التعليل بالمجمع أو المتفق عليه وجملوهما مسألة واحدة كما في  
التمهيد ١٥٢/٢ ، المسودة ص ٤٠٩ ، تحرير المنقول ٤٦٦/٢ ،  
شرح الكوكب ص ٢٩٦ .

اما المصنف فقد ذكر هنا مسألة التعليل بالمختلف فيه ثم ذكر  
بعد الفصل التالي مسألة التعليل بالمجمع عليه .

فطهر جلدها بالدباغ ، أو كان سؤره طاهرا ، أو فطهر بالزكاة ، هل يصح أن تحمل ذلك علة أم لا ؟

فذهب قوم الى المنع <sup>(١)</sup> ، قالوا : لأن الحكم ، وهو : جواز أكله والمنع من أكله مضاف الى عصر النبي صلى الله عليه وسلم ، والاختلاف حادث بعد وفاته صلى الله عليه وسلم فيؤدى الى أن يسبق الحكم علة .

ونذهب قوم الى أن ذلك جائز <sup>(٢)</sup> ، إذ كان لكونه مختلفا فيه تأثير فى الحكم المعلق عليه كقولنا على مالك : ان النبيذ مختلف فى اباحته فلا يفسق شارب متأولا ، وكقولنا فى الشاهد واليمين : حكم مختلف فيه اختلافا ظاهرا واجتهادا بينا وليس فيه مخالفة نص من كتاب ولا سنة ولا اجماع فإذا حكم به حاكم نفذ حكمه ولم ينقض كسائر المجتهد فيه من الأحكام . فهذا تأثير صحيح فى نفوذ حكم الحاكم .

---

(١) ومن ذهب الى المنع القاضى أبو يعلى - انظر المسودة ص ٤١٠ ، تحرير الضقول ٤٦٦/٢ ، شرح الكوكب ص ٢٩٦ .

ونقل الزركشى فى مسألة تأخر ثبوت العملة عن ثبوت حكم الأصل أن الأستاذ أبى منصور حكى عن بعض أصحابه التجويز واعتلاله فى اسقاط الزكاة عن الخيل باختلاف فى جواز أكله قياسا على الحمير . وقال - أى الاستاذ أبو منصور - وهذا اعتلال باطل لأن الخلاف فى اباحة لحوم الخيل إنما حدثت بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم - انظر البحر المحيط ٣/٧٥ أ .

(٢) وهو مذهب الحنابلة وأصحاب أبى حنيفة وقول الاكثرين واختصاره المصنف وأبو الخطاب خلافا للقاضى أبى يعلى - انظر التمهيد ١٥٢/٢ ، المسودة ص ٤٠٩ ، تحرير الضقول ٤٦٦/٢ ، شرح الكوكب ص ٢٩٦ .

وقولهم : يفضى أن يسبق الحكم علة ليس بصحيح لأن كونه مختلفا فيه من أحكام الشرع ، وتسويفه / من أحكام الشرع . ولأن المجتهد للم ١٤٢/أ يؤخذ عليه إلا ما يصل اليه بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ولا اعتبار بما كان في زمانه إذا لم يكن به علم والله أعلم .

### فصل

مم

ويجوز أن يجهل الوصف المركب علة ، والوصف المركب أولى مسن الأصل المركب . كقولنا في الحل : لا تجب فيه الزكاة إذا كان للصغير فلا تجب فيه الزكاة إذا كان للكبير كالجواهر . وكقول أصحاب أبي حنيفة في بيع المدبر حيوان ولا يجوز بيعه باللحم فلا يجوز بيعه بحال أصله الحر . فوصفه بهذه الصفة قد وجد وسلم وإن اختلف الخصمان في طريق وجوده لكن تثق صحة كونه علة على الدليل كسائر الأوصاف وهل يجب مساواة الكبير والصغير في الزكاة أم لا ؟

### فصل

مم

في

تعليل المعلن بالشئ وقوله انه مجمع

عليه فانه تصح علة اذا أثرت .<sup>(١)</sup> ومثاله ، مانقوله : فمن عقد على

ذات محرم يجب عليه الحد لأنه وطء حرم بالاجماع لم يصادف ملكا ولا شبهة ملك ، والواطئ من أهل الحد عالم بالتحريم فوجب عليه الحد كما لو لم يصدق .

---

(١) راجع مسألة التعليل بالمختلف فيه .

وكما يقول أصحاب أبي حنيفة في المتولد من بين الفتم والظبا\* :  
تجب فيه الزكاة لأنه منفصل من حيوان تجب فيه الزكاة بالاجماع فجاز أن  
تجب فيه الزكاة كالمتولد من بين السائمة والمملوكة وهذا يصح اذا أثر  
الوصف في الحكم لأن لكونه مجتمعا عليه تأثيرا في وجوب الحد واسقاط  
الحد ولكونه مجتمعا عليه تأثير في وجوب الزكاة .

### فصل

والحكم الواحد في الشرع يتعلق بأسباب مختلفة<sup>(١)</sup> ، كالقتل يجنب  
بالقتل الممد وبالردة وبالزنا مع الاحصان ، وتحريم الأكل دل عليه  
المنع من القتل كنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل الضفدع فدل تحريم<sup>(٢)</sup>

---

(١) انظر المسألة في اللمع ص ٥٩ ، الوصول ص ٧٩٦ ، المعتمد ٢/٧٩٩  
البرهان ٢/٨١٩ ، المنقول ص ٣٩٢ ، الستصقي ٢/٩٦ ، البحر  
المحيط ٣/٨٤/أ ، ارشاد الفحول ص ٢٠٩ ، وانظر التمهيد  
٢/١٥٥ ، روضة الناظر ص ٣٣٣ ، السوداء ص ٤١٦ ، تحريم  
المنقول ٢/٤٦٢ .

(٢) رواه أبو داود ، ٣٥- كتاب الادب ، ١٧٧- باب في قتل الضفدع  
حديث رقم ٥٢٦٩ .

والنسائي في كتاب الصيد ٢/٢١٠ .  
وابن ماجه ، ٢٨- كتاب الصيد ، ١٠- باب ما ينهى عن قتله  
حديث رقم ٣٢٢٣ .

وأحمد في مسنده ٣/٤٥٣ .  
وانظر التلخيص ٢/٢٧٦ رقم ١٠٩٥ .

قتله على المنع من أكله ، وإباحة القتل دل على تحريم الأكل كالخمس  
المؤذيات نص على إباحة قتلهن<sup>(١)</sup> فكان إباحة قتلهن لا إلا على تحريم أكلهن  
وكالأمر يقتل البهيمة الموطوءة . ووجوب الغسل يتعلق بالجفافة والحيض  
والنفاس . وقد يجب على الشخص الواحد القتل بأسباب تجتمع فيه كرجل  
قتل وارتد فإن عفى عن القصاص قتل بالردة وإن تاب عن الردة ولم يمصف  
عن القصاص قتل / قودا .

ب/١٤٢

فأما الأصل الواحد إذا عرف حكمه بنص أو إجماع وله وصفان هل  
يجوز أن يكون كل واحد من الوصفين علة بانفراده ثبت الحكم فيه لأجله ،  
فإن تنافت فروعهما امتنع أن يكونا صحيحين ، وإن لم تناف فروعهما وقام  
الدليل على صحة كل واحد منهما بنطق أو ببيينة بنطق جاز أن تعمل بكل  
واحدة منهما ، وكذلك إذا دل على صحة كل واحدة منهما الإجماع .

ومثال ذلك أن بيع السمك في الماء لا يجوز ، وهذا حكم متفق عليه  
ومعلل بأنه غير مملوك للبائع ، ومعلل أيضا بأنه مجهول الصفة ومعلل

---

(١) في قوله صلى الله عليه وسلم خمس من الدواب كلهن فاسق يقتلن في  
الحرم : الفراب والحدأة والمقرب والفأرة والكلب المقور .

رواه البخاري ، ٢٨- كتاب جزاء الصيد ، ٧- باب ما يقتل المحرم  
من الدواب ، حديث رقم ١٨٢٦ - ١٨٢٩ ، وسلم ، ١٥- كتاب  
الحج ، ٩- باب ما يندب للمحرم وغيره قتله حديث رقم ٦٦ - ٧٩ .



أيضا بأنه غير مقدور على تسليمه ، فإن حصل في شبكة الصيد سمك بحيث لا يمكنه أن يتخلص فقد ملكه ، فإن كان شاهدا برؤيا صح اما في شبكة أو بركة صافية الماء بحيث كشف للناظر من وراء الماء الصافي صح بيمينه لحصول الملك والرؤية والقدرة على تسليمه وفي ذلك زوال العلة الثلاث التي كانت مانعة من بيمه .

وان زالت علتان وبقيت علة من الثلاث مثل أن يحصل ولا يمكنه الخروج منها لكنه التمس بالشبكة أو ركب بعضه بعضا فصار كالصبرة فلم يشاهد لم يصح لتخلفه علة واحدة من الثلاث وهي عدم رؤية التحتاني مع كونه مختلفا لا يقنع نظر الأعلى منه عن نظر الأسفل بخلاف الأطمعة المتساوية الأجزاء ، وكذلك ان زالت علة علة وبقيت الأخرى نهضت الباقية بالمنع كما منع الثلاث ، ومن ههنا امتنع اعتبار العكس عندنا وعند المحققين من أهل الجدل ، لأن بقاء علة من العلة تمنع فلا يمكن أن تنعكس العلة مع بقاء خلفها ، بخلاف العلة العقلية فان معلولها لما لم يثبت الابطال وحدها لا جرم وجب العكس ، فاذا قلت : كل جسم قامت به الحركة فهو متحرك ، وكل جسم لم تقم به حركة فليس بمتحرك صح ولزم ذلك ، ان ليس للمعلول وهو المتحرك علة سوى الحركة فلا يخلفها ما يعمل عليها ، واذا قلت في الشرعية : كل امرأة قام بها الا حرام اذا انصفت بالا حرام كانت محرمة ، لا يمكن أن تقول : وكل امرأة لم تتصف بالا حرام فهي مباحة ، لصحة تخلف علة / تعمل عمل الا حرام وهي الصوم أو المدة أو الحيض فافهم ذلك فهذا على قول من لم يعتبر العكس في العلة الشرعية .

وأما على قول من اعتبر العكس فانه لا يجيز .

قال : لأنه لا يمكن الدلالة على حجتها بالنطق ولا بالبينة ولا بالاجماع ولا بالسلب والوجود ولا بشهادة الأصول فحينئذ يفسد لعدم الدليل على صحتها لأجل أن الحكم الواحد لا يتعلق بمثلتين .

وهذا لا يلزم لأنه إذا ثبت لكل واحدة من العلل التأثير والجلب للحكم بدلالة النطق أو البينة أو الاجماع واجتمعت في محل فجلب الحكم لم يمكن أن يخلو كل واحدة من أن تكون مؤثرة وبين ذلك بحال إفرادها وانها تستقل بالحكم وهذا كافي في نفي اعتبار المكس وفي صحة ثبوت الحكم بمحل عدة .

#### فصل م

فإذا صح اثبات الحكم في الأصل بمثلتين وتعليله بمثلتين وكان أحد الوصفين أعم من الآخر ودل الدليل على صحة كل واحدة كان الممثل بالخيار بين أن يستدل بالعمامة وبين أن يستدل بالخاصة كالخبرين أحدهما يدل على حكم بمجموعه والآخر يدل عليه بخصوصه كان مخيراً في الاستدلال بأيها شاء<sup>(١)</sup> .

---

(١) وهذا هو رأى القاضى أبى يعلى - انظر المدة ٢٣٤ ب .

وقال أبو الخطاب أنه قول أصحاب أبى حنيفة وبعض الشافعية انظر التمهيد ٢/٢١٥ ، المسودة ص ٣٧٩ ، مسلم الشيبانوت ٣٢٩/٢ .

ومن قال به من الشافعية امام الحرمين - انظر البرهان ١٢٩١/٢ ، الكافية ص ٥٠٧ .

وهذا أحد الأقوال في المسألة .

(١)  
وقال قوم : الخاصة أولى لأنها تصرح بالحكم ولم يسلموا أن الخبر  
المام يساوي الخاص بل الخاص في الحكم المقدم .

### فصل

فإذا صحتا أعنى الملتين المشتهتين للحكم فلا فرق بين أن يكون  
فروع احدهما أكثر من الأخرى أم تتساوى . (٢)

---

(=) والقول الثاني أن العامة أولى .

قال في التمهيد انه قول بعض الشافعية - التمهيد ٢/٢١٥  
وحكاه في المسودة وانه اختيار ابن برهان - المسودة ص ٣٧٩ - ٣٨٠  
وقال الجويني انه قول عرى عن النحصيل - انظر البرهان  
١٢٩١/٢ - ١٢٩٢ ، والكافية ص ٥٠٧ ، وانظر المصتمد  
٨٥٢/٢ ، والاحكام للأمدى ٤/٢٤٨ ، وجمع الجوامع بشرح  
الجلال وهاشية المطار ٢/٤١٩ ، وشرح الكوكب المنير ص ٤٥٢ ،  
وهذا الوجه من الترجيح فاسد عند الحنفية ، انظر أصول  
السرخسي ٢/٢٦٥ ، مسلم الثبوت بشرح فواتح الرحموت ٢/٢٣٩ .  
(١) ولأن الخطأ فيها أقل - انظر جمع الجوامع بشرح الجلال وهاشية  
المطار ٢/٤١٩ .

(٢) كذا في الأصل ، والصواب ( تكون فروع احدهما ) .

(٣) وهو اختيار القاضي ابي يعلى في العدة واهي الخطاب - التمهيد  
٢/٢١٩ ، المسودة ص ٣٨١ .

وقال به من الشافعية الامام الفزالي في المنقول ص ٤٦٦ ،  
وقال الشيرازي انه قول بعض اصحابهم وهو مذهب اصحاب ابي  
حنيفة - الوصول ص ٣٦١ ، التهصرة ص ٤٨٨ .

وقال قوم من أهل الجدل : من شرط صحتها أن تتساويا في الفروع  
لأن الكثرة الفروع هي التي يثبت بها الحكم فلا يحتاج في اثباته الى ما قلت  
فروعها . وهذا لا يصح لأن كثرة الفروع لا تدل على صحة العلة .

### فصل

م

في

القياس على أصل مختلف في حكمه

=====

(١)

فان كان قد ثبت عند المصلل بنص من كتاب وسنة جاز القياس عليه ،  
لأن الاعتبار بالدليل ، وليس الدليل كله الاتفاق ، بل غير الاتفاق أدلة  
كثيرة ، والاتفاق واحد من جملة أدلة ، فاذا لم يوجد الاتفاق ووجد

---

( = ) وفي المسألة قول ثان هو تقديم الأكثر فروعاً .

والى هذا ذهب الشيرازى وامام الحرمين - انظر الوصول  
ص ٣٦١ ، التبصرة ص ٤٨٨ ، البرهان ١٢٧٢/٢ .

وعزاه الفزالى للاستاذ ابي منصور - انظر المنحول ص ٤٦٦ ،  
وفى المسودة انه اختيار القاضى ابي يعلى فى الكفاية - المسودة  
ص ٣٨١ ، وانظر المسألة فى الممتمد ٨٥٢/٢ ، المحصول  
٦٢٦/٥ .

(١) وليس من شرطه أن تجمع الامة على تحليله كما يقول بشر بن غياث  
المريسي وبعض الشافعية - راجع هذا القول وجوابه فى الممتمد  
٧٦١/٢ ، اللمع ص ٥٧ - ٥٨ ، الوصول ص ٢٦١ ، المسودة  
ص ٢٠٨/أ ، التمهيد ١٢٨/٢ ، المحصول ٤٩٤/٥ ، المسودة  
ص ٤٠١ ، تحرير المنقول ٤٦٦/٢ .

دليل آخر ثبت الحكم<sup>(١)</sup> . وان كان القياس على أصل يوافقه خصمه في حكمه  
ويخالفهما فيه غيرهما / من أهل الاجتهاد ، فان كان لهما على دليل ١٤٣ ب/  
صحيح صح القياس عليه ، وان لم يكن لهما عليه دليل لم يجر العمل على  
هذا القياس لأن حكم أصله لم يثبت بدليل شرعي ، لأن اتفاق الخصمين  
ليس بدليل من أدلة الشرع ، وانما في الجدل اذا اتفق الخصمان كفى  
لكن ليس القياس على هذا الوجه قياسا مدلولاً عليه بل قياس اتفاقاً على  
حكمه في الأصل .

---

(١) ذهب المصنف الى أن حكم الأصل اذا كان ثابتاً بنص أو إجماع  
فلا يضر كونه مختلفاً فيه .

خلافاً لما اشترطه جمهور الأصوليين من أن يكون حكم الأصل  
متفقاً عليه ، على خلاف بينهم في كيفية الاتفاق ، فذهب بعضهم  
الى أن المراد أن يتفق الخصمان ، نص عليه ابن قدامة في الروضة  
ص ٣١٥ .

وصححه الزركشي - انظر البحر المحيط ٥٧/٣ أ

وقال الفتاوى أنه مذهب الجمهور - انظر شرح الكوكب ص ٢٧٧

ونذهب بعضهم الى ان المراد اتفاق الأمة .

راجع المسألة في الأحكام ١٨١/٣ ، مختصر ابن الحاجب

وشرحه ٢١١/٢ ، روضة الناظر ص ٣١٥ ، البحر المحيط ٥٦/٣ ،

٥٧ ، تحرير المنقول ٤٥٠/٢ ، شرح الكوكب المنير ص ٢٧٧ ،

ارشاد الفحول ص ٢٠٥ .

## فصل

مم

فى

القيام على العام الذى دخله التخصيص وعلى  
المخرج من الصوم  
=====

- (١) مثاله قوله عز وجل " الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة  
جلدة " ثم خص بقول عز وجل " فان أتتا بفاحشة فعليهن نصف ما على  
المحصنات من العذاب " وقوله تعالى " والسارق والسارقة فاقطعوا  
(٣)  
أيديهما " خص بما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم ( لا قطع فى شمر  
(٤)  
ولا كثر ) .

- 
- ( ١ ) سورة النور ، آية رقم ٢ .  
( ٢ ) سورة النساء ، آية رقم ٢٥ .  
( ٣ ) سورة المائدة ، آية رقم ٣٨ .  
( ٤ ) أخرجه أبو داود ، ٣٢ - كتاب الحدود ، ١٢ - باب ما لا قطع فيه  
حديث رقم ٤٣٨٨ .

والترمذى فى كتاب الحدود ، ١٩ - باب ما جاء لا قطع فى شمر  
ولا كثر حديث رقم ١٤٧٣ ، ٥ / ٣ .

والنسائى ٨٧ / ٨ كتاب قطع السارق من احد عشر طريقا كلها  
ترجع الى رافع بن خديج رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم  
وابن ماجه ، ٢٠ - كتاب الحدود ، ٢٧ - باب لا يقطع فى شمر  
ولا كثر ، حديث رقم ٢٥٩٣ ، ٢٥٩٤ . وانظر التلخيص ٦٥ / ٤ رقم  
١٧٧٤ ، والا رواه ٧٢ / ٨ رقم ٢٤١٤ .

والكثير : بفتح الكاف والثاء ، جمار النخل وهو شحمه الذى  
وسط النخلة - النهاية ١٥٢ / ٤ .

فيجوز القياس على الأصل الخاص المخرج من المموم فيقاس العبيد<sup>(١)</sup>  
في تنصيف الحد على الماء ، وتقاس الأموال التي ليست في الأهرار على  
الشر والكثر .

### فصل

فأما القياس على ما بقى تحت المموم ، بان يقاس على السارق فسي  
وجوب القطع الجاحد للوديمة أو الخائن والمختلس ،  
ويقاس على الزاني في وجوب مائة جلدة اللائط ومن أتى بهيمة ،  
فهذا مختلف فيه .

---

(١) وهذا هو قول القاضي أبي يعلى ، ونقل عن الامام أحمد رحمه الله  
ما يدل على ذلك - راجع المدة ص ٣١٤ ب .

واختاره أبو الخطاب وذكره وجها للحنابلة - انظر التمهيد  
١٣٠/٢ .

وهو قول أصحاب الشافعي وبعض الحنفية .

ونذهب أكثر الحنفية والمالكية الى انه لا يجوز القياس على  
المخصوص من حطة القياس الا ان يكون معللا أو مجمعا على جواز  
القياس عليه .

راجع المسألة في المدة ص ٣١٤ وما بعدها ، التمهيد  
١٣٠/٢ ، المسودة ص ٣٩٩ ، شرح الكوكب المنير ص ٢٧٦ .

ف قيل : لا يجوز ، <sup>(١)</sup> لأن لفظ المصوم لما دخله التخصيص ضعف عن الاستيماب عند قوم وصار مجازا عنه عند قوم فانما ضعف لفظه وزالت حقيقته ضعف معناه .

وقيل : يجوز ، وهو الأصح عندنا وعند أصحاب الشافعي لأن الملة التي تستنبط منه قد صحت والمعنى الذي فيه لا يضاف ولا اعتبار بالدليل على صحة الملة .

### فصل

من هذا القبيل وهو المخصوص حكى عن الشافعي رضي الله عنه انه لا يقاس على المخصوص . <sup>(٢)</sup> وحملة المحققون من أصحابه رحمة الله عليهم على أحد أمرين .

---

(١) قال الزركشي : ( حكى سليم الرازي عن بعض اصحابنا أن المصوم اذا خص لم يجوز أن يستنبط منه معنى يقاس عليه غيره .

ثم قال : أي الزركشي : وهذا قول فاسد - انظر البحر المحيط ٥٢/٣ ب .

(٢) قال الامام الشافعي في الرسالة : ( قال : فما الخبر الذي لا يقاس عليه ؟

قلت : ما كان لله فيه حكم منصوص ، ثم كانت لرسول الله سنة بتخفيف في بعض الفرض دون بعض عمل بالرخصة فيما رخص فيه رسول الله دون ماسواها ، ولم يقس ماسواها عليها ، وهكذا ما كان لرسول الله من حكم عام بشئ ثم سن فيه سنة تفارق حكم العام ( الرسالة ص ٥٤٥ .

وقال الرازي : ( مذهب الشافعي رضي الله عنه انه يجوز اثبات الرخص بالقياس - المحصول ٤٧١/٥ .



(١)  
أما الأحكام التي خص بها أشخاص كرضاع سهلة لسالم وكان كثيرًا ،

(١) رضاع سهلة لسالم جاء في مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها  
قالت ( جاءت سهلة بنت سهيل إلى النبي صلى الله عليه وسلم  
فقالت يا رسول الله اني أرى في وجه أبي حذيفة من دخول سالم  
” وهو حليفه “ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أرضعيه ، قالت :  
وكيف أرضعه ؟ وهو رجل كبير فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وقال : قد علمت أنه رجل كبير ) ، وللحديث الفاظ أخرى والمعنى  
واحد .

رواه مسلم في ١٧ - كتاب الرضاع ، ٧ - باب رضاة الكبير  
حديث رقم ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ .

وقد ذهب سائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ما عدا عائشة  
رضي الله عنهم إلى أن هذا خاص بسهولة وسالم رضي الله عنهما .  
فقد روى مسلم عن أبي عبيدة بن عبد الله بن زمعة أن أمه  
زينب بنت أبي سلمة أخبرته أن أمها أم سلمة زوج النبي صلى الله  
عليه وسلم كانت تقول : أبي سائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم  
أن يدخلن عليهن أحدًا يتلك الرضاة ، وقلن لعائشة : والله  
ما نرى هذا إلا رخصة أرخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم لسالم  
خاصة فما هو بداخل علينا أحد بهذه الرضاة ولا راثينا ، صحيح  
مسلم ، ١٧ - كتاب الرضاع ، ٧ - باب رضاة الكبير ، حديث رقم  
٣١ .

وسالم هو مولى أبي حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس أحد  
السابقين الأولين ومن فضلاء الصحابة والموالى وكبارهم ، قال فيه  
عمر بن الخطاب : لو كان سالم حيا ما جعلتها شوري - أي الخلافة -  
شهيدا بدرا واحدا والخندق والمشاهد كلها ، وقتل يوم اليمامة -  
انظر ترجمته في الإصابة ٦/٢ ترجمة رقم ٣٠٥٢ ، أسد الفاهية  
٣٠٧/٢ ترجمة رقم ١٨٩٢ .

(١)  
والرخصة لأبي بكر في دخوله الصف راکما وكرخته لأبي هريرة في الذبح  
للمناق أضحية . (٢)

(=) وسهلة هي بنت سهيل بن عمرو القرشية من بني عامر بن لؤي  
وهي امرأة أبي حذيفة بن عتبة بن ربيعة أسلمت قديما وهاجرت مع  
زوجها إلى الحبشة - انظر ترجمتها في الاصابة ٣٣٦/٤ ترجمة رقم  
٥٩٥ ، وأسد الغابة ١٥٤/٧ ترجمة رقم ٧٤١٩ .

(١) جاء ذلك فيما رواه البخاري من حديث أبي بكر رضي الله عنه انه  
انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو راكع فركع قبل أن يصل  
إلى الصف ، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : زادك الله  
حرصا ولا تمد ، البخاري ، ١٠ - كتاب الأذان ، ١١٤ - باب اذا ركع  
دون الصف حديث رقم ٧٨٣ .

وانظر شرح الحديث في فتح الباري ٢٦٨/٢ .

وأبو بكر هو نفع بن الحارث بن كلفة الثقفي ، أسلم يوم  
الطائف ونزل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من حصن الطائف  
في بكره فكفى بها ، كان من فضلاء الصحابة وصالحين كثير العبادة  
توفي بالبصرة سنة إحدى أو اثنتين وخمسين - انظر ترجمته في  
الاصابة ٥٧١/٣ ترجمة رقم ٨٧٩٣ ، أسد الغابة ٣٥٤/٥ ترجمة  
رقم ٥٢٨٢ ، ٣٨/٦ ترجمة رقم ٥٧٣١ .

(٢) من حديث رواه البخاري ، ٧٣ - كتاب الاضاحي ، ٨ - باب قول  
النبي صلى الله عليه وسلم لأبي هريرة ضح بالجذع من الممزر حديث  
رقم ٥٥٥٦ ، ٥٥٥٧ .

وسلم ، ٣٥ - كتاب الاضاحي ، ١ - باب وقتها ، حديث رقم

وأما الرخص التي اختصت معانيها بها وذلك كالسج على / الخفين ١٤٤/أ  
(١) (٢)  
لم يقس عليه برفقا ولا عمامة ولا ققازين حيث جعل ذلك للمشقة اللاحقة التي

---

( = ) وأبو بردة هو هاني بن نيار بن عمرو بن عبيد البلوي ، شهيد العقبة  
صدرا والمشاهد كلها وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه  
البراء\* بن عازب وجابر بن عبد الله وابنه عبد الرحمن وغيرهم ، ومات  
في أول خلافة معاوية رضي الله عنه بعد أن شهد مع علي رضي الله  
عنه حروبه كلها على خلاف في تحديد السنة - انظر ترجمته في  
الاصابة ٥٩٦/٣ ترجمة رقم ٨٩٢٦ ، ١٨/٤ ترجمة رقم ١١٧ ،  
أسد الغابة ٣٨٢/٥ ترجمة رقم ٥٣٣٢ ، ٣٠/٦ ترجمة رقم  
٥٧١٧ ، الاستيعاب ٥٩٧/٣ ، ١٧/٤ .

( ١ ) المذهب عند الحنابلة جواز المسح على الصمامة ، وعند مالك  
والشافعي وأصحاب الرأي لا يجوز المسح على الصمامة - راجع المسألة  
في كشف القناع ١٢٢/١ ، الانصاف ١٨٥/١ ، المغني ٢١٩/١ .  
( ٢ ) قال الشافعي في الرسالة : ( فلما صح رسول الله على الخفين  
لم يكن لنا والله اعلم أن نصح على عمامة ولا يرفع ولا ققازين قياسنا  
عليهما ) الرسالة ص ٥٤٦ .

لا يساويها خلق غيرها فيها .

ومثل الرخصة في تحلل المحصر عن الاحرام بالمد والمانع عن

(١)

الصيعة الحرام ويقاع المناسك الواجبة بالا حرام ولا يقاس عليه الحصر

(٢)

بالمرض لانه يحكمه التخلص من المد وبالتحلل ولا يتخلص من المرض .

( ١ ) وذلك في قوله تعالى " واتموا الحج والعمرة لله فان أحصرتم فما

استيسر من الهدى " الآية رقم ١٩٦ من سورة البقرة ، وقد اختلف

العلماء في المراد بالا حصار في الآية ، فقال قوم المراد به حصر

المد وخاصة دون المرض ونحوه وهو قول ابن عباس وابن عمر وابن

ابن الزبير ، وهه قال سميد بن المسيب وسميد بن جبر ، وهه

الرواية المشهورة عن أحمد ومذهب مالك والشافعي .

فملى هذا القول يكون من أحقر بمرض ونحوه لا يجوز لـه

التحلل حتى يبرأ من مرضه وتطوف بالبيت ويسمى .

وقال قوم ان المراد بالا حصار انه يشمل ماكان من عدو ونحوه

وماكان من مرض ونحوه من جميع العوائق النانعة من الوصول الى

الحرم وهذا قال ابن مسعود وصجاهد وعطاء وقتادة وعروة والنخعي

وعلقمة والثوري والحسن وأبو ثور وداود وهه مذهب ابن حنيفة -

انظر تفسير الطبري ٢ / ٢١٢ ، تفسير ابن كثير ١ / ٣٣٥ ، اضواء

البيان ٦ / ١ وما بعدها .

( ٢ ) مذهب الحنابلة والمالكية والشافعية أن المحصر بالمرض لا يحل بل

يبقى على أحرامه حتى يقدر على الجنب وخصوا الآية بالحصر

بالمدو .

وعند الحنفية أن المحصر بالمرض كالمحصر بالمدو - انظر

المسألة في كشف القناع ٢ / ٥٢٨ ، المغني ٣ / ٣٣١ ، الأم ٢ / ١٨٥

الموطأ ، ٢٠ - كتاب الحج ، ٣٢ - باب ما جاء فيمن أحصر بغير عدو

حاشية ابن عابد بن ٢ / ٥٩٠ .

(١)

ولا يقاس موضع النجاسة على البدن والثوب على نجاسة أثر الاستنجاء

(١) أثر الاستنجاء المراد به أثر الاستحماء في محل الاستجمار أى بقية

الخارج من السبيل بعد الاستجمار وهو مغفوعه في المذهب .

قال ابن قدامة : ( وقد غف عن النجاسات المفلطة لاجل

محلها في ثلاثة مواضع :-

أحدها : محل الاستنجاء ، فعفى فيه عن أثر الاستنجاء بعد

الانقاء واستيفاء المدد بغير خلاف نعلمه .

واختلف أصحابنا في طهارته فذهب أبو عبد الله بن حامد

وأبو عبد الله بن المسلمة إلى طهارته ، وهو ظاهر كلام أحمد فإنه

قال في المستجمر بمسح في سراويله لا بأس به ولو كان نجسا لنجسه

ووجه ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في الروث والرمسة

( انهما لا يطهران ) مفهومة أن غيرهما يظهر .

ولأنه معنى يزيل حكم النجاسة فيزيلها كالما .

وقال أصحابنا المتأخرون : لا يظهر المحل ، بل هو نجس ،

فلو قعد المستجمر في ماء يسير نجسه ، ولو عرق كان عرقه نجسا

لأن المسح لا يزيل أجزاء النجاسة كلها فالباقي منها نجس لأنه

عين النجاسة ، فأشبه ما لو وجد في المحل وحده ( المغسنى

٦٢/٢ ، وانظر منتهى الارادات ٤٣/١ ، كشف القناع ٧٠/١ ،

١٩٢ ، الانصاف ١٠٩/١ ، ٣٢٩ ، المبدع ٢٤٨/١ ، الزوائد

على زاد المستقنع ص ٦٩ .

حتى يقتض فيه على الصبح لأن المشقة بالتكرار هناك لا توجد في غيره ،  
(٢)  
ولا يقاس على تكرار أيمان القسامة أيمان في حق من الحقوق لتفليظ الدماء  
وتخصصها بالفلظة من سائر الحقوق فهو من الباب الذي علقه غير متعدية ،  
(٣)

- 
- (١) كذا في الأصلي ، والصواب ( يقتصر ) .  
(٢) القسامة عند الفقهاء أيمان مكررة في دعوى قتل مصصوم - انظر  
تهذيب الاسماء واللفات ٩٢/٤ ، المصباح المنير ص ٥٠٣ ، النهاية  
٦٢/٤ ، المغنى ٤٨٧/٨ .

قال ابن قتيبة : وأول من قضى بالقسامة في الجاهلية الوليد  
ابن المغيرة فأقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم - المصنف  
ص ٥٥١ .

- (٣) وقد نقل الزركشي نصوصا عن الامام الشافعي رحمه الله تدل على  
أنه لا يقاس على الرخص .

وقال : وجرى على ذلك جماعة من أصحابنا منهم الاستاذ أبو  
منصور البغدادي والقاضي الحسين والكنيا الهراسي ونقل عنهم  
نصوصا تدل على ذلك . راجع البحر المحيط ٤٨/٣ ب ومما  
بعدها .

قلت : والقاضي الحسين هو الحسين بن محمد بن أحمد  
المروروني أحد رفقاء الشافعية وصاحب التعليقة المشهورة عندهم  
كان يقال له حبر الأمة - راجع ترجمته ومصادرها في طبقات  
الشافعية الكبرى ٣٥٦/٤ ترجمة رقم ٣٩٣ .

وقال بعض أصحابه : وكل ما كان مستثنى للضرورة أو الرخصة للشك  
من جطة محذور لا يجوز القياس عليه .

### فصل

ممن

في

### الاستحسان =====

والاستحسان في اللغة : استعمال من الحسن وهو أن يرى الشيء  
حسنا ، أو يعتقد حسنا .<sup>(١)</sup>

يقول الرجل من أهل اللغة : استحسنت صورة زيد وركبة عمرو ودار  
خالد ، كما تقول : استصوبت رأيه ، واستعقلت ، واستجهلت : أي وجدت  
رأيه صوابا ، ورأيته عاقلا ، أو وجدتته عاقلا ووجدته جاهلا .

ومراد الفقهاء بذلك الرأي والاعتقاد ، وهو : أن يعتقد ويرى أن  
هذا الحكم في الشرع حسن فان كان ذلك الدليل شرعيا فهو صحيح .  
وقد نطق بالاستحسان أبو حنيفة .<sup>(٢)</sup>

---

(١) انظر لسان العرب ١١٧/١٣ ، ترتيب القاموس ٦٤٣/١ .  
(٢) كما في مسألة شهود الروايا وذلك اذا اختلف الشهود في مكان  
الزنا في البيت ، فقال اثنان : في مقدمته ، وقال الآخرون : في  
مؤخرته ، فالقياس في ذلك أن لا يحد المشهود عليه لان الاختلاف  
شبهة فيه قال زفر ، واستحسن الباكون اقامة الحد عليه - انظر  
المسوط ٦١/٩ .

وقد نص عليه صاحبنا أحمد بن حنبل ، فقال في المضارب اذا خالف  
رب المال في الشراء : الربح لصاحب المال ، ولهذا أجرة مثله ، وكانت  
أذهب الى أن الربح لصاحب المال ثم استحسنت <sup>(١)</sup> ، وقال في رواية المروزي :  
<sup>(٣)</sup>  
يجوز شراء أرض السواد ولا يجوز بيعها .

ف قيل له : كيف تشتري ممن لا يملك ؟

فقال : القياس كما تقول ولكن هو استحسان <sup>(٣)</sup> ،

---

( ١ ) قال ذلك في رواية صالح ، ذكر ذلك القاضى أبو يعلى فى المسدة  
ص ٢٤٩ / ب ، والمجد فى المسودة ص ٤٥٣ .

( ٢ ) هو أحمد بن محمد بن الحجاج بن عبد العزيز ، أبو بكر المروزي  
كان ورعا صالحا ، خصيما لخدمة الامام أحمد رضى الله عنه وكان  
يأنس اليه وينسب اليه ويصمته فى حوائجه ويكرمه ويأكل من تحت يده  
وهو الذى تولى اغماضه لما مات وغسله .

روى عن الامام أحمد مسائل كثيرة جدا .

مات سنة ٢٧٥ هـ ، ودفن عند رجل قبر الامام أحمد بمن  
حنبل رضى الله عنه - انظر ترجمته فى طبقات الحنابلة ١ / ٥٦ رقم  
٥٠ ، الانصاف ١٢ / ٢٨٠ رقم ٢٤ ، الضهيج الاحمد ١ / ٢٥٢ رقم  
١١٨ ، شذرات الذهب ٢ / ١٦٦ .

( ٣ ) انظر هذه الرواية فى المسدة ص ٢٤٩ / ب ، التمهيد ٢ / ١٦٦ ،  
المسودة ص ٤٥٢ .



وقال الشافعي رحمه الله عليه في السارق اذا أخرج يده اليسرى  
بدل اليمنى فقطعت ، فقال : القياس أن تقطع يمينه ، والاستحسان أن  
لا تقطع<sup>(١)</sup> !

وقال في الاستحلاف بالمصحف : حسن<sup>(٢)</sup> ، أي للتخويف والردع .  
وجملته : أنه ترك القياس لدليل أقوى منه<sup>(٣)</sup> .

---

(١) انظر هذه المسألة في الأم ٥٣/٦ ، المجموع ٦٥/١٩ ، ٦٨ ، ولم  
يرد فيهما لفظ الاستحسان .

(٢) قال الامام الشافعي في الأم : وقد كان من أحكام الآفاق — من  
يستحلف على المصحف وذلك عند حسن ( الأم ٢٧٩/٦ ) .

وفي الجملة فقد نقل عن الامام الشافعي رحمه الله القول  
بالاستحسان في عدة مواضع .

قال بمض الشافعية في ثلاثة مواضع وأوصلها بعضهم إلى  
سبعة مواضع ، وقد أجاب الشافعية عن ذلك بأنه إنما استحسنت ذلك  
الدليل يدل عليه - انظر البحر المحيط ٣/١٥٥ ب ، رفع الحاجب  
٢/٣٧٤ أ ، ادب القاضي ١/٦٥٨ ، وانظر رسالة الاستحسان  
بين المشتين والناقين ص ١٨٣ وما بعدها .

(٣) وهو أحد المبارات في تعريف الاستحسان عند الحنفية ونص عليه  
الامام السرخسي في أصوله ٢/٢٠٠ ، وقال ابن عبد الشكور  
الحنفي ( وبالجملة ليس الاستحسان عندنا الا دليلا معارضا  
لقياس ) انظر سلم الثبوت ٢/٣٢١ .

وهو اختيار ابن الخطاب من الحنابلة ، وقال انه مقتضى  
كلام الامام أحمد رحمه الله - انظر التمهيد ٢/٤٨٨ .

/ وقال أبو الحسن الكرخي : الاستحسان ترك الحكم الى حكم ٨٤٤/ب  
أولى منه : (١)

(١) المشهور عند الأصوليين في تعريف أبي الحسن الكرخي للاستحسان هو أن يمدل الانسان عن ان يحكم في المسألة بحمل ما حكم به في نظائرها الى خلافه لوجه هو أقوى من الأول يقتضي العدول عن الأول .

أو هو العدول بحكم المسألة عن حكم نظائرها لدليل يخصها  
انظر المعتمد ٨٤٠/٢ ، التبصرة ص ٤٩٣ ، الوصول ص ٣٩٦ ،  
المستصفى ١٣٩/٢ ، الاحكام للأمدى ١٣٧/٤ ، المحصول  
١٦٩/٦ ، التمهيد ص ٤٨٧ ، المسودة ص ٤٥٣ ، البحر  
المحيط ١٥٤/٣ ، كشف الاسرار ٣/٤ .

الا أن الجصاص الحنفى ذكر أن أبا الحسن الكرخي يقول  
ان لفظ الاستحسان ينشأ عن ترك حكم الى حكم هو أولى منه لولاه  
لكان الحكم الأول ثابتا - انظر اصول الجصاص ص ٢٩٥ ، وقد  
اعترض على تعريف الكرخي للاستحسان بأنه يلزم عليه أن يكون  
العدول عن المصنف الى التخصيص وعن المنسوخ الى الناسخ  
استحسانا وليس كذلك ويلزم عليه أن يكون العدول عن الاستحسان  
الى القياس استحسانا - انظر التمهيد ص ٤٨٧ ، الاحكام  
للأمدى ١٣٧/٤ ، كشف الاسرار ٣/٤ ، المسودة ص ٤٥٣ ، المعتمد  
٨٤٠/٢ .

وأما التعريف الذي حكاه المصنف عن الكرخي فقد اختاره  
القاضي أبو يعلى في العدة فقال : ( وأما الفرض في الطلاق  
هذه العبارة فهو ترك الحكم الى حكم هو أولى منه ) العدة  
ص ٢٥٠ .

وقال قوم : الاستحسان هو تخصيص الملة (١)

وقال قوم : هو ترك الطريقة المطردة لطريقة غير مطردة لأمر يختص

بذلك الحكم (٢).

---

(=) وأعرض عليه أبو الخطاب فقال : ( وهذا ليس بشئ لأن الأحكام لا يقال بعضها أولى من بعض ، ولا بعضها أقوى من بعض وانما القوة للأدلة لأنها تترتب في الشرع ويقدم بعضها على بعض )  
التمهيد ص ٤٨٨ .

قلت : وفي هذا الاعتراض نظرا لأنه يمكن التعبير عن الشئ بنتيجته ، والأحكام نتيجة الأدلة .

وقد ذكر ابن قدامة أن تعريف الاستحسان بهذا اللفظ هو مذهب الامام أحمد رحمه الله ان قال : ( قال القاضي يعقوب القول بالاستحسان مذهب أحمد رحمه الله وهو أن تترك حكما الس حكم هو أولى منه ) روضة الناظر ص ١٦٢ .  
(١) وهذا أيضا أحد تعريفات الاستحسان عند الحنفية - انظر كشف الاسرار ٣/٤ .

وقد يعبرون عنه بقولهم : ترك الحكم مع وجود الملة - الأحكام ١٣٧/٤ ، البحر المحيط ١٥٤/٣ ، ادب القاضي ٦٥٠/١ .  
وهو عند هم وجه من وجوه ترك القياس الى ما هو أولى منه - انظر أصول الجصاص ص ٢٩٥ ، ٢٩٦ .

وقد خطأ السرخسي من قال بأن الاستحسان قول بتخصيص الملة - انظر أصول السرخسي ٢/٢٠٤ .

وتعريف الاستحسان بأنه تخصيص الملة اختاره أبو الخطاب انظر التمهيد ص ٤٩٠ .

(٢) هذا التصريف هو معنى تعريف الكرخي المشهور عند الأصوليين انظر المسودة ص ٤٥٣ .

وقال قوم : هو ترك القياس لدليل أخفى منه .<sup>(١)</sup>

وقال بعضهم : اذا امتد القياس على بعض الأصول أدى إلى التفاحش وخرج عما يعرفه الفقهاء فحينئذ نرى أن يقطع من جملة الباب ويحكم له بحكم آخر .<sup>(٢)</sup>

---

(١) وهو معنى قول الحنفية المدول عن قياس إلى قياس أقوى منه - انظر النصار وشروحه ص ٨١١ .

وهو الغالب في المراد بالاستحسان عند الحنفية فيسمون القياس الخفي استحسانا كما غلب إطلاق اسم القياس على القياس الحلي - انظر التلويح والتوضيح على التنقيح ٢/ ٨١ ، ٨٢ .

(٢) وهذا هو أحد معاني الاستحسان عند المالكية بل هو المشهور عندهم ، قال ابن رشد : الاستحسان الذي يكثر استعماله حتى يكون أعم من القياس هو أن يكون طرفا لقياس يؤدي إلى غلو في الحكم ومبالغة فيه فيعدل عنه في بعض المواضع لمعنى يؤثر في الحكم يختص به ذلك الموضع ( - الاعتصام ٢/ ١٣٩ .

وتعريف المالكية هذا للاستحسان قريب من تعريف الاحناف له بقطع المسألة عن نظائرها لدليل يخصصها الا أن قطع المسألة عند الاحناف يكون لدليل يخص المسألة وعند المالكية يكون لأن الطرد يؤدي إلى التفاحش .

وقال الشاطبي : وهو - أي الاستحسان - في مذهب مالك الأخذ بمصلحة جزئية في مقابلة دليل كلي ، ومقتضاه الرجوع إلى تقديم الاستدلال المرسل على القياس فإن من استحسن لم يرجع مجرد ذوقه وتشهبيه ، وإنما رجع إلى ما علم من قصد الشارع في الجملة في أمثال تلك الأشياء المفروضة كالمسائل التي يقتضي القياس فيها أمرا الا أن ذلك الأمر يؤدي إلى قوت مصلحة من جهة

وقال القاضي أبو عبيد الله الصمري الحنفي رحمه الله : <sup>(١)</sup> الاستحسان هو العلم بالشئ\* على الوجه الذي لو وقع عليه يكون حسنا ، والاستقبح هو العلم بالشئ\* على الوجه الذي لو وقع عليه يكون قبيحا . <sup>(٢)</sup>

---

( = ) أخرى ، وجلب فسدة كذلك ، وكثيرا ما يتفق هذا في الأصل الضروري من الحاجي ، والحاجي مع التكميلي فيكون اجرا\* القياس مطلقا في الضروري يؤدي الى حرج ومشقة في بعض موارد فيستثنى موضع الحرج ( - انظر الموافقات ٤ / ١٣٤ - ١٣٥ ، وانظر الحدود ص ٦٥ ، نشر البنود ٢ / ٢٦١ ، ٢٦٢ ، نظرية المصلحة ص ٢٤٢ - ٢٦٨ .

( ١ ) هو أبو عبيد الله الحسين بن علي بن محمد بن جعفر الصمري الحنفي امام الحنفية ببغداد في وقته وأحد الفقهاء الكبار ، وكان صدوقا وأقر العقل ، جميل المعاشرة عارفا بحقوق أهل العلم ، روى عن أبي بكر هلال بن محمد وأبي حفص بن شاهين والدارقطني ، وروى عنه الخطيب البغدادي ، وثقه عليه قاضي القضاة الداماني ، له كتاب مجلد ضخم في اخبار أبي حنيفة وأصحابه ، ولد سنة ٣٥١ ومات سنة ٤٣٦ - انظر ترجمته ومصادرها في الجواهر المضيئة ٢ / ١١٦ ، رقم ٥٠٨ ، الفوائد البهية ص ٦٧ ، شذرات الذهب ٣ / ٢٥٦ ، معجم البلدان ٣ / ٤٣٩ .

( ٢ ) وهذا تعريف للاستحسان في اللغة لا في الاصطلاح .

وقال بعض أصحاب أبي حنيفة : لا يجوز أن يشترط فيه العلم لأن  
القصـد به غلبة الظن ، وليس الاستحسان القول بغير دليل قالوا : وقد  
روى عن إياس بن معاوية : قيسوا القضايا ما صلح الناس ، فإذا فسدوا  
فاستحسنوا (٢) .

وقال أيضا : ما وجدت القضاء إلا ما يستحسنه الناس . قالوا : وقد  
أمر الله سبحانه باتباع الأحسن ، قال تعالى : ( يستمعون القـول  
فيتبعون أحسنه ) (٣) .

(١) هو أبو وائلة إياس بن معاوية بن قرّة بن إياس المزني البصري القاضي  
تابي ، ثقة ، نبيل ، يضرب المثل بذكائه وعقله وفصاحته وأحكامه  
وفطنته .

وثقه ابن سعد وابن معين والنسائي والعجلي والذهبي وابن  
حجر ، وساق له مسلم في مقدمة صحيحه ، وخرج له البخاري  
تمليقا .

حدث عن أبيه وعن أنس وابن المسيب وابن جبير وابن مغلـد  
وغيرهم وحدث عنه شعبة والحمدان وأيوب والأعشى وغيرهم . توفي  
سنة ١٢٢ - انظر ترجمته في التاريخ لابن معين ٢/٤٦ ، المصرفة  
والتاريخ ٢/٩٣ - ٩٦ ، أخبار القضاة ١/٣١٣ ، ميزان الاعتدال  
١/٢٨٣ ، تهذيب التهذيب ١/٣٩٠ ، تقريب التهذيب ١/٨٧ ،  
الخلاصة ص ٤٢ ، شذرات الذهب ١/١٦٠ .

(٢) انظر هذا القول في أخبار القضاة ١/٣٤١ .

(٣) من قوله تعالى ( فبشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون  
أحسنه أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولوا الألباب ، سورة  
الزمر ، آية رقم ١٨ .

قالوا : فترك القياس للكتاب في حق من قال : مال صدقسه<sup>(١)</sup> ،  
القياس يقتضى العموم فحملناه على الأموال الزكائية لقوله تعالى : " خذ من  
أموالهم صدقة " .<sup>(٢)</sup>  
(٣) (٤) (٥)  
وللخبر في القهقهة ، وخيار الثلاث في البيع ، ولسبق الحدث  
في الصلاة .

- 
- (١) كذا في الأصل ، وصوابه ( مالى صدقة ) فمن قال ذلك فان القياس  
لزوم التصديق بكل مال له ، ولكن الاستحسان تخصيص ذلك بمال  
الزكاة للآية - انظر الاحكام للأمدى ١٣٧/٤ وتصويب النص منه .  
(٢) سورة التوبة ، آية رقم ١٠٣ .  
(٣) أى ترك القياس للخبر .  
(٤) أى قالوا : ان القياس يقتضى أن الوضوء لا ينتقض بالقهقهة لكنا  
تركنا القياس لخبر نقض الوضوء بالقهقهة .

قلت : ونقض الوضوء بالقهقهة هو مذهب الحنفية خلافاً  
للجمهور - انظر المفنى ١٣١/١ ، حاشية ابن عابد بن ١٤٤/١ ،  
وقد ذكر الزيلعى فى نقض الوضوء بالقهقهة أحاديث سنن  
وأحاديث مرسله انظرها فى نصب الراية ٤٧/١ - ٥٤ .  
(٥) أى قالوا : ان القياس يقتضى أن لا يثبت الخيار فى البيع لأنه غرر  
لكننا استحسانه للخبر وهو حديث حبان بن منقذ ان النبى صلى الله  
عليه وسلم قال له : قل : لا خلافة ولك الخيار ثلاثاً - انظر  
الوصول ص ٣٧٢ .

وانظر تخريج الحديث فى نصب الراية ٦/٤ ، والتلخيص  
الحبير ٢١/٣ .





الدابة ربع قيمتها لقول عمر <sup>(١)</sup> ، وقتل الجماعة بالواحد لقول عمر <sup>(٢)</sup> .  
والاستدلال بمن حلف أن لا يصلى لا يحث حتى يأتي بمعظم الركعة <sup>(٣)</sup>  
لأن الأقل طفى .

ومن حلف أنه يهودى أو نصرانى ، القياس أن لا تحب عليه الكفارة  
لأنه لا يحلف بالله ، ولكن حثناه استحسانا لأنه هتك حرمة الدين فصار

---

( = ) أخبرني زيد بن أرقم أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن يتوب .

سنن البيهقي ٣٣٠/٥ ، سنن الدارقطني ٥٢/٣ رقم ٢١١ ،  
٢١٢ ، مصنف عبد الرزاق ١٨٤/٨ رقم ١٤٨١٢ - ١٤٨١٣ ، نصب  
الراية ١٥/٤ .

وزيد بن أرقم بن زيد بن قيس أنصاري خزرجي من بني الحارث  
استصفر يوم أحد وغزا مع النبي صلى الله عليه وسلم سبع عشرة  
غزوة ، وله حديث كثير ، مات بالكوفة سنة ٦٦ وقيل سنة ٦٨ - انظر  
ترجمته في الاصابة ١/٥٦٠ رقم ٢٨٧٣ ، الاستيعاب بهامش  
الاصابة ١/٥٥٦ ، أسد الغابة ٢/٢٧٦ رقم ١٨١٩ .  
( ١ ) انظر قضاء عمر رضي الله عنه في عين الدابة بربع ثمنها في مصنف  
عبد الرزاق ٧٧/١٠ .

وهذا قضى شريح وعلى رضي الله عنه - المرجع السابق .  
( ٢ ) انظر قول عمر في قتل الجماعة بالواحد في مصنف عبد الرزاق ٩/٤٧٥  
وكان القياس يقتضى أن لا يقتل بالواحد الا واحد .  
( ٣ ) أى قالوا : ونترك القياس بالاستدلال .

كالحالف بالله في هتك الحرمة<sup>(١)</sup> .

### فصل

والاستحسان أعم من تخصيص العلة لأن تخصيص العلة كتخصيص  
المعوم بترك القياس في موضع واحد من الجنس والباقي على القياس ،  
والاستحسان قد يكون ترك القياس رأسا كالنسخ ، وقد يكون / مثل ١٤٥/ ب  
تخصيص العلة وتخصيص الخبر .

وجملة ذلك أنه ينقسم ثلاثة أقسام :

أحدها : ترك القياس لدليل أقوى منه . / فهذا نقول به وهو ١٤٤/ أ  
صحيح .

والثاني : ترك القياس لغير دليل .

فهذا لا يجوز لأحد أن يذهب إليه ، لأنه مجرد هوى النفس  
واستحسانها .

والثالث : ترك القياس للمصنف والمادة . فهذا هنا يتصور الخلاف  
ومن وجه آخر وهو أن ما يروونه أقوى من القياس نتكلم عليه وأنه ليس  
بأقوى .

---

(١) انظر هذين المثالين لترك القياس بالاستدلال في الوصول ص ٣٧٣  
وقد اعترض الشيرازي على هذا بأنه أيضا قياس غير أنهم يزعمون أنه  
استدلال وليس بقياس ويفرقون بين القياس والاستدلال في هذه  
المسألة وفي مسائل .

فأما الأول هو أن القياس حجة شرعية ودليل يجب المصير إليه فلا يجوز تركه للمرف الطارئ كالكتاب والسنة والاجماع <sup>(٣)</sup>.

وأما الكلام في الثاني <sup>(٤)</sup> هو أنه تلفيق شهود الزوايا والسرقة ليس بأمر قوى لا قامة حد الزنا والقطع في السرقة ، وقد نوافقهم في موضع الاستحسان ونخالفهم أنه عدل به عن القياس ، بل القياس هو موضع الاستحسان ، كقولهم : القياس أن لا يباع على الخلس ماله لأنه مكلف ، وإنما استحسنا في بيع دراهم بدنانير لأنهما كالجنس الواحد <sup>(٦)</sup>.

فتقول : بل القياس من امتنع من أداء حق أخذ به جبرا إذا أمكن الاستيفاء منه .

وقد نعارض مثل قولهم بالاستحسان بأن نقول : ان كان القياس اقتضى أن لا يجبر مكلف على بيع ماله فالقياس أن يضيع على مسلم حق <sup>(٧)</sup>.

- 
- ( ١ ) وهو ترك القياس للمرف والمادة وتصور الخلاف فيه .  
( ٢ ) الأولى أن يقول ( فهو ) لأنها جواب أما .  
( ٣ ) هذا بيان لمذهب المصنف في القسم الثالث من أقسام الاستحسان وهو ترك القياس للمرف والمادة فمنده لا يجوز ذلك .  
( ٤ ) وهو أن ما يرويه أقوى من القياس ليس بأقوى .  
( ٥ ) الأولى أن تكون العبارة هكذا ( فهو أن تلفيق ) .  
( ٦ ) قال ابن عابدين : ( والدراهم والدنانير جنس واحد في ثمان مسائل ) ثم ذكر منها ( وفي قضاء دين ) ( وصورته : عليه دين دراهم وقد امتنع من القضاء فوقع من ماله في يد القاضي دنانير كان له أن يصرفها بالدراهم حتى يقضى غريمه - انظر حاشية ابن عابدين ٧٥/٥ .  
( ٧ ) كذا في الأصل والصواب ( أن لا يضيع ) .

ثم أنهم تركوا الاستحسان في مواضع واخذوا بالقياس فيها .

قالوا : لو أسلم رجل الى رجل آخر في ثوب ثم اختلفا ، فقال صاحب السلم : هو مزوى <sup>(١)</sup> ، وقال السلم : هو مزوى <sup>(٢)</sup> ، تحالفا ، فحلف من عليه السلم ما هو مزوى وتبرى ، وحلف صاحب السلم ما هو مزوى ورد عليه رأس المال ، فان أقام كل واحد منهما بينة فالبينة بينة الطالب ، وان اتفقا على الجنس على أنه مزوى واختلفا في المقدار ، فقال الطالب : هو ستة أذرع في ثلاثة أشبار ، وقال السلم اليه : هو خمسة أذرع في ثلاثة أشبار تحالفا وترادا في القياس .

وأما في الاستحسان فينبغي أن يكون القول قول المطلوب مع يمينه ، فأخذ بالقياس وترك الاستحسان .

### فصل

والمخصوص من القياس بدليل صحيح كخبر أو إجماع أو غيرها من الأدلة يصير أصلا من أصول الشرع ، فان دلت الدلالة على تحليله جاز القياس عليه ، وهذا كما تقول : ان دية الخطأ تجب على الجاني قياسا

---

( ١ ) نسبة الى هراة - مدينة عظيمة من أمهات مدن خراسان - انظر معجم البلدان ٣١٦/٥ .

( ٢ ) نسبة الى مرو الشاهجان أشهر مدن خراسان وقصها .

ونسبة الثوب اليها ( مروى ) على القياس أى بفتح الميم وسكون الراء - انظر معجم البلدان ١١٣/٥ .

(١)  
ومعقولا كقتل الممد وأبدال سائر الخلفات أو جنبناها على العاقلة للسنة

(١) لو قال ( وأوجبناها ) لكان أوضح في فهم المراد ومعناه أن  
القياس يقتضى أن تكون دية الخطأ على الجاني نفسه لكانا أوجبناها  
على العاقلة للخبر والأثر .

أما الخبر وهو ما أشار اليه بقوله ( للسنة ) فما رواه البخارى  
ومسلم من حديث ابى هريرة رضى الله عنه قال : اقتلت امرأتان  
من هذيل فريت احدهما الأخرى بحجر فقتلتها وما فى طيئها  
فاختصموا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقضى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أن دية جنينها غرة عبد أو وليدة ، وقضى بديّة  
المرأة على عاقلتها ( ، وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بمثل ذلك فى جنين امرأة من بنى لحيان .

صحيح البخارى ، ٨٧ - كتاب الديات ، ٢٦ - باب جنين  
المرأة وأن العقل على الوالد وعصبة الوالد .

صحيح مسلم ، ٢٨ - كتاب القسامة ، ١١ - باب دية الجنين  
ووجوب الدية فى قتل الخطأ وشبه الممد على الجاني حديث رقم  
٣٦ .

وأما الأثر وهو ما أشار اليه بقوله ( ولقول عمر وعلى ) مما روى  
أن عمر بن الخطاب وعلياً رضى الله عنهما قضيا بالدية على العاقلة  
فى ثلاث سنين .

انظر ارواء الغليل ٢/ ٣٣٧ .

(١)

ولقول عمرو على رضى الله عنهما ، ثم وجدناه مملا ، وهو : أنه أرش جنابة على حر خطأ فتحمله الماكلة مواساة ، يقاس على ذلك ما دون النفس على اختلاف الفقهاء فى القدر ، فأصحاب أبى حنيفة يقيسون عليه المقدار وهو الموضحة ، وأصحابنا ما دون الثلث ، وأصحاب الشافعى الجميع حتى ما لا مقدرفيه ما دون الايضاح .<sup>(٢)</sup>

وأصحاب أبى حنيفة يسمون مثل هذا : القياس على موضع  
(٣) (٤)  
الاستحسان واختلفوا فى جوازه فأجازه بعضهم وطع منه بعضهم ، وقسنا

(١) أى وجوب دية الخطأ على الماكلة .

(٢) مذهب الاحناف أن الماكلة لا تحمل ما دون أرش الموضحة وهو ما دون نصف عشر الدية وتحمل ما زاد على ذلك - انظر حاشية ابن عابد بين ٦/٦٤٣ .

ومذهب الحنابلة أنها لا تحمل ما دون ثلث الدية وتحمل ما زاد على ذلك - انظر كشف القناع ٦/٦٢ .

ومذهب الشافعية على الحديد من قولى الشافعى أن الماكلة تحمل ما قل أو أكثر من الأرش - انظر المجموع ١٧/٥٠٧ .

وانظر المسألة والأقوال فيها فى المفنى ٨/٣٨٤ .

(٣) ويسمونه أيضا المعدول به عن سنن القياس ، انظر هذه المسألة فى

المدة ص ٢١٤/ب ، التمهيد ٢/٣٨٥ ، الصودة ص ٣٩٩ ،

روضة الناظر ص ٣٢٩ ، المدخل ص ١٤٦ ، شرح الكوكب ص ٢٧٦

وانظر المصتمد ٢/٧٩١ ، الوصول ص ٢٦٢ ، التنبهة ص ٤٤٨ ،

البحر المحيط ٣/٥٩ ، وانظر أصول السرخسى ٢/١٤٩ ، كشف

الاسرار ٣/٣١١ ، شرح المنار ص ٧٦٦ ، تيسير التحرير ٣/٢٧٨

(٤) والقول بالجواز هو قول عامة اصحاب أبى حنيفة ومنهم القاضى أبو زيد

أبو الحسن الكرخي لا يجوز القياس على المخصوص من جملة القياس الا في

(١)  
ثلاثة مواضع :-

أحدها : أن يكون علة منصوصا عليها ، كقوله صلى الله عليه وسلم  
في سؤر الهر ( انها من الطوافين عليكم والطوافات ) . وهذه علة صاحب  
الشرع يعنى : أنه لا يمكن الاحتراز منها ، فقسنا على ذلك كل ما لا يمكن  
الاحتراز منه من الحشرات .

أو يكون مجمعا على تحليله وان اختلف في علة .

أو يكون موافقا لبعض الأصول .

( أو يكون ما لم يفصل أحد بينه وبين المخصوص كالأكل والجماع في  
(٢)  
رمضان ناسيا ظنا منه أنه لم يفصل أحد وغيره بينهما ) .

---

( = ) وهكى المنع عن بعضهم ومن قال بالمنع السرخسي - انظر كشف  
الأسرار ٣/٣١١ ، أصول السرخسي ٢/١٥٠ ، البحر المحييط  
٣/٥٩٠

( ١ ) انظر رأى الكرخي في كشف الأسرار ٣/٣١١ ، المعتمد ٢/٧٩١ ،  
المحصل ٥/٤٨٩ ، البحر المحييط ٣/٥٩ ، ارشاد الفحول  
ص ٢٠٦ ،

وهذا القول الذي قاله الكرخي جعله الأصوليون رأيا لمصوم  
أصحاب أبي حنيفة .

انظر الوصول ص ٢٦٢ ، التبصرة ص ٤٤٨ ، المدة ص ٢١٤/ب  
المسودة ص ٣٩٩ ، التمهيد ٢/٣٨٥ .

( ٢ ) ما بين القوسين مذكور في الأصل لكنه زيادة على الحالات الثلاثة  
التي استثناه الكرخي .

ونذكرها أيضا الزركشي في البحر المحييط ٣/٥٩ .

وعن محمد بن شجاع الثلجى <sup>(١)</sup> انه لا يجوز القياس عليه الا اذا كان  
طريقه مقطوعا به <sup>(٢)</sup> ، وكل ذلك غير صحيح عندنا <sup>(٣)</sup> ، لأنه اذا دلت الدلالة

---

( = ) كما أن آخر الجملة لم يتضح لى المراد منه وهو قوله ( ظننا منه انه لم  
يفضل أحمد وغيره بينهما ) .

والظاهر أن الصواب كالتالى : ( ظننا منه أنه لم يفضل أحد  
غيره بينهما ) والله أعلم .

( ١ ) أبو عبد الله محمد بن شجاع الثلجى البغدادى ، فقيه الحنفية فى  
وقته سمع من يحيى بن آدم وابن علية ووکیع وغيرهم وتفقه على الحسن  
ابن زياد اللؤلؤى وكان له ميل الى المستزلة مع ورع وعبادة وهو  
مضف الحديث بل متهم بالوضع والكذب .

قال ابن عدى : كان يضع الأحاديث فى التشبيه ينسبها الى  
أصحاب الحديث يثلبهم بها ، وقال فيه أحمد بن حنبل : مبتدع  
صاحب هوى له كتاب تصحيح الآثار وكتاب النوادر وكتاب المضاربة  
وغيرها ، مات سنة ٢٦٦ .

انظر ترجمته فى شذرات الذهب ١٥١/٢ ، الفوائد البهية  
ص ١٧١ ، ميزان الاعتدال ٥٧٧/٣ رقم ٧٦٦٤ ، تذكرة الحفاظ  
٦٢٩/٢ .

( ٢ ) انظر قول محمد بن شجاع الثلجى فى المعتقد ٧٩١/٢ ، البحر  
المحيط ٥٩/٣ .

وقد اختار الرازى فى المحصول هذا القول - راجع المحصول  
٤٨٩/٥ .

( ٣ ) ونقل القاضى أبو يملق فى ذلك نصا عن الامام أحمد ، وذكر أبو  
الخطاب وجها آخر للحنابلة بالضعف - انظر المدة ٢١٤/ب ، التمهيد  
٣٨٥/٢ ، السوداء ص ٣٩٩ ، شرح الكوكب ص ٢٧٦ .



تمليه جاز القياس عليه كسائر الأصول ، فأما مخالفته لسائر الأصول الأخر  
يوجب الرجوع الى الترجيح فيعارض الأصلان ، على أنهم قد قاسوا أرش<sup>(١)</sup>  
الموضحة فما زاد على دية الجنين وهو عار وخال عما ذهبوا اليه .

### فصل

مم

فعلى هذا اذا قاس الشافعى على موضع الاستحسان ، فقال  
الحنفى : لا أسلم لك الحكم فى الأصل على حكم القياس مثل أن يقيس ما  
دون الموضحة على الموضحة فيقول الحنفى لا أسلم أن الموضحة على أصل ١٤٦/أ  
القياس<sup>(٢)</sup> . فهذا فاسد لأن القياس ليس مذهبه الآن ولا يجوز لأحد أن  
يمنع على ما لا يقول به ، وانما وزانه أن يقول : لا أسلم على مقتضى المقل  
وهو فاسد فكذلك هذا .

وقيل : ينظر فى ذلك فان كان صاحب المذهب روى عنه روايتان  
رواية قياسا ورواية استحسانا فالضع صحيح ، فان قال فيه قياس واستحسان  
وبه أقول فلا يجوز له الممانعة على القياس ، وان قال فيه قياس واستحسان  
وسكت فان اختار أصحابه القياس صحت الممانعة وان اختاروا الاستحسان  
لا يصح ولا أعلم .

---

( ١ ) الأولى أن يقال ( فيوجب ) لأنه فى جواب أما .

( ٢ ) أى الأحناف .

( ٣ ) يظهر أن فى العبارة اضطراب ويمكن تقويمها على النحو التالى :

( فعلى هذا اذا قاس الشافعى على موضع الاستحسان مثل أن

يقيس ما دون الموضحة على الموضحة فقال الحنفى : لا أسلم لك الحكم

فى الأصل على حكم القياس ، ان لا أسلم أن الموضحة على أصل

القياس فهذا فاسد ) .